حقوق المرأة

دراسات
دينية وسوسيولوجية

د. عدلى على أبو طاحون
جامعة المنوفية

٢٠٠٠

المكتبة الجامعية
الأزاريطة - الإسكندرية
ت: ٤٨٤٣٨٧٩

مركز المرأة ... ت : ٢٤٤٦٠٢٢ ت.ف: ٢٤٤٦٠٢٢ ترخيص رقم : (٧١)

٢١٠١٤
٤٤ط

حقـــوق المـــرأة

« دراسات دينية وسوسيولوجية »

دكتـور

عدلى على أبوطاحون

جامعة المنوفية

٢٠٠٠

المكتب الجامعى الحديث
١٤ شارع دينوقراط - الأزاريطة
تليفاكس ٤٨٤٣٨٧٩

الإهداء

إلي هشام ومروة .. إشراقة حياة جديدة

﴿ تقديم ﴾

عندما أبدع المثال العظيم محمود مختار رائعته تمثال نهضة مصر على هيئة فلاحة تقف إلى جانب أبى الهول فإنه كان يجسد التلازم بين ثلاثة معانى أساسية هى الوطن والمرأة والحضارة وكأنه كان بذلك يريد أن يقول إن عزة مصر ونهضتها وحريتها تتمثل فى إمرأة قوية ومنتجة . ولعله فى إبداعه هذا كان فى مخيلته تاريخ مصر الفرعونية والتى شهدت أعظم وأقدم حضارة عرفها التاريخ وفيها تبوأت المرأة أعلى المناصب حيث كانت :

- مارتن نيت الحاكم فى الحكم الأول .
- كينتاكوس الملكة فى الحكم الرابع .
- سيك نفرو الملكة فى الحكم الثانى عشر .
- حتشبسوت الملكة لمدة ٢٢ سنة فى الحكم الثامن عشر .
- زوجة أمنحتب حاكم مصر بعد موت زوجها .
- حكمت نفرتارى زوجة أخناتون مع زوجها واشتركت معه فى الدعوة لديانة التوحيد .

لقد كان للمرأة فى العصر الفرعونى مكانتها فكانت (عمدة ـ ملكة ـ اله ـ كاهن) لها حق الميراث والعمل والملكية والتعاقد باسمها والزواج بمن تريد ، وكان الزوج يحترم زوجته كشريك (عبدالمقصود ، ١٩٩٣) ، ليس هذا فقط بل إن الأساطير كانت ترتبط بالمرأة ، فأسطورة إيزيس يستدل منها على أن المجتمع المصرى كان مجتمعاً أمومياً فإله الأرض كان يظهر فى الأساطير على أنه أنثى .

ومع أن هذه كانت صورة المرأة وأوضاعها منذ آلاف السنين ، إلا أننا ومع مشارف الألفية الثالثة لانزال نتحدث عن حقوق المرأة ويكفى فى هذا المجال أن نشير إلى أن مجلة (نيو انترناشيونالست) الإنجليزية نشرت عام ١٩٨١ موضوعاً

يحلل دور المرأة فى البنية الاقتصادية . وقد جاء به أن النساء تشكلن نصف القوى العاملة فى العالم . وهن يشتغلن ثلثى عدد ساعات العمل على مستوى العالم كله ، ويحصلن على عُشر الدخل العالمى ، ويمتلكن ١ ٪ من ممتلكات العالم ، ويشكلن ثلثى عدد الأميين على مستوى العالم (زكى ، ١٩٩٥ عن Weidman, Judith)

إن واقع المرأة فى أى مجتمع يشكل معياراً فعلياً للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وارتقائه ، فحدود تقدم هذا المجتمع هى نفسها درجة تقدم المرأة فيه ، فتقدم الرجل وارتقاؤه يرتبط بشكل وثيق بتطور المرأة ، فهو لايمكن أن يتقدم فعلياً بمعزل عن المرأة ، ذلك أنه حيث يكون هناك تخلف يكون نصيب المرأة فيه أكبر نصيب وحظها من الفرص أقل الحظوظ ، فالتقدم لايقاس فقط بحده الأعلى بل وبدرجة كبيرة بحده الأدنى ، أى بوضعية الشرائح السكانية الأكثر غبناً ، هذا الحد يمثل عناصر الإعاقة والتعطيل لإنماء المجتمع ، وهكذا فطالما ظلت المرأة مقهورة ومحرومة من الفرص ستظل مشدودة بالضرورة نحو الخرافة ومحكومة بالجمود ، وهى فى موقعها هذا تعزز قوى مقاومة التغيير من خلال تمثلها للوضع القائم على أنه واقع طبيعى لابد من الحفاظ والدفاع عنه ، بل إن الأمر يتعدى ذلك حيث أنها تعيد انتاج هذا الواقع من خلال غرس معاييره وتوجهاته فى أعماق أبنائها وفى السن التى تكون لها فيه السيطرة شبه الكاملة عليهم .

والحق أن المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة فى الدول النامية ومنها مصر تعانى من تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتيتها بحيث أصبحت من طبيعتها الفعلية ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن المرأة وبعض الجماعات السكانية مثل الفقراء مستبعدين من العمليات الهامة لصنع القرار ، وهذه الأوضاع ماهى إلا إنعكاس لما يطلق عليه هشاشة أوضاع النساء أو « تأنيث الفقر » وهو مصطلح ينصرف إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التى تعانيها النساء فى مختلف القطاعات . ويبنى هذا المفهوم على طرح مؤداه أنه فى ظل نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية يميل الفقر مع الزمن بقاء الأشياء الأخرى

على حالها إلى أن يطول النساء أكثر مما يطول الرجال ، ويؤدى فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعى لجوانب عدم المساواة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية وتضحياتها .

إن قضية المرأة تقع في قلب عملية التنمية وتصوراتها ومعاناتها وممارساتها ولاينفصل الرجل عن المرأة في صورة مجردة في مثل هذا السياق . ومع ذلك يبقى للمرأة جانب خاص في هذا السياق ، ذلك هو مساعدتها على كسر القيود التي تحول دون احقاق حقها بالكامل لممارسة مختلف شئون الحياة وتوعيتها بواجبها في المشاركة الإيجابية وتمكينها من القدرة والأدوات اللازمة للمشاركة إلى جانب إتاحة الفرص والمجالات للمشاركة على مختلف المستويات .

إن علاقة الرجل بالمرأة ، وعلاقة المرأة بالرجل يجب أن تحكمها الآية القرآنية الكريمة : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ . علاقة بهذا التمازج تجعل من الرجل والمرأة كياناً واحداً وشخصاً واحداً ، الحقوق والواجبات متبادلة بينهما ، ليكون البيت شركة استثمارية ومؤسسة تربوية تفرز أجيالاً يحققون التقدم لمجتمعهم.

وهذا الكتاب الذى بين يدى القارىء يتناول قضايا وحقوق المرأة وأدوارها من زاويتين إحداهما دينيـــة والأخرى سوسيولوجية ، لذا فالكتاب يقع فى جزئين (بابين) يضمان إحدى عشر فصلاً . الجزء الأول (الباب الأول) وهو ثلاثة فصول (الأول والثانى والثالث) يتناول أوضاع المرأة وحقوقها فى الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام بحيث خصص لكل ديانة فصل على التوالى ، ولقد كان السبب فى إفراد جزء كامل لهذا الموضوع ، وخاصة من باحث غير متخصص فى أمور الدين ، راجعاً لسببين ، الأول هو أن الدين يشكل ثقافة المجتمع ، والتى هى فى الأساس توجه وتضبط سلوكيات أفراد هذا المجتمع وتحدد أدوارهم ، والسبب الثانى هو الرد على بعض الدعاوى التى ترى أن الإسلام ينتقص من حقوق المرأة .

أما الجزء الثانى (الباب الثانى) والذى يتناول الدراسات السوسيولوجية فلقد أفرد له سبعة فصول (من الرابع إلى الحادى عشر) ولقد روعى فى الموضوعات

التى تناولها هذا الجزء أن تغطى أغلب القضايا التى تشغل بال المهتمين بقضايا المرأة، حيث تناول الفصل الرابع المداخل المختلفة لدراسة أدوار المرأة ، بينما خصصت الفصول الخامس ، السادس ، السابع ، الثامن ، التاسع لدراسات ميدانية أجراها المؤلف فى مناطق مختلفة من الريف المصرى ، وتشمل هذه الدراسات : الدور المتغير للمرأة فى ظل الظروف المحلية والعالمية المتغيرة ، التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأطفال ، المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، محددات المشاركة السياسية للمرأة . أما الفصلين العاشر والحادى عشر واللذين تناولا موضوعى دور المرأة فى اتخاذ القرار ، ومحددات السلوك الإنجابى والخصوبة فلقد إعتمدا على الدراسات التى أجراها باحثون آخرون وعلى البيانات المتاحة من مصادر المعلومات المتخصصة .

وفى النهاية إننا لاندعى الكمال فالكمال لله وحده ولكنها محاولة متواضعة ندعو الله جلت قدرته وعلت أن تعم الفائدة المرجوة منها .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا لاتُؤاخِذْنا إن نَسِينَا أَوْ أَخْطأنَا رَبَّنَا ولاَ تَحْمِل عَلَيْنَا
إصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِيــنَ مِن قَبْلنا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مالاَ
طَاقَةَ لَنَا بِه وَاعفُ عنَّا واغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أنتَ مَوْلانَا فَانْصُرنَا
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ . صدق الله العظيم

ديسمبر ١٩٩٩ د . عدلى على أبوطاحون

الفصل الأول
المرأة فى الديانة اليهودية

أولاً ـ المرأة والقيمة الإنسانية :

إن المتتبع للتراث الفكرى والموروثات الدينية لليهود يجد أن اليهودية قطعت شوطاً كبيراً في الحط من قدر المرأة فأهانت مكانتها وحطت من قدرها فسلبتها كل حقوقها أو معظمها حتى لقد ساوت المرأة اليهودية الحيوان . فإذا ماتصفحنا كتبهم المقدسة مثل التوراة والتلمود وتطلعنا إلى ما كتبه علماؤهم نجدهم يسيرون فى مسار واحد ألا وهو النيل من حقوق المرأة وجعلها كالخادمة فهم يعاملونها كما يعامل الرجل خدمه إذ لا انفاق على الزوجة مادامت لاتعمل فى المنزل وإذا عملت خارج منزلها فلا نفقة لها ، كما وأن زوجها يرثها وله أن يحصل على كدها

ولعل الحادثة الآتية تكشف لنا وضع مركز المرأة فى المجتمع المدنى :

جاءت امرأة تشكو زوجها إلى الربان (الرئيس الدينى)وقالت له إن زوجها يرتكب الصادومية فى حقها فما كان جواب الربان إلا أن قال: « ابنتى أنا لا أقدر أن أصنع لك شيئاً لأن الشريعة قد جعلتك مأكل للغير » .

وفى موقف آخر يقول بابا بترة : « ما أسعد من رزقه الله ذكوراً ، وما أسوأ حظ من لم يرزق بغير الإناث ، نعم لاينكر لزوم الإناث للتناسل ، إلا أن الذرية كالتجارة سواء بسواء . فالجلد كالعطر كلاهم لازم للناس، إلا أن النفس تميل إلى رائحة العطر الزكية، وتكره رائحة الجلد الخبيثة ، فهل يقاس الجلد بالعطر » .

ولقد ورد فى العهد القديم عن المرأة مايلى :

« درت أنا وقلبى لأعلم ولأبحث ولأطلب حكمة وعقلاً ، ولأعرف الشر أنه جهالة ، والحماقة أنها جنون ، فوجدت أمرّ من الموت المرأة التى هى شباك وقلبها أشراك ، ويداها قيـود » (سفر الجامعة ، الإصحاح السابع ، الفقرتان ٢٥ـ ٢٦) .

وفى موقع آخر يقوم الحاخام القديم (الربى برخيا) والذى كان يفسر الكتاب المقدس بالمنهج المعروف عند اليهود باسم « المدراش » ، وقد كتب فى مدراشه المشهور باسم « يلقوط » قوله : « هناك أربعة من أصناف البشر يستحقون الرثاء حقاً ، هم الحى الذى يجاور الميت ، والجبار الذى يفقد قوته ، والحديد النظر الذى يكف بصره ، والجيل الذى تحكمه امرأة » .

كما أنه على العكس من الإسلام الذى أعلى شأن الكثير من السيدات مثل أمهات المؤمنين نجد أن حديث المواثيق اليهودية عن بعض النساء المقدسات مثل مريم أخت موسى ، وديبوره النبية ، ونبية أخرى بعدها يقرون إسمها خالدة ، وجميلة الجميلات إستير وغيرهن يتسم بالسذاجة فلننظر إلى مايقول عنهن :

فمريم أخت موسى عليه السلام كل ما تذكره التوراه عنها هو أنها قادت جوقة من النساء يغنين ويرقصن على دقات الدف والطنبور ابتهاجاً بالنجاة من فرعون ، ثم ماتت ودفنت فى الطريق فى صحراء سيناء ، هكذا بخلت عليها المأثورات المقدسة بأى عمل بطولى ، وألحقتها بسائر بنات جنسها كما يتصورهن الحاخامات للطبل والغناء والرقص فقط .

وأما ديبورة والتى كانت على أيام القضاة ، بعد موت موسى ويوشع بن نون، فالنص المقدس يقدمها أيضاً وهى تغنى وترقص ، ويفهمنا من خلال القصة أنها كانت من أولئك النسوة اللاتى يكشفن عن الطالع ، ويقمن بإجراء الإستخارة ، والإنباء بالغيب تحت شجرة على الطريق ، وأن نشيدها كان فرحاً وشماتة فى قائد فلسطينى وطنى قديم ، غدرت به إمرأة من صنائع اليهود وعملائهم وإغتالته ، وهى أيضاً لاتظفر دبيوره إلا ببطولة التحريض والشماتة ، وهى أتفه البطولات

بإتفاق البشر جميعاً .

أما النبية خالدة ، والتى كانت على عهد ملك اليهود الصالح يوشياهو ، فإن أمرها أعجب من أمر ديبوره ، أرسل يوشياهو يستفتيها بعد أن جاءه من الهيكل كتاب قديم قيل له إنه توراة موسى ، وإذا بهذه المرأة المقدسة تسترسل في طوفان من الخواطر والمواعظ ، دون أن تقول بصراحة مايجب أن يقال فى أمر خطير كأمر التوراة الضائعة ، وهل هى هذا الكتاب نفسه أم لا .

وأما إستير ملكة الجمال فى بلاط أحشو برش ملك الفرس ، فإنها هى وخالها مردخاى ، قد نجحا فى تنفيذ مؤامرة محبوكة الأطراف لشنق وزير أحشو برش الذى يكره اليهود ، هو وزوجته وأولاده ومؤيديه ، وهم كثيرون جداً يبلغون مئات الآلاف . وهكذا رضى أحشو برش من أجل عيون إستير ، وفى سبيل خلوة غير شرعية معها على بضع زجاجات من الخمر ، ومائدة حافلة ، رضى بمجزرة بشرية فى شعبه ، وللجمال سلطانه على الملوك ، وكانت إستير جميلة جداً ، وكان خالها مردخاى ـ طول الليل ـ واقفا وراء باب الخلوة الملكية الصاخبة والمنسجمة جداً .

لم تكن المأثورات المقدسة تعنى إذن بإنصاف المرأة ، وجاء التلمود فزاد الطين بلة ، يقول التلمود مثلاً : « كل من يأخذ بنصيحة زوجته فمأواه جهنم » .

ويمكن فى الآتى تناول بعض مما أورده الباحث السيد عاشور فى كتابه «مركز المرأة فى الشريعة اليهودية» لنتبين منه الغبن الكبير الواقع على المرأة فى اليهودية .

(١) للرجل الحق فى بيع إبنته القاصر كرقيق وليس للأم حق بيعها ، وقد أقر التلمود كما أقرت التوراة هذه العملية ، وإن كان له حق بيع إبنه ولكن لمدة محدودة . (التوراة ، سفر الخروج ، الإصحاح ٢١ آيات ٧ ـ ١١) .

(٢) المرأة متاع وتساوى العبد والأمة (التوراة ، سفر الخروج ، الإصحاح ١٠ ، آية ١٧) .

(٣) عند زواج البنت يحدث أن يستشير الأب أولاده الذكور بينما لايستشير بناته وهذا ماحدث عند زواج دينا إبنة سيدنا يعقوب .

(٤) ليس للأب أن يجرد إبنه من الميراث بينما يمكنه أن يمنع إبنته من أن ترث في كثير من الأحوال .

(٥) الولد يحجب البنت في الميراث ، مثال ذلك توفى أب وترك ولداً وبنتاً ، ففي حالة تقسيم التركة فإن الولد يأخذ التركة كلها ولاتأخذ البنت شيئاً لأن البنت لاترث أبداً مادام لها أخوة ذكور .

(٦) تعتبر البنت معرة لأبيها كما جاء في سفر التكوين (سفر التكوين ، إصحاح ٣٠ ، الآية ٢١) .

(٧) عندما أنجبت إحدى زوجات سيدنا يعقوب ولداً قالت « الرب سمع مذلتي وأن زوجي يحبني » وهذا لايقال لو أنها أنجبت بنتاً .

(٨) يحصل الرجل على مايدخل للمرأة من موارد وماتجده من لقية (سفر اللاويين ، إصحاح ١١ ، الآيات من ١ ـ ٥) ، وجاء بالمادة ٨٢ من الأحكام الشرعية للإسرائيليين مايأتي : « إذا عثرت الزوجة على لقية فهي من حق زوجها مادام قائماً بما عليه من الواجبات » . وفي هذا مايدل على أن المرأة لم تصل إلى مركز الخادمة إذ أنها تعمل مقابل الإنفاق عليها .

(٩) للزوج أن يرث زوجته وليس لها أن ترثه .

(١٠) عندما تضع الأم ولداً تكون مدة النجاسة أربعين يوماً أما إذا وضعت بنتاً فمدة النجاسة ثمانون يوماً إذ تقول التوراة « وكلم الرب موسى قائلاً ، كلم بني إسرائيل قائلاً إذا حبلت إمرأة وولدت ذكراً تكون نجسة سبعة أيام كما في أيام طمث علتها تكون نجسة وفي اليوم الثامن يختتن لحم غرلته ثم تقيم ثلاثة وثلاثون يوماً في دم تطهرها كل شيء مقدس لاتمس وإلى المقدس لاتجيء حتى تكتمل أيام طهرها وإن ولدت أنثى تكون نجسة أسبوعين كما في طمثها ثم تقيم ستة وستين يوماً في دم تطهيرها »

الباب الأول

المرأة فى الأديان السماوية

الفصل الأول

المرأة فى الديانــة اليهوديــة

« الأحكام الشرعية الإسرائيلية ، باب الميراث »

(١١) فى حالة إذا نكح الرجل إحدى إماته وحدث أن أنجبت الأمة ولداً فإنه فى هذه الحالة لايمكن بيع الأمة أو رهنها أما إذا أنجبت الأمة بنتاً فيمكن بيعها أو رهنها بخلاف الإسلام فإنه إذا أنجبت الأمة ولداً أو بنتاً فإنها تعتق بعد موت زوجها .

(١٢) يسمح للأب أن يزوج إبنته لمن يشاء ولم يعط للأم هذا الحق إلا فى حدود ضيقة حددها رجال التلمود مثل أن يكون الأب متوفياً وقد جاء فى كتاب الأسرة بين الإقتصاد والدين للدكتور أنيس الأسيوطى « يستطيع الأب تزويج إبنته القاصر ويعتبر الزواج صحيحاً فى نظر شريعة التلمود ولازماً بالنسبة إلى الصبية رضيت به أم لم ترض ، لكنها تسترد حريتها إذا طلقها زوجها » .

(١٣) المرأة والأنثى يتساويان فى النصيب كما لايجوز شهادتها كما جاء فى المادة ٨٠١ .

(١٤) نفى النسب أو الإقرار به متروك للرجل أما الزوجة فلا يقبل منها نفى نسب حملها .

(١٥) ليس للمرأة اليهودية أن تشكو إذا زنا زوجها فى المسكن الذى يقيمان به .

(١٦) اللواط بالزوجة جائز لأن الزوجة للاستمتاع وهى فى هذا الشأن كقطعة لحم اشتريت من الجزار ويمكن لصاحبها أن يأكلها بالطريقة التى تروقه مسلوقة أو مشوية إلخ (سفر الأيبين ، الاصحاح ٦، آية ٢).

(١٧) لاتحتفظ المرأة اليهودية بنسبها إلى عائلتها بعد زواجها بل تنسب إلى زوجها وعائلته وبذلك تفقد إنتسابها إلى عائلتها وهذا مما يضعف مركز المرأة أمام زوجها ويضعف من شخصيتها المدنية ويؤدى بها إلى وصاية الزوج عليها

(١٨) ليس للمرأة اليهودية المتزوجة أن تدير أموالها بنفسها وليس لها أن تحتفظ بكامل حقوقها المدنية أو بكامل أهليتها وليس لها أن تباشر إجراء مختلف عقود البيع والشراء والرهن والهبة والوصية .

(١٩) تمقت المرأة عند الربانيين في الصلاة : ذلك أن الرجل في صلاته يحمد الله ويشكره لكونه رجلاً ولم يخلقه امرأة أو عبداً ، كما أن المرأة تشكره على أنه خلقها كما شاء ولم يجعلها أمة . وهذا فيه تجن على المرأة إذ يعترف الرجل بأنه في مركز ممتاز على المرأة وإذ هي في مركز وضيع لايقبل الرجل أن يكون مثلها .

(٢٠) لايمكن للمرأة أن تتخلص من زوجها مهما كان الحال إلا إذا رضى زوجها ففي حالة الطلاق مثلاً لابد وأن يقول الزوج لزوجته أنت حل لكل إنسان فإذا لم يصرح الزوج لزوجته بهذا الحل فلا تحل لأى شخص آخر . وتنتقد فرقة القرائين هذا النظام وترى أنه مجحف بحق المرأة اليهودية .

(٢١) لايجوز للأب أن يهب نصف ماله إذا كان مرزوقاً بولد ذكر أو بجملة ذكور ، أما إذا كان كل نسله من البنات فله أن يهب جميع ماله ولكن بئس مايفعله (مادة ٣٥٦) .

(٢٢) حددت الشريعة شروطاً خاصة من ناحية زواج البنت من شخص من عشيرة غير عشيرتها إذ حرمت عليها الزواج من سبط غير سبطها حتى لا يتأثر الميراث بذلك الزواج بينما يمكن للزوج أن يتزوج من غير عشيرته حتى يمكنه أن يرث من هذه العشيرة الأخرى فتزداد أملاكه .

(٢٣) الزواج فرض على كل إنسان لايستثنى منه صغير ولاكبير ولاغنى ولا فقير ولا عالم ولا أمى ، بل يجب على الجميع الاشتراك في إستيفاء النسل ، ولا يقال إن الإنسان قد قام بهذا الواجب إلا إذا رزق من الزواج بذكرين وأنثى (مادة ٤١٢) .

ولاشك أن هذا التحديد فيه ظلم للمرأة بخلاف ماهو تدخل في علم

الله إذ ماذا يكون الحل إذا لم يرزقه الله إلا ببنات فقط .

(٢٤) لا شهادة للمرأة عند الربانيين بخلاف القرائين .

ثانيا ـ المرأة والحياة الزوجية فى اليهودية :

السن المفروضة لصحة الزواج هى الثالثة عشرة للرجل والثانية عشرة للمرأة ، ولكن يجوز نكاح من بدت عليه بلوغ الحلم قبل هذا السن ، ومن بلغ العشرين ولم يتزوج فقد استحق اللعنة . ولقد أحلت الشريعة اليهودية الزواج وحببت له ونفرت من العزوبية وهذا النفور يظهر فيما يأتى (عاشور ، ١٩٧٤) :

أ ـ يجوز للقضاء أن يرغم الأعزب الذى بلغ العشرين من عمره على الزواج.

ب ـ أن الأعزب يقطع صلته بآبائه الأولين إذ أنه بعدم زواجه لاينتج نسلاً يقوم بتقديم القرابين لأمواته .

جـ ـ أن الأعزب يرتكب جريمة لاتقل عن جريمة القتل .

د ـ إن عدم الزواج سبيل إلى إطفاء نور الله .

ولقد تجلت دعوة التوراة إلى الزواج فى سفر التكوين إصحاح ٢٤ : « فخلق الله الإنسان على صورته ـ على صورة الله خلقه ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله وقال لهم أثمروا وأكثروا واملأوا الأرض واخضعوها وتسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يدب على الأرض ، وقد جاء ولذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً » .

ومع ذلك فإن الزواج فى اليهودية صفقة شراء تعد فيه المرأة مملوكة ، تشترى من أبيها فيكون زوجها سيدها المطلق ، ويتم الزواج إذا باركه أحد الكهنة (ربىّ) [أى أستاذ] وقدم الرجل للمرأة خاتماً أو هدية أخرى لها قيمة فى حضور شاهدين على الأقل ، ويعتبر ذلك عقداً ، وإذا حضر العقد عشرة رجال فأكثر ـ يتبع العقد بصلوات وأدعية يشترك فيها الجميع ، ومن تقاليد الفكر اليهودى أن الرجل إذا تزوج لايلتحق بالجيش ، ولا يرتبط بأعمال تبعده عن

زوجته مدة عام ، فشهر العسل فى الفكر اليهودى عام كامل .

والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبى المجنون ، لايجوز لها البيع ولا الشراء ، وينص الفكر اليهودى على أن جميع مال المرأة ملك لزوجها ، وليس لها سوى مافرض لها من مؤخر الصداق فى عقد الزواج تطالب به بعد موته ، أو عند الطلاق منه ، وعلى هذا فكل مادخلت به من مال ، وكل ماتلتقطه وتكسبه من سعى وعمل ، وكل مايهدى إليها فى عرسها ، ملك حلال لزوجها ، يتصرف فيه كيفما شاء بدون معارض أو منازع .

وبالنسبة لكثرة ماشوهد من وقوع الشقاق والفرقة بين الأزواج ، فلقد استقر رأى السادة (الأرباب) على وجوب الأخذ بمشروع « وقف الزوجية » ومعنى وقف الزوجية أن توقف أموال الزوجة ، ويصير الزوج قيّماً عليها ويستغلها دون أن يبيعها أو يرهنها ، فتصبح الزوجة بذلك مالك لرقبة الأموال ، والزوج مالكاً للمنفعة ، فإذا حصلت الفرقة عادت الثروة للزوجة .

وعلى الزوجة مهما بلغت ثروتها ومكانتها أن تقوم بالأعمال اللازمة لبيتها ، صغيرة كانت هذه الأعمال أو كبيرة ، ويحدد Arthur Hetzberg دور المرأة فى أعمال المنزل فيقول إن على المرأة أن تطحن الحبوب وأن تخبز وتغسل الملابس، وتطبخ ، وترضع ولدها ، وتنظف البيت وتنظمه ، وتغزل وتخيط الملابس، ولكنها إن أحضرت معها خادماً تابعاً لها من بيت أبيها فإنها تعفى من الطحن والخبز والغسيل ، وإن أحضرت خادمين معها أعفيت من المطبخ والرضاعة، وإذا أحضرت ثلاثة فإنها تعفى من تنظيف البيت وتنظيمه ، وإذا أحضرت أربعة فإنها تعفى من كل الأعمال ، لكن ربى Eliezer يقول : إن الزوجة إذا أحضرت معها مائة خادم ، فإنها لاتعفى من الغزل ، ولزوجها أن يرغمها عليه ، لأن البطالة تقود إلى الفساد .

ولاترث المرأة زوجها ، وكل مالها بعد موته هو مؤخر الصداق ، أما باقى ثروتها فقد آل كما قلنا آنفاً إلى زوجها ومنه إلى ورثته . وإذا أخذت مؤخر

صداقها مضت إلى حال سبيلها ، أما إذا لم تطالب به فلها أن تعيش مع الورثة من مال التركة .

وهناك عند اليهود عدة ظواهر عامة تتعلق بالزواج ، الظاهرة الأولى هى مايطلق عليه زواج اليبوم (زواج امرأة الأخ) والظاهرة الثانية هى تحريم الزواج من الأجانب ، ثم وأخيراً زواج الجوارى . والغرض من تناول هذه الظواهر بالدراسة هو بيان المركز المتدنى للمرأة فى الديانة اليهودية .

١ - زواج اليبوم (زواج إمرأة الأخ) : إذا توفى الزوج ولم يكن قد أنجب ولداً فإن إمرأته يجب أن تتزوج من أحد أخوة الزوج المتوفى لكى ينجب منها ولداً يحمل اسم الزوج المتوفى ويرثه فى تركته وإذا لم يكن للزوج المتوفى أخ فإنها تتزوج أحد أقربائه . ولقد كان هذا النوع من الزواج منتشراً لدى الأمم القديمة مثل بابل وآشور وفارس والعرب فى الجاهلية . ولقد انتشر هذا الزواج لعدة أسباب منها :

(١) أن زواج اليبوم هو وسيلة للاحتفاظ بالزوجة وأولادها وأموالها داخل الأسرة والعشيرة .

(٢) تحقيق رغبة الإنجاب لمن لم يترك خلفاً .

(٣) استمرار الاحتفاظ باسم المتوفى فى شخص عقبه الذى يولد بعد موته .

(٤) المحافظة على أموال المتوفى وعائلته .

(٥) الاعتقاد بأن الخير فى الآخرة يتوقف على قيام الذرية بعبادة ماكان يعبد آباؤهم .

(٦) الاحتفاظ بأرملة المتوفى داخل الأسرة والعشيرة لأنها مغنم اقتصادى .

(٧) عدم خروج تركة المتوفى لعائلة أو قبيلة أخرى .

(٨) يرى اليهود أن انقطاع النسل يعد غضباً من الله وحرماناً له عند تأدية فرائض الدين .

(٩) الخير فى الآخرة يتوقف على قيام الذرية بعبادة ماكان يعبده الآباء .

ولكن هذا الزواج وجه إليه العديد من الانتقادات منها :

(١) أن هذا النوع من الزواج كان يتم لغرض اقتصادى وليس لغرض اجتماعى .

(٢) تعتبر المرأة فى حالة هذا الزواج سلعة تورث . ولقد نصت التوراة على وجوب بقاء هذا النوع من الزواج بينما قال بعض العلماء إنه إنتهى العمل به منذ إنتهاء السبى البابلى ، وهناك تعارض فى هذا الشأن بين نصوص التوراة فى سفر اللاويين : إصحاح ١٨ آية ٦ نص يقول « عورة امرأة أخيك لاتكشف إنها عورة أخيك » بينما نجد هناك نصاً آخر يقول « أن الرجل الذى مات ولم ينجب فعلى زوجته أن تتزوج أخ المتوفى أو أقرب الناس إليه » .

(٣) إذا تزوج الرجل اثنين وأنجب ولداً من إحداهما ولم ينجب من الثانية وحدث أن مات الزوج فهل يطبق هذا النوع من الزواج أم لا ؟ .

(٤) إذا أنجبت المرأة بنتاً فهل يطبق هذا النوع من الزواج ؟ .

(٥) هناك اختلاف بين الطوائف اليهودية المختلفة حول هذا النوع من الزواج فطائفة السامريين ترى وجوب تطبيق هذا النوع من الزواج حتى لو أن الزوج خطب الزوجة ومات قبل أن يدخل بها وخالفت طائفة الربانيين هذا الرأى .

(٦) إن اجبار الفتاة على الزواج من أخ المتوفى فيه إهدار لحق الفرد وضياع لحريته الشخصية مما يتنافى وأى قانون عادل .

(٧) إن هذا النوع من الزواج كان فيه معنى الإعضال : والإعضال هنا يعنى إجبار الزوجة بعدم الزواج إلا من أخ الزوج المتوفى وقد يحدث أن يكون الأخ صغير السن ويحتم عليها أن تنتظر حتى يكبر ثم تتزوجه وهذا الانتظار الإجبارى هو الإعضال

وهذا الإعضال جاء فى التوراة فى سفر التكوين اصحاح ٣٨ آيات

٦ - ١١ « وأخذ يهوذا زوجة لغير بكره اسمها ثامار (٦) وكان عير بكر يهوذا شريراً فى عينى الرب (٧) فأماته الرب (٨) فقال يهوذا لأونان أدخل على امرأة أخيك وتزوج بها وأقم نسلاً لأخيك (٩) فعلم أونان أن النسل لايكون له فكان إذا دخل على امرأة أخيه أنه أفسد على الأرض لكيلا يعطى نسلا لأخيه (١٠) فقبح فى عينى الرب مافعله فأماته أيضا (١١) فقال يهوذا لتامار كنته أقعدى أرملة فى بيت أبيك حتى يكبر شيله ابنى لأنه قال لعله يموت هو أيضاً كأخوته فمضت ثامار وقعدت فى بيت أبيها » ومعنى ذلك أن المرأة تنتظر حتى يكبر الأخ لكى يتزوج ، وهذا هو الإعضال .

٢ - زواج الجوارى فى اليهودية : عرف اليهود أنواعاً مختلفة من الجوارى اللائى اتخذن زوجات بجانب زوجاتهم الشرعيات . وقد اتخذت هذه الجوارى معانى متعددة لكل واحدة منهن معنى خاص وهذه الأنواع هى :

(١) الأمة : كلمة سامية نجدها فى الآشورية والآرامية والحبشية والسوريانية والعربية وتدل على الخادمة أو الوصيفة (سفر التكوين، اصحاح ٣١ ، آية ٥٠) وكانت أحياناً فى طبقة الرقيق وإن كانت فى بعض الأحيان تدل على المرأة شديدة التواضع (سفر الخروج ، اصحاح ٢٠ ، آية ١٠ ، ١٧) .

(٢) الشفحة : تطلق على الخادمة التى يعهد إليها بالأعمال اليدوية الحقيرة فى المنزل ، كما تدل عليها نصوص التوراة ، ويرى بعض العلماء أن كلمة شفحة تدل على معنى عشيرة أو عائلة .

(٣) بلجش : هذه الكلمة ليست عبرية ولا سامية بل إن أصلها يرجع إلى اللغة المصرية القديمة وتدل على ابنة المرأة التى تؤسر فى الحرب ، ويرى بعض العلماء أن أصل الكلمة يونانى أو فينيقى ، ولم يتفق العلماء على رأى واحد للآن وكان ينظر إلى هذا النوع كالذى يستخدم لغرض معين ولمدة معينة ، ولكن التوراة أشارت إلى الغرض الذى من أجله كانت تقتنى البلجش وهو أن يستمتع

بها سيدها وينجب منه أطفالاً ومن أجل ذلك لم تكن لها علاقة بالمنزل ولم تكن مكلفة بأداء واجبات منزلية .

(٤) **المحظية والشعل** : وكانت تقوم مقام الزوجة ولو أنها ليست كالزوجة الأصلية وهى مثل استير اليهودية التى يقال أنها تزوجت أحد ملوك فارس .

(٥) **الأسيرة** : هى البنت أو المرأة التى تؤسر فى الحرب وكانت العادة إذا أراد سيدها أن يتزوج بها فإنه يجب عليها أن تبكى أباها وأمها لمدة شهر ثم يدخل بها بعد أن تنظف نفسها وتقلم أظافرها .

(٦) **السرية** : أن يأخذ الرجل زوجة أو أكثر من اللائى يملكهن بدون عقد زواج وتعتبر كزوجة ولكن بشروط خاصة .

ويرى بعض العلماء أن اليهودى إذا تسرى بإحدى النساء اللائى تحت يده وأنجبت السرية ولداً فيعتبر ولداً شرعياً كأولاد المرأة الشرعية . وأن الزوجة فى هذه الحالة لاتباع بيع الرقيق ولكن لاتعتق إلا بعد وفاته . على أن هذا الكلام الذى أورده البعض لايقوم على أساس من الصحة إذ أن ابن الجارية أو السرية لايكون كالولد الشرعى بدليل أنه لايرث .

كذلك يقول الدكتور على عبدالواحد وافى فى كتابه « اليهود واليهودية » ما يأتى : « كانت القاعدة عند الإسرائيليين فى ذلك أن الولد يتبع أمه رقاً وحرية كابن الجارية كان يولد رقيقاً ولو كان أبوه حراً بل لو كان أبوه السيد نفسه ، وينتقل إليه نوع الرق الذى كان مضروباً على أمه فإذا كانت ذات رق دائم ضرب عليه الرق الأبدى ، وإن كانت ذات رق موقوف بأجل انتهى رقه بانتهاء الأجل» .

إلا أنه كان هناك استثناء واحد لدى بنى إسرائيل من قاعدة تبعية الأمة فى رقها وهى حالة واحدة غريبة حيث تتنازل الزوجة الشرعية لأمتها أو أمة زوجها عن فراشها على شرط أن ما تأتى به الجارية من ثمرات هذا الفراش يكون ولداً لها هى لا للجارية التى ولدته ففى هذه الحالة يولد الولد حراً ، ولقد طبق هذا النظام على إسماعيل ابن إبراهيم من جاريته هاجر بحسب ماذكره التوراة

وإذا حللنا هذا الكلام نجد الآتى :

أ ـ أن ابن الأمة يولد عبداً لا حراً وهذا يؤكد لنا أن هناك تفرقة بين ابن الأمة وابن المرأة الشرعية .

ب ـ وهناك نظام غريب وهو أنه فى حالة عقم المرأة الشرعية فإنها تتبنى ابن الأمة أو الجارية ويعتبر ابنها الشرعى .

جـ ـ ماذا يحدث لو أن الزوجة الشرعية رزقها الله بولد بعد أن كانت عاقراً ، هل يعتبر ابن الأمة ابناً للزوجة الشرعية كما كان الحال قبل أن تنجب هى ـ بالطبع لا وقد حدث قبل ذلك فى حالة سارة امرأة سيدنا إبراهيم إذ كانت عاقراً واعتبرت سيدنا إسماعيل بن هاجر ابناً لها ثم لما رزقها الله باسحاق بدأ النزاع يدب بينهما حتى قالت سارة لسيدنا إبراهيم أطرد ابن هذه الجارية ، ومعنى هذا أن ابن الجارية يصبح رقيقاً ولايصبح حراً إلا فى حالة العقم الأبدى وهذه حالات قليلة جداً .

إن هذا النوع من الزواج يعطى فكرة واضحة عن مركز المرأة المتدنى فى المجتمع الإسرائيلى إذ أن الجوارى بأنواعهن متى تزوجن فإنهن لايصلن إلى مركز الزوجة الأصلية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لايصل أولادهن إلى مركز أولاد الزوجة الأصلية مما يثير الحسد بين الزوجات .

٣ ـ الزواج بالأجنبيات عند اليهود : تميل بعض الدول إلى تحريم الزواج بالأجنبيات بينما حبذته دول أخرى ولقد حرمت الشريعة اليهودية الزواج بالأجنبيات وجاء ذلك فى نصوص متعددة فى التوراة والتلمود ، حيث جاء فى سفر التثنية الإصحاح السابع الآيات ٣ ، ٤ مايأتى : « ولا تصاهرهم بنتك لاتعط وبنته لاتأخذ لابنك ، لأنه يرد ابنك من ورائى فيعبد آلهة أخرى فيحمى غضب الرب عليكم ويهلككم سريعاً » ولكى نعرف من هو الأجنبى فلا بد وأن نعرف أولاً من هو اليهودى ، إن الشرع اليهودى يقرر فى تعريفه لليهودى بأنه : « المرء الذى يولد من أم يهودية » وإلا وجب تكريسه وتثبيته على يد الحاخامين ،

والأجنبية على حسب هذا التعريف هى « المرأة التى تولد من أم غير يهودية » . ويرجع تحريم الزواج من غير اليهودية إلى عدة أسباب أهمها :

(١) العداوة بين اليهود والشعوب الأخرى ، ليس هذا فقط بل إن بعض الطوائف تحرم الزواج من طوائف أخرى نتيجة للعداوات بينها فمثلاً حرمت طائفة السامريين الزواج من طائفة الربانيين لأنهم يعتبرونهم أجانب ونفس الموقف بين طائفة الربانيين وطائفة القرائين .

(٢) اعتبر اليهود بقية الشعوب الأخرى شعوباً وثنية ولذا قالوا أنه لايصح لشعب إسرائيل الذى اعتبر نفسه يدين بالوحدانية أن يصاهر الوثنيين واعتبرهم خطراً على الدين اليهودى .

(٣) اعتبر الزواج من الأجنبيات زواج غير مقدس كما يقول النبى خزقيال إذ كان يرى أن البلد لابد وأن تتصف بأكبر قدر من القداسة وهذا لايحدث إلا بعدم الزواج من الأجنبيات .

(٤) الزواج بالأجنبية إهانة للمرأة اليهودية .

ولكن يبقى سؤال هل اتبع اليهود ماجاء بشريعتهم عن تحريم الزواج بالأجنبيات؟ إن الواضح أن اليهود لم يعملوا بهذا ومظاهر ذلك عملياً هى :

أ ـ تزوج سيدنا إبراهيم بمصرية وهى هاجر المصرية .

ب ـ تزوج سيدنا يوسف بمصرية .

جـ ـ تزوج سيدنا موسى بابنة شعيب وتزوج بأخرى أثيوبية .

د ـ تزوجت استير بملك فارس .

هـ ـ تزوج شمشون من فلسطينية أجنبية .

و ـ تزوج سيدنا داود بامرأة أدريا الحيثى وتزوج من قبيلة بنيامين وهى محرمة عليه.

ز ـ تزوج سيدنا سليمان من أجنبيات كثيرات .

ح ـ تزوج الملك آحاب بن عمرى ملك إسرائيل من أجنبية وثنية هى أزيلا.

ط ـ تزوج أولا ابيمالك من أجنبيات وهم رعوت وأختها :

هـ ـ كان لليهودى أن يتزوج من أسيرته وهى بالطبع أجنبية .

ثالثا ـ النكاح وتعدد الزوجات والطلاق فى اليهودية :

تعدد الزوجات جائز شرعاً وبدون حد ، ولم يرد بالتوراة ولا أحكام الأنبياء قبل الإسلام نهى عن تعدد الزوجات ولا عن تحديد عددهن ، وعلى العكس من ذلك فلقد ورد فى التوراة مايفيد تعدد الزوجات للأنبياء وغير الأنبياء ، ولقد حدد الربانيون الزوجات بأربع وأطلقه القراءون ، ويقول غوستاف لوبون : « وكان مبدأ تعدد الزوجات شائعاً كثيراً لدى بنى إسرائيل على الدوام ، وما كان القانون المدنى أو الشرعى ليعارضه » .

وعن المحرمات للزواج تمنع الديانة اليهودية أن يتزوج الرجل من كانت زوجة لعمه ، ومن كانت زوجة لأخيه إذا أنجبت منه ، ولا تجعل اليهودية الرضاعة سبباً للتحريم . وفيما يتعلق بزوجة الأخ المتوفى فقد نصت التوراة على أنه إذا لم يكن للمتوفى ابن فلا تصير امرأة الميت إلى خارج لرجل أجنبى ، بل يدخل عليها أخو زوجها ولايزال الربانيون يعملون بهذا التشريع ، أما القراءون فيرون أن هذا التشريع قد نسخ من زمن ولا يزال منسوخاً . وبعض القرائين يحرمون امرأة زوج الأخت ، فإذا تزوج زوج الأخت زوجة أخرى ثم طلقها أو مات عنها فإنها تكون محرمة على إخوة حرمتها ، وبعضهم يجعل الزوج والزوجة كشخص واحد ويجرون التحريم على هذا الأساس ، ومعنى هذا أنه يحرم على الزوجة مايحرم على زوجها لو قدر زوجها امرأة ، أى أنها يحرم عليها أخوه وعمه وخاله وأبيه .

ولقد حرمت طائفة القرائين زواج العم من إبنة أخيه وزواج الخال من أبنة أخته والسبب فى هذا التحريم هو تحريم زواج العمة والخالة فكما حرم الكتاب العمة والخالة وكذلك العم والخال بطريق القياس فكما يقول لها عمتى وخالتى

تقول له عمي وخالي فكما حرمتا عليه يحرمان عليها والتحريم على الذكور يشمل نظيره في الإناث شرعاً . وهناك من يرى تحريم زواج العم والخال من إبنة الأخ والأخت غير الشقيقين وكما يرى بعض العلماء أن هذا جائز .

ـ كذلك فإن هذه الطائفة تحرم زواج بنت امرأة الأب أى من رجل آخر كان يتزوجها ولها بنت من آخر غيره أو تخلو منه ويتزوجها آخر وترزق منه ببنت وابن وابن زوجها لا تحل له لأنها بمنزلة أخته (القراءون والربانيون) .

ـ وبالنسبة لزواج الأختين معاً فهناك خطأ في تفسير الآية « لا تأخذ أخت على أختها للضر ولاتكشف عورتها لها في حياتها » (سفر اللاوين ، الإصحاح ١٨ ، الآية ١٦) ويفسرها القراءون بأنها الأخت غير الشقيقة ويقولون بأن زواج شقيقة الزوج محرم تماماً بمقتضى قياس المثل استناداً على الآية عورة امرأة أخيك لاتكشف لأنها عورة أخيك (سفر اللاوين ، الإصحاح ١٨ ، الآية ١٦) فكما أنه يحرم بتاتاً أن يكون للأخوين زوجة واحدة فكذلك يحرم على الأختين زوج واحد . ولكن زواج الرجل بأخت امرأته غير الشقيقة محرم فقط في حياتها كي لايحصل إضرار بينهما ، أما بعد موت الزوجة فيحل للرجل أن يتزوج أختها الغير شقيقة لزوال سبب الاضرار .

وبالنسبة للطلاق في اليهودية فلقد أحلت الشريعة اليهودية الطلاق وجعلته ضمن الأسس الدينية المعترف بها وقد جاء في سفر التثنية مايأتي : « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيه لأنه وجد فيها عيب شيء وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته » (سفر التثنية ، الإصحاح ٢٤ الآيات ١ ـ ٤) .

وبالنسبة لأسباب الطلاق فإن الشريعة اليهودية لم تضع أسباباً خاصة للطلاق ولكن جعلته متروكاً لمشيئة الزوج حتى قال بعض العلماء في تفسير عبارة « لم تجد نعمة في عينيه » أن الزوجة إذا لم تحسن طبخة أكل فلزوجها أن يطلقها فمركزها من هذه الناحية متوقف على مزاج الزوج

ويرى البعض أن ماقد يتعارف عليه على أنه طلاق لايوجد بهذا المعنى فى اليهودية وإنما هو أشبه بالطرد بعد الطلاق وهذا أسوأ أنواع الإهانات للزوجة اليهودية ، ويقول العلماء فى تفسير كلمة أطلقها من بيته أى طردها من بيته .

وبالنسبة لحالات عدم الطلاق المنصوص عليها فى التوراة فهى حالتين إثنتين :

الحالة الأولى : إذا نسب الزوج إلى زوجته شيئاً يسىء من سمعتها وكان ذلك لشىء غير صحيح ففى هذه الحالة يلتزم الزوج بعدم تطليق زوجته بتاتاً وقد جاء فى سفر التثنية مايفيد ذلك « إذا تزوج رجل امرأة ودخل بها ثم أبغضها فنسب إليها مايوجب الكلام فيها وأذاع عنها سمعة قبيحة فقال إنى اتخذت هذه المرأة فلما دنوت منها لم أجد لها عذرة يأخذ الفتاة وأبوها وأمها ويخرجان علامة عذرة الفتاة إلى شيوخ المدينة إلى الباب ويقول أبوها لشيوخ المدينة إنى أعطيت بنتى لهذا الرجل فأبغضها وها هو قد نسب إليها مايوجب الكلام فيها قائلاً لم أجد ابنتك بكراً وهذه علامة عذرة ابنتى ويبسطان أمام شيوخ المدينة فيأخذ شيوخ المدينة ذلك الرجل ويغرمونه مئة من الفضة ويدفعونها إلى أبى الفتاة لإذاعته سمعة قبيحة على بكر من إسرائيل يكون لها زوجة ولايستطيع أن يطلقها طول عمره » (سفر التثنية ، الإصحاح ٢٢ ، آية ١٣ ـ ٢٠) .

الحالة الثانية : التعدى على البنت العذراء التى لم تخطب بعد ، جاء فى سفر التثنية « إذا وجد رجل فتاة عذراء غير مخطوبة فأمسكها واضجع معها فوجدا ـ يعطى الرجل الذى أضجع مع الأبى الفتاة خمسين من الفضة وتكون هى له زوجة من أجل أنه قد أذلها لايقدر أن يطلقها كل أيامه » (التثنية ، الإصحاح، آيات ٢٨ ـ ٢٩) .

أثر اساءة اليهود فى استعمال حق الطلاق والغدر بالمرأة : أساء اليهود استعمال حق الطلاق وجعلوه سيفاً مصلتاً على رقاب الزوجات مما جعلهن فى مركز منحط فى المجتمع اليهودى ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

١ ـ جاء فى سفر النبى ملاحى « فقلتم لماذا من أجل أن الرب هو الشاهد بينك وبين امرأة شبابك التى أنت غدرت بها وهى قرينتك وامرأة عهدك لايغدر أحد بامرأة شبابه لأنه يكره الطلاق قال الرب إله إسرائيل » (سفر ملاحى ، الإصحاح ١٢ الآيات من ١٤ ـ ١٦) .

٢ ـ كلام السيد المسيح عليه السلام حيث جاء فى إنجيل متى « وجاء إليه الفريسيون ليجرون قائلين له هل يحل للرجل أن يطلق إمرأته لكل سبب فأجاب وقال لهم أما قرأتم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى وقال من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الإثنان جسداً واحداً فالذى جمعه الله لايفرقه إنسان قالوا له فلماذا أوصى أن يعطى كتاب طلاق فتطلق . قال لهم موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نسائكم ولكن من البدء لم يكن هكذا ، وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزنى والذى يتزوج بمطلقه يزنى » (انجيل متى ، الاصحاح ١٩ ، الآيات من ٣ ـ ١٠) .

نظام الطلاق عند اليهود يؤدى إلى امتهان المرأة اليهودية : لم يأت الطلاق عند المرأة اليهودية إلا ليضر بمصلحتها ويسىء إلى سمعتها ويمتهن كرامتها ويتبين ذلك مما يأتى :

١ ـ ان الشريعة اليهودية لم تضع أسباباً محددة للطلاق بل تركته سلاحاً عاماً يستعمله الزوج حيثما أراد وكيفما شاء ولا راد لمشيئته وأصبحت الزوجة فى مركز قلق وتحت رحمة مشيئة زوجها .

٢ ـ جعلت الشريعة اليهودية حق الطلاق للزوج .

٣ ـ فى حالة طلاق الزوج لزوجته لايمكن أن تتزوج المرأة من غيره إلا إذا أعطاها أمراً بذلك وفى هذا اعضال للزوجة وضياع لحريتها الشخصية وامتهان لحقوقها المدنية .

٤ ـ بلغ من إمتهان المرأة أنه يمكن أن تقبل شهادة الوثنى فى طلاق الرجل

اليهودى لامرأته بينما لايقبل بشهادة الوثنى فى إثبات مديونية !!! ىن اليهودى .

٥ ـ سلطة الأب على إبنته المتزوجة حيث لم يقف الأمر عند امتهان المرأة وتحقير منزلتها بما يظهر ذلك من سلطة الزوجة عليها فى حقه فى الطلاق ، بل كان للأب سلطة فى تطليقها من زوجها وسحبها منه وتزويجها من غيره دون أن يكون للزوجة أى سلطان أو مجرد كلمة وقد حدث ذلك أكثر من مرة منها :

أ ـ زوجة شمشون سحبها أبوها وزوجها برجل آخر ولما أتى شمشون فى طلبها عرض عليه أبوها أختها بدلاً منها .

ب ـ زوجة داود سحبها أبوها شاؤل وأعطاها لشخص يدعى فلطى ابن لايشى فلما اعتلى داود العرش بعث فى طلب زوجته فأخذها من رجلها الفلطى وأرسلها إلى داود وقد ودعها رجلها وهو يبكى ويصحبها فى الطريق إلى أن أمر بالعودة فعاد » (صموئيل الثانى، الآيات ١٤ـ١٦) .

٦ ـ المرأة المطلقة لاتساوى الحيوان أو الجارية ، يقول الدكتور ثروت الأسيوطى فى كتابه « نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين » : « كانت رابطة الزواج رخوة يمكن فضها فى أى وقت تنشأ بلا مراسم ولا مقدمات وتنقضى بلا مراسيم ولا مقدمات ، فالطلاق بيد الرجل يخضع لمطلق مشيئته وهو القاضى الأعلى الذى لا راد لعدالته يحدد مصير بيته بكلمة تصدر من فمه أما المرأة فجزء من هذا البيت اشتراها الرجل بماله وأضافها إلى ثروته وأمست فى مستوى العبد والأمة (الجارية) والثور والحمار والأشياء الأخرى ، فهى مثل السلعة لاتستطيع الخلاص منها » .

رابعاً ـ المرأة والميراث فى الشريعة اليهودية :

تسير الشريعة اليهودية على توريث الولد دون البنت فالولد يحجب البنت

الميراث ، فإذا توفى رجل وكان له ولد وبنت ، فإن الولد يرث جميع التركة بينما لاترث البنت شيئاً ، ولقد مال الشرع اليهودى إلى توريث الذكور دون الإناث لأسباب منها :

(١) الولد يحافظ على جنس الأب بينما البنت بحكم الزواج تنتقل إلى أسرة أخرى .

(٢) الولد يحافظ على تقاليد الأسرة وعاداتها وعقيدتها بينما البنت غير قادرة على ذلك .

(٣) الولد لايباع بينما البنت تباع عند الزواج .

(٤) يعتبر الولد فى مكان الأب فى مباشرة بعض المهام .

(٥) الزواج من الداخل حيث قضت النظم الإسرائيلية حفظاً لتقاليدها على أن يكون الزواج من داخل العائلة أو العشيرة أو القبيلة حتى لاتخرج الملكية من القبيلة إلى قبيلة أخرى ومن هنا كانت فكرة الميراث فى أنه إذا تزوجت المرأة من قبيلة أخرى فإن هذا قد يؤدى إلى خروج التركة إلى القبيلة الأخرى .

(٦) الناحية الإقتصادية : كانت الحروب الكثيرة تقوم بين القبائل لأسباب مختلفة أهمها الحصول على أراضى خصبة للمراعى ، وكانت القبيلة الأكثر عدداً فى الرجال هى التى تحصل فى الغالب على أخصب الأراضى فى المنطقة . ولهذا فإن قانون من يقاتل يحصل على حق هو القانون النافذ ومعنى ذلك أن الرجل له حق الميراث دون البنت .

(٧) قانون الصحراء : حيث كانت أغلب الدول السامية تسير عليه فى العصور القديمة ، وينص هذا القانون غير المكتوب على ألا يرث النساء ولا الأطفال وذلك لأن الذى يرث هو من يحارب ويذود عن الحوزة أى أن حق الملكية كان مقصوراً على رجال العشيرة فقط .

ولقد ظل قانون الصحراء معمولاً به عند العرب فى الجاهلية ولكن

الإسلام حرمه ولكن اليهود ظلوا يعملون به ، ولم يكن هناك تشريع عن ميراث البنات حتى كان موضوع بنات صلفحات وهن بنات يهوديات توفي أبوهن وأردن أن ترثن من أملاك أبيهن وطلبن من سيدنا موسى أن تقسم التركة بينهن إلا أن سيدنا موسى لم يتمكن من إجابة هذا الطلب حتى ينزل حكم الله ونزلت الآية مبينة كيفية التقسيم كما يلي في سفر العدد الإصحاح ٣٦ :

جاء في سفر العدد « فتقدمت بنات صلفحاد بن حافر بن حلفاء بن ماكير ابن منسى من عشائر منسى بن يوسف وهذه أسماء بناته محكة ونوعة وحجلة وتلكة وترصة ودفعن أمام موسى والعزر الكاهن وأمام الرؤساء وكل الجماعة لدى باب خيمة الاجتماع قائلات أبونا مات في البرية ولم يكن في القوم الذين اجتمعوا على الرب في جماعة قورح بل بخطيئة مات ولم يكن له بنون . لماذا يحذف اسم أبينا من عشيرته لأنه ليس له ابن أعطنا ملكاً بين أخوة أبينا فقدم موسى دعواهن إلى أمام الرب فكلم الرب موسى قائلاً بحق تكلمت بنات صلفحات فتعطيهن ملك نصيب من أخوة أبيهن وتنقل نصيب أبيهن إليهن وتكلم بني إسرائيل قائلاً أيما رجل مات وليس له ابن تنقلون ملكه إلى ابنته وإن لم تكن له ابنة تعطوا ملكه لاخوته وإن لم يكن لأبيه أخوة تعطوا ملكه لنسيبه الأقرب إليه من عشيرته فيرثه فصارت لبني إسرائيل فريضة قضاء كما أمر الرب موسى وتقدم رؤوس الآباء من عشيرة جلفاء ابن ماكير بن منسى من عشائر بني يوسف وتكلموا قدام موسى وقدام الرؤساء رؤوس الأباء من بني إسرائيل وقالوا قد أمر الرب سيدى أن يعطى الأرض بقسمة قرعة لبني إسرائيل وقد أمر سيدى من الرب أن يعطى نصيب صلفحاد لبناته فإن صرن نساء لأحد من بني أسباط بني إسرائيل يؤخذ نصيبهن من نصيب آبائنا ويضاف إلى نصيب السبط الذى صرن له فمن قرعة نصيبنا يؤخذ .

ومتى كان اليوبيل لبني إسرائيل يضاف نصيبهن إلى نصيب السبط الذى صرن له ومن نصيب سبط آبائنا يؤخذ نصيبهن فأمر موسى بني إسرائيل حسب

قول الرب قائلاً بحق تكلم سبط بني يوسف هذا ما أمر به الرب عن بنات صلفحاء قائلاً : من حسن في أعينهن يكن له نساء ولكن العشيرة سبط آبائهن يكن نساء فلا يتحول نصيب لبني إسرائيل من سبط إلى سبط بل يلازم بني إسرائيل كل واحد نصيب سبط آبائه وكل بنت ورثت نصيباً من أسباط بني إسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط أبيها لكي يرث بنو إسرائيل كل واحد نصيب آبائه وكل بنت ورثت نصيبا من بني اسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط أبيها لكي يرث بنو إسرائيل كل واحد نصيب آبائه فلا يتحول نصيب من سبط إلى سبط آخر بل يلازم أسباط بني إسرائيل كل واحد نصيبه .

كما أمر الرب موسى كذلك فعلت بنات صلفحاد فصارت محلة وترصة وحجلة ونكلة ونوعة بنات صلفحاء نساء لبني أعمامهن صرن نساء من عشائر منسى بن منسى بن يوسف فيبقى نصيبهن في سبط عشيرة أبيهن » .

إن هذا يعني أن البنت منحت حق الميراث بشرط ألا يكون لها أخوة ذكور ، ثم تم وضع شرط لتنفيذ هذا الحق وهو أن البنت إذا ورثت وجب عليها ألا تتزوج رجلاً من رجال عشيرتها .

إن الشريعة اليهودية لم تنصف المرأة من ناحية حقها في الميراث إذ قد سلبتها حقوقها فكان ذلك دليلاً على إمتهان كرامتها وتحقير مكانتها ويتضح ذلك من الآتي :

(١) الزوج يرث الزوجة .

(٢) الزوجة لاترث الزوج .

(٣) الأولاد يرثون الأب .

(٤) البنت لاترث في تركة أبيها مادام هناك أولاد ذكور .

(٥) البنت ترث من أبيها إذا لم يكن لها أخوة ذكور .

(٦) الولد البكر (الأكبر) يرث نصيبين كنصيب أى أخ من أخوته الذكور.

(٧) البنت البكر ليس لها أى امتياز على أخواتها بل هى تتساوى معهن فى الميراث .

(٨) يحدد ميراث البنت التى لم تتزوج بعد بعشر التركة فقط مهما كان نصيبها من التركة ، ويقول بعض الفقهاء أن نصيبها فى الميراث يقع على الأموال المنقولة وليس على الأملاك العقارية والذين يميلون إلى هذا الرأى يعتمدون على ماجاء فى قانونى حمورابى والقوانين الآشورية والتى جاء فيها أن البنات كن محرومات من الميراث ولم يكن لهم إلا حق المهر فقط فقد كانت العادة فى بابل أن يدفع الأب مهر ابنته وإذا مات الأب قبل أن يمهرها ترك الأمر لإخوتها فكانوا عادة يمنحونها جزءا من ربع الأملاك تبعاً لمساحتها أما العين نفسها فتبقى ملكاً للأبناء الذكور .

نظام الميراث كما جاء فى كتاب المقارنات : (*)

جاء فى كتاب « المقارنات والمقابلات » فى المادة ٣١٢ مايأتى :

(١) لا فرائض مقدرة للآباء والأزواج والبنات والإخوة والأخوات ولا غيرهم من الأقارب .

(٢) لاميراث للبنات ولا للزوجة ولا الآباء ولا غيرهم من الأقارب مع الولد الذكر بكرياً أو غير بكرى .

(٣) للبكرى من الأولاد حظ إثنين من إخوته .

(٤) لافرق بين أن يكون الولد من نكاح مشروع وغير مشروع .

(٥) إذا ترك الميت ولداً ذكراً وابنة قاصرة فلا يكلف الولد الا بالنفقة عليها وتربيتها حتى تبلغ سن البلوغ .

(*) هذا الكتاب ترجمة لكتاب الأحكام العبرية الذى ألفه العالم الفرنسى « دى بفلى » وترجمه إلى العربية القاضى المصرى الأستاذ محمد صبرى وأضاف إليه مقارنات بالشريعة الإسلامية وجعل عنوانه « المقارنات والمقابلات » وقد اعتمد المؤلف على كبار العلماء والمشرعين اليهود .

(٦) سن البلوغ للبنت اثنا عشر سنة .

(٧) أول من يرث في الميت ولده الذكر وإذا تعدد الذكور من الأولاد فللبكرى حظ الاثنين من اخوته ولا فرق بين المولود من نكاح صحيح أو غير صحيح من الأولاد في المواريث . أما البنت فمن لم تبلغ منهن الثالثة عشر فلها النفقة والتربية حتى تبلغ هذا السن تماماً . وإذا لم يكن للميت ولد ذكر فميراثه لابن ابنه وإن لم يكن ابن ابن فالميراث للبنت (بنت الميت وإن لم يكن له بنت فالميراث لأولاد البنت) .

نظام الميراث وحق المرأة كما جاء في دائرة المعارف اليهودية : هناك تقسيم آخر عن نظام توزيع الميراث ومنه يمكن أن نتبين إلى أى حد احتقرت المرأة في المجتمع اليهودى :

يتم تقسيم الورثة إلى أربعة أقسام :

(١) الولد (٢) البنت (٣) الأخ (٤) العم

حالة البنت : ترث البنت في حالة زواجها من أهل عشيرتها (سفر العدد : إصحاح ٣٦ الآيات ٦ ، ٧) وقد رتب الجدول كما يأتى :

(١) الأولاد وفروعهم
(٢) البنات وفروعهم
(٣) الأب
(٤) الإخوة
(٥) الأخوات
(٦) الجد
(٧) العم
(٨) العمات
(٩) حق الجد

نظام الميراث والمرأة كما جاء في الأحكام الشرعية : الأحكام الشرعية

الإسرائيلية وماجاء بها خاصاً بحق المرأة فى الميراث هى :

(١) الأب يرث ابنه (مادة ٤٣٥) .

(٢) إذا لم يكن للأب ولد وكان له بنت فهى الوارثة (م ٤٣٢) .

(٣) الأم لاترث فى ابنها ولا فى بنتها (م ٤٣٩) .

(٤) إذا ترك الرجل بنتاً وخنثى تساويا فى النصيب (م ٤٦٣) .

(٥) للبنت على أخوتها الذكور قيمة الدوطة من التركة وهو العشر .

(٦) كل ماتملكه الزوجة يؤول بوفاتها ميراثاً شرعياً إلى زوجها وحده لايشاركها فيه أقاربها ولا أولادها سواء أكانوا منه أو من رجل آخر (م ٢٢٣) .

(٧) ليس لورثة الزوجة مشاركة زوجها فيما تركته من كسب كدها أو فيما هو مملوك لها ملكاً خاصاً ولا فيما دخلت به من أمتعة وثياب ولا فيما اشتراه لها الزوج من ماله من الحلى قبل وبعد الزواج ولا فى هدايا الخطوبة أو الزواج أيا كان مهديها (م ٢٣١) .

(٨) للبنات شرعاً أن يتعيشن إذا مات أبوهن من تركته إلى أن يتأهلن (يتزوجن) أو يرشدن .

(٩) إذا عثرت الزوجة على لقية فهى من حق زوجها مادام قائماً بما عليه من الواجبات (م ٨٣) .

حق البنت فى العُشر :

هناك حالة يمكن للبنت أن تستفيد منها وهى أنه إذا ترك الأب ميراثاً وكان له أولاد ذكور وبنات فإنه بحسب الشريعة يرث الأولاد كل التركة ، أما البنات فلا ترثن ولكن إذا كانت البنات لم يبلغن الرشد أو لم يتزوجن بعد فإنه يجب على الأولاد الذكور إعالة البنات حتى بلوغهن سن الرشد أو حتى زواجهن ولكى يحسم القانون حقهن فى ذلك فإن الشريعة حددت حقهن بما يوازى عشر التركة هذا العشر ينفق عليهن أو يدفع لهن كصداق عند زواجهن وهذا هو

مايستفاد من نص المواد الآتية :

- على تركة الأب نفقة البنات إلى أن يتزوجن أو يبلغن (م ٥٣٠) .

- التركة للذكور دون الإناث وإنما عليهم نفقة غير المتزوجة منهن حتى تتزوج أو تبلغ (م ٥٣١) .

- إذا أساء الذكور إدارة التركة حق للإناث شرعاً استقلالهن بنصيبهن وإذا كن قاصرات فللسلطة الشرعية أن تنوب عنهن فى ذلك .

نخرج من ذلك إلى أن هناك الكثير من أوجه النقد موجهة للشريعة اليهودية لمنعها المرأة من الميراث يعددها عاشور (١٩٧٤) فى الآتى :

١ - حذرت الشريعة اليهودية فى مراحلها الأولى على المالك أن يوصى لأحد بشىء من ملكه بعد وفاته ثم أجيزت الوصية بعد ذلك ضمن حدود ضيقة جداً منها أن يكون للوصى ورثة معروفون ، وهذه القاعدة طبقت على جميع أنواع الملكيات وليست على الأراضى فقط والغرض من ذلك عدم إيصاء رجل لامرأة قد يحبها أو يحرم أولاده الذكور .

٢ - انتقال الملكية بطريق أو بآخر كان انتقالاً موقوتاً ينتهى بحلول اليوبيل وهو عيد يتكرر كل خمسين سنة وبمقتضاه ترجع الأرض إلى مالكها الأصلى الذى كان يملكها من خمسين عاماً وهذا النظام أنشأه يوشع خليفة سيدنا موسى .

٣ - إعطاء المورث حرية كاملة فى اختيار ورثته فمثلا نرى سيدنا يعقوب يفضل من بين أحفاده أفرايم الصغير على منسى الكبير .

٤ - للأب أن يبيع ابنته القاصر لمن يرغب فى شرائها مما قد يضيع حقها فى الميراث وخصوصاً فى حالة ما إذا لم يكن لها إخوة ذكور .

٥ - للزوج وحده حق وراثة زوجته دون أولادها بينما لاترث الزوجة زوجها ويقول علماء الشريعة أن هذا الحرمان يقابله أن الزوج يترك لزوجته مايكفيها من

معاش بعد موته مادامت لاتتزوج بغيره .

٦ ـ نظام الزواج فى نفس القبيلة : حيث وضعت الشريعة اليهودية نظاماً عجيباً الغرض منه منع النساء من الميراث وهذا النظام يشمل نوعين :

أ ـ نظام الزواج فى داخل القبيلة أو العشيرة ويقضى هذا النوع من الزواج بألا تتزوج المرأة أوا لبنت إلا من نفس عائلتها أو عشيرتها أو قبيلتها حتى لاتذهب التركة إلى خارج العائلة أو العشيرة أو القبيلة فى حالة ما إذا كان للبنت حق الميراث فى حالة عدم وجود أخوة ذكور لها كما هو الحال فى بنات صلفحاء .

ب ـ أن الأرملة التى يتوفى زوجها ولم يكن قد أنجب يجب عليها أن تتزوج أخ المتوفى أو أقرب أقربائه .

٧ ـ عدم الزواج بأجنبية .

٨ ـ الأولاد الأشقاء هم الذين يرثون أما الأخوة غير الأشقاء فلا يرثون .

٩ ـ إذا توفى الإبن فإن الأم وأخوته لايرثون لأن الميراث يكون للورثة من الأب وليس من جهة الأم حتى لاتخرج التركة إلى عشيرة أخرى .

١٠ ـ نظام تقسيم الأراضى على القبائل : حيث قام يوشع بن نون خليفة سيدنا موسى بتقسيم أراضى فلسطين على القبائل الإثنى عشر وهذا التقسيم لايتغير ولا يتبدل بحيث تبقى كل قبيلة محتفظة بما نالته من أراضى . ولو حدث أن باعت عائلة بعض أراضيها إلى عائلة أخرى فإن هذا المبيع لايدوم أكثر من خمسين سنة فترجع الأرض إلى مالكها الأصلى . وكان نتيجة هذا القانون أن قيد حق البنت فى الميراث وهذا القيد هو ألا تتزوج من قبيلة أخرى أو من عشيرة أخرى بسبب نظام الملكية هذا والذى أطلق عليه (اليوبيل) .

١١ ـ اختلف العلماء فى : هل ترث البنت إذا كانت التركة عقاراً أم لا والسبب

في ذلك قانون اليوبيل الذى بمقتضاه ترجع الملكيات إلى أصحابها الذين كانوا يملكونها منذ التقسيم الأول ، وهذا يؤدى إلى قلقلة كبيرة فيما لو ورثت البنت عقاراً ، ولهذا فإن البنت بحسب رأى كثير من العلماء لها حق فى التركة إذا كانت أموالاً منقولة أما إذا كانت عقاراً فليس لها أن ترث .

١٢ ـ إن هذا القانون منقول عن نظام المواريث فى بابل وآشور .

١٣ ـ أدى هذا النظام إلى عدم الزواج من قبيلة أخرى فانقطعت رابطة المصاهرة بين القبائل اليهودية بعضها ببعض مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسى .

١٤ ـ قلة تداول الملكية العقارية : وذلك لأن هذه الملكية تظل محبوسة فى أيدى عشيرة أو قبيلة واحدة .

١٥ ـ إيجاد نوع من الملكيات الكبيرة كما بينا ذلك فى زواج اليبوم .

١٦ ـ ايجاد نزاع دائم بين الأخوة من الزوجة الأصلية والزوجات الجوارى إذ أن أولاد الجوارى لايرثون وهذه الحالة حدثت عندما أعطى سيدنا إبراهيم هدايا إلى سيدنا إسماعيل ، كما أعطى أولاد زوجته قطورة .

١٧ ـ كيف يمكن أن ترث البنت بينما لاترث المرأة ، كيف أن المرأة التى قامت طول حياتها فى خدمة الزوج وإنجاب الأولاد وتربيتهم لاتجد أى مقابل لهذه الخدمات والتضحيات .

١٨ ـ الإبقاء على قانون الصحراء وهو قانون يعمل على منع المرأة من الميراث وإن ورثت فيجب أن يكون ذلك نتيجة زواجها داخل عشيرتها .

١٩ ـ الإبقاء على نظام الملكية الجماعية التى أنشأها يوشع .

مراجع الفصل الأول

١ ـ انجيل متى .

٢ ـ التـــــوراة .

٣ ـ دى بفلى ، الأحكام العبرية ، ترجمة محمد صبرى .

٤ ـ شلبى ، أحمد (دكتور) مقارنة الأديان (اليهودية) ، الطبعة السابعة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ ـ شنودة ، زكى ، اليهود (نشأتهم وعقيدتهم) ، ط ١ ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٧٤ .

٦ ـ عاشور، السيد ، مركز المرأة فى الشريعة اليهودية ، دار الإتحاد العربى للطباعة، ١٩٧٤ .

٧ ـ لوبان ، غوستاف ، اليهود فى الحضارات الأولى ، ترجمة عادل زعيتر ، طبعة عيسى البابى الحلبى .

٨ ـ الندورة العالمية للشباب الإسلامى ، الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ .

●●●

الفصل الثاني
المرأة فى الديانة المسيحية

الفصل الثانى
المرأة فى الديانة المسيحية

لقد جاءت المسيحية لتكون إمتداداً لليهودية ، حيث أن المسيح عليه السلام بعث لبنى إسرائيل بعد أن أغرقتهم الحياة المادية ، لذا فإن الكتاب المقدس للديانة المسيحية يشتمل على التوراة أو مايطلق عليه بالعهد القديم ، بالإضافة إلى الأناجيل المختلفة التى كتبها الحواريون عن المسيح عليه السلام والتى يطلق عليها العهد الجديد ، والمسيحية تؤمن بأنها استمرار مسار اقتراب الله المتعالى نحو الإنسان والكون مع تفصيل نتائج هذا الإقتراب ولقد بدأ هذا الإقتراب مع أحداث الخليقة التى ترويها الصفحات الأولى من السفر الأول من الكتاب المقدس (التكوين) وفى هذا السفر تتجلى أعظم صور المحبة بين الرجل والمرأة . ويرجع المسيحيون إلى العهد الجديد بأناجيله الأربعة (متى ومرقس ولوقا ويوحنا) وهو لايحتوى إلا على القليل من الأحكام . لذا فإن المسيحيين يحتكمون فيما لم يرد فيه نص إلى العهد القديم بالقدر الذى لايتعارض أحكامه مع أحكام الأنجيل .

أولاً ـ المرأة والقيمة الإنسانية :

يقول الدكتور وليم سليمان قلادة فى كتابه « المسيحية والإسلام فى مصر » (١٩٩٣) : « إن القراءة المتأنية لسفر التكوين تظهر أسمى ما فى الإنسان من مثل ، ففى هذه البداية العذراء الطاهرة التى يرويها سفر التكوين ، يظهر أروع وأعمق تعبير عن المحبة فى العلاقة بين الرجل والمرأة ، إنها علاقة العطاء الأكمل، إن حواء لم تأت من تراب الأرض بل جاءت من عطاء قدمه آدم ـ من جوهره ، من جسمه : أخذ الرب الإله « واحدة من أضلاع آدم وبنى الرب الضلع التى أخذها من آدم إمرأة وأحضرها إلى آدم . فقال آدم هذه الآن عظم من عظامى ولحم من لحمى . هذه تدعى إمرأة لأنها من امرىء أخذت » (٢ : ٢١_٢٣) .

ومؤدى هذه العلاقة الكيانية ـ الوحدة بين طرفيها يقول الكتاب « الرجل ... يلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً » (٢ : ٢٤) هذه هي علاقة المحبة بين نظيرين ، وتختلف عن علاقة الإنسان بباقي الكائنات . فلقد رأينا علاقة التسلط والسيادة من الإنسان على باقي الكائنات : قد تكون فيها الشفقة ولكن ليس الحب . يعبر الوحي عن الفرق بين الوضعين إذ يقول بعد أن سمى الحيوانات « فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع الحيوانات ، أما لنفسه فلم يجد معينا نظيره » (٢ : ٢٠) . والنتيجة ـ « قال الرب الإله ليس جيداً أن يكون آدم وحده ، فأصنع له معينا نظيره » (٢ : ١٨) وهكذا جاءت حواء ـ من جوهر آدم . ومن لحمه ومن عظامه » .

وهناك واقعة تروى عن السيد المسيح ، وهو « أنه تحدث إلى إمرأة سامرية ، والتف حوله تلاميذه وهم يستغربون هذه الواقعة النادرة منه ، وكانت هذه المرأة والتي قد أدخلها عليه بعض الكتبة والفريسيون قد أمسكت في حالة زنا ، ولما أقاموها في الوسط قالوا له يامعلم هذه المرأة أمسكت وهي تزني وموسى في الناموس أوصانا أن مثل هذه ترجم ، فماذا تقول أنت ؟ قالوا هذا ليجربوه لكي يكون لهم مايشتكون به عليه . وأما يسوع فانحنى إلى أسفل وكان يكتب بأصبعه على الأرض ، ولما استمروا يسألونه انتصب وقال لهم من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر . ثم انحنى أيضاً إلى أسفل وكان يكتب على الأرض . وأما هم فلما سمعوا كانت ضمائرهم تبكيهم خرجوا واحداً فواحداً مبتدئين من الشيوخ إلى الآخرين . وبقي يسوع وحده والمرأة واقفة في الوسط . فلما انتصب يسوع ولم ينظر أحداً سوى المرأة قال لها يا امرأة أين هم أولئك المشتكون عليك . أما دانك أحد؟ فقالت لا أحد ياسيد . فقال لها يسوع : « ولا أنا أدينك . اذهبي ولاتخطىء أيضاً » (إنجيل يوحنا ، ٧ ـ ٨، الإصحاح الثامن من العدد ٢) .

« ومما يروى أيضاً أن أحد الفريسيين سأله أن يأكل معه فدخل بيت الفريسي واتكأ . وإذا امرأة في المدينة كانت خاطئة ، إذ علمت أنه متكىء في بيت الفريسي جاءت بقارورة طيب ووقفت عند قدميه من ورائه باكية وابتدأت تبل

قدميه بالدموع وكانت تمسحها بشعر رأسها وتقبل قدميه وتدهنهما بالطيب، فلما رأى الفريسى الذى دعاه ذلك تكلم فى نفسه قائلاً : لو كان هذا نبياً لعلم من هذه الإمرأة التى تلمسه وماهى؟ إنها خاطئة . فأجاب يسوع وقال له : ياسمعان عندى شيء أقوله لك . فقال : قل يا معلم : كان لمداين مديونان على الواحد خمسمئة دينار وعلى الآخر خمسون . وإذا لم يكن لهما مايوفيان سامحهما جميعاً . فقل أيهما يكون أكثر حباً له ؟ فأجاب سمعان وقال : أظن الذى سامحه بالأكثر . فقال له بالصواب حكمت ثم التفت إلى المرأة وقال لسمعان : أتنظر هذه المرأة : إنى دخلت بيتك وماء لأجل رجلى لم تعط . وأما هى فقد غسلت رجلى بالدموع ومسحتها بشعر رأسها . قبلة لم تقبلنى . وأما هى فمنذ دخلت لم تكف عن تقبيل رجلى . بزيت لم تدهن رأسى . وأما هى فقد دهنت بالطيب رجلى . من أجل ذلك أقول لك قد غفرت خطاياها الكثيرة لأنها أحبت كثيراً . والذى يغفر له قليل يحب قليلاً . ثم قال لها مغفورة لك خطاياك أيضاً . فقال للمرأة إيمانك قد خلصك اذهبى بسلام » (انجيل لوقا ـ ٧ ـ ٨ ، الإصحاح السابع من ٣٦ ـ ٥٠) .

إن الدارس للأناجيل المختلفة يجد أن النسوة كن يصحبن المسيح وكن الأشجع وسط التلاميذ (مرقس ١٥ : ٤) ، وتشير الأناجيل إلى أن النساء كن يسافرن فعلاً مع المسيح ، وكان بعضهن متزوجات وبعضهن غير متزوجات (لوقا ١٨ : ١ـ٣) وكثيراً ماكانت النساء هن اللواتى يتلقين تعاليمه (متى ١٥ : ٣٨ ، لوقا ١ : ٣٩ ، يوحنا ٤ : ٧ ـ ٣٠) ورغم أنه كان من غير المعتاد أن يتكلم أى رجل يهودى إلى إمرأة جهاراً .. ورغم تأثير التقاليد والحضارات القديمة تجاه المرأة ، فلقد أظهر المسيح اهتمامه بدور النساء ومكانتهن فى المجتمع.

إن الإنسان يستطيع أن يتوصل إلى وجهة النظر المسيحية عن المرأة من خلال حياة وتعاليم المسيح ، فلم يعامل النساء قط على أنهن جنس أدنى من الرجال ، كما كان الحال فى النظام الأبوى السلطوى ، بل إن تعاليم المسيح كانت زاخرة بصورة إيجابية للنساء . وخدمته تبين أنهن متساويات مع الرجال فى كل القيم

الإنسانية ويظهر ذلك بوضوح فى كتابات الرجال ـ كتاب الأناجيل الأربعة .

لقد استخدم المسيح صورة أنثوية ليصف الله فى (لوقا ١٥) ، وأكد على اهتمام الله بأولئك المفقودين كالمرأة التى تبحث عن الدرهم المفقود ، لقد كان موقف المسيح من النساء واضحا (متى ٩ : ١٨ ـ ٢٦) ، (مرقس ٥ : ٢٤ ـ ٣٤)، (لوقا ٨ : ٤٠ ـ ٥٦) .

ولقد ركز المسيح فى العديد من الفقرات من تعاليمه على مكانة المرأة فى الحياة فأظهر حنانه على أرملة (لوقا ١٨ : ١ ـ ٨ ، مرقس ١٢ : ٤١ ـ ٤٤) كما أنه أدان الكتبة على ظلم واضطهاد الأرملة (مرقس ١٢ : ٤٠) كما أنه فى (مرقس ١٠ : ١١ ـ ١٢) يظهر اهتمام المسيح بكرامة المرأة ، إذ أن كلاً من الزوجة والزوج عليهما التزامات متساوية فى العلاقات الزوجية ، فالطلاق لايجب ألا يوقع بواسطة الرجل أو المرأة ، فليس الزنا خطيئة بالنسبة للمرأة فقط ضد زوجها ، بل إن الزوج أيضاً يخطىء عندما يزنى ضد زوجته .

وبوجه عام تعامل المسيح مع النساء بنفس معاملة الرجل ، فرغم أن اليهود أنكروا على النساء حق التعلم أو دراسة التوراة فإنه تحدث معهن جهاراً ، مع أن اليهودى لم يكن يخاطب امرأته أو أمه أو أخته خارج بيته ، ورفض أن يرجم المرأة التى أمسكت فى ذات الفعل ، وأصر على علاقة الزواج كشركة رغم أن اليهود سمحوا للرجل أن يطرد زوجته ويعاقبها .. واستخدم المسيح صورة أنثوية للرب عندما تكلم عن المرأة والدرهم المفقود .

لقد حرر المسيح المرأة كما حرر الرجل ودلل على ذلك بأفعاله مع المرأة التى أمسكت فى الزنا (يوحنا ٨ : ٤ ـ ١١) وأعلن الخلاص لمواجهة المشاكل والاضطرابات فى الشخصية الإنسانية ، ولكى يعيد الناس إلى المجتمع ، وأراد أن يحرر المرأة من الاستغلال الجنسى ـ استغلال أجسادهن لمجرد المتعة والتسلية ـ ومن التمييز العنصرى والجنسى .. لقد أراد المسيح للنساء أن يكن أحراراً فى أن يعشن حياتهن كنساء وأن يقبلهن المجتمع كما هن ، باعتبارهن كائنات بشرية كاملة .

ومن الملاحظ عند الإطلاع على تاريخ ذلك العهد نجد أن السيد المسيح كان يكرم أمه ويحسن معاملتها ، وكانت علاقته بها علاقة البر والرحمة مما شجع أتباعه على السير على هداه وإعطاء المرأة بصورة عامة بعض حريتها المفقودة وتقديرها واحترامها . وانطلاقاً من هذه الروايات التي وردت في الإنجيل وغيره من الكتب المقدسة نلمس بأن تلامذة المسيح ورؤساء الكنيسة من بعده قد كرموا المرأة في كل اتجاه .

ثانيا ـ المرأة والحياة الزوجية في المسيحية :

اهتمت الشريعة المسيحية بالزواج ونظمت أحكامه وجعلته من المقدسات « فالنعمة الإلهية تقدس رباط الزيجة وتجعله رباطاً روحياً لأن اتحاد المسيح بالكنيسة هو اتحاد روحي مقدس ولذلك يقول الرسول « ليكن الزواج مكرماً عند كل واحد والمضجع غير نجس » إلا أنها تفضل التبتل لأن الزواج يلهي الشخص عن الاهتمام بالرب أما البتولية فهي تخلص الشخص من الشهوات وتؤدي إلى الخير الروحي » (منصور ، ١٩٨٦) .

وفي حقيقة الأمر فإن للزواج في المسيحية طبيعة روحية سامية . فالسيد المسيح يؤكد الوحدة الكيانية التي تنتج عن هذه الرابطة حين استبعد من تنظيمها الطلاق إلا لسبب خاص ينطوي على قصم كيان طبيعي للرابطة (الزنا) . واستخدم السيد المسيح للتعبير عن هذا الإتجاه نفس عبارات سفر التكوين وأضاف « إذا ليسا بعد اثنين بل جسد واحد : فالذي جمعه الله لايفرقه إنسان » (متى ١٩ : ٣ ـ ٦ ، مرقس ١٠ : ١ ـ ٩) حتى أن الواحد منهما وهو يحب الآخر فإنما هو يحب نفسه (يجب على الرجال أن يحبوا نساءهم كأجسادهم ـ من يحب امرأته يحب نفسه) (أفسس ٥ : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣) .

وتتجلى في الرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة العطاء المتبادل . فكل منهما يمنح ذاته للآخر . ولقد صاغ بولس الرسول هذه الحقيقة على النحو التالي : « لا سلطة للمرأة على جسدها ـ فإنما جسدها لزوجها وكذلك الزوج ـ لا

سمفة له على جسده . فإنما جسده لامرأته » (أكوبثوس ٧ : ٤) .

ولكن الواحد منهما إذ يتجلى للآخر فى حب ذاته فإنما ليجد ذاته فى من يحب . يقول بولس « لاتكون المرأة فى الرب بدون الرجل ، ولا الرجل بدون المرأة» (اكوا ١ : ١١). يقول السيد المسيح « من يتمسك بحياته لنفسه يخسرها ـ يهلكها ومن أعطى حياته يجدها » (متى ١١ : ٣٩ ، ١٦ : ٢٥ ، مرقس ٨ : ٣٥ ، لوقا ٩ : ٢٤ ، ١٧ : ٣٣ ، يوحنا ١٢ : ٢٥) . ويسمو العطاء بين الزوجين لدى بولس ليشبه ما أتمه المسيح من تضحية للجماعة التى تؤمن به ـ لكنيسته : أيها الرجال أحبوا نساءكم كما أحب المسيح أيضاً الكنيسة وضحى بنفسه من أجلها » (أمسنس ٥ : ٢٥) . ومن الناحية الأخرى يشبه بولس مايقدمه لكنيسته بما يبذلـه الرجـل لإمرأته : « من أحـب امرأته أحب نفسـه ـ فما من أحد يبغض جسده ، بل يغذيه ويعنى به شأن المسيح بالكنيسة ـ فنحن أعضاء جسده » (أمسنس ٥ : ٢٩) فثمة عطاء متبادل : المسيح أحب الكنيسة وضحى بنفسه من أجلها ـ والكنيسة تخضع للمسيح . وهكذا يخلص بولس من خلال هذه المطابقة بين الرابطتين إلى القول « هذا السر (الزواج) عظيم ـ ـ (إنه) سر المسيح والكنيسة » (٥ : ٣٢) .

وفى رابطة الزواج الجسدية السامية تتبدى الرحمة فى بساطتها وعمقها على النحو السابق : وحدة الجوهر أو الطبيعة الإنسانية التى يستوعبها كاملة كل من الرجل والمرأة ـ مع تميز الأشخاص . فلكل منهم صفته الحية الشخصية التى تعبر عن الجوهر المشترك تعبيراً متميزاً . لأن تحقق وجوده يتم بعطاء ذاته للآخر . وتقبل العطاء المقدم له من هذا ـ أى عطاء الآخر ذاته له .

وثمة بين الإثنين وحده فى الإرادة والعمل ـ فالمرأة كما يقول التكوين معين للرجل ويتم الإثنان مشروعهما فى توجه موحد ـ كل منهما بحسب قدراته وأسلوبه . ومن هنا حفظ الكيان المشترك مع ضمان احترام كل من عناصره احتراماً كاملاً .

على أن هذا البناء المتكامل لاينطبق على الأسرة بل هو يشمل الجماعة البشرية فى مجموعها : ثمة وحدة فى الطبيعة الإنسانية وتميز لكل شخص منها . ولعل مما يعبر عن ذلك أسلوب الحديث فى سفر التكوين عن الإنسان بصيغة المفرد والجمع فى آن واحد .

« فخلق الله الإنسان على صورته .. على صورة الله خلقه (بالمفرد تعبيراً عن الطبيعة الواحدة) ذكراً وأنثى خلقهم (بالجمع للدلالة على تميز الأشخاص) وباركهم الله .... » (١ : ٢٧ و ٢٨) . وهذا مانجده أيضاً عند الحديث عن ضيوف إبراهيم الثلاثة (تكوين ١٨) .

وينفرد الزواج المسيحى بصفات خاصة ، إلا أنه قبل التعرض لهذه الصفات فإن الأمر يستلزم تعريف الزواج من وجهة نظر المذاهب المسيحية المختلفة (منصور ، ١٩٨٦).

فالكاثوليك يعرّفون الزواج بأنه : « يعطى كل من الطرفين حقاً على جسده ويقبل حقاً على جسد الآخر ، لمباشرة الأفعال التى تؤدى بذاتها إلى أن يكون لهما أولاد » .

أما الإنجيليون أو البروتستانت فيعرّفون الزواج بأنه : « اقتران رجل واحد بامرأة واحدة اقتراناً شرعياً مدة حياة الزوجين » .

أما الشريعة الأرثوذكسية فتعرّف الزواج بأنه : « سر مقدس يتم بصلاة الإكليل على يد كاهن طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية يرتبط به رجل وامرأة بقصد تكوين أسرة والتعاون على شئون الحياة » .

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نتلمس أهم خصائص الزواج المسيحى ومنها :

١ ــ يتم الزواج فى الشرائع المسيحية بين رجل واحد وامرأة واحدة ، أى لايجوز تعدد الزوجات ، لذا تسمى بشريعة الزوجة الواحدة استناداً إلى قول السيد المسيح : « أما قرأتم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ــ ومن أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الإثنان جسداً واحداً ــ

إذ ليس بعد اثنين بل جسد واحد » (انجيل متى الإصحاح التاسع عشر) .

٢ ـ الزواج يعتبر من صنع الله فهو من المقدسات ويرتفع عند البعض إلى مرتبة السر الإلهى ، ويعتبر من الأسرار السبعة التى تقوم عليها العقيدة المسيحية ، إذ يصور اتحاد المسيح بالكنيسة اتحاداً سرياً لذا فهو يجب أن يتم فى الكنيسة.

٣ ـ تعتبر الرابطة الزوجية أبدية ، ولاتنحل أثناء حياة طرفيه ، وذلك استناداً إلى قول المسيح « وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق . وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزنى . ومن تزوج مطلقة فإنه يزنى » (انجيل متى ، عدد ٧ ، ٨ ، ٩) فدوام الزواج أمر يرجع إلى طبيعته المقدسة لأنه من صنع الله ، ولايمكن الطلاق إلا لأسباب معينة فى بعض الطوائف .

٤ ـ يعتبر الزواج المسيحى ذو طبيعة دينية ، فهو لايتم ولا ينعقد صحيحاً إلا إذا تم على يد كاهن وطبقاً للطقوس الدينية المقررة ، وتلاوة الصلاوات ، فلا بد من تدخل رجل الدين لاتمام الزواج .

٥ ـ ثار خلاف حول تحديد الطبيعة القانونية للزواج ، فلا شك أن الزواج عقد يتم بتلاقى إرادة طرفين بنية الارتباط بينهما ولكن هذا العقد ليس كسائر العقود ، إذ لاتكفى إرادة الأطراف لإنشائه بل لابد من تدخل الكاهن أو موظف الدولة » وليس لهما تحديد أحكامه وآثاره إذ أن ذلك منظم بنصوص قانونية ملزمة ، لايجوز الاتفاق على عكسها ، ولا يستطيع الأفراد انهاء الزواج بمجرد تراضيهما ، بل يلزم تدخل السلطة القضائية أو الدينية .

وبالنسبة لأحكام انعقاد الزواج فهى ثلاثة :

(١) مقدمات الزواج أو الخطبة .

(٢) شروط انعقاد الزواج .

(٣) جزاء تخلف أحد شروط الزواج أى بطلان الزواج .

وسنتناول في الآتي كل حكم من هذه الأحكام

١ ـ **الخطبـــة** نعرفها شريعة الأقباط الأرثوذكس بأنها « عقد بين رجل وامرأة يعد فيه كل منهما الآخر بالزواج في أجل محدد » ويعتبرها القانون الكاثوليكي « وعد بالزواج مزدوج الأطراف » أما البروتستانت الإنجيليون « فالخطبة هي طلب التزوج وتتم بحصول اتفاق بين ذكر وأنثى راشدين على عقد الزواج بينهما » فكل هذه التعريفات تصف الخطبة بأنها عقد ، إلا أن ذلك لايعني مطلقاً اضفاء الطبيعة الملزمة عليها ، فلكل من الخطيبين أن يعدل عن الخطبة بإرادته المنفردة والدليل على ذلك ماورد بالخلاصة القانونية لشريعة الأقباط من أن الخطبة « وعد واتفاق بين ذكر وأنثى خاليين من موانع الزواج ، والقصد منها عدم ارتباط أحدهما بزيجة أخرى انتظاراً للزواج العتيد »

وهناك عدة شروط يلزم توافرها لانعقاد الخطبة هي

أ ـ الشروط الموضوعية

(١) الرضا إذ يلزم تبادل الإيجاب والقبول بين الخطيبين ويلزم لصحة الرضا أن يكون خالياً من عيوب الإرادة كالغلط والإكراه

(٢) نظراً لأهمية الزواج فإن الموافقة على الخطبة يلزم أن تصدر من الخطيبين شخصياً فإذا كانا قاصرين فإنه يشترط موافقة الولي ، إلا أن تلك الموافقة لاتغني عن موافقتهما بنفسهما

(٣) يلزم لصحة انعقاد الخطبة عدم وجود مانع يمنع من قيام الزواج ، لأن الخطبة مقدمة من مقدماته ، فكل مايمنع الزواج يمنع الخطبة

ب ـ الشروط الشكلية

لايكفي توافر الشروط الموضوعية لانعقاد الخطبة ، بل لابد من إتمامها على يد رجل الدين المختص

جـ ـ إعلان الخطبة

تشترط الطوائف المسيحية الإعلان عن الخطبة حتى نصل إلى عدم

الجمهور، فيتقدم من يعلم بوجود مانع من موانع الزواج أو من يعترض على انعقاده ويعتبر الكشف عن موانع الزواج واجب كل المسيحيين مالم يكن هناك مانع من الإدلاء كعدم افشاء سر المهنة من قبل الطبيب أو المحامي مثلاً

أما المعارضة في الزواج فهي حق يعطى خلال العشرة أيام التي تلي اعلان الخطبة وينحصر من لهم هذا الحق في كل من

(١) من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين

(٢) الأب وعند عدمه أو عدم امكانه ابداء رغبته يكون حق المعارضة للجد الصحيح ثم للأم ثم للجد للأم ثم لباقي الأقارب المنصوص عليهم في المادة ١٥٥ ، وتقبل المعارضة ولو تجاوز المتعاقدين الرشد

(٣) الولي الذي يعينه المجلس المللي

والخطبة بطبيعتها تعتبر مرحلة مؤقتة ، فهي إما أن تنتهي النهاية الطبيعية والمرجوة منها أي بالزواج ، وإما أن تنتهي بالانحلال ، وانحلال الخطبة قد يكون غير إرادي كوفاة أحد الخطيبين ، أو بظهور مانع من موانع الزواج ، أو بقبول الاعتراض الصحيح على الزواج فإذا كان المانع أو سبب الاعتراض موجوداً وقت انعقادها اعتبرت الخطبة باطلة من الأصل . أما إذا استجد بعد ذلك فإنها تنقضي . وانحلال الخطبة قد يكون إرادي ، بإرادة الطرفين أو بإرادة أحدهما المنفردة

شروط انعقاد الزواج وتنقسم إلى شروط موضوعية . وشروط شكلية

١ ـ الشروط الموضوعية للزواج تنقسم الشروط الموضوعية للزواج إلى شروط ايجابية وتتمثل في التراضي . وشروط سلبية وتتمثل في عدم قيام مانع من موانع الزواج . وسنتناول فيما يلي الشروط الموضوعية

أ ـ الشروط الموضوعية

(١) بالنسبة للرضا في الزواج (قيام الرضا) يعتبر الرضا الركن الجوهري لقيام الزواج ، وينصب الرضا على محل معين فالزوجان يتراضيان

على قيام رابطة زوجية بينهما ، أى الدخول فى النظام القانونى للزواج ، ولكن ماحكم الزواج الصورى ، ويقصد به عدم اتجاه إرادة الأطراف أو أحدها إلى قصد الزواج فعلاً ، أى ليس هناك تطابق بين القصد الحقيقى والقصد الظاهر ، كأن يتم عقد الزواج بهدف الحصول على جنسية معينة أو الحصول على هبة أو اضفاء الشرعية على طفل غير شرعى .

ويمكن للشخص أن يعبر عن رضائه بالزواج بأى وسيلة من الوسائل التى تدل على نية وقصد المتعاقد وذلك كالكلام أو الإشارة أو الإيماء بالرأس ، ولكن المادة ٧٩ من الإرادة الرسولية تتطلب أن يعبر الزوجان عن رضائهما بالألفاظ ولايجوز لهما استعمال اشارات تعادلها إذا استطاعا النطق .

وهناك تساؤل هو هل تلزم سن معينة لاتمام الزواج؟ حتى يكون الرضا صحيحاً لابد من بلوغ الشخص سناً معينة وإن اتفقت الشرائع على أنه ينبغى ألا يقل السن عن سبع سنوات إلا أنها تختلف فى تحديد سن الزواج . وتحدد معظم الشرائع سن الزواج للرجل بـ ١٨ سنة (الأقباط ، السريان ، الروم ، الأرمن ، الأرثوذكس ، الإنجيليون) أما الكاثوليك فيحدد السن بـ ١٦ سنة .

أما بالنسبة للمرأة فهى ١٤ سنة عند السريان والكاثوليك ، ١٥ سنة عند الروم ، ١٦ سنة عند الأقباط والأرمن والإنجيليين .

وهناك تساؤل آخر هو متى تلزم موافقة الولى؟ من المتفق عليه أنه إذا بلغ الشخص سن الرشد (٢١ سنة) فإنه يستطيع أن يعقد الزواج بنفسه دون تدخل أو موافقة الولى ، أما دون ذلك فيلزم موافقة ولى النفس على الزواج وذلك عند الأرثوذكس .

(٢) وبالنسبة لسلامة الإرادة فإنها تقتصر على الغلط والإكراه ومايتصل به فى حالة الخطف ، والمقصود بالغلط هو توهم الأمر على غير حقيقته ، وهناك غلط فى الشخص كأن يحل شخص محل أحد الزوجين ، وهناك الغلط فى الشخص ، وكذا الغلط فى صفة البكارة والحمل عند الأقباط الأرثوذكس .

أما بالنسبة للإكراه فهو يتمثل فى الضغط المادى أو الأدبى المولد فى نفس الشخص رهبة تدفعه إلى التعاقد . أما عن الخطف فيتمثل فى عملية أخذ المرأة جبراً عنها إلى مكان آخر حيث تبقى فى حوزة الخاطف بنية الزواج بها .

٢ ـ بالنسبة لموانع الزواج : وتنقسم الموانع من حيث أثرها إلى موانع مبطلة وأخرى محرمة ، فالموانع المبطلة ترتب أثراً قانونياً يتمثل فى بطلان الزواج كالقرابة الشرعية والعجز الجنسى ، أما الموانع المحرمة فلا ترتب أى أثر قانونى . فالزواج يعتبر صحيحاً ولكنه مكروه ديانة أى محرماً كالنذر البسيط .

وهناك تقسيمات مختلفة من الموانع حيث تنقسم الموانع من حيث مدتها إلى موانع دائمة وأخرى مؤقتة ، فالموانع الدائمة تستند إلى أسباب ثابتة لاتزول كالقرابة ، أما الموانع المؤقتة فأسبابها ذات طبيعة وقتية يمكن أن تزول ومن ثم يصبح الزواج صحيحاً بزوالها كاختلاف الدين .

وتنقسم الموانع من حيث الإثبات إلى موانع ظاهرة وأخرى خفية ، فالموانع الظاهرة أو العامة يمكن للجميع الكشف عنها والتثبت منها كالقرابة المشروعة . أما الموانع المستترة فهى خفية لايمكن للجميع إثباتها نظراً لأنه يغلب أن ينفرد بمعرفتها من يمتنع عليه الزواج بسببها وذلك كالقرابة غير المشروعة .

وتنقسم الموانع من حيث غاياتها إلى موانع ترتبط بغايات الزواج أى تستهدف توفير الظروف الملائمة لتحقيق أهداف الزواج كالعجز الجنسى ، حيث يمنع إشباع الرغبة الجنسية والتناسل وهما من أهم غايات الزواج ، وموانع ذات طابع دينى أى ترجع إلى الاعتبارات الدينية السائدة كاختلاف الدين وتعدد الزوجات . وأخيراً قد تأخذ الموانع طابعاً عقابيا أى ترجع إلى اعتبارات جزائية كالزنا والقتل .

وتنقسم الموانع من حيث طبيعتها إلى موانع طبيعية وأخرى قانونية ، فالموانع الطبيعية ترجع إلى الطبيعة الجسمانية للإنسان وتجعله غير قادر على الزواج كالعجز الجنسى ، أما الموانع القانونية فترجع إلى الحالة المدنية للشخص كالقرابة

واختلاف الدين وزواجه السابق .

وأخيراً فإنه يمكن تقسيم موانع الزواج من حيث نطاقها إلى موانع مطلقة وأخرى نسبية، فالموانع المطلقة تمنع زواج الشخص الذى يقوم به المانع من أى شخص آخر ، إذ توجد به صفة تمنعه من الزواج بصفة مطلقة كارتباطه بزوجة قائمة ، أما الموانع النسبية فلا تمنع الشخص من الزواج إلا من أشخاص معينين كالقرابة .

ب ـ الشروط الشكلية للزواج :

يلزم لانعقاد الزواج بالإضافة إلى التراضى والشروط الموضوعية الأخرى مراعاة شروط واجراءات شكلية معينة ذات طبيعة دينية . ويؤدى عدم القيام بهذه المراسم إلى إبطال الزواج . فالزواج ـ بالنسبة لهم ـ سر مقدس يكمن فى الطقوس التى يقوم بها الكاهن من خلال الكنيسة ، وهو يقوم بدوره فى رقابة توافر شروطه ، وانزال البركة عليه ، وتوثيقه بسجلات الكنيسة . وسنعدد فى الآتى المظاهر الشكلية فى الزواج :

(١) شهر الزواج :

يقصد بشهر الزواج الإعلان عنه قبل إبرامه ، حتى يتمكن ذوى الشأن بالتقدم والاعتراض على هذا الزواج إذا ماكان هناك مانع يحول دون انعقاده . وشهر الزواج أمر تتطلبه شرائع الأرثوذكس والكاثوليك ، أما البروتستانت فلا توجد إشارة إليه . وشهر الزواج ليس شرطاً لصحته ، ومن ثم فإن تخلفه لايؤدى إلى البطلان .

(٢) مراسم الزواج :

- الإذن بالزواج نظراً لاعتبار الزواج سراً مقدساً فى شريعة الأقباط الأرثوذكس فإن تلك الشريعة تلزم رجل الدين بأن يحصل على إذن من الرئيس الدينى قبل اتمامه لعقد الزواج

- تجمع الشرائع المسيحية على أن الزواج لايتم بدون رجل دين ، حيث يجب أن يحضر مراسم الزواج بنفسه .

- لابد من اجراء صلاة الإكليل بحضور كاهن وصلاته عليهما وتقديمه لهما القربان المقدس فى وقت الإكليل الذى به يتحدان ويصيران جسداً واحداً . وعلى خلاف ذلك لايعد لهما تزويجاً فإن الصلاة هى التى تحلل النساء للرجال والرجال للنساء .
- بالنسبة للشكل الدينى واختلاف الديانة : فإنه إذا اختلف أطراف الزواج فى الديانة أو الطائفة أو الملة فإنه من الممكن لهما أن يعقدا الزواج بالطريقة الدينية أمام كنيسة أحدهما وإن كانت بعض الكنائس ترفض عقد الزواج بين غير التابعين لها ككنسية الأقباط الأرثوذكس .
- لايكفى الإعلان عن مشروع الزواج ، بل يلزم أن يبرم العقد ذاته فى جو كاف من العلانية ، وتتطلب الشرائع ضرورة حضور عدد من الشهود . وينبغى ألا يقل عددهم عن اثنين .

(٣) إثبات الزواج :

حيث تتطلب الشرائع المسيحية واليهودية كقاعدة عامة صياغة عقود الزواج فى محررات مكتوبة وتدوينه فى السجلات الخاصة بالكنيسة ، ويقوم بذلك رجل الدين عقب إتمامه لاجراءات الزواج وطقوسه الدينية .

وبالنسبة لتنظيم العلاقة الشخصية بين الزوجين فإن هناك ثلاثة التزامات تقع على عاتق الزوجين وتقتضيها طبيعة الزواج والغرض منه هى : الالتزام بالمعيشة المشتركة أو المساكنة ومايترتب على الاخلال بهذا الالتزام من مشكلة الطاعة ، ثم الإلتزام بالاخلاص المتبادل والأمانة ، وأخيراً حسن المعاشرة .

ثالثا ـ التطليق فى الشريعة المسيحية :

إذا انحلت الرابطة الزوجية بإرادة الزوجين أو باتفاقهما فإننا نكون بصدد مايطلق عليه الطلاق ، أما إذا لزم تدخل سلطة دينية أو قضائية لتقريره فإننا نكون بصدد تطليق . وإذا كانت الشريعة اليهودية تعرف انقضاء الرابطة الزوجية

بالصورتين إلا أن الشريعة المسيحية لاتعترف إلا بالتطليق وتتفاوت مذاهبها فى مدى إباحته فإذا كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤكد مبدأ أبدية الرابطة الزوجية ولاتجيز سوى إفتراق الزوجين فى المعيشة وفقاً لأحكام نظام الإنفصال الجسمانى إلا أن الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية تعترف بالتطليق فى حدود معينة وهناك تفاوت بينها فى هذا الصدد . إذ تقتصر الكنيسة البروتستانتية على كل من الزنا وتغيير الدين كأسباب للتطليق ، بينما توسعت شرائع الأرثوذكس فى هذا المجال بقبول أسباب أخرى لانحلال الرابطة الزوجية . هذا بالإضافة إلى أن المذهب البروتستانتى يجيز الحكم بالانفصال الجسمانى ، إلى جانب أخذه بالتطليق ، بينما لاتعرفه شريعة الأرثوذكس . ولكن نظراً لأن الشريعة المسيحية تقوم على مبدأ أبدية الزواج ، فإنه من المتفق عليه أن حالات إباحة الرابطة الزوجية ، تعد من قبيل الاستثناء الذى لايقاس عليه وهذا مايسمى بمبدأ تحديد أسباب التطليق .

فشريعة الأرثوذكس تعتبر أكبر الشرائع المسيحية توسعاً فى قبول أسباب التطليق ، فهناك إلى جانب الزنا واختلاف الدين ، أسباب أخرى كالغيبة والمرض والحكم على أحد الزوجين بعقوبة ، واضرار أحد الزوجين بالآخر ، وتصدع الحياة الزوجية والرهبنة ، هذا بالإضافة إلى حالات خاصة ببعض الطوائف كزوال البكارة عند الروم .

ونلاحظ أن من تلك الأسباب مايتخذ طابعاً جزائياً . فالتطليق كجزاء على خطأ جسيم ارتكبه أحد الزوجين كالزنا وتغيير الدين والحكم بالعقوبة والاضرار بالآخر . ومن تلك الأسباب مايتخذ طابعاً علاجياً فالتطليق يكون كالعلاج أى للتخلص من رابطة زوجية لاينتظر أن تحقق فى ظروف معينة الغاية المرجوة منها ، وذلك كالمرض والغيبة والرهبنة .

مراجع الفصل الثانى

١ ـ أناجيل متى ، يوحنا ، لوقا .

٢ ـ البابا شنودة الثالث ، شريعة الزوجة الواحدة فى المسيحية ، الطبعة التاسعة ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣ ـ زكى ، أنور (دكتور)، المرأة فى الكنيسة المصرية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤ ـ قلادة ، وليم سليمان (دكتور)، المسيحية والإسلام فى مصر ودراسات أخرى، دار سينا للنشر ، ١٩٩٣ .

٥ ـ منصور ، محمد حسين ، الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، مذكرات كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

الفصل الثالث

المرأة فى الإســـلام

الفصل الثالث
المرأة فى الإســلام

لقد وضع الإسلام المرأة فى مكانها الصحيح ، حيث منحها حقوقها الإنسانية والمدنية والاقتصادية ويتجلى ذلك فى عدد السور التى تعرضت لأمور النساء وهى كثيرة منها سورة البقرة والمائدة وسورة النور وسورة المجادلة وسورة الأحزاب وسورة التحريم . غير أن سورة النساء هى أكثر السور تعرضاً للمرأة فهى تعرض للاستقرار الداخلى وتوضح الأسس الكفيلة بدوام هذا الاستقرار ونشاطه ، ولقد تعرضت السورة للأسس الآتية (شلتوت ، ١٩٧٣) :

١ ــ تكريم المرأة .

٢ ــ نظام الأسرة .

٣ ــ مساواة الرجل بالمرأة فى الكسب فى حدود الطاقة .

٤ ــ حرية المرأة فى ذاتها وأموالها .

٥ ــ الحقوق المالية للمرأة .

٦ ــ نظام الزواج : المحرمات من النساء ، تخير الزوجات ، الزواج ميثاق غليظ ، قوامة الرجل على المرأة ، أصناف النساء أمام هذه القوامة.

لقد وضع الإسلام بذلك الدعائم الأساسية لبناء المجتمع الإنسانى السليم ، ومن منظور الإســلام سيتم تناول قضايا المرأة من خلال خمسة أبعاد هى (مرسى، ١٩٩٣) :

١ ــ المرأة والقيمة الإنسانية .

٢ ــ المرأة والحياة الزوجية .

٣ ـ المرأة والحياة العامة .

٤ ـ المرأة والتعليم .

٥ ـ التعددية والطلاق للمحافظة على الأسرة .

أولا ـ المرأة والقيمة الإنسانية :

إن أول مايقرره الإسلام ويكفله للمرأة هو قيمتها الإنسانية ، فالاعتراف بها إنساناً يعني الاعتراف بكل الحقوق التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية ، والإسلام في تقديره لهذه القيمة إنما يؤكد بما لايدع مجالاً للشك دورها في البناء والمساهمة في النشاط الإنساني ، فالمرأة هي نصف المجتمع ، وهي التي يأنس إليها الرجل في طريق الحياة الموحش الطويل ، قال تعالى في سورة النساء الآية الأولى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم الذى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً ﴾ ، فالله تعالى يأمر بالتقوى ويؤكد الوحدة الإنسانية ، وقال تعالى في سورة الحجرات الآية ١٣ : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ ، وقال تعالى في سورة الأعراف : ﴿ هُوَ الذى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ ، وقال في سورة النحل آية ٧٢ : ﴿ واللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُم مِنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ .

والله عز وجل في هذه الآيات يوضح الغاية من هذا الخلق ويبين الغرض من وجود المرأة فهي التي تهب الحياة للحاضر والمستقبل وهي سر الاستمرار والديمومة ، والقرآن بهذه الآيات أيضاً ينفي ماترسب في العقول من أن المرأة هي سر الشر وإفساد البشرية .

وفي القرآن الكريم آيات تبغض من أهل الجاهلية في نظرتهم إلى المرأة نظرة تحقير وازدراء وتؤنبهم على هذه التفرقة التي كانوا يسلكونها بين الرجل والمرأة ،

وحكى عنهم متهكماً بعقولهم وتقديرهم بقوله تعالى في سورة النحل: ﴿ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون . وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ۝ يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون ﴾ (النحل الآيات ٥٧ ـ ٥٩) .

ثم قرر أن كلا من الذكر والأنثى نعمة من الله يمتن بها على عباده وتستوجب شكره فقال في السورة نفسها : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾ (النحل: الآية ٧٢) ، وفسر ابن عباس الحفيد بولد الإبن ذكراً كان أم أنثى.

ويبين سبحانه أنه وحده الذى يمنح لمن يشاء الذكور ، وأنه يمنح لمن يشاء الإناث ، فقال تعالى : ﴿ لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء، يهب لمن يشاء إناثاً ، ويهب لمن يشاء الذكور ۝ أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً إنه عليم قدير ﴾ (سورة الشورى : الآيتان ٤٩ ، ٥٠) أي لله وحده ملك جميع مافي السموات والأرض وليس لأحد معه شيء لا اشتراكاً ولا استغلالاً ، وهو سبحانه يخلق مايشاء أن يخلقه ، من غير أن يكون لأحد وصاية عليه ، أو اختيار لشيء معين .

ثم بين سبحانه أن أحوال الناس بالنسبة للذرية لاتخلو من أقسام أربعة ، فهو سبحانه : إما أن يهب لمن يشاء من عباده الإناث فقط ، وإما أن يهب لهم الذكور فقط ، وإما أن يهب لهم الذكور والإناث معاً ، وإما أن يجعل بعضهم عقيماً ، أى لا ذرية له . يقال : رجل عقيم وامرأة عقيم إذا كان لا ذرية لهما . وهذه الأحوال الأربعة ، كلها شاهدة في حياة الناس ، مما يدل على كمال قدرته ، ونفاذ مشيئته وحكمته ، لاراد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، قال صاحب الكشاف ـ رحمه الله ـ فإن قلت : لم قدم الإناث أولاً على الذكور؟ قلت : قدم الإناث لبيان أنه سبحانه يفعل مايشاء لا مايشاؤه الإنسان ، فكان ذكر الإناث

اللاتي من جملة مالايريده بعض الناس أهم ، والأهم واجب التقديم (تفسير الكشاف : ج ٤ ص ٢٣٢) .

ومن كل ذلك يتبين لنا أن الرجل والمرأة من أصل واحد وأنهما متساويان في طبيعتهما البشرية ، وأنه ليس لأحدهما من مقومات الإنسانية أكثر مما للآخر ، وأنه لافضل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح ، وأن المفاضلة بين أى رجل وامرأة إنما تقوم على أمور أخرى خارجة عن طبيعتهما ، وهى الأمور المتعلقة بالكفاية ، والعلم ، ومكارم الأخلاق ، وما إلى ذلك ، كما هو شأن المفاضلة بين الرجال أنفسهم بعضهم مع بعض .

ولقد جاءت أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم فأكدت هذه الحقيقة ، وهى أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة ، فقال ـ كما جاء فى الحديث الشريف الذى رواه الإمام أحمد والترمذى عن عائشة ـ « إنما النساء شقائق الرجال » وأمر ﷺ باكرام النساء فى أحاديث كثيرة ومن ذلك ماجاء فى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « استوصوا بالنساء خيراً » وروى الحاكم عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: « ما أكرم النساء إلا الكريم ، وما أهان النساء إلا لئيم ، وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من ابتلى ـ أى : اختبر ـ من هذه البنات بشىء فأحسن إليهن كمن له سترا من النار » .

ويمكن فى الآتى تناول بعض جوانب المساواة بين الرجل والمرأة على سبيل المثال فقط لا الحصر :

١ ـ قد يكون من أهم مظاهر المساواة بين الذكر والأنثى فى الحقوق البشرية المشتركة بينهما أن قررت الشريعة الإسلامية التسوية بينهما فى الدماء وفى القصاص كقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة: الآية ٤٥)، وقوله تعالى فى بيان حكمة القصاص : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة : الآية ١٧٩) ، ومايجدر التنبيه إليه في هذا المقام . إن من الناس من يقرأ آية القصاص الواردة في سورة البقرة : ﴿يا أيها الذين آمنوا كُتب عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بِالأُنْثَى﴾ (البقرة : الآية ١٧٨) فيقف منها عند ظاهرها الذى قصد منه ابطال ماكان عليه العرب من الإسراف في القتل وعدم الاقتصار على القاتل ، فقد كانوا إذا قتل عبد عبداً لايقتلون به العبد وإنما يقتلون به سيداً من سادات القبيلة ، وكانوا إذا قتلت المرأة لايقتلون بها القاتلة وإنما يقتلون بها واحداً من قبيلتها ، فهذا الذى كان عليه العرب يشرح لنا المقصود من ظاهر الآية ومن مقابلة الأصناف الواردة فيها .

٢ ـ كذلك فإن القرآن يسوى بين إنسانية المرأة وانسانية الرجل ، ويرى أن من يعتدى على إنسانية المرأة كمن يعتدى على إنسانية الرجل يستحق عقوبة الدنيا وجزاء الآخرة . انظر إلى قوله تعالى في سورة النساء : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (النساء : الآية ٩٣) فتجده رتب الجزاء الأخروى على وصف الإيمان المشترك بين الرجل والمرأة ، وكذا في قوله تعالى في مكان آخر من سورة النساء (الآية ٩٢) : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلا خَطَئًا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ فظاهر الآية كما نرى أنه لافرق بين الذكر والأنثى في وجوب الدية بالقتل الخطأ .

٣ ـ أيضاً التساوى في التقاضي فلها حق الخصومة والتقاضي ، فتكون مدعية ومدعى عليها وشاهدة ومشهوداً عليها ، منفردة ومجتمعة ، وتكون وصية وناظرة وقف وكافلة وكفيلة وراهنة ومرتهنة ، وشريكة وتكون متصدقة وواهبة ، ومتصدقاً عليها وموهوباً لها ، وتكون قيمة ومحجورة ، كما يكون الرجل ذلك كله .

وقد نص القرآن الكريم على أن المرأة كالرجل في شهادات اللعان ، وهو مايجرى بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجة وليس له على مايقول شهود ،

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ٭ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٭ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ٭ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (النور: الآيات ٦ ـ ٩).

٤ ـ وهما كذلك يتساويان فى الإيمان كما يتضح من قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَن لاَّ يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلاَ يَسْرِقْنَ وَلاَ يَزْنِينَ وَلاَ يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلاَ يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾ (الممتحنة : ١٢) ، ويقول تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾ (الممتحنة : ١٠) ، والملاحظ أن التعبير القرآنى بـ ﴿ جاءكم ﴾ بالتذكير لا التأنيث ولهذا دلالته على المساواة ، ويقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (الأحزاب : ٥٨) ، ويقول تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (محمد : ١٩) .

٥ ـ وإذا كان الرجل والمرأة مطالبين بالإيمان فهما سواء فى الجزاء أمام القانون ، قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ﴾ (آل عمران: ١٩٣)...﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ﴾ (آل عمران : ١٩٥) ، والتعبير بحرف الجر ﴿من﴾ للتفضيل ، وقوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ﴾ تعليل للمساواة . ويقول تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (غافر : ٤٠) ، ويقول تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ (النساء ١٢٤) .

٦ ـ ويقرر القرآن الكريم أيضاً اشتراكهما فى المسئولية ، قال تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ

ويقيمونَ الصلاةَ ويؤتونَ الزكاةَ ويطيعونَ اللهَ ورسولَهُ أولئكَ سيرحمُهُمُ اللهُ إنَّ اللهَ عزيزٌ حكيمٌ ﴾ (التوبة : ٧١) .

٧ ـ ويجمع القرآن الكريم بينهما فى الفضائل والأعمال ، قال تعالى : ﴿ إنَّ المُسْلِمينَ وَ المُسْلِماتِ والمُؤمنينَ والمُؤمناتِ والقانتينَ والقانتاتِ والصادقينَ والصادقاتِ والصابرينَ والصابراتِ والخاشعينَ والخاشعاتِ و المُتصدِّقينَ والمُتصدِّقاتِ والصائمينَ والصائماتِ والحافظينَ فروجَهُمْ والحافظاتِ والذاكرينَ اللهَ كثيراً والذاكراتِ أعدَّ اللهُ لهُمْ مغفرةً وأجراً عظيماً ﴾ (الأحزاب : ٣٥) . فكثيراً مانرى القرآن الكريم يجمع بين الرجال والنساء فى التكاليف الشرعية ، وفى الأوامر الدينية ، وفى الثواب على الإحسان ، وفى العقاب على المعصية ، وفى توجيه الخطاب إليهما . فهذه الآية الكريمة اشتملت على عشر فضائل جمع الله تعالى فيها بين الرجال والنساء ، وبين أن الثواب العظيم كائن لمن يتحلى بها ، سواء أكان من الذكور أم من الإناث .

وقد ذكر المفسرون فى سبب نزول هذه الآية روايات منها : ما أخرجه الإمام أحمد والنسائى وغيرهما عن أم سلمة ـ رضى الله عنهما ـ قالت : قلت للنبى ﷺ مالنا لانذكر فى القرآن كما يذكر الرجال؟ قالت : فلم يرعنى منه ﷺ ذات يوم إلا نداء على المنبر ، وهو يتلو هذه الآية الكريمة .

وأخرج الإمام الترمذى فى سننه عن أم عمارة الأنصارية ، أنها أتت النبى ﷺ فقالت : يارسول الله ، ما أرى كل شيء إلا للرجال ، وما أرى النساء يذكرن بشيء ، فنزلت هذه الآية .

وروى ابن جرير عن قتادة قال : دخل نساء على أزواج النبى ﷺ فقلن : قد ذكركن ا لله تعالى فى القرآن ، ومايذكرنا بشيء ، أما فينا مايذكر ، فأنزل الله تعالى هذه الآية .

والمعنى ﴿ إنَّ المُسْلِمينَ وَ المُسْلِماتِ ﴾ والإسلام : هو الإنقياد لأمر الله تعالى، وإسلام الوجه إليه ، وتفويض الأمر له عز وجل ـ وحده .

﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ والإيمان : هو التصديق القلبى والاذعان الباطنى لما جاء به النبى ﷺ من عند ربه .

﴿ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ﴾ والقنوت : هو المواظبة على فعل الطاعات عن رضا واختيار وانشراح نفس ، واطمئنان قلبى .

﴿ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ﴾ والصدق : هو النطق بما يطابق الواقع ، والبعد عن الكذب والقول الباطل .

﴿ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ﴾ والصبر : هو توطين النفس على احتمال المكاره والمشاق فى سبيل الحق ، وحبس النفس عن الشهوات التى تتنافى مع مكارم الأخلاق .

﴿ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ ﴾ والخشوع : صفة تجعل القلب والجوارح فى حالة انقياد تام لله تعالى ، ومراقبة له ، واستشعار لجلاله وهيبته .

﴿ وَ الْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ ﴾ والتصدق : تقديم الخير إلى الغير بإخلاص دفعاً لحاجته ، وعملاً على عونه ومساعدته .

﴿ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ ﴾ والصوم : تهذيب للنفس ، وحمل لها على طاعة الله تعالى ، حتى ترسخ فيها فضيلة التقوى ، والبعد عن كل مالا يليق .

﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ وحفظ الفرج : كناية عن التعفف والتطهر ، والتصون عن أن يضع الإنسان شهوته فى غير الموضع الذى أحله الله تعالى .

﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ وذكر الله : يتمثل فى النطق بما يرضيه ، كقراءة القرآن الكريم ، والإكثار من تسبيحه ـ عز وجل ـ وتحميده وتكبيره.

هؤلاء الذين اتصفوا بهذه الصفات من الرجال والنساء ، أعد الله تعالى لهم مغفرة واسعة لذنوبهم ، وأجراً عظيماً لايعلم مقداره إلا الله تعالى .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أو أُنثَى وَهُوَ مُؤمنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أجرَهُم بِأحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (النحل : الآية ٩٧) ، أي : من قدم في حياته العمل الصالح وهو صادق الإيمان ، سليم العقيدة ، فلنحيينه حياة طيبةً في دنياه ، يظفر معها براحة البال ، وسعادة الحال ، وبالأمان والاطمئنان ، أما في الآخرة فسنجزيه جزاء أكرم وأفضل مما كان يعمله في الدنيا من أعمال صالحة .

وقال سبحانه : ﴿ والمُؤْمِنُونَ وَالمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُم أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ وَعَدَ اللَّهُ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الفَوْزُ العَظِيمُ ﴾ (التوبة : ٧١ ــ ٧٢) ، أي أن من صفات المؤمنين الصادقين والمؤمنات الصادقات ، أنهم يتناحرون ويتعاونون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان، وأنهم يأمرون بكل خير دعا إليه شرع الله تعالى، وينهون عن كل شر تأباه تعاليم الإسلام الحنيف ، وأنهم يحافظون على أداء الصلاة في أوقاتها بخشوع واخلاص ويؤدون الزكاة لمستحقيها بدون منٍّ أو أذى ، وأنهم يطيعون الله ورسوله ﷺ في سائر الأحوال بدون ملل أو كلل أو تكاسل .

أولئك المتصفون بتلك الصفات الكريمة من الرجال والنساء ، سيرحمهم الله تعالى برحمته الواسعة ، إنه عزيز لايغلبه غالب ، حكيم في كل أقواله وأفعاله. ثم فصل سبحانه مظاهر رحمته للمؤمنين والمؤمنات أصحاب تلك الصفات فقال : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ تعالى بفضله وكرمه المؤمنين والمؤمنات ، جنات تجرى من تحت بساتينها وقصورها الأنهار خالدين في تلك الجنات خلوداً أبدياً ... وعدهم كذلك ﴿ مَسَاكِنَ طَيِّبَةً ﴾ أي : مساكن حسنة ، تنشرح لها الصدور، وتستطيبها النفوس ﴿ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ أي : في جنات ثابتة مستقرة ، ولهم فوق ذلك كله : ﴿ رِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ أي : لهم رضا الله عنهم ، وتجليه عليهم ، وتشرفهم بمشاهدة ذاته الكريمة ﴿ ذَلِكَ هُوَ الفَوْزُ العَظِيمُ ﴾ أي : ذلك الذي

وعد الله تعالى به المؤمنين والمؤمنات ، هو الفوز العظيم الذى لايقارنه فوز ، ولا يدانيه نعيم ، ولا يسامي شرفه شرف .

وفى الحديث الشريف يقول الرسول عليه السلام : « كلكم لآدم وآدم من تراب » ، وعن أم عطية قالت : لما قدم رسول الله إلى المدينة جمع نساء الأنصار فى بيت ثم أرسل إليهن عمر بن الخطاب فجاء حتى قام على الباب فسلم علينا فقال : « السلام عليكن ، فرددنا عليه السلام ، فقال : أنا رسول الله إليكن ، فقلنا مرحباً برسول الله ورسول رسول الله ، قال تبايعن على ألا تشركن بالله شيئاً ... الآية ، فقلنا : نعم ، فمد يده من خارج البيت ، ومددنا أيدينا من داخل البيت ، ثم قال : اللهم اشهد » (ابن سعد ، ١٩٦٨) .

إن القرآن الكريم لم يدع موضوعاً يمس كرامة المرأة وقيمتها الإنسانية إلا ذكره ، بل كانت هناك بعض سوره التى حملت إسمها أو صفة لها ، فهناك فى القرآن الكريم سورة تسمى « النساء » وأخرى تسمى « الطلاق » وثالثة تسمى « المجادلة » ورابعة تسمى « الممتحنة » وخامسة تسمى « مريم » وكلها سور تنظر للمرأة من زاوية كرامتها المختلفة ، فسورة مريم تؤكد طهارتها وقداستها ، وسورة المجادلة تؤكد آدمية المرأة وانصاف الله تعالى لها متى كانت مظلومة ، وسورة الممتحنة توضح كيف كفل لها حرية العقيدة وحماها من جور الكفر والشرك .

من هذا ترى كيف أن الإسلام هو التشريع الفريد الذى يكفل للمرأة كرامتها وآدميتها ، غير أنه يجب ألا تفهم المساواة بالصورة المطلقة ، وألا يدفع التحمس أو الانفعال إلى ذلك ، فالقيمة الإنسانية لاتتعارض أبداً مع الفارق الطبيعى بين الرجل والمرأة أو الذكر والأنثى لأن هذا الفارق له دلالة خاصة فهو أولاً من آيات الصنع الإلهى الرائع ومظهر من مظاهر قدرة الله فى الإزدواج والتكامل والقرآن يشير إلى ذلك فى أكثر من موضع ، قال تعالى(سورة الليل) :
﴿ و الليْلِ إِذَا يَغْشَى و النَّهارِ إِذَا تَجلّى وَمَا خَلَقَ الذّكَرَ والأُنثَى إنّ سَعْيَكُمْ لَشَتّى ﴾
وقال تعالى (سورة القيامة) ﴿ أيحْسَبُ الإنسَانُ أنْ يُتْرَكَ سُدى ألَمْ يَكُ

نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍ يُمْنَى ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾

وقال تعالى (سورة الذاريات) : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فالإزدواج ضرورى ولازم لنظام الكون الذكر يقابل الأنثى حتى فى الجماد ففى عالم الكهرباء تقابل الشحنة الموجبة الشحنة السالبة ، وما هذا الإنسان والتجارب بين عناصر الكون وتماسك أجزائه إلا بسبب الازدواج والتكامل. ويقول الغزالى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ الموجودات كلها متقابلة مزدوجة إلا الله تعالى فإنه فرد لامقابل له ، هو الواحد الحق الخالق للأزواج كلها .

ثم إن لهذا الفرق دلالة أخرى وظيفية تفرضها ظروف الحياة وطبيعة الواقع فلا يمكن للمجتمع أن يستقيم أمره ويصلح شأنه إلا إذا كان هناك تنوع فى العمل وتوزيع الوظيفة ، ولكل وظيفة طبيعتها المميزة ، ولكل عمل استعداده الخاص ، قال تعالى : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ ، وقال أيضاً : ﴿ رَبَّنَا لا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (البقرة : ٢٨٦) .

من هذا المنطلق فقد جعل القرآن الكريم القوامة للرجل فى قوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (النساء : ٣٤). وإذا كان القرآن الكريم قد اعتبر هذه القوامة درجة حين قال : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) فما ذلك إلا مراعاة للظروف وتقديراً للأعباء التى ينهض بها كل منهما فلا يمكن للمرأة أن تتحمل مسئولية الأسرة أو تدير شئون المنزل بمنأى عن الرجل .

فالقوامة لاتعنى انتقاصاً للمرأة أو استهانة بأمرها وإنما هى تعنى الحفاظ على التعاون والإتساق فى محيط العمل والصراع فى الحياة .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضاً موضوع الشهادة فى قوله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ

تَرضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ (البقرة :٢٨٢). فمن الواضح أن هذا التفاوت لا علاقة له بالإنسانية ولا بالكرامة ولا بالأهلية وإنما كان التفاوت لأمر غير هذا ، فالمرأة بحكم رسالتها الطبيعية تعنى بشئون بيتها ونادراً ماتشهد فى حق يتعلق بالشئون المالية وماكان كذلك فليس من شأنها أن تحرص على تذكره حين مشاهدته ، فإنها تمر به عابرة لاتلقى له بالاً وحتى لاتضيع الحقوق كان لابد من وجود امرأتين (الطبرى) .

ومن الفروق بين الرجل والمرأة الدية : تذكر كتب الفقه أن دية المرأة فى القتل الخطأ نصف دية الرجل ، أما فى القتل العمد فالقصاص للرجل والمرأة على السواء ، والسر وراء هذا التغاير لايمت بسبب للقيمة الإنسانية ، وإنما هو يعنى تعويضاً مالياً للخسارة التى لحقت بالأسرة ، فأسرة تعتمد فى كسبها على الرجل ولاشك أن خسارتها فى الرجل ستكون أفدح من خسارتها فى المرأة .

ومن الفروق أيضاً بين الرجل والمرأة الاختلاف أو التفاوت فى الميراث فقد جعل الله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين والحكمة فى ذلك واضحة فى ضوء الوظيفة التى يقوم بها كل منهما فالرجل هو المسئول عن الكسب والمرأة مسئولة فى الأساس عن شئون بيتها ، والمرأة فى هذا رابحة فهى سوف ترث مع أنها غير مكلفة بالكسب ، فالإسلام حين جعل للرجل ضعف ما للمرأة فهو بذلك يحفظ التوازن الاقتصادى ، ويعين الرجل على مواجهة الحياة ويساعده فى التغلب على شدائدها .

ثانيا ـ المرأة والحياة العامة :

١ ـ المرأة والعمل :

يقول الله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ (النساء : ٣٢) ، والعمل هو وسيلة الإكتساب ومعنى هذا أن القرآن الكريم يقرر حق المرأة فى العمل ولقد كان النساء على عهد رسول الله ﷺ يخرجن لقضاء حوائجهن .

غير أن هناك بعض الآيات القرآنية التى توصى بغير ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ (الأحزاب : ٣٣) فالأمر بالقرار يوحى بعدم الخروج للعمل ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ إفراد بعد تثنية ، خرج آدم وحواء من الجنة ولكن انفرد آدم بالشقاء والمقصود بالشقاء هنا هو الكد والتعب من أجل العيش والكسب وهذا إيماء بأن العمل هو الوظيفة الأولى للرجل أما المرأة فمقرها دارها ، فهما معاً فى الجنة كانت تتوفر لهما كل مقومات العيش والهناء ثم خرجا من الجنة وأحدهما أضعف من الآخر وفى حاجة إلى حماية ورعاية والحماية والرعاية تقتضى التعب والشقاء ، فكان آدم هو ذلك الشخص ، كيف إذن يمكن أن توفق بين النصوص؟ آيات توحى بالعمل وأخرى توحى بغيره؟

ويمكن التوفيق بين الآيات فى ضوء مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان ، وفى ضوء حرصه على الكرامة الإنسانية ، وفى ضوء الحماية للعرض والشرف ، وفى الطاقة الإنسانية ، فواجبات المرأة المنزلية ورعاية شئون أسرتها قد تكون كبيرة أو هى كبيرة بالفعل ، غير أن ظروف الواقع وضرورات الحياة قد توجب غير ذلك فتملى على المرأة ألا تكتفى بدورها فى المنزل بل تشارك الزوج فى كسبه ، وهذا ماكان من السيدة أسماء رضى الله عنها . وهذا ما فعلته السيدة خديجة رضى الله عنها ، فالعمل قد يكون الباعث عليه الضاغط الاقتصادى وثقل مسئوليات الأسرة المادية . كما أن الإسلام يكفل للمرأة أن تعمل حفاظاً على شرفها بدلاً من التردى إلى هاوية الرذيلة ، كما يكفل لها أن تعمل بدل أن تفقد كرامتها فتضطر للتسول مثلاً أو تصير عبئاً على غيرها .

ان المهمة الإنسانية للمرأة كبيرة فقد جعل الله من وظائفها أن تحمل وأن تضع وأن ترضع وأن تكفل ثمرة الاتصال بينها وبين الرجل وهى وظائف ضخمة أولاً وخطيرة ثانية ، وليست هينة أو يسيرة بحيث تؤدى بدون إعداد عضوى ونفسى وعقلى عميق غائر فى كيان المرأة فزودت بما يلزم من خصائص الرقة والعطف وسرعة الانفعال والاستجابة العاجلة لمطالب الطفولة بغير وعى ولا سابق تفكير ، وهى استجابة مستحبة فى معظم الأحيان ، وكان طبيعياً وعدلاً أن يناط

بالرجل توفير الحاجات الضرورية والحماية للأنثى حتى تتفرغ لوظيفتها الخطيرة.

ولقد حاول الأستاذ حوى (جامع ، ١٩٨٧) أن يجيب على تساؤل هو هل الأحسن للبشرية أن تخرج المرأة من بيتها للعمل؟ وهل هذا أحسن للمرأة نفسها؟ أو هل هذا أحسن للرجل نفسه؟ إذ يقول :

(١) ألا يحتاج بيت الإنسان وأولاده إلى من يقوم بشئونه .. أوليس البيت ومجموعته يستنفذون جهد إنسان كامل ، وهل يضيع جهد المرأة فى هذا الطريق؟

(٢) هل ينمو الولد نمواً صحيحاً فى حضن أمه ، أم فى حضن دور الحضانة؟

(٣) أليس الأكرم للمرأة أن تكون مخدومة تؤمن لها كل حاجاتها وكل نفقاتها من أن تبحث جاهدة عن العمل وتعمل مالا يتناسب مع ماخلقت له؟

(٤) أليس الأكرم للرجل والأهنأ له أن يأتى إلى بيته فيجد زوجته بانتظاره مقبلة عليه قائمة بشئونه تريحه ويسكن إليها ؟

(٥) أيهما أحسن وأسعد امرأة تحس أن قلب زوجها لها ، وطاقته الجنسية لها ، أم امرأة ترى أن قلب زوجها لغيرها ، وطاقته الجنسية لغيرها ؟ أيهما أسعد رجل يرى قلب زوجته لغيره وجسمها يشاركه فيه غيره ، أو أن إنسان يرى قلب زوجته له وجسمها له ، وهل رأيت امرأة تخالط الرجل ليل نهار ويبقى قلبها لزوجها فى عصرنا المليء بالإثارة والإغراء؟

ويقول الأستاذ حوى إن الله جعل المحل العادى للمرأة بيتها وكلف غيرها أن ينفق عليها ، لم يحرم عليها أن تعمل ، ولا أن تتعلم ، وأن تتملك ، ولا أن تكتب ، ولا أن تشارك برأى ، بل على العكس من ذلك ... نجد فى كل عصر أن المرأة كانت تعمل وتتقاضى على عملها أجراً وأنها كانت تتعلم وكان يؤخذ عنها العلم ... حتى القتال فإن تاريخنا يذكر أن نساء كثيرات شاركن فى معارك وقاتلن ، فالإسلام لم يحرم المرأة من أن تتعلم بل فرض عليها أن تتعلم بعض العلوم ، ولم يحرم عليها أن تعمل بل أن هناك أعمال ينبغى أن يقوم بها النساء

ولم يحرم عليها أن تقاتل ولكنه يوجب عليها القتال . ولكن هذا كله مشروط أن تكون ضمن الحدود التى لايجوز أن تتجاوزها المرأة إلى التبرج وخلوة الأجانب بها واختلاطها بمن لايحل .

ويقول الدكتور أحمد شلبى : نعم لقد علت المرأة منذ فجر البشرية وعملت مع زوجها خارج البيت وضرب مثلاً طيباً من بيت النبوة من خلال فاطمة رضى الله عنها التى تأثرت يدها من جر الرحا وتأثر جيدها مما كانت تحمله من أحمال، وفى خارج البيت عملت مع زوجها ترعى الغنم وتشق الأرض وتفلحها وترتاد معه الأسواق ، وهذا النوع من العمل ضرورى وطبيعى ، ولقد فرض على المرأة أن تتعلم فقد طلبت النساء من المصطفى عليه السلام أن يخص لهن يوماً يلقاهن ويعلمن فيه وقد فعل ، وقد نبغن على مر التاريخ فى الفقه والشريعة والدراسات الأدبية والطب وغيرها ولا زالت تفعل حتى اليوم ، فتعلم المرأة ليس شيئاً جائزاً فحسب بل ضرورياً وواجباً فى كثير من الأحيان .

٢ ـ المرأة والسياسة :

اختلف الفقهاء والمفكرون فى هذا الجانب من جوانب المرأة من حيث حق المرأة فى ممارسة السياسة فمنهم من ينكر عليها هذا الحق ومنهم من يؤيده والذين ينكرون يستندون إلى حديث الرسول عليه السلام حينما ولى أهل فارس عليهم بنت كسرى فقال الرسول ﷺ : « لن يفلح قوم ولو أمرهم إمرأة » .

والذين يؤيدون يستندون إلى ما أقره الشرع ودعمته الوقائع فهم يقولون إن الإسلام أباح للمرأة أن تشهد أماكن العبادة ، وأن تحضر صلاة العيدين والجمعة والأوقات المفروضة فى الصلاة وأن تكون وصية وأنها تشهد بالخير ودعوة المؤمنين. فلا يجوز بعد هذا القول الإدعاء بأن الدين يمنع المرأة من استعمال حقها فى الانتخاب والنيابة عن الأمة (شفيق ، ١٩٤١).

ويقولون أيضاً أن المرأة ساهمت فى تأسيس الدولة الإسلامية فاشتركت فى غزوات الرسول تسقى المقاتلين وتمرض الجرحى ، بل قاتلت أحياناً وحملت

السلاح فضربت بالسيف ورمت بالقوس . ومن ذلك ماروى عن أن رسول الله عليه السلام حين غزا بدراً قالت له أم ورقة تأذن لى فأخرج معك أداوى جرحاكم وأمرض مرضاكم لعل الله يهدى لى شهادة؟ فقال الرسول : « إن الله مهديك شهادة » وأذن لها بالخروج معه ، ووقفت أمام عمارة مع زوجها وابنيها فى ساحة القتال فى أحد فخرجت معهم بشن لها فى أول النهار تريد أن تسقى الجرحى فقاتلت يومئذ وأبلت بلاءاً حسناً وجرحت اثنى عشر جرحاً .

وعنما أراد الرسول الخروج إلى خيبر جاءته أم سنان الأسلمية بايعت بعد الهجرة فقالت : يارسول الله أخرج معك فى وجهك هذا أخرز السقاء ، وأداوى المريض والجريح إن كانت جراح وأبصر الرجل؟ فقال رسول الله : « أخرجى على بركة الله ، فإن لك صواحب قد كلمتنى وأذنت لهم من قومك وغيرهم فإن شئت خرجت مع قومك وإن شئت فمعنا ، فقلت له : معك ، قال : تكونين مع أم سلمة زوجتى ، قالت : فكنت معها » .

وشهدت أم سليم يوم حنين ، وكانت قد اتخذت خنجراً . قيل : يارسول الله هذه أم سليم معها خنجر فقالت : يارسول الله أتخذه إن دنا منى أحد من المشركين بقرت به بطنه .

ولم يقف دور المرأة عند الجهاد بل خرجت تبدى رأيها فى سياسة الدولة ، فالسيدة عائشة رضى الله عنها خرجت لتعرب عن رأيها فى سياسة على بن أبى طالب وهى تتمسك بقوله تعالى : ﴿ لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ (النساء : ١١٤) وتقول : ننهض فى الإصلاح من أمر الله عز وجل وأمر رسول الله عليه السلام ـ الصغير والكبير والذكر والأنثى ، فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه ، ومنكر ننهاكم عنه ونحثكم على تغييره .

وأياً كانت الأسباب والدوافع حول خروج السيدة عائشة رضى الله عنها فهذا كان يعنى إقراراً لحق المرأة فى إبداء رأيها فى سياسة الدولة ، ولم تكن

السيدة عائشة هي المثل الوحيد لذلك ، بل كانت هناك أمثلة أخرى منها حادثة المرأة التي عارضت عمر بن الخطاب ـ إمام المسلمين ـ في المسجد عندما أراد أن يحدد المهر ، ولم يكن من عمر إلا أن يقر رأيها ويعدل عن رأيه أمام الجمع ويقول : أخطأ عمر وأصابت امرأة .

ويقول الشيخ محمد سيد طنطاوى (١٩٩١) أن هناك مايدل على حق المرأة في العمل بالسياسة من خلال مبايعة النساء للرسول الكريم ، فلقد أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يبايع النساء كما بايع الرجال على التمسك بتعاليم الإسلام فقال سبحانه : ﴿ يـــاأيها الـــنبيّ إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهنّ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهنّ ولا يعصينك في معروف فبايعهنّ واستغفر لهنّ الله إن الله غفور رحيم ﴾ (سورة الممتحنة : الآية ١٢) ، أى : يا أيها النبى الكريم ، إذا جاءك المؤمنات قاصدات مبايعتك على عدم الإشراك بالله ، وعلى عدم السرقة ، وعلى عدم ارتكاب فاحشة الزنا ... ويبايعنك كذلك على عدم قتلهن لأولادهن، وعلى التزامهن بالصدق والعفاف ، وعلى طاعتك في كل ما تأمرهن به أو تنهاهن عنه .. إذا جاءك المؤمنات قاصدات مبايعتك على كل ذلك ، فبايعهن ، واستغفر لهن الله عما فرط منهن في ذنوب ، إن الله تعالى واسع المغفرة والرحمة لمن يشاء من عباده .

فالآية الكريمة صريحة في أن النساء يتساوين مع الرجال ، في مبايعتهن للرسول ﷺ على الالتزام بالتكاليف الشرعية التي كلف الله تعالى بها الرجال .

وهذه المبايعة للنساء قد وقعت كما يقول العلماء ، أكثر من مرة، إذ أنها وقعت في أعقاب صلح الحديبية ، بعد أن جاء إلى الرسول ﷺ بعض النساء المؤمنات مهاجرات من دار الكفر إلى دار الإسلام ، كما حدث من أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، ومن سبيعة الأسلمية ، ومن أميمة بنت بشر ...

ومنها ماوقع في أعقاب فتح مكة ، فلقد جاء إليه ـ صلى الله عليه وسلم ـ

بعد فتحها نساء من أهلها لمبايعته على الإسلام

قال الآلوسي « وممن بايعن الرسول ﷺ فى أعقاب فتح مكة : هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان ، وقد دارت بينها وبين الرسول ﷺ محاورة منها : أنه ﷺ لما قرأ ﴿ ولايسرقن ﴾ قالت : والله إني لأصيب الهنة : أى الشيء القليل من مال أبي سفيان ، وما أدرى أيحل ذلك أم لا ؟ فقال النبى : ما أصبت من شيء فيما مضى فهو حلال لك .

فلما قرأ ﷺ : ﴿ ولايزنين ﴾ قالت : يارسول الله أو تزنى الحرة ؟!! .

فلما قرأ ﴿ ولايقتلن أولادهن ﴾ قالت : ربيناهم صغاراً ، وقتلتهم كباراً ، تشير إلى قتل ابنها حنظلة فى غزوة بدر ، وفى رواية أنها قالت : أقتلت الآباء وتوصينا بالأبناء ؟!! تشير إلى مقتل أبيها وعمها فى غزوة بدر !!

فلما قرأ ﴿ ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ﴾ قالت : إن البهتان ـ أى الكذب لقبيح ، ولا يأمر الله إلا بالرشد ومكارم الأخلاق .

فلما قرأ ﴿ ولا يعصينك فى معروف ﴾ قالت : والله ماجلسنا مجلسنا هذا وفى أنفسنا أن نعصيك .

وقد تلمح فى هذا الحوار دلائل الزعامة السياسية مرسومة على وجه هند بنت عتبة ، وإذا علمنا أن التى روت هذا الحديث أميمة بنت رقية فلا بد أن نلمح على وجهها هى أيضا دلائل سكرتير الحركة النسائية

هذا وقد اتفقت كلمة العلماء على أن كل خطاب موجه للرجال من جهة الشارع الحكيم هو موجه أيضاً إلى النساء إلا مانص فيه على خصوصية الرجال به ، أو منع مانع من عمومه للجنسين ، واشتهر هذا بين العقلاء حتى صار معلوماً من الدين بالضرورة

ثالثا ـ المرأة والتعليم

لقد أعطى الإسلام المرأة حقوقاً كثيرة بعد أن كانت مهضومة الحق فى الجاهلية ، لقد منحها الإسلام حقها فى الميراث وحقها فى التملك وحقها فى الصداق ، وجعل لها أهليتها فى التعاقد وفى إجراء العقود من بيع أو شراء أو رهن أو هبة أو وصية كما سوى الإسلام بين الرجل والمرأة فى شئون المسئولية والجزاء والثواب والعقاب ، بمعنى أن المرأة التى تعمل صالحاً وهى مؤمنة لها جزاؤها فى الدنيا وفى الآخرة كما قال الله جل شأنه . ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾. ويقول سبحانه ﴿ **لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ** ﴾ . وسوى الإسلام بينهما فى الحدود وفى سائر أنواع الجزاء والعقوبات ففى حد الزنا وتطبيقه على الرجال والنساء يقول الله تعالى ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ﴾ وفى حد السرقة يأمر الإسلام بتطبيق قطع اليد للسارق رجلاً كان أو امرأة . ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ** ﴾

وكما سوّى الإسلام بين الرجل والمرأة فى ذلك فإنه أعطى المرأة حق التعلم والثقافة وأباح لها أن تتعلم العلم والأدب بل إنه يوجب عليها مايتصل بأمور الدين لتقف على معرفة الأحكام ولتحسن القيام بالعبادات وسائر الوظائف فى الحياة . ولقد جاء فى الحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » وكلمة مسلم تشمل الرجل والمرأة كما يقول العلماء ويقول أبوقلامة : « أي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يعفهم الله أو ينفعهم الله به ويغنيهم» . وفى هذا مايشير إلى أهمية إعداد الأبناء بما ينفعهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ولم يفرق الإسلام فيما منحه من حق « التعلم » للمرأة المسلمة بين أن تكون حرة أو أمة . بل إن توجيهات الإسلام فيما يتصل بشأن الأمة كانت أكيدة. عن أبى برده قال: قال رسول الله ﷺ « أيما رجل كانت عنده وليده ـ أي جارية ـ فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران »

وبهذا رغب الإسلام فى تعليم المرأة وحث عليه ووضح ماله من أثر هام ومثوبة كريمة . وان العلم من الحقوق الأساسية التى لاغنى للحياة عنها بحال من الأحوال فإن شئون المجتمعات الإنسانية لاتنهض على المأكل والمشرب والملبس والمسكن فحسب ، فتلك حقوق مادية ، أما تلك الحقوق المعنوية والروحية فلها أهميتها فى تسيير الحياة وتنظيم تلك الحقوق المادية الأخرى ، ولايتأتى ذلك إلا بتثقيف القلب والروح وتهذيب العقل وتعليمه ولقد طبق رسول الله ﷺ مبدأ تعليم المرأة وتثقيفها بما كان يصنعه مع المسلمات من تخصيص يوم لهن ليجلس لهن فيه ومن تعليم أمهات المؤمنين .

ولقد روى البلاذرى فى « فتوح البلدان » أن الشفاء العدوية وهى سيدة من بنى عدى رهط عمر بن الخطاب كانت كاتبة فى الجاهلية ، وكانت تعلم الفتيات ، وأن حفصة بنت عمر أخذت عنها القراءة والكتابة قبل زواجها بالرسول ﷺ ، ولما تزوجها عليه الصلاة والسلام طلبت إلى الشفاء العدوية أن تتابع تثقيفها ، وأن تعلمها تحسين الخط كما علمتها أصول الكتابة .

والعديد من الشواهد يدل على تعليم النساء وظهورهن فى علوم القرآن والحديث والفقه واللغة منذ عصر بنى أمية .

وقال الرسول عليه السلام ـ عن السيدة عائشة ـ رضى الله عنها خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء ، وقد ورد أنها روت ألف حديث عن الرسول ، وقد روى البخارى أن النساء قلن للنبى ﷺ : غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك ، فعين لهن يوما يلقاهن فيه .

وذكر ابن خلكان أن السيدة نفيسة بنت الحسن الأنور بن زيد الأبلج بن الحسن بن على بن أبى طالب كان لها بمصر مجلس علم .

وعن أهمية العلم فلقد كان الرسول الكريم يقول : « العلماء ورثة الأنبياء » وقد جعل الرسول فدية الأسير فى غزوة بدر أن يقوم بتعليم عشرة من أبناء المسلمين

وعلى هذا فلقد كان التعليم فريضة إذ روى البيهقي أن الرسول ﷺ قال : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » وقد اشتهر هذا الحديث بزيادة لفظ ومسلمة ، وقد وردت هذه الزيادة في كتاب إحياء علوم الدين للغزالي .

وقد اختلف العلماء والمفكرون في المقصود بالعلم الذي هو فريضة : فأهل السنة والناس يقولون أن المقصود بالعلم هو العلم بالدين . أما الغزالي فقد قسم العلم قسمين : جعل أحدهما فرض عين وخصه بالعلوم الدينية والخلقية ، وثانيهما جعله فرض كفاية وخصه بغير ماسبق ، وقد اختلف الناس في العلم الذي هو فرض إلى أكثر من عشرين فرقة .

ومن الآراء الحديثة التي أوردها الأهواني رأي خليل طوطح فقد ذكر الأخير أن التعليم كان يرمي إلى أغراض أربعة : ديني ، اجتماعي ، تلذذ عقلي ، مادي (الأهواني ، ١٩٦٨) .

ويرى المفكر الإسلامي الكبير ابن رشد (توفي ٥٩٥ هـ) أنه يجب على النساء أن يقمن بخدمة المجتمع والدولة قيام الرجال ويلاحظ بمنتهى سداد الرأي أن الكثير من فقر عصره وشقائه ، يرجع إلى أن الرجل يمسك المرأة لنفسه كأنها نبات أو حيوان أليف لمجرد متاع فإنه يمكن أن توجه إليه جميع المطاعن بدلاً من أن يمكنها من المشاركة في إنتاج الثروة المادية والعملية وفي حفظها (دي بور، ١٩٣٨) .

إن الواقع التاريخي يقدم الكثير من النماذج النسائية الناجحة ففي الدراسات الدينية نبغت السيدة نفيسة كما سبق القول ، كما أن الشيخة (شهدة) كانت تحاضر الجماهير في مسجد بغداد .

وفي الدراسات الأدبية نبغت زوجة الفرزدق الشاعر الأموي المعروف ، وكان يحتكم لها شعراء العصر وأدباؤه ، كما نبغت رابعة العدوية ، وحمدة بنت زياد المؤدب وأختها زينب، وللسيوطي مؤلف بعنوان « نزهة الجلساء في أسفار النساء » وهو يحوي تراجم سبع وثلاثين شاعرة .

وفى الموسيقى والغناء : نبغت الكثيرات ومنهن « دنانير » وعلية بنت المهدى (أخت هارون الرشيد) وخديجة بنت الخليفة المأمون .

وفى الطب نبغت زينب طبيبة بنى أود وأم الحسن بنت القاضى وغيرهن .

وقد ذكر المرحوم عبدالله عفيفى فى كتابه النفيس « المرأة العربية فى جاهليتها وإسلامها » نماذج متعددة لنساء برزن فى العلوم الشرعية واللغوية والأدبية وغيرها ومن ذلك أنه ذكر أن الإمام الحافظ بن عساكر المتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة من الهجرة كان له من شيوخه وأساتذته بضع وثمانون من النساء ثم قال « وقد عقد محمد بن سعد فصلاً فى كتابه الطبقات ، لروايات الحديث من النساء ، أتى فيه على نيف وسبعمائة إمرأة ، روين عن رسول الله ﷺ أو عن الثقات من أصحابه ، وروى عنهن أعلام الدين ، وأئمة المسلمين .

كل هذا يؤكد حق المرأة فى التعليم وارتيادها لمجالات العلم المختلفة ، ويرى بعض المؤرخين أن فترات ازدهار المجتمع الإسلامى كانت دوماً تشهد ازدهار تعليم المرأة ، ويستدلون على ذلك إلى أن الفترة مابين ظهور الإسلام والقرن الثالث الهجرى كانت الروح الدينية قوية ، وكان الفكر الإسلامى نشيطاً ناهضاً فأمكن للمرأة أن تصل إلى أقصى درجات العلم والثقافة ، وفيما بعد هذه الفترة استسلم المجتمع الإسلامى للمنازعات السياسية واستشرى الفساد وعدم الاستقرار المادى والسياسى والاجتماعى فانعكس كل هذا على المرأة وحيل بينها وبين التعليم إلا فى القليل النادر (فهمى ، ١٩٤٧) .

رابعاً ـ المرأة الزوجة :

الأسرة هى دعامة المجتمع وهى الخلية الحية الأولى التى يتكون منها أفراده وتتلاقى فيها خلاياه ، والأسرة القائمة على أسس سليمة الصادرة من قيم فاضلة القائمة برسالتها خير قيام هى تلك الأسرة التى يرى الأب فيها أنه راعى البيت والقائم على أمره فيه ، وترى الأم أنها مسئولة عن إدارة شئون البيت والأبناء ،

وعن غرس الفضائل الحميدة فى نفوس أبنائها وتربيتهم التربية السليمة وتنشئتهم النشأة المستقيمة ، ويرى الأبناء فيها ماينبغى عليهم من القيام بواجباتهم والنهوض بالحياة سيراً على الجادة وطموحاً للمستقبل الزاهر والحياة السعيدة المقبلة عليهم وهم فى أمن نفسى ، واستقرار أسرى وهدى من الإسلام يؤمنون به ويسعدون بتعاليمه .

ولما كانت للأسرة ـ فى الإسلام ـ هذه الأهمية ، وكانت النظرة الحقيقية إليها على أنها أساس المجتمع فلقد عنى الإسلام عناية خاصة بشئون الأسرة وبكل مايتعلق بها من مبادىء فعمل على هداها كما عنى بما يتصل بها من حقوق وواجبات وبما لها وما عليها . ففيما يتصل بشأن الأسرة ومايتعلق بها من حقوق وواجبات ومايتصل بها من أحكام ، فقد ذكرها الله سبحانه وتعالى مفصلة فى القرآن الكريم ، من اللحظة الأولى التى يبدأ فيها التفكير فى الزواج ، قال الله تعالى : ﴿ وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِى أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِراً إِلاَّ أَنْ تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفاً وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فعنى الإسلام بتوضيح كل ذلك فى القرآن من أول لحظة تكوين الزواج وانشائه إلى أن يتفرق كل منهما بالموت أو بالطلاق ومايتصل بكل الأحوال من أحكام ، وليس كثيراً ماوضحته السنة وبينته بالنسبة لما ورد فى القرآن الكريم من تفصيل أحكام الأسرة ، وكان هذا من حكمة الله سبحانه وتعالى عناية بشأن الأسرة لأهميتها فى الحياة ولأنها الأساس الذى يقوم عليه بناء المجتمع وحتى لاتكون أحكامها بعد ذلك عرضة للأهواء والإنحراف بها يمنه أو يسره ومحاولة التقصير فى حق من الحقوق أو الاهمال فى واجب من الواجبات .

ولأن الزواج هو أداة البناء الأسرى فإن هذا يتطلب فهم الغايات منه ، يقول الغزالى عنه : « فيه إراحة للقلب ، وتقوية له على العبادة ، وفى الاستئناس بالنساء من الإستراحة مايزيل الكرب ويروح القلب » .

يقول القرآن الكريم في بيان هذه الغاية : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ (الروم : ٢١) ، ويتناولها من جانب آخر بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ (النساء : ١) فالزواج وسيلة لاستمرار النسل ويقول الرسول الكريم : «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه وجاء» .

ومن مجموع هذه النصوص يتضح أن الغاية في الزواج ثلاث :

١ ـ الإشباع الجنسي .

٢ ـ الإشباع النفسي والعاطفي .

٣ ـ دوام النسل واشباع غريزة حب البقاء .

وضماناً لتحقيق هذه الغايات كان الزواج من الناحية الشكلية عقد يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

(١) أن ترضى به المرأة : فلا ترغم عليه وأن يكون رضاها بالقول أو الفعل أو السكوت إذا غلبها الحياء ، قال الرسول عليه السلام : « لاتنكح الأيم حتى تستأمر ، ولاتنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : يارسول الله ،وكيف إذنها ، قال أن تسكت » وقال أيضا : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صمتها » (الإمام مالك) .

(٢) رؤية الزوج لها : فقد ورد في الحديث مامعناه « إذا وقعت امرأة في نفس أحدكم فلينظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » والملاحظ في هذا الحديث أن الرسول يذكر الشعور النفسي أولا وبعده النظر ، فالنظر هنا بهدف الزواج وليس مقصوداً لذاته (روى الحديث عن المغيرة بن شعبة) .

(٣) الخطبة : وهي فرصة يتعرف فيها أحد الطرفين على الآخر . روى جابر أن الرسول عليه السلام قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر

منها مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » وقد وضح الفقهاء ضمانات هذا التعرف ، والمواضع التى يمكن النظر إليها .

ومنعاً للتشاحن والضغينة ، قال الرسول فيما رواه أبوهريرة : « لايخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » .

(٤) الصداق أو المهر : وهو حق يعطى للزوجة ، قال تعالى : ﴿ وآتوا النساءَ صدُقَاتِهِنّ نِحلـة فإنْ طِبْنَ لكُمْ عَنْ شَيْء منهُ نَفْساً فكُلُوهُ هنيئاً مريئاً ﴾ (النساء : ٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَإنْ أردْتُمُ استبْدَالَ زَوْجٍ مكَانَ زَوْجٍ وآتيْتُمْ إحْدَاهُنَّ قنطَارًا فَلا تَأخُذُوا منهُ شيْئًا أتَأخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإثْمًا مُبينًا. وكَيْفَ تَأخُذُونَهُ وَقَدْ أفْضَى بَعْضُكُمْ إلى بَعْض وَأخَذْنَ منكُمْ ميثَاقًا غَليظًا ﴾ (النساء : ٢٠ ، ٢١) ، وتحديد الصداق متروك للعرف وإن كان الرسول يرغب في التسامح فيه حيث قال : « أعظم النساء بركة أصبحهن وجوهاً وأقلهن مهراً » .

(٥) إشهار الزواج واعلانه : في جمع لأنه رابطة اجتماعية بين أسرتين .

(٦) وجود شهود : يشهدون على العقد ويؤكدون صحته .

(٧) الكفاءة : وهي تختلف باختلاف الأشخاص والنيات ، قال الرسول ﷺ : « تنكح المرأة لأربع لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

حقوق الزوجة والزوج :

أ ـ حقوق الزوجة :

لكل فرد من أفراد الأسرة حقوق وعليه واجبات ولقد نظم الإسلام العلاقات الأسرية تنظيماً دقيقاً محكماً ، وجعل لها من الضوابط ماتستقيم به حياتها وتنتظم به في حياتها الاجتماعية . وأول أفراد الأسرة وأولاهم بذلك إنما هما الزوجان ، إذ هما الأصل الذى تصدر عنه علاقات الأبناء وتنطلق منه خطاهم في المجتمع .

ولذلك عنى الإسلام بحقوق كل من الزوجين فجعل للرجل حقوقاً وعليه واجبات ، وجعل للمرأة حقوقاً وعليها واجبات ، فالغاية المنشودة فى الأسرة الإسلامية تتركز فى حياة المودة والسكينة والهدوء والطمأنينة ، فتسكن الزوجة إلى زوجها ويسكن الزوج إلى زوجته وتشرق بينهما حياة ظليلة تكتنفها المودة والرحمة كما قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ . إنها الحياة الآمنة التى لاتلاحقها المخاوف ، الحياة المطمئنة التى لاتزعجها القلاقل ، يعيش فيها الزوجان وكل منهما ستار للآخر يقى صاحبه الجنوح إلى الخطأ والإنحراف ، وهذا هو السر فى التعبير القرآنى ـ والله أعلم ـ بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ .

وللزوجة حقوقها المشروعة التى صانها الإسلام وحافظ عليها ودافع عنها وتلاحقت وصاياه بها لما لها من أهمية قصوى فى حياة الأسرة ، لها حقوقها من مهر ومأكل وملبس ومسكن ونفقة وغير ذلك مما هو مبسوط فى كتب الفقه الإسلامى بتوسع . عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً فيتكلم بخير أو ليسكت » « واستوصوا بالنساء خيراً » .

كما أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف فى قوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وأشار إلى تعظيم حقوقهن فى قوله: ﴿ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾.

وكان آخرها وصّى به رسول الله ﷺ ثلاثا كان يتكلم بهن حتى تلجلج لسانه وخف كلامه جعل يقول : « الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم لاتكلفوهم مالا يطيقون . الله الله فى النساء فإنهن عوان فى أيديكم (يعنى أسراء) أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله » .

ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحم الناس بالنساء والأطفال ، وفى الحديث يقول أنس رضى الله عنه كان رسول الله ﷺ أرحم الناس بالنساء والصبيان .

وكان صلوات الله وسلامه عليه يزيد على الاحتمال بالمداعبة والمزح والملاعبة تطبيباً لقلوبهن حتى روى أنه ﷺ كان يسابق عائشة في العدو فسبقته يوماً وسبقها في بعض الأيام فقال ﷺ هذه بتلك . وقالت عائشة رضى الله عنها « سمعت أصوات الناس من الحبشة وغيرهم وهم يلعبون في يوم عاشوراء فقال لى رسول الله ﷺ أتحبين أن ترى لعبهم؟ قلت: نعم ، فأرسل إليهم فجاءوا وقام رسول الله بين البابين ، فوضع كفه على الباب ومد يده ووضعت ذقنى على يده وجعلوا يلعبون وأنظر وجعل رسول الله ﷺ يقول : حسبك وأقول: اسكت مرتين أو ثلاثا ثم قال : ياعائشة حسبك ، فقلت : نعم فأشار إليهن فانصرفوا » .

وسنوضح فيما يلى قواعد وحقوق المرأة :

(١) الشركة الإنسانية بين الرجل والمرأة : حيث تحدث القرآن عن الأصل الذى تكاثر منه الإنسان وجعل المرأة شريكة الرجل فى تكوين ذلك الأصل وجعله نعمة توجب على الإنسان التقوى والمراقبة . انظر قوله تعالى : ﴿ يَاَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء : آية ١) .

(٢) المساواة بين الزوجين فى الحقوق : وكما طلبت الشريعة ـ محافظة على هناء الزوجة وسعادتها ـ أن يسبقها التعرف بين الزوجين ، بالغ القرآن فى التوصية بحسن المعاملة والقيام بحقوق الزوجية من الجانبين ، تنمية لتلك الرابطة وصوناً لها من الضعف والانحلال . ولاتجد فى تشريع ما مثل هذه القاعدة الجليلة التى جعلها القرآن أساساً للحياة الزوجية . قال تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ٢٢٨) .

هذه الدرجة التى رفع الله النساء إليها لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أى من الأمم قبل الإسلام ولا بعده ، وهذه الأمم الأوربية ـ التى كان من تقدمها فى الحضارة أن بالغت فى احترام

النساء وتكريمهن وعنيت بتربيتهن وتعليمهن الفنون والعلوم ـ لاتزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف فى مالها بدون إذن زوجها ، وغير ذلك من الحقوق التى منحتها إياها الشريعة الإسلامية من نحو قرابة أربعة عشر قرناً . ولقد كان النساء فى أوربا منذ خمسين سنة بمنزلة الأرقاء فى كل شيء كما كن فى عهد الجاهلية عند العرب أو أسوأ حالاً . وقد صار هؤلاء الإفرنج الذين قصرت مدنيتهم عن شريعتنا فى إعلاء شأن النساء يفخرون علينا ، بل يرموننا بالهمجية فى معاملة النساء ، ويزعم الجاهلون منهم بالإسلام أن مانحن عليه هو أثر ديننا .

(٣) العدل : فالعدل هو أساس الحياة الزوجية ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِى عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وقال أيضاً : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً ﴾ (النساء : ١٩) . وحرصاً من الشرع على العدل نصح الله تعالى بالاقتصار على زوجة واحدة قال تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (النساء: ٣) .

(٤) حق النفقة : وهو حق ثابت بمقتضى القرآن والسنة والاجماع ، قال تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ والملاحظ أن القرآن عبر ﴿بالمولود له ﴾ ولم يعبر بلفظ (الزوج) وهو بهذا يشير لنوعية الوظيفة لكل من الزوجين ، هو عليه الانفاق وهى عليها التربية والقيام بشئون الأسرة .

وروى أحمد وأبوداود والنسائى أن رسول الله ﷺ سأله رجل : ماحق المرأة على الزوج؟ قال : « تطعمها إذ طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ، ولاتضرب الدحه ولاتضج ولاتهجر إلا فى البيت » ، وقال تعالى : ﴿ اسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ (الطلاق : ٦) .

ب ـ حقوق الـزوج :

جاء تأكيد الإسلام على حقوق الزوج بصورة حاسمة واضحة غاية فى التأكيد على وجوب طاعته ففى الحديث يقول رسول الله : ﷺ « لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » .

ومعلوم أن السجود لايكون إلا لله رب العالمين ، ولكن الحديث يؤكد الوصية بحق الزوج وطاعته وعدم اهمال حقه بحال من الأحوال من قبل المرأة فقد تعرض لها أسباب أو تخدعها مغررات فتهمل فى حقه أو تقصر فى طاعته وقد تتغير به الأيام وقد يتغير اليسر إلى عسر وقد تتغير الصحة إلى مرض فأحداث الحياة كثيرة وتقلباتها متعددة لاتقع تحت حصر فهل تتعرض العلاقة الزوجية لهذه المؤثرات وهل تخضع القاعدة لهذه الأسباب؟ كلا فإن الوفاء خلق إسلامى كبير وكما يطالب الرجل بحقوق المرأة فإن المرأة مطالبة بحقوق الرجل .

وتسد تعاليم الإسلام كل الثغرات أمام تيارات الغضب وعدم الرضا وغير ذلك من المؤثرات والأسباب التى تذهب بشىء من حقوق الزوج لدرجة أن الوصية بتلك الحقوق تأتى صيغتها النهائية التى ليس لها بعدها وصية ولا تأكيد فوق ذلك .

كما أن محافظتها على مال زوجها وعدم مطالبتها مما وراء الحاجة ، واتباعها طريق الحلال وتذكيرها لزوجها بذلك . ولقد كان الرجل من السلف إذا خرج من منزله تقول له إمرأته أو إبنته إياك وكسب الحرام ، فإنا نصبر على الجوع والفرد لايصبر على النار .

وهَمّ رجل من السلف بالسفر فكره جيرانه سفره فقالوا لزوجته لم ترضين بسفره ألم يدع لك نفقة ، فقالت : زوجى منذ عرفته أكّالاً وماعرفته رزاقاً ، ولى رب رزاق ، يذهب الأكّال ويبقى الرزاق .

وهذا الموقف من السلف لايعنى تقصير الرجل فى حق بيته ، ولا إهماله القيام بما يجب عليه نحو أسرته من نفقة ، ولكنه يعنى مدى رضا المرأة وقناعتها وعلمها ومعرفتها بأن الرزق من عند الله وما راعى الأسرة إلا سبب مباشر للأكل من هذا الرزق الذى يسوقه الله .

ومن الواجبات على المرأة أن تحافظ على مال زوجها وإذا أنفقت من غير إفساد كان لها أجرها على الانفاق ولزوجها أجره بما كسب . كما جاء فى الحديث : « إذا أنفقت الزوجة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب » وفى الحديث « أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة » .

ويعد الإسلام رضا الزوج من أهم أسباب دخول المرأة الجنة ولكن ينبغى ألايتعارض هذا الرضا مع أمور الدين فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، وإنما المقصود برضا الزوج على المرأة هو حسن معاملتها وأدبها والتزامها بمبادىء الإسلام التى قررها للحياة الزوجية التى تشرق بالمودة والوئام والتفاهم والإنسجام وتتجاوب فيها العواطف المخلصة إلى أنبل المقاصد وأسمى الأهداف الكريمة .

وتتلخص حقوق الزوج كما أوردها مرسى (١٩٩٣) فى الآتى :

(١) الطاعة والتأديب : يقول تعالى : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ ويفسر القرآن نفس هذه الدرجة فيقول : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ والطاعة هى القاعدة ، والتأديب هو الاستثناء ، ووسائل التأديب متدرجة على النحو التالى: الوعظ والنصح ، الهجرة فى المضجع ، الضرب غير المبرح. يقول الله ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ﴾ (النساء : ٣٤) . ويوضح أن المعروف والطاعة هو الأصل بقوله بعد ذلك: ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ .

وروى البزار عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبى عليه السلام فقالت يارسول الله : أنا وافدة النساء إليك ، هذا الجهاد كتبه الله على

الرجال فإن يصيبوا أجروا، وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون ، ونحن معشر النساء نخدم عليهم فما لنا من ذلك؟ قال رسول الله ﷺ : « ابلغى من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترافها بحقه يعدل ذلك ، وقليل منكن من يفعله » .

(٢) حفظ الزوجــة لمال زوجها وعرضه : روى ابن ماجه أن النبى ﷺ قـــال : «ما استفاد المؤمن من تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها حفظته فى نفسها وماله » .

وروى ابن حيان عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلت المرأة خمسها ، وحصنت فرجها ، وأطاعت بعلها ، دخلت من أى أبواب الجنة شاءت » .

سا ـ التعددية والطلاق للمحافظة على الأسرة :

الفكرة من تعدد الزوجات : يقول الدكتور أحمد عمر هاشم (١٩٩١): لقد أباح الإسلام التعدد كحكم عالية ، كان التشريع الإسلامى أقوم وأحكم وأدق مايكون فيها ، فمن الرجال من قد تكون امرأته غير منجبة ، أو بها مرض ويكون هو شديد الرغبة لتلبية حاجته فى الحلال ، وقد تكبر النساء بحيث يصبح عددهن أكثر من عدد الرجال لاسيما فى وقت الحروب ، وعندئذ يكون التعـدد حلاً لمشاكل عديـدة قد تطفو على سطح الحياة الزوجيـة والأخلاقيـة بعد ذلك .

ولكن الإسلام حين أباح التعدد أباحه فى حدود واشترط له ماتسكن به حياة الأسرة وتطمئن . لقد كان التعدد فى أمم أخرى غير مقيد ولا محدد مثل الإسلام ، قد يبلغ أكثر من أربع زوجات ، ولكن الإسلام حدده بحيث لايزيد العدد عن أربع فقط ، فعندما أسلم غيلان الثقفى ، وتحته عشرة نسوة ، قال النبى ﷺ : « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » .

ثم إن الإسلام اشترط لمن يريد أن يتزوج بأكثر من إمرأة أن يأنس في نفسه القدرة على القيام بالعدل بين الزوجات ، العدل في المسكن والملبس والمطعم والنفقة والمبيت إلى نحو ذلك ، ومن لم يأنس في نفسه القدرة على العدل بين زوجاته فليس له أن يعدد ، لأن الظلم حرام ، وتفريطه في الحقوق حرام لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾

وحذر الإسلام من التفريط في حقوق الزوجات ، ومن الظلم وأن عاقبة الظلم أليمة ونهايته سيئة في الدنيا وفي الآخرة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان له إمرأتان ولم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط » وفي رواية أخرى « وشقه مائل » (رواه أصحاب السنن) .

وكل أمر يستطيع أن يعدل فيه الزوج بين نسائه فلا يعدل فيه يدخل في نطاق هذا التحذير والتهديد الوارد في الحديث .

وأما الأمر الذي لايستطاع العدل فيه فإنه معفو عنه وذلك هو الميل القلبي . يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ . ورسول الله ﷺ وهو القدوة كان يعدل بين نسائه غاية العدل ، وكان إذا أراد سفراً أقرع بينهن أي أجرى القرعة بين أمهات المؤمنين فأيتهن خرج سهمها سافر بها .. وما ذلك إلا للحفاظ على المشاعر والأحاسيس وصيانة للقلوب والنفوس . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقسم ويعدل ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب » .

وفي مرضه صلوات الله عليه وسلامه فإنه لم يشأ أن يكون في بيت واحد أو عند واحدة من أمهات المؤمنين دون رضا الباقيات فنراه قد استأذنهن أن يكون عند عائشة رضي الله عنها ، فأذنّ له صلى الله عليه وسلم . فعن عائشة رضي الله عنها قالت : بعث رسول الله ﷺ في مرضه إلى نسائه فاجتمعن فقال : « إني لا أستطيع أن أدور بينكن فإن رأيتنّ أن تأذنّ لي أن أكون عند عائشة فعلتن » فأذنّ له

حكمة الطلاق :

الزواج هو امتزاج روحي ورباط قلبي ولباس يغشى الطرفين ، ومع هذا قد يحدث مايكدر هذا الامتزاج ويوهن هذا الرباط ، فظروف الحياة متغيرة ، وقد تتغير لتغير النفوس وخاصة المرأة لكثرة ماتتعرض له من متاعب وآلام ولذا يدعو القرآن الكريم إلى الصبر عليها بقوله : ﴿ **فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا** ﴾ (النساء : ١٩) ، ويقول الرسول عليه السلام : « لايضر مؤمن مؤمنة أن ساءها منها خلق رضي منها خلقاً » .

لكن إذا ما تأزمت الأمور واحتدم الحال وأصبحت العشرة الزوجية مستحيلة هنا يكون واحد من سبيلين : الطلاق أو تعدد الزوجات ، وهما صورتان لحقيقة واحدة مؤداها أن الأسرة قد آذنت بالانهيار ، فعندما تستحكم الجفوة بين القلوب فإن الإسلام لايرضى للعلاقة الزوجية أن تتأجج بالنفور والكراهية ، وتظل مجرد علاقة في الظاهر بينما هي في الحقيقة انفصال وجفاء ولا يكره الإسلام أحد الزوجين على حياة لاتطاق فعندما تنفذ كل وسائل التوفيق والإصلاح والمودة والرحمة .. أو الصبر والإحسان .. عندما ينفذ ذلك كله .. فإنه لامفر من الفراق وحينئذ يتولى الله الأمور بحكمته وبما يراه أصلح ، فهو يعد كلا منهما بأن يغنيه من فضله : ﴿ **وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا** ﴾ .

فالطلاق شر لابد منه لأنه هو العلاج الوحيد ـ أحياناً ـ لشر قد يكون أفدح خطراً ، يقول الرسول ﷺ فيما رواه أبوداود والحاكم في المستدرك : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

مراجع الفصل الثالث

١ ـ الأهوانى ، أحمد فؤاد ، التربية فى الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢ ـ ث . ج . دى بور ، تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، ترجمة محمد عبدالهادى أبوريدة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

٣ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، القيم الثقافية التنموية الريفية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

٤ ـ شفيق ، درية ، المرأة المصرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٤١ .

٥ ـ شلتوت ، محمود ، تفسير القرآن ، الأجزاء العشرة الأولى ، الطبعة الخامسة، بيروت ، ١٩٧٣ .

٦ ـ الطبرى ، تفسير الطبرى ، تحقيق محمود شاكر ، جـ ٦ ، دار المعارف ، القاهرة .

٧ ـ طنطاوى ، محمد السيد ، المرأة فى الإسلام ، مكتبة أخبار اليوم الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٨ ـ الغزالى ، إحياء علوم الدين (آداب النكاح) ، ط ٢ ، دار الفكر ، بيروت .

٩ ـ الغزالى ، محمد ، المرأة فى الإسلام ، مكتبة أخبار اليوم الإسلامية ، القاهرة، ١٩٩٣ .

١٠ ـ فهمى ، أسماء ، مبادىء التربية الإسلامية ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

١١ ـ فهمى ، سامية محمد ، المرأة فى التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ .

١٢ ـ موسى ، محروس سيد ، الفكر الإسلامى وتربية المرأة فى القرن التاسع عشر دار المعارف بمصر ، ١٩٩٣ .

١٣ ـ هاشم ، أحمد عمر ، المرأة فى الإسلام ، مكتبة أخبار اليوم الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

البـــاب الثانـــى

سوسيولوجيا المرأة الريفيــة

الفصل الرابع

المداخل النظرية لدراسة أدوار المرأة

الفصل الرابع

المداخل النظرية لدراسة أدوار المرأة *

تمهـــــيد :

تعددت المداخل النظرية فى دراسة أدوار المرأة تبعا لتعدد الإتجاهات وشمول موضوع المرأة واتساعه وتعدد جوانبه . وهذه المداخل فى مجملها تكشف عن محاولات واتجاهات متباينة فى دراسة الأدوار التى تقوم بها المرأة فى المجتمع وتفسيرها .

وبالاستقراء الواسع للكتابات النظرية والدراسات الميدانية التى تتصل بدور المرأة وتحليلها يمكن التمييز بين عدد من المداخل النظرية التى تناولت قضية المرأة والتى على الرغم من تعددها فقد اقتصر الاهتمام فى أغلبها على قضايا تاريخية وتشريعية على حساب الاهتمام بالأدوار الفعلية للمرأة وتنميتها .

وهذا الجزء يعرض لأهم هذه المداخل النظرية فى دراسة الأدوار التى تقوم بها المرأة فى المجتمع .

١ - المدخل التقليدى :

يميل أنصار هذا المدخل إلى اختزال قضية المرأة الريفية فى الانتصار لبنى جنسها والدفاع عن كيانها النسائى واعتبار العمل والإسهام تعبيراً عن نبذ التبعية للرجل. فهناك من الباحثات من تراه على أنه وسيلة تؤكد بها المرأة ذاتها وتخفى عقدة النقص التى عاشتها فى طفولتها ، فى حين تراه أخرى على أنه إنهاء لمشكلة السيطرة الذكورية على بنية المجتمع وإحلال المبدأ الديمقراطى الخاص

---

* هذا الجزء مأخوذ عن :
محمد الاعزر (دكتو ... مة، دار الفجر للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٩٥.

بالفرص المتساوية لكلا الجنسين محل تلك السيادة من جانب الرجل . وقد أثمر هذا المدخل عن عدد من المقالات والمؤتمرات والندوات تحت مسمى «تحرير المرأة» و «حقوق المرأة» التى ظهرت فيها ملامح هذا المدخل فى تفسير قضية المرأة.

وتشير الدلائل إلى أن هذا المدخل قد استوفى أغراضه ولم يعد يثير الانتباه كما كان من ذى قبل وهكذا يمكننا أن نقرر بأن الاستغراق فى نزعة التحرر النسائى من خلال المدخل التقليدى لم تعد تليق بحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع بصفة عامة والمجتمع الريفى بصفة خاصة .

٢ - مدخل الثقافة :

ويهتم أنصار هذا المدخل بانتماء الفرد إلى نوع Sex معين ، ويفسرون وضع المرأة ومكانتها فى ضوء تبعيتها للرجل وفى ضوء تقسيم العمل بين الذكور والإناث . ويرى أنصار هذا المبدأ أنه على أساس من الفصل بين أدوار المرأة وأدوار الرجل يقوم نظام المعتقدات حيث ينظر إلى الفصل بين الدور والوظيفة فى كثير من الثقافات على أنه جزء من نظم الكون وأن أى محاولة لتغيير ذلك تعد تهديداً للمجتمع .

ويذهب هذا المدخل إلى أن الأدوار التى تقوم بها المرأة إنما هى نتيجة لمجموعة من الظروف الإجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع. وعلى هذا فإن طبيعة هذه الأدوار وأهميتها تختلف باختلاف المجتمع وثقافته وكذلك يرى متبنوا هذا المدخل أن أدوار المرأة تختلف باختلاف أطوار حياتها Cycle Life وبالتالى تختلف مكانة المرأة ووضعها باختلاف الطور الذى تعيش فيه .

وعموما فإن هذا المدخل يربط بين المرأة وطبيعة البناء الثقافى الذى تعيش فيه. والذى يؤثر على تباين أدوار المرأة، لذا تتحدد فى ضوئه القيمة الإقتصادية لما تقوم به من أدوار فى المجتمع. وعلى هذا فإن هذا المدخل يؤكد على ضرورة الأخذ بالمفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند التخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة

وبرامج المرأة بصفة خاصة حتى لايحدث تعارض بين برامج تنمية المجتمع وبين ثقافته كالذى حدث فى جنوب الهند حيث عارض كثير من الفلاحين بعض الأساليب الحديثة فى التنمية .

٣ - المدخل الديموجرافى الجزئى :

يتناول المدخل الديموجرافى الجزئى قضية المرأة من منظور الحجم الأمثل للسكان الذى يؤكد على بعد واحد من الأبعاد الديموجرافية المتعددة والمتداخلة وهو البعد الكمى فقط، وما يستتبعه من دعوة لتنظيم الأسرة فقط، ويتضح ذلك على مستوى القطاع الريفى فى محاولة الرائدة الريفية اشراك الفتيات الريفيات فى البرامج التنموية عن طريق دعوتهن إلى تنظيم النسل . ولذا تختزل قاعدة البرامج التنموية وفقاً لذلك على السيدات المتزوجات فى سن الخصوبة .

وبالنظر إلى هذا المدخل يتضح لنا ما تلحقه السياسات الديموجرافية الجزئية من أضرار مؤكدة على التنمية الشاملة فهى تؤكد على بعد الكم السكانى على حساب بعدى التوزيع والخصائص السكانية ، وهذه السياسة التى تستهدف تحقيق حجم سكانى أمثل إنما تجىء على حساب كل المعطيات الإيجابية الأخرى التى يمكن أن يفاد بها من سياسات سكانية متكاملة. إلى جانب هذا فإن خطورة تبنى هذا المدخل إنما تكمن فى الخلط بين الإستراتيجية والتكتيك حيث يتم اختزال استراتيجية التنمية لتصبح محوراً من محاور سياسة سكانية تكتيكية جزئية وتتضح خطورة هذا الخلط أكثر مما تتضح على مستوى القطاع الريفى حيث لايرون التنمية إلا خفضا لمعدل المواليد وتصبح مكانة المرأة ودورها مرادفا لتنظيم الأسرة .

٤ - المدخل الاقتصادى (قوة العمل) :

وينظر للمرأة فى ضوء هذا المدخل كعنصر ضمن عناصر الإنتاج التى تسهم فى مختلف الأنشطة الاقتصادية وتولد الدخل القومى . ويركز أنصار هذا المدخل على الدور الذى يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائى فى الاقتصاد العام.

وتحديد الأعمال التى يتعين على المرأة القيام بها. والنتائج المترتبة على القيام بهذا العمل من صراع الأدوار وخلافه .

وفيما يختص بدور المرأة فى الإنتاج فإن الإحصاءات المتعلقة بها لاتظهر كامُل إسهامها فى عمليات الإنتاج وبخاصة فى الأعمال المنزلية الخاصة بالعمل الزراعى الذى لايطرح فى السوق . ولذلك فإن البيانات المتوفرة عن أدوار المرأة تظهر تدنى إسهام المرأة فى النشاط الاقتصادى عامة وفى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى . فوفقا لإحصاء عام ١٩٨٦ فى مصر، بلغت نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادى من الذكور ٢٢ ٪ فى مقابل ٩٫٤ ٪ من الإناث وكان توزيع إجمالى النساء على النحو التالى : ٧١ ٪ متفرغات للعمل المنزلى، ٢٫٣ ٪ يعملن بأجر. ١٧٫٥ ٪ فى مراحل تعليمية مختلفة .

ويدل هذا على أن الإحصاءات الرسمية تستخدم بوضوح لإخفاء الإسهام الحقيقى للمرأة فى الحياة الإقتصادية وعلى الرغم من الاعتراف بقصور ونقص البيانات المتاحة عن قوة العمل النسائية إلا أن المناخ المتاح منها لايعكس الوضع الحقيقى لإسهام المرأة سواء فى النشاط الإقتصادى أو وفقاً للعمل فى القطاعات الرئيسية فى الإقتصاد القومى .

ويلتقى المدخل الإقتصادى مع المدخل المادى فى تفسير أدوار المرأة فى ضوء حجم مشاركتها فى عملية الإنتاج وتفسير تدنى مكانتها فى ضوء قيامها بأدوار هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة وإنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية عالية فى السوق. إلا أن المدخل المادى يذهب فى تفسيره إلى أن فهم الأدوار الاقتصادية للمرأة فى المجتمع إنما يتم فى ضوء فهم النسق الاقتصادى لهذا المجتمع. وهو يوفر أهمية للعوامل المادية Material Factors فى التفسير ويذهب إلى أن البناء الإقتصادى هو المسئول عن تحديد الجوانب اللامادية للمجتمع ويؤكد على أهمية الفهم التاريخى للظواهر. كما يفسر المدخل المادى أدوار المرأة فى ضوء متغيرات الطبقة ـ والتى تمثل مفهوما أساسيا يرتكز عليه هذا المدخل فى التفسير ـ حيث [illegible] الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر بشكل واضح

فى الأدوار التى تسند للمرأة فى المجتمع .

٥ - مدخل التبعية :

يمثل مدخل التبعية التحول من مفهوم الطبقة فى المدخل المادى إلى مفهوم التبعية فى التفسير . ويقوم هذا المدخل على مفاهيم أساسية مثل السيطرة والاستغلال من الوحدات الأكثر نموا للوحدات الأقل نموا .

ويفسر هذا المدخل عمليات التنمية فى الدول النامية فى ضوء علاقات التبعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة . ويرجع أصحاب هذا المدخل التخلف فى هذه الدول إلى تبعيتها لنظام السوق العالمى الذى تسيطر عليه الدول الرأسمالية الصناعية. حيث يرون أن التخلف الاقتصادى فى الدول النامية أو المتخلفة ما هو إلا وجهاً آخر للتقدم الاقتصادى فى الدول الرأسمالية. فيذهب (Frank, A.) إلى أن فقر فلاح فى أبعد قرية من قرى البلاد المتخلفة إنما يرتبط فى ظل علاقات التبعية بالرأسماليين فى البلاد الصناعية المتقدمة .

ويقوم هذا المدخل فى تفسيره لأدوار المرأة على افتراض أساسى مؤداه أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يحرص على إبقاء المرأة كقوة عمل إحتياطية يستعان بها عند الحاجة ويستغنى عنها وفقاً لمتطلبات الإنتاج. وذلك حتى لايكون للمرأة دور فعال مما يمكن معه هذا النظام الرأسمالى أن يحافظ على بقاءه وأن يتجنب موجات كساد أو تضخم. ويذهب أنصار هذا المدخل إلى أن تدنى قيمة الأدوار التى تقوم بها المرأة فى المجتمع إنما يرجع إلى علاقات التبعية ابتداء بتبعية المجتمع المتخلف إلى المجتمع الرأسمالى وتبعية المجتمع الريفى للمجتمع الحضرى وانتهاء بتبعية المرأة للرجل . وذلك فى إطار تبعية الوحدات الأقل نمواً للوحدات الأكثر نمواً .

٦ - مدخل تقسيم العمل (اتخاذ القرار) :

يعنى هذا المدخل بقياس دور المرأة من خلال مشاركتها فى اتخاذ القرارات فى الأسرة والمجتمع . ويرى (Rolhschild, S., 1970) أن القوة فى الوحدة

الزواجية يمكن قياسها إذا ما أمكن جمع حصيلة اتخاذ القرارات وأنماط إدارة التوتر والصراع وتقسيم العمل السائد بالأسرة .

وفيما يتعلق باستقصاء الدور الفعلي للمرأة في الحياة الأسرية يتضح بجلاء اتساع مشاركة المرأة وخصوصيتها في نفس الوقت . إذ تشير بعض الدراسات أن إسهام المرأة الفعلي في العمليات الزراعية يبلغ ٢٥٫٩٪ في الحرث، ٥٧٫٢٪ في الحصاد. ٢٢٪ في إختيار أصناف المحاصيل بينما ترتفع نسبة إسهامها حتى تصل إلى ٨٨٫٤٪ في إختيار أصناف الغذاء. ٨٠٪ في تربية الطيور .

أما من ناحية مشاركة المرأة الريفية في الحياة المجتمعية فهي ضعيفة. إذ يتضح أن المرأة الريفية في مصر أكثر عزوفا من الرجل في الإدلاء بصوتها الإنتخابي وإن فعلت فهي متبعة في ذلك لرأى زوجها ولصالح الأحزاب المحافظة. كما أن الغالبية العظمى ممن يسهمن في الجهود التطوعية في العمل النسائي المصرى ينتمين إلى شرائح إجتماعية وإقتصادية مرتفعة .

٧ - مدخل التحديث :

يعنى مدخل التحديث بتغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل. وذلك من خلال تحديث الإستخدامات التطبيقية للعلومTechnology مما يؤدى إلى التحول من الأساليب القديمة إلى الأساليب الحديثة. وتتجير Commercialization الزراعة بالتحول من زراعة الكفاف إلى زراعة للسوق مما يؤدى إلى التخصص في إنتاج المحاصيل النقدية ونمو العمالة المأجورة. بالإضافة إلى ميكنة الزراعة أى التحول إلى الاعتماد على الآلة بدلا من الاعتماد على الإنسان. وعمليات التحضر والذى يعنى تغيرات في البعد الأيكولوجى والتحول من الريف إلى الحضر .

وأنصار هذا المدخل يرون أن ما تقوم به المرأة الريفية من أدوار إنما يمكن تفسيره في ضوء ديناميات التغير ويربطون بين ما تقوم به المرأة من أدوار وبين طبيعة البناء الاجتماعى القائم وما يطرأ على هذا البناء من تغيرات تنعكس بدورها

على طبيعة ما تقوم به المرأة الريفية من أدوار اقتصادية تساهم فى دعم المستوى المعيشى للأسرة والمجتمع إلى جانب مساهمتها فى إبراز معايير جديدة للمكانة .

وعموما فإن هذا المدخل يعنى بإظهار الأدوار الجديدة التى تقوم بها المرأة وانعكاس تلك الأدوار على مكانة المرأة فى المجتمع فى ضوء التغير الذى يتعرض له المجتمع ككل .

٨ - المدخل التربوى :

ويرى أنصار هذا المدخل أن تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها من خلال التربية والتعليم والتدريب . ويرجع تدنى دور المرأة الريفية فى مصر إلى قصور معارفها ومهاراتها . وعدم تناسب البرامج التدريبية المتاحة لها مع احتياجاتها الفعلية .

ويعد المدخل التربوى من أفضل المداخل المرشحة للعمل وسط تلك الظروف حيث يتناسب وظروف الدول النامية من إنخفاض الموارد الاقتصادية والكوادر الفنية والخبرات العالية، كما أن المدخل التربوى يتعامل مباشرة من خلال مؤسسات ووكلاء تغيير مع نسق الشخصية مستهدفاً تنمية معارفه وتغيير اتجاهاته وتحسين مهاراته وهو بذلك يعتبر نقطة بداية لازمة تلائم وضعية المرأة الريفية وظروفها .

٩ - المدخل التكاملى الشامل :

وهو أفضل المداخل السابقة جميعا فى النظر إلى دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك. فهو يكامل بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية. ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع بشكل عام .

***

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الخامس

دور المرأة فى ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة

الفصل الخامس
دور المرأة فى ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة

مقدمــــة :

إذا كانت مصادر الثروة الطبيعية والمادية تمثل قاعدة الإنطلاق فى أى عملية تنموية إلا أن العنصر البشرى ممثلاً فى الخبرات والمهارات والكفاءات والقدرات الإنسانية يمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية ومن هنا ظهر الاتجاه الحديث فى أدبيات التنمية والذى يركز على ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كمدخل للتنمية الحقيقية وذلك من منطلق أن الإنسان هو غاية عملية التنمية وفى نفس الوقت هو وسيلتها ، لذا فإنه لايمكن بأى حال من الأحوال إغفال الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة بوصفها تمثل نصف القوى العاملة البشرية المتاحة ، إلا أنه ولفترة طويلة ظلت القوى البشرية النسائية غير مستغلة الاستغلال الأمثل خاصة فى الدول النامية ، وقد يكون ذلك راجعاً الى الطبيعة التاريخية والثقافية والإقتصادية لهذه الدول ، إلا أنه وفى الآونة الأخيرة وفى ظل نظام عالمى متغير حدثت الكثير من التغيرات الفكرية والتى أثرت بدرجة كبيرة على دور المرأة فتباينت الأدوار بين الماضى والحاضر وظهرت أدواراً جديدة للمرأة وتغير ترتيب هذه الأدوار ، ولم يكن هذا التغير قاصراً على المرأة الحضرية وحدها بل إمتد ليشمل المرأة الريفية والمرأة فى المجتمعات الجديدة .

المشكلة البحثية وأهميتها :

تزايد الإهتمام فى الفترة الأخيرة بإستغلال الموارد البشرية فى معظم دول العالم والدول النامية خاصة حيث تشكل الموارد البشرية أكثر الموارد توافراً وأقلها استخداماً ، فالموارد البشرية لأى دولة تمثل أعز وأغلى ماتملكه من موارد بحكم

ماتمتاز به من امكانيات النمو والقدرة على تسخير باقى الموارد الأخرى ، والمقصود بالموارد البشرية الاستثمار فى العمل الإنسانى ، فى التعليم والتدريب والصحة والتغذية والمسكن وتنمية المواهب والقدرات والمشاركة فى الخدمات الحكومية والتطوعية .

فالقوى البشرية هى من أهم موارد الاقتصاد الوطنى لأنها تتدخل مباشرة فى عملية الإنتاج والاستهلاك وفى عملية تكوين الدخل القومى .

وتختلف الموارد البشرية لأى بلد عن بقية الموارد الأخرى إذ أنها غير قابلة للشراء أو التخزين أو الاستعاضة ولكنها أكثرها قدرة على التقدم والبناء ، كما أنه لايمكن استخدام العوامل الأخرى فى الانتاج إلا إذا توافر العامل البشرى بالكيفية التى تسمح بتحقيق التوازن الأنسب بين عنصر العمل (كماً وكيفاً) وبين عناصر الانتاج الأخرى .

وتتضمن الموارد البشرية الرجال والنساء على السواء حيث تشير الدراسات الى أن دور المرأة الاجتماعى والاقتصادى قد تحول تحولاً كبيراً فى بعض الدول حيث تركت ملايين النساء منازلهن ليسهمن بصورة فعالة لايمكن الاستهانة بها فى تنمية مجتمعاتهم ، إلا أن هذا الدور فى بعض الدول النامية ومنها مصر لم يصل إلى حد استغلال العمالة النسائية الاستغلال الأمثل (فهمى، ١٩٩٢) .

ولعل الأرقام خير شاهد على ضعف هذه المساهمة حيث يشير أحد التقارير الجادة (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤) الصادر عن معهد التخطيط القومى أنه طبقاً لنتائج المسح بالعينة الذى أجرى على قوة العمل كان عدد النساء المشاركات فى النشاط الاقتصادى ٦٫٨ مليون إمرأة عام ١٩٨٨ يمثلن نحو ٢٦٪ من العرض الإجمالى لقوة العمل (١٢ - ٦٤ سنة) ، كما يمثلن نحو ٤٠٪ من جملة السكان الإناث فى نفس هذه المرحلة العمرية ، كذلك أوضح نفس التقرير أن عدد النساء العاملات فى المناطق الريفية بلغن ضعف عدد أقرانهن فى المناطق الحضرية (٤ مليون فى المناطق الريفية مقابل ٢٫٠٤ مليون فى المناطق

الحضرية) كما أنه من الخصائص الرئيسية للقوى العاملة النسائية أن أكثر من ثلثيها (٧٠٪) من الأميات ، كما أن ٦٧٪ من العمالة النسائية يتركز فى القطاع الزراعى منهن نحو ٦٦٪ يؤدين أعمالاً زراعية مباشرة . كذلك فإن القطاع الخاص يستوعب نحو ٨٢٫٥٪ من النساء العاملات ، وبينما يلاحظ أن للنساء أنشطة أكثر استقراراً واستمراراً إلا أنه يلاحظ أن حوالى ثلثى عدد النساء العاملات فى مصر كن للأسف عمالة منزلية غير مدفوعة الأجر ، بالإضافة الى أن مايقرب من ثلاث أرباع النساء العاملات ككل كن يعملن فى وظائف خارج المنشآت فى حين أن النسبة المماثلة للذكور كانت النصف تقريباً ، كما وأن النساء العاملات خارج المنشآت ترتفع نسبتهن فى الريف عن المتوسط القومى العام فلقد مثلن نحو ٨٩٪ من اجمالى النساء فى المناطق الريفية ، كما تشير الأرقام أيضاً إلى أن نسبة البطالة بين الإناث ٢١٪ مقابل ٨٪ بين الذكور .

من هذا يتضح أن حالة العمالة النسائية متدنية من حيث الكم والكيف (النوع) بمقارنتها بالعمالة الذكورية .

ويرتبط هذا الوضع بدرجة كبيرة بمختلف الأدوار التى تلعبها المرأة والتى تتحدد جميعها فى ظل محددات بنائية تتعلق بمجموعة مؤشرات أساسية ترتبط بالمرأة ذاتها وبعضها يرتبط بالمجتمع ونظرته إليها والآخر يتعلق بالرجل ونظرته إليها.

إلا أن البعض الآخر ينظر الى هذه القضية نظرة مغايرة حيث يرى أن أدوار المرأة ماهى إلا انعكاس لأوضاع سياسية تنعكس فى صورة أيديولوجية اجتماعية واقتصادية وتربوية فرفاعة الطهطاوى يقول : « إن سعادة الممالك وشقائها فى أمورها الدنيوية إنما تكون بقدر ماتيسر لملوكها فى ذلك وبقدر مالها من التنظيمات السياسية القائمة على العدل » . نتيجة لذلك فإنه يبدو من المستحيل الحديث عن حرية فردية نسائية أو ذكورية مالم يكن العدل قانوناً تسير عليه الأمم ، فالمرأة لابد وأن تكون ظاهرة من الظواهر الاجتماعية القادرة على أن تعكس مايسيطر على مجتمعاتها من عدل وحرية ومساواة . فلقد اتصل

الرق المدنى فى مختلف العصور التى ازدهر فيها بالرق السياسى وأثبتت الأبحاث عمق الصلة القائمة بين عبودية الأفراد والديكتاتورية السياسية المعتمدة على الأنظمة الاستبدادية .

لذا فإنه من المتوقع وبعد سقوط النظم الشمولية فى العالم وبعد اتجاه الكثير من الدول الى الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادى أن تعلوا قيم الحرية والعدل والمساواة مما سينعكس بالضرورة على فئات المجتمع ، فأي أيديولوجية فكرية بما تعتمد عليه في بنائها من نظرات تتنوع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والقضاء يمكن أن تعبر بشكل شامل عن أقصى الطموح الذى تهدف إليه أمة من الأمم ، لذا فإن من المتوقع أن تكون أدوار المرأة متصلة بالواقع السياسى والاقتصادى لمجتمعاتها .

وفى مصر ونظراً للتغيرات الفكرية والأيديولوجية الحادثة فى المجتمع والتى تتمثل فى تبنى الدولة لنظام اقتصاديات السوق ومايرتبط به من تحرير الزراعة ونظراً لتركز العمالة النسائية بدرجة كبيرة فى قطاع الزراعة فإنه من المتوقع أن يتغير دور المرأة على ضوء هذا الواقع وأن تتباين هذه الأدوار . وهذه الدراسة معنية أساساً بدراسة التغير فى دور المرأة ببعض الأراضى الجديدة نتيجة تطبيق سياسة تحرير الزراعة والتى تشكل نقل ملكية الأراضى الزراعية من الدولة إلى القطاع الخاص أحد محاورها الأساسية .

الإطار النظرى والمرجعى :

يشير أحدث تقارير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إلى احتلال مصر للمرتبة الرابعة والعشرون بعد المائة من بين مائة وثلاثة وسبعون دولة ، ولعل ذلك يثير تساؤلاً هاماً ، لماذا تحتل مصر هذه المرتبة رغم ميراثها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ورغم ماتنفقه الدولة على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة ... الخ ؟ للإجابة على هذا التساؤل فإن من الضرورى تناول أحد المفاهيم التى تروج لها المنظمات الدولية المعنية بالتنمية وهو مفهوم التنمية

البشرية . حيث تعرف طبقاً لما هو وارد بالتقارير السابقة (معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٤) بأنها عملية توسيع اختيارات الناس ، هذه الاختيارات لانهائية بطبيعتها غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة الى مايمكن أن يكون متاحاً من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات التى يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة ... الخ إلى الرغبة فى المشاركة فى كل مايجرى فى المجتمع . وفى حدود هذا المفهوم فإنه « أيا كان مستوى التنمية فإن الناس يتطلعون دائماً الى امتداد أعمارهم وهم بصحة جيدة وتحصيل المعارف والعلوم وأن تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التى تهيىء لهم حياة كريمة ، فإذا تعذر ترجمة هذه الاختيارات الثلاثة إلى أرض الواقع تتضاءل إن لم ينعدم فرصة تلبية الاختيارات الأخرى » فالمفهوم يقوم إذن على توسيع اختيارات الناس .

ويختلف هذا المفهوم عن مفهوم النمو الاقتصادى فى أنه يجعل الناس هم مركز عملية التنمية ، كما أن التنمية البشرية ليست مجرد تنمية للموارد البشرية تقيس كفاءة تنمية الموارد البشرية من منظور اقتصادى (الإنتاجية بصفة عامة) بينما تتراجع الى مرتبة ثانية أمور هامة أخرى مثل استخدام البعد الإنسانى فى استخدام الموارد البشرية التى تم تكوينها ، كذلك يختلف مفهوم التنمية البشرية عن مفهوم دولة الرفاهية والذى كانت تستخدمه الدول الاشتراكية السابقة من حيث أن مفهوم دولة الرفاهية يلقى على الدولة عبء الاضطلاع من خلال خطط التنمية بتوفير أساسيات الحياة من طعام وكساء ومسكن وتعليم وصحة ومواصلات .. الخ بينما قد يمتد مفهوم دولة الرفاهية الى أن تقوم الدولة كما هو الحال فى دول الخليج المصدرة للبترول إلى توفير طيبات الحياة بينما التنمية البشرية تتحقق بواسطة الناس أنفسهم مع تشجيعهم على المشاركة فى خلق الرفاهية وهذا يعنى أن الرفاهية تكتسب بالجهد والعمل المنتج.

أما الفارق بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم الحاجات الأساسية هو أن الأخير يقوم على استراتيجية للتنمية يجب أن تؤمّن اشباع الحاجات الأساسية

للإنسان مثل حاجات [illegible] والكساء والمأوى وحاجات [illegible] الرعاية الصحية والنقل و[illegible] فضلاً من خدمات المرافق العامة ويتضمن وفق هذا المفهوم اشباع هذه الحاجات معاً وليس وفقاً لسلم أولويات ، ولقد أغرى هذا المفهوم دول الجنوب الفقيرة فى البداية ولكنها انصرفت عنه لعدم وضوح أبعاد المفهوم كدليل لاستراتيجية انمائية ، أما مفهوم التنمية البشرية فإنه يضيف الى مفهوم الحاجات الأساسية ويتجاوزه حيث تهتم التنمية البشرية باشباع كل الحاجات الأساسية وغير الأساسية طالما أنها انعكاس لاختيارات الناس (معهد التخطيط القومى، ١٩٩٤) .

إن مفهوم التنمية البشرية يمكن أن يسهم فى التنمية المستقبلية بمصر أكثر مما هو جارى الآن لسببين : (١) أنه ليس هناك مايمنع من الاستمرار فى التأكيد على أن أحوال الناس أكثر أهمية من أرقام الناتج القومى الاجمالى المثيرة للخلط والجدل ، (٢) أنه من الناحية العملية فإن التحسن فى ظروف حياة البشر يؤدى الى آثار ايجابية على التنمية وبالتالى زيادة متتالية فى مستويات معيشة الناس، وهنا يتبقى الاشارة إلى أن التنمية البشرية لاتعتمد على الحكومة وإنما هى تنمية الناس بالناس أي أنها تتم من خلال علاقات السوق .

وهذا يقودنا بعد أن أوضحنا مفهوم التنمية البشرية ومرتكزاته والفارق بينه وبين المفاهيم الأخرى للتنمية إلى الإجابة عن التساؤل الذى تم اثارته عن تدنى المرتبة التى تحتلها مصر فى مجال التنمية البشرية . ربما يكون أحد أهم الأسباب فى ذلك هو وضع المرأة فى المجتمع حيث أن النساء يشكلون نحو ٤٩٫١٪ من جملة السكان الا أنه وكما سبق الايضاح فإن الخصائص النوعية لهم متدنية للغاية ، كما أن اسهامهم فى قوة العمل محدود وفى مجالات تتطلب مهارات وخبرات قليلة ، لذا فإنه وفى ظل سياسة تحرير الزراعة والتى ترتكز على قوى السوق ينبغى احداث تغيير فى دور المرأة بما يجعلها قوة فاعلة فى عملية التنمية البشرية ، ولكن ولكى يتم ذلك فإنه لابد من تهيئة الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لاضطلاعها بهذا الدور .

ولقد شهد عقد السبعينات والثمانينات اهتماماً كبيراً بقضايا المرأة فى الدول النامية حيث اعتبرت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة ، كما اعتبرت الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ عقداً للمرأة ولقد وجهت الأمم المتحدة جهودها فى ذلك العام لتحسين أوضاع المرأة ودفعها للمشاركة، فى تنمية المجتمع وتقرير المساواة بينها وبين الرجل فى كافة قضايا المجتمع وفى نهاية عقد المرأة عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً فى نيروبى بكينيا عام ١٩٨٥ لتقييم ماتم انجازه فى عقد المرأة ووضعت استراتيجية للنهوض بالمرأة فى الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ وكان شعار المؤتمر (المساواة - السلم - التنمية) (مصطفى ، ١٩٩١) ولقد عقدت الأمم المتحدة ومع نهاية عام ١٩٩٥ مؤتمراً للمرأة فى بكين بالصين .

ولتناول الدور المتغير للمرأة فى ظل سياسة تحرير الزراعة فإن الأمر يقتضى العودة إلى ماهية مفهوم الدور وربطه بالنظرية الاجتماعية من خلال التراث السوسيولوجى حيث نجد أن (الخولى ، ١٩٨٣) ترى أن مفهوم الدور يستخدم بطريقتين : الأولى لتصوير المجموع الكلى للسلوك المقبول معيارياً فى أي وضع معين . والثانية للدلالة أو الإشارة إلى المتطلبات السلوكية المختلفة للوضع أو المركز ، ذلك أن كل سلوك متوقع قد يصبح دوراً . بينما نجد أن (العزبى، ١٩٨٨) يرى أن الدور قد يشير الى وضع أو مركز اجتماعى معين ، ويترادف مع ذلك أن يستخدم الدور للدلالة على سلوك فردى أو للإشارة الى سلوك نمطى . ويقول نفس الباحث أنه فى الغالب الأعم لايشير الدور الى سلوك على الإطلاق فمعظم الكتاب يستخدمون هذا المصطلح للتعبير عما يتوقع أن يقوم به شخص معين (الفاعل) .

بينما يرى (خاطر ، ١٩٨٤) أن الدور يمكن تفسيره من خلال ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول يرى أن الدور تصور يرتبط بالشخص وهو تصور أقرب إلى علم النفس ، والثانى يرى أن الدور يدل على المطالب البنائية للسلوك أي المعايير ،التوقعات التى ترتبط بمركز معين وهى شىء خارج عن الفرد وتقود الفرد إلى

دوركايم والذى يلغى دور الفرد فى تحديد السلوك ، والاتجاه الثالث والأخير يرى أن الدور محصلة ظروف معيشية واجتماعية وهو يدل على اتصال الأعضاء المتوافقة مع البناء الاجتماعى أو الأساليب التى يؤدى بها الأشخاص السلوك فى موقف معين حسب المعايير المنظمة .

وهناك وفقاً لهذا نوعان من الأدوار : دور مثالى Ideal Role وهو مايتوقعه المجتمع من فرد يشغل مركزاً معيناً فى موقف معين ، ودوراً واقعياً Actual Role وهو مايقوم به الفرد فعلاً . وكلما كان دور الفرد الواقعى قريباً من دوره المثالى ساعد ذلك على تدعيم الكيان الاجتماعى ككل .

ويحفل التراث النظرى لعلم الاجتماع بنظريات عديدة تحاول تفسير السلوك الإنسانى يهمنا منها نظرية الدور Social Role Theory ويلخص مضمون النظرية أن كل فرد يشغل مركزاً اجتماعياً معيناً فى السلم الاجتماعى وهذا المركز يحتم على الشخص الذى يشغله مجموعة من الحقوق والالتزامات تنظم تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى ، والمراكز الاجتماعية فى المجتمع تتحدد وفقاً لأساسين : أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى ، ويقول (الهلباوى ، ١٩٩٣) نقلاً عن (Biddle, 1979) ، (على ، ١٩٨٦) أن جانباً كبيراً من السلوك البشرى يتسق ويأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز التى يشغلها الأفراد فى البنيان الاجتماعى ، أي أن التوقعات الاجتماعية تعمل كموجهات للسلوك ، وعادة مايرغب الأفراد فى القيام بما هو متوقع أن يقوموا به ، إما لأنهم يشعرون بأنهم قد يصبحون فى وضع أفضل حينما يقومون بذلك أو لأنهم مضطرون للقيام بذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية الواقعة عليهم من أجل الوفاء بمقتضيات أدوارهم .

ولذا فإنه يمكن القول أن الأفراد يقعون تحت ضغوط اجتماعية قوية للقيام بأدوار نشطة فى المجتمع ، ومن هذا المنطلق فإن التغيرات الكبرى الحادثة فى

المجتمع مثل عمليات التحرير الاقتصادى بمحاورها المختلفة وداخل البنيانات المختلفة ومن ضمنها البنيان الزراعى لابد وأن تولد ضغوط اجتماعية قوية على أفراد المجتمع ومنهم المرأة للقيام بأدوار جديدة تتفق وحجم هذه التغيرات . لذا فإنه سيتم فى الآتى تناول أهم أدوار المرأة الحالية فى المجتمع حتى يمكن قياس الدور المتغير للمرأة بمنطقة الدراسة نتيجة عملية تحرير الزراعة .

أولا – يتفق معظم الباحثين الذين تناولوا أدوار المرأة الريفية على كثرة وتعدد الأعمال التى تقوم بها وضخامة المسؤليات التى تقع على عاتقها فنجد الدور الاقتصادى واضح وكبير سواء كان هذا الدور على مستوى الأسرة أو على مستوى الاقتصاد القومى فإذا كان عمل المرأة كربة بيت أي عملها فى الإنتاج غير المنظور لايعترف به كعمل وإنما ينظر إليه على أنه واجب يندمج فى اطار وظيفة النساء الطبيعية فإن هذا ليس هو الدور الوحيد الذى تسهم به المرأة فى حركة المجتمع ، وإنما هى مسئولة عن توجيه دخل الأسرة وانفاقه ومن ثم فهى مسئولة عن انفاق مايربو على ٨٥٪ من الدخل القومى وبذلك فهى قادرة على ترشيد الاستهلاك إذا ماوجدت الوعى اللازم (مجلس الشورى، ١٩٩٢) وتتعدد أدوار المرأة الاقتصادية ويمكن تناولها فى الآتى :

أ – بالنسبة للأنشطة الإقتصادية على المستوى القومى نجد أن المرأة تعمل بالزراعة منذ القدم ، بل لقد عنى المصريون القدماء بتسجيل رسوم متتابعة عن حياتهم اليومية على جدران مقابرهم يؤخذ منها مدى المشاركة الفعالة للمرأة الفرعونية مع الرجل فى الأنشطة الزراعية اضافة إلى أعمالها التقليدية ، ولقد أشارت إحدى الدراسات (فهمى ، ١٩٩٢) إلى أن دور المرأة فى العمليات الزراعية كان أهم أدوارها بعد العمل المنزلى . ولقد أشارت (منظمة الأغذية والزراعة ، ١٩٩٠) إلى أهمية ادماج المرأة الريفية فى عملية التنمية ولعل هذا يعود بالضرورة إلى دورها فى الانتاج الزراعى ، وتقوم المرأة فى مجال الزراعة بالعمل فى مراحل الانتاج المختلفة من حرث للأرض وبذر للبذور ومكافحة الآفات وحتى للمحصول ... البيانات المتعلقة بتوزيع قوة العمل حسب أقسام

النشاط الاقتصادى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣) إلى أن ٩٫٧٪ من جملة العمالة النسائية على مستوى الجمهورية تعمل بالزراعة ، وأن ٣٧٪ من العمالة النسائية فى الريف تتركز فى الزراعة مقابل ٣٫١٪ فى الحضر .

ب - وعن نشاط المرأة فى مجال الصناعة نجد أن مشاركة المرأة فى الصناعة ترجع إلى عهد الفراعنة حيث كان يعهد للنساء بالقيام بعمليات غزل ونسج الكتان واستمرت ممارسة المرأة لهذه الأعمال عبر العصور المتعاقبة ، لكن علاقة المرأة بالصناعة يمكن ارجاعها بصفة رسمية إلى عام ١٨٧٤ حيث نصت لائحة مدرسة البنات بالسيوفية فى المادة ٤١ على أن مدة الدراسة بالمدرسة خمس سنوات فإذا انتهت هذه المدة خرجت التلميذات من المدرسة إما إلى عائلاتهن أو الاشتغال بعمل أو الالتحاق بالمصنع الذى سينشأ لصنع الملابس اللازمة لموظفى الحكومة والأفراد (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) ثم تطور الأمر إلى اصدار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ حيث أشار إلى توظيف المرأة فى المصانع وعدل هذا القانون سنة ١٩٣٦ ليواجه الأعداد المتزايدة من المشتغلات بالصناعة وفى عام ١٩٦٤ التزمت الدولة بتعيين فائض الخريجين عن طريق القوى العاملة ذكوراً وإناثاً . وفى الوقت الحالى تقوم وزارة الشئون الاجتماعية من خلال مشروعات مثل مشروع تنمية المرأة الريفية ومشروع الأسر المنتجة باكساب المرأة الريفية المهارات اللازمة بحيث تستطيع الحصول على القروض اللازمة لعمل مشروع منتج . وتشير الدراسات (وزارة الزراعة ، ١٩٩٠) إلى أهمية تنمية المرأة الريفية حتى تتمكن من زيادة دخلها من خلال تصنيع بعض المنتجات التى تحتاجها الأسرة فى البداية ثم بعد فترة توجيه الانتاج إلى السوق .

وتشير الأرقام إلى أن ١١٫٩٪ من جملة العمالة النسائية على مستوى الجمهورية تعمل بالصناعات التحويلية وأن ١٣٫١٪ من العمالة النسائية بالحضر تعمل بالصناعات التحويلية مقابل ٦٫٨٪ بالريف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٣) .

جـ - ومن حيث نشاط المرأة فى مجال الخدمات فلقد كان أول ميادين الخدمات العامة للمرأة المصرية هو ميدان الخدمة الصحية حيث أنشئت أول مدرسة للمولدات فى عام ١٨٣١ ثم ازداد هذا الدور بالتوسع فى انشاء كليات الطب والتمريض ومدارس الحكيمات وغير ذلك من المعاهد الطبية والصحية . كما أن التعليم كان المجال الثانى من مجال الخدمة العامة والذى برزت فيه المرأة ولقد بدأ عمل المرأة بالتعليم فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفى سنة ١٨٩٨ أنشىء قسم بمدرسة السنية لإعداد المدرسات وتطور فيما بعد لإعداد المعلمات . وطبقاً لبيانات (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) فلقد بلغت نسبة المعلمات فى مرحلة ماقبل الابتدائى ٩٩٫٢٪ ، وفى المرحلة الابتدائية ٤٦٫٦٢٪ وفى المرحلة الإعدادية ٣٧٫٥٧٪ وفى الثانوى العام ٢٩٫٣٧٪ وفى الثانوى الفنى ٢٣٫٩٨٪ . أما فى وظائف التعليم الجامعى فلقد بلغ عدد الإناث اللائى يشغلن وظائف أعضاء هيئة تدريس ٢٣٠٠ بنسبة ٢١٪ واللائى يشغلن وظائف مدرسات مساعدات ٤٧٠٠ بنسبة ٣٠٪ . أما المجال الثالث من مجال الخدمات وهو مجال العمل الاجتماعى فلقد التحقت به المرأة منذ البدايات المبكرة لهذا القرن واستمر ذلك فى ازدياد حتى شمل الكثير من الأنشطة مثل الطفولة والمرأة والانتاج المنزلى ... الخ . وتشير الأرقام إلى أن نحو ٦٠٫١٪ من حجم عمالة النساء تعمل بقطاع الخدمات وأن ٦٤٫٨٪ من العمالة النسائية بالحضر تعمل بهذا القطاع مقابل ٤١٪ بالريف.

ثانيا - ثانى الأدوار التى تلعبها المرأة وأهمها هو دورها فى عملية التنشئة الاجتماعية والتى هى ببساطة عملية التفاعل الاجتماعى التى يتعلم من خلالها الأفراد كيف يتكيفون مع ثقافتهم ، ويرجع الإهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال إلى كونهم يمثلون نحو ٣٤٫١٪ من جملة سكان مصر ، كما تلعب الأسرة وخاصة الأم دوراً هاماً فى اشباع الحاجات البيولوجية للطفل وتدريبه على أنماط السلوك المختلفة التى تساعده على التكيف مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية وكما يقول (أبوطاحون ، ١٩٩٥) عن بارسونز إن علاقة الطفل بالأم وهى

موضوع حبه الأول هى أساس علاقته بالآخرين ويؤدى فقدان موضوع الحب الأول إلى ضياع فرص النمو النفسى والعاطفى للطفل والذى يقف عقبة أمام عملية التعلم ، فحرمان الطفل من عواطف الأم له خطورة كبيرة لأن من أول أسس الصحة النفسية العلاقة الحارة والوثيقة التى تربط الطفل بأمه .

ثالثا – دور المرأة فى الحد من الزيادة السكانية : ترجع المشكلة السكانية أساساً إلى وجود خلل فى العلاقة بين السكان والموارد وذلك عندما تعجز معدلات التنمية عن ملاحقة النمو السكانى مما قد يترتب عليه فى المدى الطويل تدهور فى مستوى المعيشة وتزايد حالات الفقر ودخول المجتمع فى دائرة مفرغة تدفع به نحو مزيد من التدهور طالما استمرت حالة عدم التوازن التى تحكم العلاقة بين الموارد والسكان ، ولقد شهدت مصر نمواً هائلاً فى عدد السكان خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٨٦ حيث وصل عدد السكان الى حوالى ٤٨٫٢٥٤ مليون نسمة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ٩٠/٨٦٣/أ.م.ت) ، وبالرغم من أن مسئولية خفض معدل المواليد ليست مسئولية المرأة وحدها إلا أنه يقع عليها الجزء الأكبر من هذه المسئولية لاتصالها المباشر بمعدل الخصوبة ، وتشير كثير من الدراسات إلى أن المستوى الثقافى والتعليمى للمرأة يعد من أبرز العوامل فى تحديد متوسط حجم الأسرة (العزبى ، ١٩٨٨) ، كذلك هناك دراسات أخرى تشير إلى أن الزوجة العاملة تبدى رغبة أقوى فى تنظيم الأسرة بمقارنتها بالمرأة غير العاملة (وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٩١) .

رابعاً – دور المرأة فى صيانة وزيادة الموارد الطبيعية : يربط تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى بين التنمية البشرية والتنمية المتواصلة حيث يرى أن التنمية المتواصلة تطرح نفسها كأول العناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية البشرية حيث أنها بديل أفضل من النمو وذلك يمكن ادراكه عندما نتذكر أن مفهوم التنمية المتواصلة يتجاوز مجرد الحفاظ على البيئة (بمعنى صيانة وزيادة الموارد الطبيعية والمادية) . ونظراً إلى أن التنمية البشرية تنظر إلى تكوين واستخدام القدرات البشرية ، لذا فإن هناك دور كبير يمكن أن تلعبه المرأة

فى صيانة البيئة سواء من خلال الحفاظ على البيئة المسكنية أو البيئة الخارجية .

خامسا – دور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المحلية : يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الهامة على الرغم من قلة اسهام المرأة فى هذا الشأن ، حيث أن عملية المشاركة هى العملية الأساسية التى يقوم عليها مفهوم التنمية البشرية من حيث أن عملية التنمية البشرية هى عملية توسيع دائرة الاختيارات أمام الناس لاختيار احتياجاتهم من الخدمات والمشروعات وبالتالى فهى تعكس الحاجات لهذه المشروعات والإهتمام بها والعمل على تحقيقها ، كما أن عملية المشاركة فى حد ذاتها عملية تربوية فهى تنمى روح التعاون بين الأفراد وتوسع مداركهم وتزيد من معارفهم ومن ثم فهى تزيد من قدرتهم وفعاليتهم لحل مشكلاتهم بالجهود الذاتية (جامع ، ١٩٨٧) ومع أن هناك العديد من الدراسات التى تشير إلى أهمية المشاركة إلا أن هذه الدراسات تشير فى نفس الوقت الى قلة اسهام المرأة فى هذا الدور (الشئون الاجتماعية ، ١٩٩١) (محرم ، ١٩٩٠) ويهمنا هنا الدراسة التى قام بها (العربى ، الحيدرى ، ١٩٨٨) عن المشاركة الشعبية فى قرى جنوب التحرير رهى منطقة قريبة من منطقة الدراسة الحالية حيث أوضحت أن اشتراك النساء كان أقل من اشتراك الرجال فى الجهود والأنشطة المحلية .

سادسا – دور المرأة كربة بيت : تعتبر الأسرة الوحدة البنائية الأساسية فى النسق القرابى ، كما أنها ترتبط مع النظم الأخرى فى كل متكامل وتقوم بوظيفتها الأساسية وهى الإنجاب والتنشئة الاجتماعية وتنهض بذلك ربة البيت والتى يقع عليها عبء تكوين الشخصية حيث أنها تهيء الأفراد للقيام بأدوارهم الاجتماعية ولأهمية هذا الدور وهو المتعلق بالتنشئة الاجتماعية فلقد تم تناوله كدور مستقل ، إلا أن المرأة كربة بيت لها أدوار أخرى متعلقة بالأعمال المنزلية . ويقول (العزبى ، ١٩٨٨) أن سامية فهمى قد أجرت دراسة سنة ١٩٨٠ فى إحدى القرى عن دور المرأة فوجدت أن العمل المنزلى يأتى فى صدارة الأعمال والأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية من حيث الحجم والأهمية حيث تمكنت الباحثة من رصد ثلاثة عشرة وظيفة تقوم بها الأناث جميعا وإن كانت الزوجات يتحملن العبء الأعظم منها وهى تحضير الطعام ، تحضير الوقود ، تنظيف

وترتيب المنزل ، عمليات الخبز ، شراء المستلزمات ، غسيل الملابس ، رعاية الأطفال ، الحياكة ورتق الملابس ، القيام بمتطلبات الزوج وتربية الطيور والحيوانات . ولقد لاحظت الباحثة أن متطلبات الزوج كان لها الأهمية الأولى .

وسيتم خلال هذه الدراسة تناول الدور المتغير للمرأة فى ظل سياسة تحرير الزراعة من خلال أربعة من الأدوار هى : الدور الاقتصادى ، دور المرأة فى القرارات الأسرية ، دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، دور المرأة كربة بيت .

المنهج البحثى :

المجال الجغرافى للدراسة : أختير لاجراء الدراسة قرية بدر بمديرية التحرير حيث توجد شركة جنوب التحرير الزراعية وهى من كبرى شركات التنمية الزراعية والجارى تصفيتها فى ظل سياسة تحرير الزراعة .

العينة البحثية : لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة قوامها مائة وعشرون سيدة من سكان القرية منهن ٦٠ سيدة من الذين يملكون أراضى زراعية ويقومون بزراعتها بأنفسهم ولقد أختيرت الغالبية العظمى من السيدات المالكات لأراضى زراعية من العاملات السابقات بشركة جنوب التحرير وتم استكمال العدد من الحائزات من غير العاملات ، أما بالنسبة لغير المالكات فلقد تم اختيارهن بطريقة عشوائية من زوجات الملاك بالمنطقة .

المتغيرات البحثية وكيفية قياسها : تحتوى الدراسة على متغير مستقل واحد هو ملكية الأرض الزراعية وأربعة متغيرات تابعة ولقد تم قياس المتغيرات كالآتى :

١ – **متغير دور المرأة فى اتخاذ القرارات الأسرية :** ولقد تم قياس المتغير من خلال درجة المشاركة فى ثمانية بنود هى (١) الانفاق على الأسرة ، (٢) توجيه الأولاد ، (٣) تعليم الأولاد ، (٤) شراء أشياء غالية ، (٥) مجاملة الأهل والجيران ، (٦) حل مشاكل الأولاد ، (٧) التدخل لحل خلافات الأهل

والجيرة ، (٨) شراء أشياء تخصها . ولقد وضعت درجات لكل بند كالآتى : مشاركة تامة = ٤ ، مشاركة جزئية = ٣ ، مشاركة محدودة = ٢، لايوجد مشاركة = ١ وقيمة المتغير هى مجموع درجات البنود الثمانية .

٢ - متغير الدور الاقتصادى للمرأة : ولقد تم قياسه من خلال مجموعة بنود :

أ - البند الأول : من الذى اتخذ قرار ملكية الأرض .

الزوجة = ٥ الزوج والزوجة = ٤ الزوج = ٣ الزوج والزوجة بمساعدة الأصدقاء = ٤ الزوجة بمساعدة الأقارب = ٣ الزوج بمساعدة الأقارب = ٢

ب - البند الثانى حاصل جمع مجموعة من العبارات :

(١) من الذى يتخذ قرار زراعة الأرض .

(٢) من الذى يتخذ قرار تسويق المحاصيل .

(٣) من الذى يتخذ قرار شراء الماشية .

وتم توزيع الدرجات كالآتى : الزوج = ٢ ، الزوجة = ٣ ، الإبن = ١

جـ - البند الثالث يتكون من حاصل جمع الإجابة على أربعة عبارات هى:

(١) الزوجة مكانها البيت .

(٢) الزوجة عملها الأساسى تربية الأولاد .

(٣) الزوجة لاتعمل إلا إذا كان الزوج محتاج .

(٤) لأنى لا أحب أن يتحكم فىّ زوجى .

بالنسبة للعبارات الثلاثة الأولى : غير موافقة = ٣، موافقة لحد ما = ٢ وموافقة جداً = ١ أما العبارة الرابعة فمنحت ترقيم عكسى .

٣ - متغير دور المرأة كربة بيت : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات مشاركة المرأة فى مجموعة من الأعمال المنزلية هى :

(١) تخضير الطعام ، (٢) طهى الطعام ، (٣) توفير الوقود ، (٤) الخبز ، (٥) تنظيف المنزل ، (٦) ترتيب المنزل ، (٧) غسل الملابس ، (٨) رعاية الأطفال ،

(٩) توفير احتياجات الزوج ، (١٠) اللعب مع الأطفال ، (١١) صناعة اللبن والجبن في المنزل ، (١٢) عمليات الحلب .

فإذا كانت المشاركة تامة = ٤ ، مشاركة جزئية = ٣ ، مشاركة محدودة = ٢ ، لاتشارك = ١

٤ – **متغير دور المرأة في المشاركة المجتمعية المحلية :** ولقد تم قياس هذا المتغير من خلال مجموع ثلاث بنود :

البند الأول يشمل ثلاث عبارات اتجاهية هي :

(١) نادر لما بأشارك الناس في عمل ينفع البلد كلها .

(٢) نادر لما بأهتم بنظافة البلد .

(٣) أنا واحدة ست في حالي وماليش دعوة بحد .

البند الثاني : وتم من خلال سؤال المستبينة عن درجة مساهمتها في المشروعات التنموية عبر مراحلها المختلفة : التخطيط ، التنفيذ ، التقييم . وتم توزيع الدرجات كالآتي :

مساهمة كبيرة = ٣ ، متوسطة = ٢ ، ضعيفة = ١ ، متقدمة = صفر

البند الثالث : يشمل عدد المنظمات التي تشارك المستبينة فيها وتمنح ثلاثة درجات عن عضويتها في كل منظمة

٥ – **المتغير المستقل :** حالة ملكية الأرض الزراعية ولقد تم قياسه إسمياً : تملك، لاتملك .

أسلوب التحليل الإحصائي : أستخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائي المعروف بإسم التحليل التمييزي ، كما أستخدم في اجراء التحليل طريقة التحليل التمييزي المرحلي . ولقد قسمت أفراد عينة الدراسة حسب المتغير المستقل ملكية الأرض الزراعية إلى مجموعتين : مجموعة تملك أراضي زراعية ، والمجموعة الأخرى لاتملك أراضي زراعية .

النتائج والمناقشات البحثيـة :

استخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل التميزى ولقـد أستخدم هذا التحليل لأن المتغير المستقل للدراســة متغير اسمى (يملك أرض زراعية ، لايملك أرض زراعية) ، كما أستخدم شكل من أشكال هذا التحليل وهو التحليل التمييزى المرحلى (التدرجى) بطريقــة Forword وتعتمد هذه الطريقة على ادخال متغير متغير فإذا ثبتت معنوية المتغير الأول فى علاقته بالمتغير المستقل باستخدام قيمة F عند مستوى معنوية ٠٥ر ودرجات حرية n - k - 1 حيث n حجم العينة ، k عدد المتغيرات فإنه يدخل فى المرحلة التالية وبهذه الطريقة يتم ادخال المتغيرات المتغير تلو الآخر والذى يثبت معنوية يستمر وهكذا .

وسيتم من خلال هذا التحليل عمل الآتى :

١ – التعرف على المتغيرات ذات العلاقة المعنوية بالمتغير المستقل ملكية الأرض الزراعية وذلك من خلال التحليل التمييزى المرحلى .

٢ – الاستمرار فى التحليل التمييزى بهدف معرفة مدى التباين بين مجموعتى الدراسة المتملكة لأراضى زراعية وغير المتملكة لأراضى زراعية وفقاً للمتغيرات المتعلقة بدور المرأة ومعرفة الأهمية النسبية لكل متغير .

٣ – التيقن من مدى امتلاك كل من أفراد المجموعة التى تملك أراضى زراعية وتلك التى لاتملك أراضى زراعية للخصائص المتعلقة بمتغيرات دور المرأة .

وباجراء التحليل على متغيرات الدراسة فلقد أظهرت نتائج الدراسة أن قيم F كانت عالية لجميع متغيرات الدراسة قبل اجراء التحليل المرحلى ، كما كانت قيم λ لجميع المتغيرات صغيرة بمعنى أنها أصغر من ٥ر مما يعنى أن القدرة التنبؤية لمتغير الدراسة قبل اجراء التحليل المرحلى كانت كبيرة ويتضح ذلك من جدول (١) .

جدول (١) قيم F ، λ لمتغيرات الدراسة قبل اجراء التحليل المرحلي (التدرجي)

رمز المتغير	اسم المتغير	قيمة F	قيمة Wilks Lambda
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٨٠ر٢٣٣	٢٣٦١١ر
x 2	دور المرأة كربة بيت	٩٣ر١٩٤	٣٧٧٠٨ر
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٦٩ر٢٩٤	٢٨٥٩٣ر
x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٨٥ر٣٠٠	٢٨١٧٢ر

وباستخدام التحليل التمييزى المرحلي (التدرجي) تم ادخال أول المتغيرات وهو x 4 وهو متغير دور المرأة فى المشاركة فى القرارات الأسرية ولقد تم ادخال هذا المتغير أولاً نظراً لأن أحد مفترضات التحليل هو ادخال المتغيرات واحد تلو الآخر تبعاً لصغر قيمة λ حيث أظهرت النتائج البحثية أن قيم F للمتغير فى علاقته بالمتغير المستقل قد بلغت ٨٥ر٣٠٠ وهى قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة عند ٠٠٠١ر كما بلغت قيمة λ ٢٨١٧٢ر. وبالتالى فإن المتغير سيستمر فى التحليل ، وبالنسبة للمتغيرات التى لم تدخل التحليل المرحلي فإن قيم F ، λ لها تتضح من جدول (٢) .

جدول (٢) قيم F ، λ لمتغيرات الدراسة التى لم تدخل المرحلة الأولى من التحليل المرحلي (التدرجي)

رمز المتغير	اسم المتغير	قيمة F	قيمة λ
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٧٢٢٣ر٦	٢٦٦٤١ر
x 2	دور المرأة كربة بيت	٥٤٥٢١ر E-.1	٢٨١٥٩ر
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٩٢٠٠ر٥	٢٦٨١١ر

ومن هذه الأرقام يتضح الضعف الواضح لقيمة F لمتغير دور المرأة كربة بيت في علاقته بملكية الأرض الزراعية .

وباجراء المرحلة الثانية من التحليل المرحلى (التدرجى) وذلك بادخال المتغير x1 دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية مع وجود المتغير x 4 وهو متغيردور المرأة فى المشاركة فى القرارات الأسرية فلقد كانت قيمة F للعلاقة بين دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية والمتغير المستقل ملكية الأرض الزراعية معنوية حيث بلغت قيمة F ١١٧ لذلك استمر فى التحليل . ويوضح جدول رقم (٣) قيم F ، λ للمتغيرين x 1 ، x 4 بعد المرحلة الثانية من التحليل المرحلى (التدرجى) .

جدول (٣) قيم المتغيرات الداخلة فى المرحلة الثانية من التحليل المرحلى بعد اجراء التحليل

رمز المتغير	اسم المتغير	قيمة F	قيمةλ
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٦ر٧٢٢٣	ر٢٨١٧٢
x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٣٠ر٦٠٦	ر٢٣٦١٠

كما يوضح جدول رقم (٤) قيم F ، λ للمتغيرات التى لم تدخل التحليل ومنها يتبين أن قيمة F للعلاقة بين المتغير x 2 دور المرأة فى العمل المنزلى والمتغير المستقل قد ازدادت ضعفا .

جدول (٤) قيم F ، λ للمتغيرات التى لم تدخل المرحلة الثانية
من التحليل المرحلي (التدرجي)

رمز المتغير	اسم المتغير	قيمة F	قيمة λ
x 2	دور المرأة كربة بيت "	E- .1 ٤١٣٦٩ر	٢٦٦٣٢ر
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٤ر٠٠٠	٢٥٧٥٣ر

وباجراء المرحلة الثالثة من التحليل التمييزى المرحلى (التدرجى) وذلك بادخال المتغير x 3 الدور الاقتصادى للمرأة تبين أن قيمة F للعلاقة بين متغير الدور الاقتصادى للمرأة والمتغير المستقل بلغت ١١٦ وهى قيمة معنوية ولذا استمر فى التحليل .

ويوضح جدول (٥) قيم F ، λ للمتغيرات x 1 دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، x 3 الدور الاقتصادى للمرأة ، x 4 دور المرأة فى القرارات الأسرية وذلك فى علاقتها بالمتغير المستقل .

جدول (٥) قيم F ، λ للمتغيرات الداخلة فى المرحلة الثالثة من التحليل المرحلى (التدرجي) بعد إجراء التحليل

رمز المتغير	اسم المتغير	قيم F	قيمة λ
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٤ر٧٦٥٥	٢٦٨١١ر
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٤ر٠٠٠	٢٦٦٤١ر
x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٣ر٢٤٦٨	٢٦٤٧٤ر

كما بلغت قيمة F للعلاقة بين المتغير x 2 دور المرأة فى العمل المنزلى والمتغير المستقل وهو ملكية الأرض الزراعية E-.1 ٨٥٩٣٣ر وهى قيمة غير معنوية وإن كانت قيمة λ ٢٥٧٣٤ر. ولذا لم يدخل فى التحليل .

وتوضح النتائج النهائية للتحليل التمييزى المرحلى (التدرجى) لمتغيرات الدراسة أن هناك ثلاثة متغيرات فقط هى التى كان لها علاقة معنوية بالمتغير المستقل وهو ملكية الأرض الزراعية، وهى متغيرات x1 دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، x 3 الدور الاقتصادى للمرأة ، x 4 دور المرأة فى القرارات الأسرية ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن متغير x 2 دور المرأة كربة بيت لم يكن له علاقة معنوية بالمتغير المستقل . كما أظهرت النتائج أيضاً أن قيمة λ بعد المرحلة الثالثة من التحليل المرحلى (التدرجى) كانت أصغر القيم ومن المعروف أنه كلما كانت هذه القيمة أصغر من ٥ر وكلما اقتربت من الصفر كلما كانت قدرة متغيرات التمييز على الفصل بين مجموعتى الدراسة كبيرة ويرجع صغر قيمة λ الى استبعاد قيمة المتغير ذو العلاقة غير المعنوية (x 2) دور المرأة فى العمل المنزلى (جدول ٦) .

جدول (٦) قيمة λ فى المراحل المختلفة للتحليل التمييزى المرحلى (التدرجى)

المرحلة	المتغير المستقل الداخل فى كل مرحلة	اسم المتغيـــر	قيمة Wilks Lambda	مستوى المعنوية
١	x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٢٨١٧٢ر	٠٠٠ر
٢	x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٢٦٦٤١ر	٠٠٠ر
٣	x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٢٥٧٥٣ر	٠٠٠ر

وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من ضخامة الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية وإسهامها فى مجالات متعددة إلا أنه يبقى دورها كربة بيت يأتى فى

المرحلة الأولى ، حيث تشير نتائج تحليل بيانات الدراسة باستخدام التحليل التمييزى المرحلى أنه لم يكن هناك تغير فى دور المرأة كربة بيت وكمسئولة عن الأعمال المنزلية بعد ملكيتها الخاصة للأرض الزراعية بمقارنتها بقرينتها التى لم تتملك أي أرض زراعية ويرجع ذلك إلى أن المرأة الريفية المصرية ككل نساء العالم هى المسئولة عن إدارة المنزل ورعاية جميع أفراد الأسرة فما زالت عناصر الثقافة الريفية تشير إلى أن الدور الأساسى للمرأة هو دورها كربة بيت وإذا كانت هناك أدوار أخرى فإنما هى فى الأساس لتدعيم وحسن القيام بالدور الأساسى ، فإذا كان هناك دور اقتصادى أو مشاركة فى الأنشطة المجتمعية إلى غير ذلك فكلها لخدمة دور المرأة كربة بيت .

كما أوضحت نتائج التحليل التمييزى للمتغيرات الداخلة فى التحليل أن قيمة λ والتى تعكس الفصل التمييزى بين مجموعتى الدراسة والتى تشمل الأولى منها النساء غير المتملكات لأراضى زراعية والمجموعة الثانية والتى تشمل النساء المتملكات لأراضى زراعية قد بلغت ٢٥٧٥ر وهى قيمة صغيرة تعنى أن متغير الملكية وهو المتغير المستقل كان له دور كبير فى التباين فى أدوار المرأة والمعبر عنها فى الدراسة بمتغيرات دور المرأة فى القرارات الأسرية ، دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، الدور الاقتصادى للمرأة حيث أنه من المعروف أنه كلما اقتربت قيمة λ من الواحد الصحيح فإن هذا يعنى أن متوسطات المجموعات قريبة من بعضها ، فى حين أنه إذا اقتربت قيمتها من الصفر فإن هذا يعنى أن متغيرات المجموعة التى تتملك أرض زراعية تختلف بدرجة تامة مع متغيرات المجموعة التى لاتتملك أرض زراعية وهذه حالة نادرة حيث يعنى ذلك أن كل التباين يرجع إلى المتوسطات . كما تعنى قيمة λ للدراسة أن التمييز المتبقى قليل بمعنى أن متغير الدراسة المستقل يفسر الجزء الأكبر من التباين فى أدوار المرأة التى شملتها الدراسة وأن هناك جزء قليل لم يتم تفسيره وهو الذى يمكن تفسيره من خلال متغيرات أخرى بخلاف متغير الملكية .

ويعزز من ذلك أن قيمة مربع كاى قد بلغت ١٥٨٫٠٤٥ وهى قيمة عالية

المعنوية وهذا يعنى فى نفس الوقت أن المتغير المستقل يفسر التباين الموجود فى دور المرأة ، كما يوضح أن قدرة λ التنبؤية عالية وأنها معنوية بدرجة كبيرة مما يعنى أن التمييز المتبقى قليل (جدول ٧) .

جدول (٧) التمييز المتبقى واختبار المعنوية باستخدام مربع كاى

Wilks Lambda λ	مربع كاى	درجات الحرية	مستوى المعنوية
٢٥٧٥ ر	١٥٨ر٠٤٥	٣	٠٠٠٠ ر

ولتحديد عدد الدوال التى يمكن اشتقالها فإن ذلك يتطلب ايجاد القيمة الكامنة Eigen Value والارتباطات المرتبطة بها Canonical Correlation ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين مجموعتى الدراسة ويلاحظ أن دالة واحدة هى التى كان لها درجة عالية من المعنوية وهى الدالة الأولى .

ولقد أوضحت النتائج أن قيمة معامل ارتباط كانونيكال Canonical Correlation قد بلغت ٨٦١٧ ر وهى قيمة عالية المعنوية تتمشى إلى حد كبير مع قيمة λ حيث أن العلاقة بينهما عكسية حيث أنه كلما صغرت قيمة λ كلما ازدادت قيمة معامل ارتباط كانونيكال ، كما بلغت القيمة الكامنة ٢٫٨٨٣ (جدول ٨) .

جدول (٨) قيمة Eigen Value وبعض المقاييس الهامة الأخرى

Canonical Correlation	Cumulative Percent	Percent of Variance	Eigen Value قيمة ايجن
٨٦١٧ر	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	٢ر٨٨٣

كما تم ايجاد قيم المعاملات المعيارية للتمييز Standerdized Canoni-cal Discriminat Function وذلك بهدف معرفة أهم المتغيرات المتعلقة بدور المرأة فى تأثرها بالمتغير المستقل وهو ملكية الأرض الزراعية وبمعنى آخر التعرف على أهمية متغير الملكية الزراعية فى اظهار التباين بين متغيرات الدراسة التابعة فى مجموعتى الدراسة المتملكة لأراضى زراعية وغير المتملكة لأراضى زراعية حيث أوضحت نتائج الدراسة أن متغير x 3 الدور الاقتصادى للمرأة جاء فى المرتبة الأولى بدرجة تمييز ٤٠٦٢٧ر بينما جاء متغير x 4 متغير دور المرأة فى القرارات الأسرية فى المرتبة الثانية بدرجة تمييز ٣٨٤٦١ر وأخيراً فإن متغير x 1 دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية قد جاء فى المرتبة الثالثة بدرجة تمييز ٣١٣٤ر (جدول ٩) .

جدول (٩) متغيرات الدراسة مرتبة حسب أهميتها النسبية فى تأثرها بمتغير ملكية الأرض الزراعية

رمز المتغير	اسم المتغير	المعاملات المعيارية للتمييز
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٤٠٦٢٧ر
x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٣٨٤٦١ر
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية	٣١٣٤ر

بالنسبة للدور الاقتصادى للمرأة والذى تم قياسه فى هذه الدراسة من خلال دورها فى اتخاذ قرار تملك الأرض ، ومدى قيامها بالإشراف على العمليات الزراعية وشراء مستلزمات الإنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية وشراء وبيع الماشية بالإضافة لأربع عبارات اتجاهية فلقد احتل المرتبة الأولى فى الأهمية ويرجع ازدياد دور المرأة الاقتصادى الى أن كثير من هؤلاء السيدات بحكم طبيعة العمل فى الشركة كن متزوجات من زملاء لهن عاملين فى الشركة ومن معايشة الباحث

للملاك الجدد فى هذه المنطقة تبين أن الشركة كانت تخيرهم بين تملك الأرض أو العمل بإحدى الشركات الأخرى التى لم يتم تصفيتها ولقد فضل بعض هؤلاء الأزواج من العاملين فى الشركة العمل بشركة أخرى فى منطقة أخرى منعاً لعنصر المخاطرة من جانب ومن جانب ثانى لتفضيلهم العمل الوظيفى حيث أن بعضهم كانوا يحتلون وظائف كبيرة نسبياً بالإضافة إلى أنه يمكن لهم تملك الأرض من خلال الزوجات العاملات وبالتالى كان لابد للزوجات من الاعتماد على أنفسهن بدرجة كبيرة فى استغلال الأرض المملوكة لهن نتيجة عمل الأزواج فى مناطق أخرى ومن هنا إزداد دورهن الاقتصادى . بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة تلزم الملاك الجدد بدفع أقساط ثمن الأرض على فترات معينة وإلا سحبت منهم الأرض وبالتالى فإن الملاك الجدد سواء أكانوا رجالاً أو سيدات يفضلون زراعة الأرض بأنفسهم أو الإشراف عليها حتى يكونوا فى مأمن من أي مخاطر قد تكون ناجمة عن عدم قدرتهم على السداد وبالتالى ضياع ملكية هذه الأراضى .

وبالنسبة للمتغير الثانى فى الأهمية فهو متغير X 4 دور المرأة فى القرارات الأسرية فلقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل التمييزى التدرجي إزدياد هذا الدور وأن العلاقة بين المتغير وملكية الأرض الزراعية كانت معنوية ويلاحظ أن المتغير جاء فى الترتيب بعد متغير الدور الاقتصادى للمرأة ولعل من البديهى أنه بعد ازدياد الدور الاقتصادى للمرأة أن يزداد تأثيرها فى اتخاذ القرارات الأسرية وفى هذا المجال فإن علماء الاجتماع يرون أن أوضاع أو درجات القوة من المظاهر الهامة فى النسق الزواجى عند كل من الزوجين ويعرف الباحثون مفهوم « بناء القوة » فى الوحدة الزواجية باستخدام مصطلحات معنية مثل اتخاذ القرار Decision Making والسلطة Authority والتأثير Influence . وقوة الأسرة يمكن قياسها بدمج حصيلة هذه المصطلحات وفى هذا المجال يقول (Rothschild,1970) أن قوة الأسرة مفهوم متعدد الأبعاد يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الأفعال السلوكية التى تختبر من خلالها درجة قوة الفرد .

ويتضمن قياس القوة من خلال اتخاذ القرار بعدين آخرين هما : السلطة والتأثير ومن المعروف أن المعايير الاجتماعية تحدد الشخص الذى بيده السلطة إلا أنه وبالإضافة إلى ذلك لايمكن إهمال الاستقلالية الاقتصادية للمرأة كعامل من أهم العوامل والتى تعطى لها القوة والتأثير فى اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالأسرة .

ويرى بعض الاجتماعيون (الخولى ، ١٩٨٣) أن التفسير النظرى لاتخاذ الأزواج لقرارات فى الوقت الذى تتخذ فيه الزوجات قرارات أخرى يقوم أساساً على الامكانات أو الوسائل الخاصة أو المتاحة لكل منهما والتى تتعلق بمصدر السلطة والقوة عند كل من الزوجين وقد يكون من بين هذه الوسائل المال أو الجنس أو الاستجابة العاطفية أو المهارات أو قد تكون أي شيء آخر يمتلكه أحدهما ويحتاج إليه الآخر . ومن هنا فإن ملكية الزوجة للأرض الزراعية ومايعود عن هذا التملك من عائد اقتصادى واجتماعى يمكن أن يكون له دور كبير فى إزدياد دور المرأة فى اتخاذ القرارات الأسرية أو تعتبر مسألة الإمكانات من المسائل الهامة فى بناء القوة فى الوحدة الزواجية.

وبالنسبة لمتغير X1 دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية تشير الكثير من الدراسات إلى أنه على الرغم من ضخامة الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى البيت والمزرعة وإسهامها الموفور فى التعاون مع الرجل فى شتى مظاهر الإنتاج بالقرية إلا أن دورها فى الشئون العامة بالقرية يكاد يكون معدوماً حيث أن طبيعة البناء الاجتماعى الثقافى بالقرية المصرية لايزال يحول دون اضطلاع المرأة بدور نشط فى الشئون العامة على اعتبار أن ذلك لايخصها ولايعنيها حيث أن الشئون العامة هى من اختصاص الرجال كما تقضى بذلك توقعات الدور الاجتماعى ، وقواعد تقسيم العمل بين الجنسين فى الثقافة الريفية (العربى والحيدرى ، ١٩٩٠) ، كما تشير دراسة لنفس الباحثين سبق التنويه عنها إلى ضعف المشاركة فى قرى جنوب التحرير وهى قرى قريبة من مجتمع الدراسة .

وعلى العكس من ذلك ماتوصلت إليه هذه الدراسة من ازدياد دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية بعد تملكها للأرض الزراعية ويعزى ذلك إلى أن كثير من المتملكات لأراضى زراعية هن فى الأصل من العاملات السابقات فى الشركة وبالتالى فإن لهن دور فى الحياة العملية . كذلك فإن أغلب أفراد مجموعة النساء المتملكات لأراضى زراعية من الحاصلات على مؤهل متوسط أو جامعى وبالتالى هن فى الأساس من مرتفعى الوعى تجاه قضايا المجتمع المحلى ، كما أن طبيعة نمط الأرض الزراعية فى المنطقة يحتم على الملاك ضرورة المشاركة والتعاون فيما يخص قضايا المجتمع المحلى حيث أن آبار مياه الرى غالباً ماتروى أراضى مشتركة بين أكثر من مزارع ، كذلك فإن أغلب شبكات الرى تعمل بالطاقة الكهربائية مما يجعل من الضرورى التعاون بين الملاك لتنظيم عمل وصيانة هذه الشبكات . بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الخدمات فى منطقة الدراسة كانت تقدم بواسطة شركة جنوب التحرير قبل تصفيتها مما يحتم على أفراد المجتمع سواء من الرجال أو من النساء بضرورة إنشاء تنظيمات أهلية من شأنها الاضطلاع بهذه الأدوار .

كما أكدت قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية أن ترتيب المتغيرات التابعة وفقاً لقيم معاملات الإرتباط كانت كالآتى : (X 4) دور المرأة فى القرارات الأسرية ، (X 3) الدور الإقتصادى للمرأة ، (X 1) دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، وأخيراً (X 2) دور المرأة كربة بيت . ويوضح جدول (١٠) قيم معاملات الارتباط .

جدول (١٠) قيم معاملات الإرتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التميزية المترتبة على إحداث الفصل بين مجموعتي السيدات المالكات لأرض زراعية وغير المالكات لأرض زراعية

رمز المتغير	اسم المتغير	معاملات الارتباط
x 4	دور المرأة فى القرارات الأسرية	٩٤٠٤١ ر
x 3	الدور الاقتصادى للمرأة	٩٢٠٧٢ ر
x 1	دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المنخلية	٨٢٧٧٢ ر
x 2	دور المرأة كربة بيت	٧٣٧٥١ ر

ويلاحظ أن متغيرات (X 4) [illegible] في القرارات الأسرية ، (X 3) الدور الاقتصادى للمرأة ، (X 1) دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية تكاد تتماثل فى وظيفتها التمييزية مع الدالة التمييزية ، بينما أن متغير (X 2) لم يكن له علاقة معنوية مع المتغير المستقل تملك الملكية الزراعية ولقد ظهر ذلك من خلال التحليل التمييزى التدرجي إلا أن قيمة معامل الارتباط له كانت عالية .

وللحصول على متوسط القيم المميزة فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل من مجموعتي الدراسة السيدات المتملكات لأرض زراعية وغير المتملكات لأراضى زراعية . وهكذا يمكن تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة ويوضح جدول (١١) هذه القيم .

جدول (١١) متوسط المقاديــر المميزة لمجموعتى سيدات الدراسة
المتملكات لأراضى زراعية وغير المتملكات لأراضى زراعية

المجموعـــــة	متوسط المقادير المميزة
المجموعة الأولى : مجموعة السيدات غير المتملكات لأراضى زراعية	– ٨٨ ر ١
المجموعة الثانية : مجموعة السيدات المتملكات لأراضى زراعيـــــة	٦٨٣٧٣ ر ١

ومن هذه النتائج يتضح وجود تباين كبير بين متوسطات درجات التمييز بين مجموعتى الدراسة مما يوضح أن هناك تباين واضح وكبير فى دور المرأة نتيجة تملك الأراضى الزراعية حيث ازداد الدور الاقتصادى للمرأة كما ازداد دور المرأة فى المشاركة المجتمعية المحلية ، كذلك ازداد دور المرأة فى القرارات الأسرية وذلك فى مجموعة السيدات المالكات لأرض زراعية . ويلاحظ من نتائج الدراسة أن المجموعة الثانية وهى مجموعة السيدات المتملكات لأراضى زراعية قد استطاعت أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة .

التنبؤ التمييزى : لمحاولة التيقن من وجود أو عدم وجود مزج أو تداخل بين مجموعتى الدراسة وفقاً لمتغيرات التمييز وبمعنى آخر معرفة ما إذا كان هناك أفراد داخل كل مجموعة يحملون صفات المجموعة الأخرى تم اجراء التنبؤ التمييزى حيث أوضحت نتائج الدراسة أن مجموعة السيدات غير المتملكات لأراضى زراعية كانت جميعهن بنسبة ١٠٠ ٪ يملكن خصائص المجموعة بمعنى انخفاض دور المرأة فى كل من الدور الاقتصادى ، الد ور فى القرارات الأسرية ، الدور فى المشاركة المجتمعية المحلية ، بينما أوضحت نتائج الدراسة أن عكس ذلك تماماً كان بالمجموعة الثانية وهى مجموعة السيدات المتملكات لأراضى زراعية حيث ازداد بها دور المرأة فى كل من الدور الاقتصادى ، الدور فى القرارات الأسرية ، الدور فى المشاركة المجتمعية المحلية (جدول ١٢) .

جدول (١٢) التنبؤ التمييزى للحالات موضع الدراسة

مجاميع الحالات	عدد الحالات	التنبؤ التمييزى			
		المجموعة الأولى		المجموعة الثانية	
		عدد	٪	عدد	٪
المجموعة الأولى : غير المتملكات لأراضى زراعية	٦٠	٦٠	١٠٠	–	–
المجموعة الثانية : المتملكات لأراضى زراعية	٦٠	–	–	٦٠	٪١٠٠

الخاتمة والتوصيات :

أوضحت نتائج الدراسة حدوث تغير واضح فى دور المرأة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة وتحرير الزراعة بصفة خاصة حيث تبين أنه ونتيجة لخصخصة الشركات الزراعية وتمليك الأراضى الخاصة بها إما عن طريق المزادات أو التعاونيات أو من خلال توزيع جزء من هذه الأراضى على العاملين بهذه الشركات سواء أكانوا رجالاً أو سيدات ، أن السيدات اللاتى تملكن أراضى زراعية قد لعبن أدواراً جديدة ومتجددة حيث نمي لديهن الدور الإقتصادى ، كما إزداد حجم مساهمتهن فى اتخاذ القرارات الأسرية ، كذلك إزدادت درجة مشاركتهن فى أمور مجتمعهن ، لذا فإنه ومن هذا المنطلق ينبغى وفى ظل منهج التنمية البشرية دعم كل مامن شأنه تحسين دور المرأة وفى هذا الشأن يوصى بالآتى :

١ – وضع خطة قومية شاملة لتنمية المرأة فى إطار تصور شامل لاحتياجات المجتمع وأهدافه .

٢ – لضمان مشاركة فعالة للمرأة فى أمور مجتمعها المحلى وتنشيطاً لدورها الإقتصادى يقترح تخصيص مساحات من أراضى الشركات المقرر تصفيتها للسيدات .

٣ – لتحسين دور المرأة فى الأنشطة الزراعية يقترح إنشاء مراكز تدريب للسيدات المتملكات لأراضى زراعية تتولى تدريب النساء على الأعمال الزراعية

٤ – إنشاء المزيد من النوادى النسائية لإكساب المرأة الريفية المهارات اللازمة لتطوير مشاركتها فى الإنتاج الزراعى ومجال تنمية الريف .

٥ – تنشيط حركة الرائدات الريفيات وتحسين مستواهن من أجل القيام بعمليات التوعية بأشكالها المختلفة بين النساء .

٦ – تشجيع الصندوق الاجتماعى للتنمية والمؤسسات المعنية بالتنمية الريفية على امداد المرأة بالمجتمعات الجديدة بالقروض والمعدات اللازمة والتى تعينهن على إقامة المشروعات الصغيرة فى مجال التصنيع الزراعى والريفى .

٧ – تشجيع السكان المحليين والجهات المعنية على إنشاء وتسهيل إنشاء منظمات أهلية لرعاية الأمومة والطفولة خدمة للمرأة ولمساعدتها على أداء دورها الاقتصادى .

٨ – تشجيع السكان على إنشاء منظمات أهلية لتأدية الخدمات للسكان المحليين نتيجة لتقلص بعض الخدمات والتى كانت تقوم بها الشركة قبل تصفيتها .

٩ – يقترح تعديل التشريعات المتعلقة بانشاء الجمعيات الأهلية وعضوية مجالس ادارتها بحيث يخصص عدة مقاعد للسيدات لتشجيعهن على المشاركة فى شئون مجتمعهن المحلى .

١٠ – تلعب وسائل الإتصال المسموع والمرئى دوراً فعالاً فى مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع ولهذا يجب أن تركز برامج التليفزيون على احداث تغييرات مرغوبة فى سلوك المرأة مع تعريفها بدورها فى خدمة المجتمع .

مراجع الفصل الخامس

١ ـ أبوطاحون ، عدلى على ، التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأطفال ، بحث مقدم للمؤتمر العالمى للفكر الإسلامى بالتعاون مع المعهد العالى للخدمة الإجتماعية بالاسكندرية ، أغسطس ١٩٩٥ .

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة فى ج . م . ع ١٩٨٣.

٣ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الإحصاء التفصيلى ، مرجع ٨٦٣/٩٠/ أ. م . ت ١٩٩٠

٤ ـ الخولى ، سناء ، الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣.

٥ ـ العزبى ، محمد إبراهيم وآخرون ، دراسات فى التنمية الاجتماعية ، ١٩٨٨.

٦ـ العزبى ، محمد إبراهيم وعبدالرحيم الحيدرى ، المرأة الريفية : أدوارها ومكانتها فى : قراءات فى علم الاجتماع الريفى - قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١.

٧ ـ الهلباوى ، هشام عبدالرازق ، دراسة تحليلية للمشاركة السياسية فى بعض قرى محافظة المنوفية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٣.

٨ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، أسباب تخلف القرية المصرية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالإشتراك مع قسم المجتمع الريفى ـ كلية زراعة الاسكندرية ، الجزء الأول ، ١٩٨٧.

٩ ـ خاطر ، أحمد مصطفى ، طريقة تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤.

١٠ ـ فهمي ، سامية محمد ، المرأة فى التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٩٢.

١١ ـ مجلس الشورى ، تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ، لجنة الخدمات ، التقرير رقم ٤ ، ١٩٩٢ .

١٢ ـ محرم ، إبراهيم ، التنمية الريفية ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى، العدد ١٢ ، ١٩٩٠ .

١٣ ـ مصطفى ، شادية أحمد ، العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على مشاركة المرأة الريفية السودانية فى الأنشطة التطوعية بالمجتمع الريفى المهنى، رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١ .

١٤ ـ معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ .

١٥ ـ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، دور المرأة فى التنمية الزراعية – قسم الموارد البشرية والمؤسسات والإصلاح الزراعى ، ١٩٩٠.

١٦ ـ وزارة الزراعة ، الأنشطة الاقتصادية للمرأة فى المجتمعات الجديدة بسيوه – مشروع التدريب التعاونى بالأراضى الجديدة – الجزء الثانى – الاسكندرية ، ١٩٩٠.

١٧ ـ وزارة الشئون الاجتماعية ، البحث التقويمى لمشروعات المرأة ، الأندية النسائية، الرائدات ، تنمية المرأة الريفية ، التقرير الختامى ـ القاهرة ، ١٩٩١ .

18 - Rothschild, C. S., " The Study of Family Power, A, Review 1960 - 1969 " Journal of Marriage and the Family, (23 November, 1970) .

***

الفصل السادس

التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأطفال

الفصل السادس
التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأطفال

مقدمة :

لقد أخذ الفكر المعاصر بمفهوم جديد للتنمية فلم يعد ينظر إلى التنمية اليوم على أنها تعنى النمو الاقتصادى وحده ، بل إن الاهتمام أخذ يتجه إلى مجالات التنمية البشرية حيث أن البشر هم أداة كل تطور فى المجتمع ، لذا كان من البديهى أن يزداد الاهتمام بالعنصر البشرى ليشمل مجالات ذات صبغة اجتماعية وثقافية وسياسية أكثر منها مادية مثل عملية التنشئة الاجتماعية على سبيل المثال . وفى مصر فإن البشر هم ثروة مصر الأساسية وأنه لاسبيل إلى تنمية اقتصادية مالم تكن تسبقها أو تواكبها تنمية بشرية سليمة قوامها الإنسان المصرى، وكما يقول تقرير مجلس الشورى (١٩٩٢) ان هناك تطورات ضرورية قد حدثت فى بناء المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة وأن هذه التطورات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وأن التساؤل الذى يثور هو هل تنمية الإنسان المصرى بأساليبها الراهنة تواكب هذه التطورات ؟. يقول نفس التقرير للإجابة عن هذا التساؤل « أغلب الظن أن الإجابة عن هذا التساؤل سيحتاج إلى شىء غير قليل من الاحتياط والحذر ، فنحن غير راضين عن مخرجات التنمية البشرية الحالية » . ان من أهم الخصائص التى كانت تتميز بها الشخصية المصرية والتى كانت تعطيها التجانس والتى بدونها يفقد سمته وقوامه النفسى هى الدين ، والوطن ، والأسرة ، فالتدين جزء من طبيعة الإنسان المصرى، أيا كانت عقيدته خاصة وقد إختلفت العقائد باختلاف الحضارات التى تعاقبت على مصر وكان

المصرى مع ذلك خلالها متديناً ، وهذه الدراسة معنية بدراسة التربية الدينية للأم كأحد أركان الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء .

المشكلة البحثية وأهميتها :

الإنسان هو أحد نواتج المجتمع وهو ليس مجرد كائن بيولوجى بل هو أيضا كائن اجتماعى يحمل من الصفات الثقافية السائدة فى مجتمعه (التقاليد والعادات الشعبية والعرف والقيم والعقائد والقوانين) قدراً كبيراً بما يضفى عليه من الخصائص التى تميزه عن غيره من الكائنات الأخرى ويستلزم تغيير الصفات والخواص الاجتماعية أو اكسابه خواص جديدة الرجوع بالضرورة إلى العوامل المحددة لها والمؤثرة عليها وهى مجموعة العوامل الثقافية المحددة والمنظمة لسلوكه ، وتتوقف صفات وخواص الإنسان كعضو فى المجتمع على مجموعة كبيرة من العوامل من بينها مقدار مايتمتع به من معارف وقدرات وكفاءات واتجاهات ، ومن حسن الحظ أن هذه جميعها صفات يمكن للإنسان اكتسابها خلال مراحل حياته المختلفة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى تقوم بها الأسرة وغيرها من المؤسسات .

فعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعى كما تسمى أحيانا هى ببساطة عملية التفاعل الاجتماعى التى يتعلم من خلالها الأفراد كيف يتكيفون مع ثقافتهم ، فمن خلال هذه العملية يكتسب الأفراد المهارات الجسمية والعقلية والاجتماعية اللازمة لبقائهم ولعضويتهم فى المجتمع وفى هذه العملية الهامة ترتبط المعايير والأفكار الثقافية بطريقة ما بالقدرات والاحتياجات العضوية للفرد ، ويكاد يتفق العلماء الاجتماعيون عموماً على أن لعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعى وظيفة ظاهرة هى تدريب الطفل على أداء أنماط معينة من السلوك والتى يرضى المجتمع عنها. أما الوظيفة غير الظاهرة فهى:

١ ـ توحد الطفل مع مجموعة من الأنماط الثقافية للمجتمع وأهم هذه الأنماط أنماط القيم الاجتماعية والجمالية والأخلاقية وتوقعات الأدوار التى تنظم الأنساق

التنظيمية للبناء والتى يتكون منها البناء الأساسى للشخصية (Merton,1993 & Parsons,1955) ٢ ـ تعمل كوسيط للضبط الاجتماعى حيث تساعد على اكتساب المرء نسقاً من المعايير الأخلاقية التى تنظم العلاقات بين الفرد وأعضاء الجماعة وتمثل هذه المعايير السلطة الخارجية . ٣ ـ تهدف إلى تكوين القيم لتحقيق توقعات الدور (Parsons,1952) ٤ ـ تهدف إلى اعلاء رابطة الحب بين الطفل والأم وتعميم هذا الحب وشموله للموضوعات الرمزية (Smelser, 1963) . ٥ ـ تهدف إلى تغيير الحاجات الفطرية إلى حاجات اجتماعية . ٦ ـ يحصل الفرد أثناء تفاعله مع الآخرين من أعضاء الأسرة على الأدوات التى تساعده على الاندماج فى الجماعات المتعددة فى أطوار النمو المتباينة وأهم هذه الأدوات اللغة كأداة رمزية . ٧ ـ أثناء عملية التنشئة الاجتماعية ينمى البشر شخصياتهم ومفهومهم لذواتهم فالتنشئة الاجتماعية وسيلة المجتمع الأساسية فى غرس القيم والعادات الاجتماعية فى نفوس الأفراد وتحبيبها لهم وتشكيلها بالشكل الذى ينسجم مع الثقافة التى يعيشون فيها فينشأ الأفراد منذ طفولتهم على الاعتزاز بها فلا يستطيعون التخلص منها (جامع ، ١٩٨٩) فعملية التنشئة تعنى ادماج العناصر الاجتماعية فى الشخصية وربط الشخصية بالبناء الاجتماعى .

وترجع أهمية الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال إلى كون الأطفال يمثلون نسبة كبيرة من سكان أى مجتمع حيث تشير الاحصاءات إلى أن ٪ لعدد الأطفال الأقل من ١٢ عاما تمثل ٣٦ ٪ من سكان العالم وأن هذه النسبة تصل إلى ٢٧ ٪ فى دول أمريكا الشمالية ، وترتفع لتصل إلى ٤٢ ٪ فى دول أمريكا الجنوبية وتزداد ارتفاعاً لتصل إلى ٤٤ ٪ بدول أفريقيا وآسيا . وفى مصر تشير بيانات تعداد ١٩٨٦ (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) إلى أن هذه النسبة تصل إلى ٣٤٫١ ٪ إضافة إلى ذلك فإن فترة الطفولة هى المرحلة الأولى من مراحل تكوين ونمو الشخصية .

وتمثل الأسرة أهمية خاصة فى حياة الطفل من حيث أنها أول ماتطلع عليه

عيناه فهو يتلقى عنها أول دروس الحياة فى التعامل مع الآخرين والتوافق معهم وتبرز أهمية الأسرة من خلال : ١ ـ أنها النموذج الأول والأمثل للجماعة التى يتعامل الطفل مع أعضائها وجهاً لوجه ومن ثم تؤدى إلى تشكيل سلوكه وتوجهه وتلقنه القيم التربوية والمعايير الاجتماعية . ٢ ـ تنفرد الأسرة بتزويد الطفل بمختلف الخبرات أثناء سنوات تكوينه ، أما المؤسسات الاجتماعية الأخرى فيبدأ دورها فى مرحلة لاحقة . ٣ ـ الأسرة هى أكثر الجماعات الأولية تماسكا ومن ثم تسهم بقدر كبير فى نمو الألفة والمحبة والشعور بالانتماء بين أعضائها ، كما تتم فيها عمليات الاتصال وانتقال العادات من الآباء للأبناء . ٤ ـ مكانة الطفل فى المجتمع تحددها بدرجة كبيرة مكانة الأسرة وثقافتها وبالتالى فهى تهيىء المواقف المختلفة لتنمية قدرات الطفل واستخدامها فى أنواع مختلفة من النشاط (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) والأسرة هى التى تزود الفرد بالرصيد الأول من القيم والعادات الاجتماعية وبذلك تزوده بالضوء الذى يرشده فى سلوكه وتصرفاته حيث يتعلم الحق والواجب والصواب والخطأ والحسن والقبيح والمرغوب فيه وغير المرغوب ... الخ . فالأسرة هى التى تمنح الطفل أوضاعه الاجتماعية وتحدد له منذ البداية اتجاهات سلوكه واختياراته .

كما أن أهمية الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية تبرز فى كونها أول وسيط يتعرض الطفل من خلاله للعالم الجديد ولكونه عاجزاً أو غير قادر على الاعتماد على نفسه بدرجة ليس لها مثيل فى الكائنات الأخرى ، فالأسرة وخاصة الأم تلعب دوراً حيوياً فى اشباع احتياجاته البيولوجية وتدريبه على أنماط السلوك المختلفة التى تساعده على التكيف مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية ، والطفل فى سنيه الأولى يكون شديد القابلية للتأثر وبلا دفاع تقريبا ومع مرور الوقت ينمى بعض الاستقلالية والقدرة على الحكم على الأشياء (جامع ، ١٩٨٩) .

فالأسرة تقوم بدور هام فى عملية التنشئة الاجتماعية فى المراحل الأولى من حياة الإنسان إذ تكاد تكون المؤسسة الوحيدة ـ لفترة معينة ـ لايشاركها أحد فى اكساب الأطفال صفات الإنسانية بكل ماتعنيه الكلمة من معانى حيث يكون

المولود الصغير كأى كائن حيوانى قابل للصياغة والتشكيل وفق المؤثرات الاجتماعية والبيئية المحيطة به ، وإذا كان علماء النفس يؤكدون على أن مخ الإنسان وجهازه العصبى وبالتالى ردود أفعاله واتزان مشاعره تتأثر بالعلاقة بين الأم ومولودها منذ الدقائق الأولى من الحياة فيمكن والأمر كذلك تصور مدى التأثير الأسرى على النشىء الذى يظل حتى السادسة من عمره أى مرحلة ماقبل المدرسة رهن بما تمليه عليه الأسرة وخاصة الأم .

ونظراً لأهمية دور الأم فى حياة الطفل فإن فى حرمانه من عواطفها ووجودها خطورة كبيرة لأن أولى أسس الصحة النفسية العلاقة الحارة الوثيقة التى تربط الطفل بأمه أو من يقوم مقامها بصفة دائمة . فأهمية دور الأم يجىء من حيث أن مايتعلمه الفرد إما أن يتم بطريقة شعورية من خلال مايقوم به من نشاط على مدى فترة الحياة ، أو مايتعلمه بطريقة لا شعورية كأن يلاحظ أحد الأشخاص يؤدى عملاً بطريقة معينة فيجد نفسه عندما يوجد فى موقف مشابه يتطلب أداء نفس العمل أن يقوم لا شعورياً بأدائه بنفس الطريقة التى لاحظها من قبل وهكذا بالنسبة للتفكير والشعور فى المواقف المختلفة فالكثير منها يتم تعلمه من الآخرين بطريقة لاشعورية .

ويرى Parsons (1955) أن علاقة الطفل بالأم وهى موضوع حبه الأول أساس علاقاته بالآخرين ويؤدى فقدان موضوع الحب الأول إلى ضياع فرص النمو النفسى والعاطفى للطفل الذى يقف عقبة أمام عملية التعلم .

من هنا فإن التربية الدينية للأم يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء حيث أنها بما تغرسه فى النفوس من عقائد راسخة وتطبعه فيها من إيمان صحيح يلزمها بالتزام طاعة الله بالامتثال لأوامره وتجنب نواهيه وعلى التحلى بمكارم الأخلاق وعلى الاعتماد على مراقبة الله وحده وخشيته فى السر وفى العلن ، فالتربية الدينية هى الحصن الحصين الذى يقى النفس البشرية شرور نفسها وهى تهذب النفوس وتكبح جماحها وهى التى تنشر بين الناس [illegible]

احترام الحقوق وحب الخير لا عن خوف ورهبة ولكن عن طاعة ورغبة ، والتربية الدينية هى الوسيلة التى يتعرف الفرد من خلالها على واجباته نحو ربه ونحو ذاته ونحو الآخرين ، تلك الواجبات التى يضمن أداؤها للفرد السعادة فى الدنيا والآخرة وللمجتمع القوة والفلاح .

وعلى حد قول أحد المفكرين الإسلاميين (قطب ، ١٩٧٤) إن الإسلام نظام شمولى كامل فيه العقيدة وفيه التشريع وفيه التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الخاضع للوجدان والتشريع القابل للنمو فى الفروع والتطبيقات وهو يقدم للبشرية تصوراً كاملاً شاملاً عن الوجود والحياة ونظاماً عملياً واقعياً للمجتمع وشريعة مفصلة وقابلة للنمو التفريعى الذى يقابل حاجات المجتمع المتجددة . لذا فمما لاشك فيه فى أن التربية الدينية للأم ستنعكس بالضرورة على الأبناء حيث أنه كلما كان التفاعل بينهما يشبع حاجات الطفل كلما جاءت شخصيته سليمة وإذا كان التفاعل بينهما ينقصه الحنان والحب تفككت شخصيته وكما يقول Coser (1966) إن الأم فى علاقتها بابنها هى أكبر عامل لتماسك شخصيته أو اضطرابها . وهذه الدراسة تكتسب أهميتها من حيث محاولتها ابراز الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه التربية الدينية عبر مجموعة من المتغيرات فى التأثير الإيجابى على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل .

الإطار النظرى والمرجعى :

حظى موضوع التنشئة الاجتماعية باهتمام المفكرين الشرقيين والغربيين على حد سواء فنجد أن ابن خلدون فى مقدمته تناول موضوع التنشئة الاجتماعية حيث ركز على ضرورة تعلم الطفل القرآن فى حداثته ، كما أنه يذهب إلى أن القسوة فى معاملة الأطفال قد تدعوهم إلى المكر والخبث والخديعة ، كما أن أحد كبار المفكرين الإسلاميين وهو الغزالى قد تناول التنشئة الاجتماعية فى كتابه إحياء علوم الدين (أبوالنيل ، ١٩٨٤) حيث نصح بمراعاة الاعتدال فى تأديب الصبى وإبعاده عن أصحاب السوء وعدم التساهل معه فى المعاملة كذلك

عدم تدليله وشغل وقت فراغ الصبى بالقراءة وأحاديث البلاد وأخبارها وبقراءة القرآن الكريم وحض الآباء بتخويف أبنائهم من السرقة وأعمال الحرام .

كذلك فإن أحد المفكرين الغربيين وهو « جان جاك روسو » تناول بعض النقاط المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية مثل : ١ ـ الاهتمام بدراسة سلوك الأطفال سواء فى المنزل أو المدرسة ، ٢ ـ ضرورة الاعتقاد بأن الأطفال هم أطفال وليسوا رجال ، ٣ ـ إذا لم توجد أم لايوجد طفل ، ٤ ـ الاهتمام بتنشئة الأطفال واخراجهم للطبيعة ، ٥ ـ من الخطأ أن ندرس الأشياء المعنوية قبل الأحياء الحسية للأطفال ، ٦ ـ تربية الحواس فى الطفولة أمر ضرورى لأن العقل مؤسس على الحواس ، ٧ ـ ضرورة الاهتمام بتربية الطفل نفسياً وجسمياً وعقلياً وخلقياً وحركياً .

ولقد تعددت التعاريف التى تناولت مفهوم التنشئة الاجتماعية حيث تعرّفها يونس (١٩٧٨) بأنها عملية تفاعل يتم من خلالها تحويل الفرد من كائن بيولوجى إلى كائن اجتماعى وهى فى أساسها عملية تعلم لأن الطفل يتعلم أثناء تفاعله مع بيئته الاجتماعية عادات أسرته وأسلوب حياتها ومجتمعه عامة وهى تتضمن عدة عمليات نفسية تعد الوسائل التى عن طريقها تنتقل التأثيرات بين أفراد الثقافة التى ينتمى إليها الفرد وبذلك فهى عملية معقدة تتضمن من جهة كائنا بيولوجيا له تكوينه الخاص واستعداداته المختلفة ، ومن جهة أخرى شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التى تحدث داخل إطار معين من المعايير والقيم، ثم من جهة ثالثة تفاعلات ديناميكية مستمرة بين البيئة والفرد حيث يؤدى ذلك كله إلى نمو شخصية الفرد .

كما يعرّفها البعض الآخر (عوض ، ١٩٨٥) بأنها عملية تستهدف تحويل الفرد من كائن بيولوجى إلى كائن تتمثل فيه الصفات الإنسانية والاجتماعية .

وتعرّفها دياب (١٩٨٠) بأنها العمليات التى يصبح فيها الفرد داعياً ومستجيباً للمؤثرات الاجتماعية وما تشتمل عليه هذه المؤثرات من ضغوط

ومانفرضه من واجبات على الفرد حتى يتعلم كيف يعيش مع الآخرين ويسلك معهم مسلكهم فى الحياة .

ولقد عرّف « دوركايم » عملية التربية الأخلاقية كما أسماها بأنها عملية توجيه للسلوك حسب القواعد الأخلاقية ، ويرى أنها عملية تعتمد على الإيحاء لتعويد الطفل على الحياة الجماعية والتدريب على النظام واحترامه ، ولقد رفض « دوركايم » تثبيت السلوك فى فترة الطفولة الأولى داخل الأسرة ، وهو يرى أن عملية التربية تبدأ من السنوات الأولى وتعبر عن قهر الجماعة للسلوك الشخصى ، فالتربية عملية تهدف إلى توجيه السلوك وتغييره حسب العقل الجمعى للجماعة. وهذا السلوك يختلف فى طور قبل المدرسة عن طور المدرسة عن طور الرشد ويقول « دوركايم » أن عملية التربية كلها تستهدف أن تفرض على الطفل أساليب الفكر والعاطفة والفعل ، فمنذ السنوات الأولى من الميلاد يفرض عليه أن يأكل ويشرب وينام على نحو معين فهو يضغط عليه ليتعلم بعض قواعد السلوك الأخلاقى فى التعامل مع الآخرين . لذا فهو يرى أن عملية التربية الأساسية تبدأ من طور التحاق الطفل بالمدرسة لتكوين الطابع القومى للشخصية (Durkhiem, 1938) .

ويلاحظ أن « دوركايم » رفض تثبيت السلوك فى فترة الطفولة الأولى داخل الأسرة . بينما نجد أن « بارسونز » قدم تعريفاً جديداً لعملية التنشئة الاجتماعية ، وبيّن أنها عملية تعلم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد وهى عملية تهدف إلى ادماج عناصر الثقافة فى نسق الشخصية (Parsons, 1955) وهى عملية مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر فى المدرسة . ورغم أن بارسونز أكد على أن عملية لتنشئة عملية مستمرة فإنه بيّن أن سنوات الطفولة المبكرة من أهم سنوات التنشئة فى تكوين الشخصية كما يلى :

١ ــ أن الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة عجينة خام تشكلها الأسرة حسب القيم وأشكال السلوك السائدة .

٢ ـ أن العناصر المتعلمة فى فترة الطفولة من أكثر العناصر الاجتماعية المكتسبة استقراراً .

فالأسرة كما يقول بارسونز تبغى من عملية التنشئة الاجتماعية أداء وظيفتها وهى التوافق Adaptation وتحقيق الهدف Goal Attainment والتكامل Integration والكمون Latency أما للطفل فتسير عملية التنشئة الاجتماعية من مرحلة الكمون إلى التكامل إلى تحقيق الهدف إلى التوافق ويبدأ الطفل مرحلة التنشئة كإنسان عاجز وأثناء عملية التنشئة الاجتماعية يتحقق تكامله مع الأنساق الاجتماعية.

بينما نجد أن الكس انكلز (فرح ، ١٩٨٠) يعرّف التنشئة الاجتماعية للطفل بأنها العملية التى يكتسب الطفل من خلالها القيم والاتجاهات وطرق التفكير والحاجات والخصائص الاجتماعية التى تميّزه عن غيره فى أطوار العمر المختلفة وهذه العملية تتأثر بما يؤمن به الوالدان وكل المهتمين بتنشئة الطفل من أفكار أثناء التفاعل معه لما ينبغى أن يكون عليه الطفل وعن الدور الذى قد يلعبه أسلوب تربية الطفل لتحقيق النتيجة المرجوة . لذا فعملية تنشئة الطفل عملية تهدف للإعداد لأداء الأدوار فى المستقبل وتحديد علاقات الطفل مع الآخرين سواء أكانت علاقات ناجحة أم فاشلة وبيان عدم قدرته أو قدرته على الانجاز . ولقد قدم انكلز بعض المطالب البنائية التى تعد مؤشرات هامة لعملية التنشئة الاجتماعية والتى يتعين أن تندمج فى الشخص والتى تتضح من الجدول (١) .

بينما يرى Breeding (1982) أن التنشئة الاجتماعية عبارة عن تلك العمليات التى يقوم بها الشخص والتى تأتى بدورها بالناتج الاجتماعى الذى يتم اكتسابه والمتمثل فى مجموعة الاتجاهات والقيم والسلوك المقبول فى ظل نظام اجتماعى معين . فالطفل نتيجة التفاعل المتصل والمستمر مع الوالدين يقوم بعدة عمليات اجتماعية مكتسبة ومتعلمة وباطراد النمو تتطور معه نتائج هذه العمليات والتى تتخذ شكل أنماط سلوكية أكثر تركيباً والتى تعد هامة لإعداده ليكون عضواً فعالاً فى أسرته وفى المجتمع

جدول (١) يوضح مدى التفاعل بين العناصر البنائية وتكوين عناصر نسق الشخصية أثناء عملية التنشئة الاجتماعية الملائمة

المطالب البنائية	عناصر الشخصية المتطورة فى تنشئة اجتماعية ملائمة
١ ـ المعلومات والمهارات المتعلقة بالجنس . ٢ ـ معرفة الأدوار المختلفة. ٣ ـ وسائل الاتصال الرمزى المشتركة . ٤ ـ التوجيهات العقلية المشتركة . ٥ ـ الأهداف المشتركة . ٦ ـ تنظيم اختيار الوسائل . ٧ ـ التعبير عن العواطف . ٨ ـ السيطرة على السلوك الانحرافى . ٩ ـ التنشئة الاجتماعية الملائمة . ١٠ ـ عملية التنظيم الملائمة .	١ ـ المعلومات المتعلقة بالجنس والمهارات اليدوية . ٢ ـ تقدير الذات وتفرد الشخصية . ٣ ـ المهارات اللغوية والمحتوى الإدراكى . ٤ ـ المواقف والإدراك والإتجاهات والآراء ونسق الأفكار . ٥ ـ القيم . ٦ ـ تطوير الذات ، وتقديرها . ٧ ـ الأساليب المقبولة للتعبير عن العواطف. ٨ ـ أساليب الأفعال الخلقية .

المصدر : سعيد فرح ، الطفولة والثقافة والمجتمع ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ .

وهذا التعريف يوضح أن هناك تفاعل مستمر بين الطفل والوالدين وأن هذا التفاعل هو الذى يكسب الطفل كل أنماط السلوك فى مرحلة ماقبل المدرسة ، ونظراً لأن الأم فى هذه المرحلة تلعب دوراً كبيراً فى إكساب الطفل أنماطه السلوكية بحكم أنها الأكثر التصاقاً به ، لذا فإن خصائص الأم وأسلوب تنشئتها تؤثر بدرجة كبيرة على الأنماط السلوكية للطفل ، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة سوف تتناول بعض القيم وأنماط السلوك والخصائص الخاصة بالأم والمستوحاة من تعاليم الأديان والتى ترى الدراسة أنها يمكن أن تساهم فى التنشئة الاجتماعية للطفل تنشئة سليمة وهى :

١ ـ بالنسبة لثلاث من القيم الهامة التى تناولتها الدراسة وهى قيم احترام العمل والثقة بالنفس والاعتماد على النفس وهى كلها قيم مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض فنجد أن الإسلام قد حض على العمل والعمل الجاد كقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (التوبة : ١٠٥) . وكقوله تعالى ﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ (المزمل : ٢٠) . وكقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً ﴾ (النبأ : ٩١) .

والعمل فى الإسلام من أسمى الفضائل لأنه يحرر الإنسان من رق الإعتماد على الغير فيتحقق له بذلك عزته وكرامته مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المنافقون : ٨) .

وكان الرسول الكريم يقول : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه » ، كما حض الإسلام على الإتقان فى العمل والإخلاص حيث يدعو إلى ذلك كقول رسول الله ﷺ : « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ (الرعد: ٢٩) ، وكذلك قوله عزت قدرته : ﴿ ذَلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (الشورى: ٢٣) . بل إن الإسلام العظيم جعل العمل هو الغاية من خلق الإنسان ، حيث قال تعالى : ﴿ الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ (الملك : ٢) . ومن ثم فالعمل المقصود هو العمل الذى يعمر الأرض وينتج الطيبات ويحقق الحياة الكريمة للإنسان : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِى ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لاَيُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾ (النور : ٥٥) .

والقرآن الكريم يميّز بين الذين يعملون والذين لايعملون كقوله تعالى : ﴿ لاَيَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ (النساء: ٩٥) . وكقوله تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ﴾ (الزلزلة : ٧ ، ٨) ، ثم يدعو الله

صراحة إلى الكد والعمل حين يكلف الرسول بأن يعمل والمسلمون ويعلن أنه هو يعمل ﴿ وَيَاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ﴾ (هود : ٩٣) . وحين يؤكد على الكد والجد فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ ﴾ (الإنشقاق : ٦) .

٢ ـ متغير احترام الوقت : يقول الرسول الكريم فى مجال توزيع وقت الناس بين العمل والراحة بما لايرهق الجسم ويعطل الإنتاج : « إن لبدنك عليك حق » ويقول الفاروق عمر فى مجال انجاز العمل فى وقته وعدم ترك العمل مما يؤدى إلى تراكمه : « لاتؤخر عمل اليوم إلى الغد » وكان عمر يشتد على المتعطلين فكان يؤاخذهم ويقول ساخراً : « هل علمتم أن السماء تمطر ذهباً أو فضة » ويقول المولى عز وجل فى (سورة التوبة : ١٠٥) : ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

٣ ـ متغير الشورى : تعتبر قيمة الشورى من القيم المقررة صراحة فى القرآن الكريم وهى فى جوهرها تقرير لمبدأ المشاركة فى اتخاذ القرارات وهذه المشاركة تعتبر العنصر الأساسى فى جوهر الديموقراطية كأسلوب فى إدارة المجتمع واتخاذ القرارات المتعلقة بمصالح الأفراد ولذا يعدُّ الإسلام دين الديموقراطية ، ولقد وردت فى القرآن آيتان صريحتان ذكرت فيهما الشورى وهما : ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ ﴾ (آل عمران : ١٥٩) ، ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ .

كما قال أبوهريرة رضى الله عنه : « ما رأيت أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله عليه الصلاة والسلام » .

٤ ـ أما عن قيمة الإدخار : فلقد نهت الشريعة الإسلامية عن الإسراف والتبذير وفى نفس الوقت نهت عن التقتير والشح والإكتناز لغرض الإكتناز وتدعوا المسلمين أن يسلكوا طريقا وسطا فيقول الحق سبحانه وتعالى فى سورة الإسراء :

﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾ ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين ﴾ ، ويقول الله سبحانه وتعالى فى سورة (البقرة) : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ﴾ . فالاعتدال وتجنب الإسراف والشطط فى الإنفاق والإستهلاك يؤدى إلى حسن استخدام الموارد ، كما أن الإسراف والترف والنعيم كلها أسباب مؤدية لفساد الحضارة ونهاية العمران وفناء الأمم كما يقول ابن خلدون وفى هذا المعنى يقول الحق سبحانه وتعالى فى سورة الإسراء : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾ .

٥ ـ وبالنسبة لخاصيتى الروح القيادية والقدوة الحسنة نجد أن الرسول الكريم ﷺ يدعو إلى وجوب تقليد المناصب والتعيين فى الوظائف ذات الطابع المالى لغير السفهاء أى لغير القادرين على التصرف الحسن فى القيادة وتدبر الأمر وبما يتفق مع صالح المجتمع فبذلك يحافظ على الأموال وتتحقق المنفعة الاقتصادية والحديث الشريف يقول : « إذا وسد الأمر لغير أهله فانتظر الساعة » ، ويقول المولى جلت قدرته وعلت : ﴿ ولاتؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ (النساء : ٥) ، وعن القدوة الحسنة فإذا كانت الأخوة هى أساس المشاركة فإن الأخوة بدون قدوة كالسفينة بدون ربان وفى الحديث الصحيح : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » . كذلك فإن الرسول ﷺ يقول : « من استرعى رعيته فلم يحطها بالنصيحة حرم الله عليه الجنة » .

٦ ـ وبالنسبة لقيمة العدل فهى من أهم القيم الإسلامية بل أنها مبدأ من مبادىء الإسلام فإعلاء هذه القيمة إعلاء وسمو بالإسلام فالحق سبحانه وتعالى يقول فى سورة (النساء : ١٣٥) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا ﴾ ، ويقول سبحانه وتعالى فى سورة (المائدة : ٨) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولايجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو

أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾ فالعدل صمام الأمن والأمان في المجتمع الإسلامي ومن أهم دعائم استقراره .

٧ ـ متغير التعليم والحصول على العلم والمعرفة : إن الدين الإسلامي الحنيف ممثلاً في القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث الإسلامي عامة يدعو إلى التفكير وإعمال العقل واستخدام العلم بل انه وفي أول لقاء وحي يدعو الله نبيه صلى الله عليه وسلم إلى العلم في قوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ٭ خلق الإنسان من علق ٭ اقرأ وربك الأكرم ٭ الذي علم بالقلم ٭ علم الإنسان ما لم يعلم ﴾ (العلق ١ ـ ٥) . بل إن سيدنا يوسف عليه السلام استغل العلم الذي علمه له ربه في حل الأزمة المتوقعة نتيجة القحط والجدب في السنوات السبع المتوالية لسني الرخاء ، فأعد العدة لذلك وتصرف بحكمة بالغة إذ يقول الله تعالى : ﴿ وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين ﴾ (يوسف : ٥٦)

وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تحث الإنسان على التفكير والتدبر قال تعالى : ﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ (الزمر: ٩) .
﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ (المجادلة : ١١) .
﴿ وقل رب زدني علماً ﴾ (طه : ١١٤) . والرسول الكريم يقول : « تعلموا العلم ولو بالصين » وقال : « تعلموا العلم فإن تعلمه خشية وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لايعلمه صدقة » .

٨ ـ وبالنسبة لمتغير حجم الأسرة : فمن حقائق العصر أننا نعيش مرحلة لاتتنافس فيها الأمم بكثرة أفرادها ولا باتساع أراضيها وإنما نعيش عصر تتنافس فيه الأمم بالاختراع والابتكار ووفرة الإنتاج والتقدم العلمي بشتى صوره وألوانه ، هذا التقدم الذي يجعل احتياج الغير إليك أكثر من احتياجك إليه ، فنحن نشاهد أمما أقل عدداً من غيرها ولكنها أقوى وأغنى من غيرها ، والأمر يصدق كذلك على الأسرة ولننظر إلى قول الله تعالى : ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً ﴾ (الكهف : ٤٦) وكقوله سبحانه : ﴿ إنما أموالكم وأولادكم

فتنة ... ﴾ (التغابن : ١٥) ، وقال سبحانه فى آية أخرى قبل هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ (التغابن : ١٤) .

ولقد ذم النبى ﷺ الكثرة التى لافائدة من ورائها فى حديثه : « يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها . قالوا : أو من قلة نحن يومئذ يارسول الله ؟ قال : بل أنتم حينئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله من قلوب أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن فى قلوبكم الوهن. قالوا: وما الوهن يارسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت » (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) .

فالأولاد قد يكونون زينة وقد يكونون فتنة وقد يكونون أعداء ، وتنظيم الأسرة متى صاحبته النية الطيبة والمقاصد الشريفة كان عونا للإنسان على أن يكون الأولاد قرة عين له وفى الحديث الصحيح : « لأن تذر ورثتك أغنياء ، خير من أن تذرهم عالة يتكففون وجوه الناس » .

٩ ـ ويعتبر متغير درجة الترابط الأسرى واحداً من أهم المتغيرات ذات الصلة المباشرة بعملية التنشئة الاجتماعية فالأولاد أمانة فى أيدى آبائهم ويجب على الآباء أن يرعوا هذه الأمانة حق رعايتها بأن يحسنوا تربيتهم دينيا وجسميا وعلميا وخلقيا وأن يقدموا لهم ماهم فى حاجة إليه من عناية مادية ومعنوية .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا .... ﴾ (التحريم: ٦) ، وقال سبحانه ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ (طه : ١٣٢) ، وفى الحديث الصحيح : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

١٠ ـ وتعتبر الصحة قيمة من القيم الإسلامية السامية حيث أن الإسلام هو دين النظافة والصحة من منطلق أن الصحة هى رأس مال الإنسان وأساس خيره وهناءه ، وإذا كان من أصول الطب التى وصل إليها الإنسان بتجاربه أن الوقاية خير من العلاج فإننا نجد فى القرآن الكريم وفى ارشادات النبى ﷺ ارشادات واضحة فالإسلام يبيح للمسافر أن يفطر فى رمضان حتى لايتجشم مشقة السفر

مع مجهود الصوم فتضعف القوة ويفقد الجسم مناعته ضد الأمراض وكذلك يبيح الفطر للمريض والحامل والمرضع حتى لايزداد الضعف بالصوم وقلة الغذاء . وقد أشار القرآن إلى الوقاية من الأذى فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ (البقرة : ٢٢٢) . وفى مثل تحريمه الميتة والخمر ولحم الخنزير وقاية من الأذى ، وكتحذير الرسول الكريم من مخالطة المرضى للأصحاء كقوله : « إذا سمعتم عن الطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها » بل ان الإسلام يعتبر النظافة من أهم وسائل الصحة الوقائية حيث يقول المولى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (البقرة : ٢٢٢) . والرسول الكريم يقول : «اتقوا الملاعين الثلاث : « البراز فى الموارد وقارعة الطريق والظل » .

١١ ـ وبالنسبة لمتغير الدخل كأحد المتغيرات المؤثرة على عملية التنشئة الاجتماعية فإن للإسلام نظرة خاصة للمال وملكيته تقوم على أساس أن الله هو مالكه ونحن مستخلفون فيه حيث يقول المولى فى سورة (الجاثية : ١٣) : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ لذا فإن للإسلام نظرة خاصة للملكية حيث جعل منها وظيفة اجتماعية تؤدى لصالح الفرد والجماعة معاً . ويمكن اجمال طرق الكسب المشروعة فى الثلاث طرق التالية :

١ ـ كسب المال عن طريق العمل فى الزراعة والتجارة والصناعة والحرف والمهن المختلفة والمتاحة شرعاً .

٢ ـ كسب المال يعتبر عمل مثل الهبة والوصية والميراث .

٣ ـ كسب المال بغير طريق ما يأخذه المسلم من نصيبه من الغنيمة أو أموال الزكاة إذا كان من مستحقيها .

١٢ ـ وبالنسبة للتكافل الاجتماعى والذى يعنى أن يكون كل فرد فى كفالة جماعته يؤدى ماعليه من حقوق وواجبات وأن يكون كل قادر أو ولى أمر كفيلا فى مجتمعه يحافظ على مصالح العباد ويدفع عنهم الضرر ويعطى كل

ذى حق حقه ، والإسلام يأمر بالتكافل فى نصوص كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ (المائدة : ٢) ، وقوله تعالى فى سورة المعارج/ ﴿ والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ وقول رسول الله ﷺ : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » . ولعل أبلغ تعبير جامع لمعنى التكافل الاجتماعى قول رسول الله ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » وكقوله : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

١٣ ـ ويعتبر متغير حسن استغلال موارد البيئة واحداً من متغيرات الدراسة الهامة فالله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ لَهُ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴾ (طه : ٦) ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة : ٣٠) ، ﴿ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى الأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ (الأعراف : ١٢٩) ، ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ (البقرة : ٢٩) وكلها آيات تشير إلى أن المال مال الله ونحن مستخلفين فيه وأنه يجب حسن استغلال هذه الموارد . والقرآن الكريم يدعوا إلى حسن استغلال الأراضى فهو يقول : ﴿ هُوَ الَّذِى أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُم مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِى ذَلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ١٠ ، ١١) . وهو الذى يدعو صراحة إلى استخدام كل هذه النعم حين يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (المائدة : ٨٧) .

ومن ناحية الثروة المائية نجد أن القرآن الكريم يقول : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْماً طَرِيّاً وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (فاطر : ١٢) ، ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ ﴾ (المائدة : ٩٦) .

والقرآن الكريم يوجه الأمة الإسلامية نحو الصناعة واستغلال مصادر الثروة المعدنية فهو القائل في سورة (الحديد : ٢٥) : ﴿ **وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾ .

١٤ ـ وعن متغير مشاركة المرأة للرجل في أمور الحياة نجد أن الإسلام لايضع الرجال والنساء موضع الحرج ولايوجد عليهم التأثم من هذه المشاركة وإنما يسبغ عليها آدابه الشرعية كما أسبغها على سائر ميادين النشاط والحركة الاجتماعية وتظل رعاية الأسرة أولى المهمات الأساسية للمرأة لأن أحدا غيرها لايستطيع أن يقوم مقامها فيها أما فائض الوقت والجهد فإن للمجتمع فيه حقا ونصيبا وعلى المرأة فيهما واجب تشترك فيه مع الرجل وهو واجب يتحدد نطاقه باختلاف ظروف المجتمع وحاجاته ومراحل تطوره ، فالمرأة المسلمة تقوم على الاشتراك في المسئولية وتبادل الرأى ، كما تقوم على المودة والرحمة مع تقرير القوامة للرجل وهى قوامة لاتنال من اكتمال شخصية المرأة وحقها في المساواة (أبوالمجد ، ١٩٩٢) .

١٥ ـ الإيمان : فالدين يتركز في كلمتين ، عقيدة وعمل ، والعقيدة تثمر عملا صالحاً لأن العقول الصحيحة لايمكن أن تكون شيئا عقيما ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (الأحقاف: ١٣) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « ليس الإيمان بالتمنى ولكن ماوقر في القلب وصدقه العمل » ، والعقيدة هي الجانب النظرى الذى يدعو إليه الإسلام ويطلب الإيمان به قبل كل شيء إيماناً مطلقاً وهي الأساس الذى تبنى عليه الشريعة والإيمان بالله وحده إلها معبوداً هي عقيدة الإسلام ، قال الله تعالى في سورة النساء : ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** ﴾ . فالعقيدة هنا هي القوة المعنوية التى توحى باحترام الشريعة ومن أهم آثار العقيدة الإسلامية انقياد المسلم للأوامر والنواهى التى جاءت بها الشريعة كما أنها تحمى المسلم الحق من الوقوع في الخطأ .

الفروض البحثية :

تفترض الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين كل من المتغيرات المستقلة العمر والإيمان وحجم الأسرة والدخل والتعليم والصحة والاعتماد على النفس واحترام الوقت والثقة فى النفس والإحساس بالعدالة ومشاركة المرأة للرجل والادخار واحترام العمل والتكافل الاجتماعى والشورى والروح القيادية وحسن استغلال البيئة والترابط الأسرى بين كل منهم وبين متغير التنشئة الاجتماعية للطفل .

المنهج البحثى :

المجال الجغرافى والعينة : أختير لاجراء الدراسة عينة من سكان قرى أم صابر وعمر مكرم بالقطاع الجنوبى بمديرية التحرير وهى أحد مشروعات التوطين والاستصلاح الرائدة والتى يضم سكانها عينات مختلفة من سكان الجمهورية النازحين لهذه المناطق بغرض الاستيطان وكسب الرزق ، كما تتميز المنطقة بالبعد النسبى عن مناطق العمران وبالتالى وسائل التسلية والترفيه مما يقوى من تأثير ووضوح البعد الدينى بين السكان ، ولقد أختيرت عينة قوامها مائة وخمسون امرأة من سكان منطقة الدراسة تمثل ١٠٪ من السيدات المتزوجات المقيمات .

قياس المتغيرات البحثية : احتوت الدراسة على مجموعة المتغيرات الخارجية والداخلية التى احتواها النموذج السببى وعددها سبعة عشر متغيراً بالإضافة إلى المتغير التابع النهائى وهو التنشئة الاجتماعية ولقد تم قياسها كالآتى :

١ ـ متغير العمر : وتم قياسه كرقم مطلق يعكس عمر المستبين .

٢ ـ درجة الإيمان : وقد تم قياسها من خلال متوسط بندين ، البند الأول درجة انتظام المستبين فى أداء أركان الإسلام الخمسة والبند الثانى اتجاهاته تجاه خمسة من الظواهر الدينية .

٣ ـ الدخل : وتم قياسه كرقم مطلق .

٤ ـ الحالة التعليمية : حيث صنفت الحالة التعليمية إلى : أمى = صفر ، يقرأ

ويكتب = ١ ، مؤهل متوسط = ٢ ، جامعي = ٣ ، أعلى من الجامعي = ٤ .

٥ ـ الروح القيادية : وتم حسابه من خلال درجات أربعة أسئلة تعكس اتجاهات المستبين القيادية .

٦ ـ حجم الأسرة : وتم حسابه كرقم مطلق يعكس عدد الأفراد المقيمين في نفس الوحدة المعيشية .

٧ ـ الحالة الصحية : وتعكس متوسط أربعة بنود : البند الأول مدى معرفة الأم ببعض الأمراض السائدة والبند الثاني درجة تردد الأم على الأطباء ومراكز تنظيم الأسرة والرعاية والطفولة ، والثالث درجة اصابتها ببعض الأمراض والبند الرابع مدى المامها بسبل الرعاية الصحية .

٨ ـ التكافل الاجتماعي : وتم قياسه من خلال خمسة عبارات اتجاهية تعكس الاتجاه نحو التكافل الاجتماعي .

٩ ـ احترام العمل : وتم قياسه من خلال متوسط بندين : البند الأول يتكون من ١١ عبارة اتجاهية تعكس قيمة العمل ، والبند الثاني درجة ميل المستبين تجاه العمل بثمانية مهن .

١٠ ـ احترام الوقت : وتم حسابه من خلال متوسط ثلاثة بنود : البند الأول يعكس توزيع الوقت اليومي والبند الثاني يعكس طريقة حساب الوقت ، البند الثالث يعكس درجة الحرص على بعض المواعيد .

١١ ـ الادخار : وتم قياس المتغير كنسبة تعكس مقدار مايتم ادخاره سنويا منسوبا إلى دخل الأسرة .

١٢ ـ الاعتماد على النفس : وتم قياسه من خلال سبعة من العبارات الاتجاهية التي تعكس اعتماد المستبين على نفسه في المواقف المختلفة .

١٣ ـ الثقة في النفس : وتعكس درجة ثقة المستبين في مدى صحة خمسة من القرارات الحيوية التي اتخذها في حياته .

١٤ ـ مشاركة المرأة للرجل : وتم قياسه من خلال درجة مشاركة المرأة للرجل في ستة من القرارات المتعلقة بالأسرة .

١٥ ـ درة الترابط الأسرى : وتم قياسه من خلال مجموعة من الأسئلة ، الأول منها متوسط عدد الساعات التى يقضيها الزوج مع الزوجة والأولاد يومياً ، والثانى عدد مرات الخروج للتنزه أسبوعياً ، والثالث درجة انتظام أفراد الأسرة فى تناول وجباتهم الغذائية سوياً ، والرابع درجة تعاون الزوج مع الزوجة فى الأعمال المنزلية والخامس درجة تعاون الزوجة مع الزوج فى الأعمال المزرعية.

١٦ ـ متغير الشورى : وتم قياسه من خلال خمسة من العبارات تعكس درجة استشارة المستبين للأقرباء والأصدقاء والجيران والقادة المحليين والقادة التنفيذيين فى بعض أموره الحياتية .

١٧ ـ حسن استغلال البيئة : وتم قياسه كمتوسط بندين ، البند الأول الوعى البيئى وتم قياسه من خلال ٦ عبارات تعكس المحافظة على البيئة والبند الثانى درجة الاستفادة من البيئة المحلية فى عمل بعض المشغولات .

١٨ ـ الاحساس بالعدالة : وتم قياسه من خلال بندين ، البند الأول ستة من العبارات تعكس عدم التفرقة فى المعاملة بين الأبناء وبين البنين والبنات ، والبند الثانى عبارة عن سؤال يعكس درجة ثقة الجيران فى المستبين فى حل المشاكل التى تواجههم .

١٩ ـ متغير التنشئة الاجتماعية وتم قياسه كمتوسط لأربعة بنود ، البند الأول يعكس السمات الدافعية (الحاجات ، الميول ، الاتجاهات) ، البند الثانى يعكس السمات المزاجية (الحالة الوجدانية) ، البند الثالث يعكس سمات الاستعدادات (القدرات العقلية) ، والبندا لأخير السمات الجسمية .

التحليل الإحصائى : استخدمت لتحليل بيانات الدراسة عدة أساليب احصائية منها :

١ ـ اختبار معامل بيرسون للارتباط بين كافة المتغيرات المستقلة وبعضها البعض وبين كل منها والمتغير التابع النهائى (التنشئة الاجتماعية) .

٢ ـ استخدم اختبار التحليل الانحدارى المتعدد لاكتشاف مدى معنوية كل من المتغيرات المستقلة فى تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتحكم فى بقية المتغيرات المستقلة الأخرى وكذلك بيان قيمة معامل التحديد (التفسير) R^2.

٣ ـ أسلوب التحليل المسارى وذلك بغرض بناء نموذج سببى يوضح العلاقات السببية أو الاسهامات النسبية لسلسلة من المتغيرات المستقلة الداخلية أو الخارجية فى تأثيرها على المتغير التابع النهائى وهو التنشئة الاجتماعية .

النتائج والمناقشات البحثية :

استخدم لاجراء التحليل الإحصائى لبيانات هذه الدراسة الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل المسارى Path Analysis وهو عبارة عن أسلوب احصائى لبناء نموذج سببى بين مجموعة من المتغيرات ، ويقول أبوطاحون (١٩٨٨) أن عالم الوراثة Sewall Wright قد توصل إلى هذا الأسلوب عام ١٩٢١ ، ولقد أخذ هذا الأسلوب فى الانتشار فى كثير من العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية حيث يرجع الفضل فى ذلك إلى دانكان عام ١٩٦٦ ، وهذا النوع من التحليل يمكن من خلاله الربط بين النظرية المجتمعية والواقع ، كما يفيد هذا النوع من التحليل كذلك فى اختبار العلاقات السببية والاسهامات النسبية لسلسلة أو عدة سلاسل من المتغيرات المستقلة والتابعة والتى تنتهى كلها لتسبب فى النهاية متغيراً تابعاً نهائياً وهو الظاهرة المراد دراستها من خلال نموذج مقترح من قبل الباحث ، ويفيد هذا التحليل فى معالجة أوجه القصور فى النظرية المجتمعية (Alwin & Hauser, 1975) (Asher, 1976) .

مفترضات التحليل المسارى :

لايجوز استخدام التحليل المسارى فى تحليل بيانات معينة إلا فى ظل شروط أو مفترضات معينة ، ويخطىء من يتصور أن تحليل المسارات طريقة لاكتشاف العلية أو السببية . فهذا التحليل لايهدف إلى استنباط علاقات سببية بين مجموعة

من المتغيرات باستخدام قيم معامل الارتباط وإنما نستهدف من هذا التحليل تطبيق الأسلوب على نموذج سببى Causal Model مفترض على أساس نظرى معين وهناك شروط معينة لابد من توافرها إذا ما أريد استنباط علاقة سببية بين مجموعة من المتغيرات هى :

١ ـ التحليل المسارى كامتداد للانحدار المتعدد Multible regression حيث يفترض أن وحدات العينة قد سحبت بدون تبعية على بعضها Independently drawn كما يشترط أن تكون المتغيرات مقاسة بمقاييس فترية Interval scale على الأقل بالإضافة إلى أنه يشترط تجانس التباين بين المتغيرات .

٢ ـ لايوجد مشكلة الترادف الخطى المتعدد Multicolinarity بين العوامل المستقلة (Norman, 1975) .

٣ ـ العلاقة بين المتغيرات الداخلة فى النموذج السببى تتميز بأنها خطية بمعنى أنها خالية من التغذية الارتجاعية Feed back (Duncan, 1966).

٤ ـ قياس المتغيرات فى النموذج السببى بمقاييس ثابتة معتمدة Reliable.

٥ ـ امكانية التوصل إلى معاملات المسار Path Coefficient فى النموذج السببى من العلاقات الواقعية الارتباطية بين المتغيرات وذلك إذا أمكن التحكم فى التأثيرات الواقعة على المتغيرات التابعة سواء كان بين بعضها البعض أو بينها وبين المتغيرات الخارجية (Miller,1981).

وفيما يلى ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج :

أولا ـ النموذج المقترح لبيان علاقة متغيرات التربية الدينية للمرأة بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال :

لقد تضمنت الدراسة ستة عشرة متغيراً داخلياً Endogenous Variables وهى تلك المتغيرات التى تتغير بناء على عوامل داخل النموذج السببى ويفترض أن لها تأثيراً على المتغير التابع النهائى وهو التنشئة الاجتماعية للأطفال

وهـذه المتغيرات هى :

حجم الأسرة	x_2
الدخل	x_5
التعليم	x_3
الصحة	x_6
الاعتماد على النفس	x_8
احترام الوقت	x_7
الثقة فى النفس	x_{16}
الاحساس بالعدالة	x_{17}
مشاركة المرأة للرجل فى أمور الحياة	x_{14}
الادخار	x_9
احترام العمل	x_{13}
التكافل الاجتماعى	x_{10}
الشورى	x_{11}
الروح القيادية	x_{15}
حسن استغلال البيئة	x_{18}
الترابط الأسرى	x_{12}

كما تضمنت الدراسة متغيرين خارجيين (ogenous Variables وهى تلك العوامل أو المتغيرات التى تتغير بناءا على عوامل خارجية عن النمو السببى وهى x_1 (العمر) ، x_4 (درجة الإيمان) وهذه المتغيرات تقوم ب متغيرات الاختبار لهذه المتغيرات الداخلية بمعنى أن المتغيرات الوسيطة أو الدا لكى تحدث تأثيرها فى المتغير التابع النهائى فإن هذه المتغيرات الخارجية لابد يكون كلها أو بعضها سابقا لهذه المتغيرات فى الترتيب الزمنى مع ملاحظة ليس بالضرورة أن يؤثر كل متغير خارجى على كل المتغيرات الوسيطة .

وهذه المتغيرات جميعها سواء الداخلية منها أو الخارجية يتم اختيارها بناءاً على أسس نظرية ومنطقية وكذلك الدراسات السابقة فى هذا المجال . ولقد تم ترتيب مجموعة المتغيرات الداخلية فى النموذج ترتيباً سببياً زمنياً Cousel ordering وذلك طبقا لديناميات تأثيرها (Warren, 1977) ويلاحظ أن تكون هذه المتغيرات خالية من التغذية الارتجاعية Feed back . وبالنسبة للمتغير التابع النهائى وهو التنشئة الاجتماعية للأطفال يرمز له بالرمز لا . وفى هذا الشكل المسارى فإن العلاقات السببية تمثل بأسهم أحادية الاتجاه من المتغيرات المستقلة إلى المتغيرات التابعة ، بينما العلاقات بين المتغيرات الخارجية تمثل بأسهم ثنائية منحنية . وبالنسبة للمتغيرات المتبقية أو القيم المتبقية والتى تعكس الـ erross والتى تسمى Residual فتمثل هى الأخرى بأسهم أحادية الاتجاه من كل من متغير متبقى إلى المتغير التابع الخاص به .

وفى النموذج السببى لهذه الدراسة سيرمز للقيم المتبقية للمتغيرات التابعة بالرموز الآتية :

x 2 = R x 2, x 3 = R x 3, x 5 = R x 5, x 6 = R x 6, x 7 = R x 7, x 8 = R x 8, x 9 = R x 9, x 10 = R x 10, x 11 = R x 11 , x 12 = Rx 12, x 13 = R x 13 , x 14 = R x 14 , x 15 = R x 15 , x 16 = R x 16 , x 17 = R x 17 , x 18 = R x 18 .

ويوضح شكل (١) صورة للنموذج السببى المقترح والذى يوضح كيفية تأثير متغيرات التربية الدينية للمرأة على التنشئة الاجتماعية للأطفال مع ملاحظة وجود بعض المتغيرات الأخرى التى تعمل من خلالها مكونات متغيرات التربية الدينية للمرأة .

ولاختبار النموذج تم تحديد مجموعة المعادلات التركيبية السببية Structure Equations وتكتب هذه المعادلات التركيبية للمعاملات التابعة بالنموذج السببى وفقاً للمسارات المقترحة فى النموذج وهذه المعادلات هى :

$$X2 = F(X1, X7)$$
$$= P2X1 + P2X7 + RX2$$

$$X3 = F(X1, X2, X4)$$
$$= P3\,X1 + P3\,X2 + P3\,X4 + RX3$$

$$X5 = F(X1, X2, X3, X4)$$
$$= P5\,X1 + P5\,X2 + P5\,X3 + P5\,X4 + R\,X5$$

$$X6 = F(X2, X3, X4, X5)$$
$$= P6\,X2 + P6\,X3 + P6\,X4 + P6X5 + R\,X6$$

$$X7 = F(X3, X4)$$
$$= P7\,X3 + P7\,X4 + R\,X7$$

$$X8 = F(X3, X5, X7)$$
$$= P8\,X3 + P8\,x5 + P8\,X7 + R\,X8$$

$$X9 = F(X3, X4, X5, X6, X7, X8, X13)$$
$$= P9\,X3 + P9\,X4 + P9\,X5 + P9\,X6 + P9\,X\,7 + P9\,X8 + P9\,X13 + R\,X9$$

$$X10 = F(X9, X\,13, X14, X16, X17)$$
$$= P10\,X9 + P10\,X13 + P10\,14 + P10\,X16 + P10\,X17 + RX10$$

$$X11 = F(X6, X8, X13, X14, X15, X\,17)$$
$$= P11\,X6 + P11\,X8 + P11\,X13 + P11\,X14 + P11\,X15 + P11\,X17 + R\,X11$$

$$X12 = F(X6, X9, X10, X13, X15, X16, X17)$$
$$= P12\,X6 + P12\,X9 + P12\,X10 + P12\,X13 + P12\,X15 + P12\,X16 + P12\,X17 + R\,X12$$

$$X13 = F(X3, X4, X5, X7, X8)$$
$$= P13\,X3 + P13\,X4 + P13\,X5 + P13\,X7 + P13\,X8 + R\,X13$$

$$X14 = F(X3, X5, X6, X7, X8, X9)$$
$$= P14\,X3 + P14\,X5 + P14\,X6 + P14\,X7 + P14\,X8 + P14\,X9 + R\,X14$$

$$X15 = F(X6, X7, X8, X9, X13, X14)$$
$$= P15\,X6 + P15\,X7 + P15\,X8 + P15\,X9 + P15\,X13 + P15\,X14 + R\,X15$$

$$X16 = F(X3, X6, X7, X8, X14, X17)$$
$$= P16\,X3 + P16\,X6 + P16\,X7 + P16\,X8 + P16\,X14 + P16\,X17 + R\,X16$$

$$X17 = F(X3, X5, X6, X7, X8, X14)$$
$$= P17\,X3 + P17\,X5 + P17\,X6 + P17\,X7 + P17X8 + P17\,X14 + R\,X17$$

$$X18 = F(X10, X11, X12, X13, X14, X15, X17)$$
$$= P18\,X10 + P18\,X11 + P18\,X12 + P18\,X13 + P18\,X14 + P18\,X15 + P18\,X17 + R\,X18$$

$$y = F(X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X8, X9, X10, X11, X12, X13, X14, X15, X16, X17, X18)$$

$$Py = Py\,X1 + Py\,X2 + PyX3 + PyX4 + PyX5 + PyX6 + PyX7 + PyX8 + PyX9 + PyX10 + PyX11 + PyX12 + PyX13 + PyX14 + PyX15 + PyX16 + PyX17 + PyX18 + Ry.$$

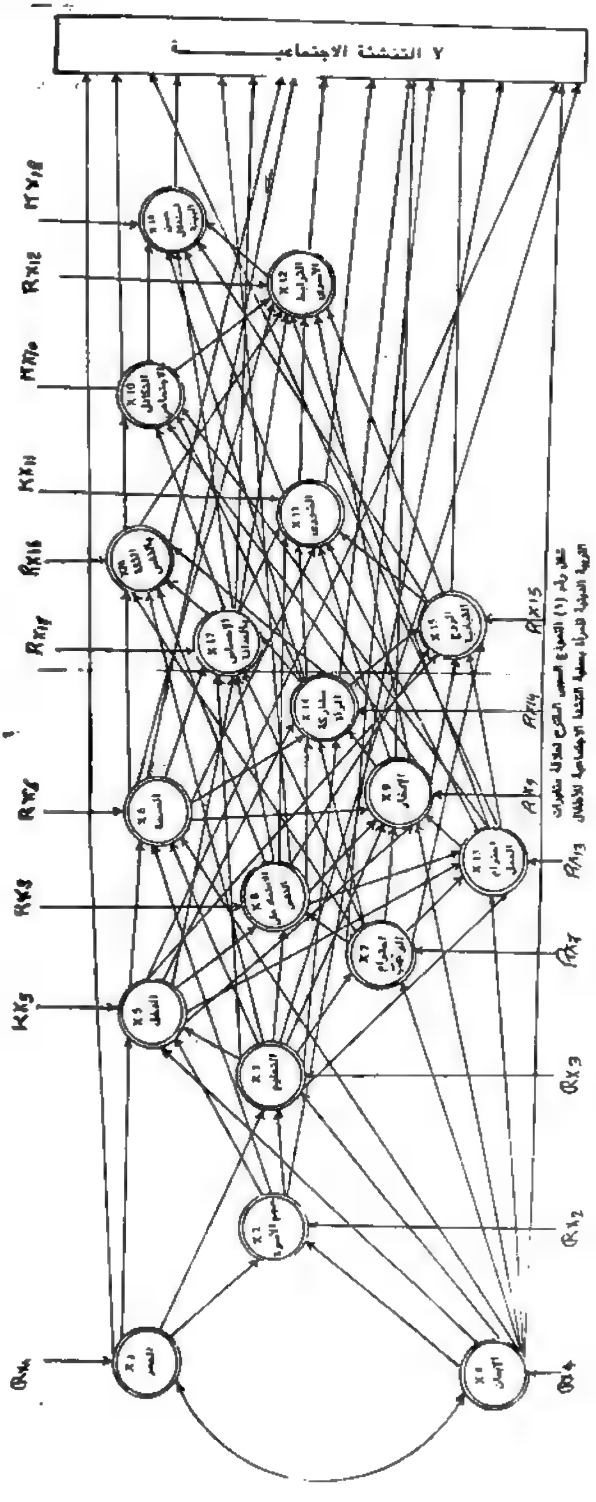

شكل رقم (١) النموذج السببي الخطي لدلالة متغيرات التربية الدينية للمرأة بسلوك التنشئة الاجتماعية للأطفال

وللتحقق من مدى تفسير متغيرات النموذج لعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال فلقد تم ايجاد قيمة معامل التفسير Explained Variance (R2) حيث بلغت هذه القيمة ٧٩٩ر وهي قيمة تعني أن متغيرات الدراسة تفسر نحو ٧٩,٩٪ من التباين في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال .

كما أظهرت قيم معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج السببي المقترح عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين المتغيرات الخارجية في النموذج وهي متغير العمر (x 1) ومتغير درجة الإيمان (x 4) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرين المذكورين ـ ١ر وهي قيمة طفيفة ولاتعكس وجود ارتباط معنوى بين المتغيرين الخارجيين وبذلك يتحقق أحد المفترضات الهامة للتحليل المسارى وهو عدم وجود ظاهرة الترادف الخطي المتعدد Multicolinarity .

كما يوضح جدول (٢) المصفوفة الارتباطية لمتغيرات الدراسة حيث أنه ببحث طبيعة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغير درجة التنشئة الاجتماعية للأطفال تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية سالبة بين الحالة العمرية والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت هذه القيمة ـ ٤٢٠ر وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي ٠١ر ، كما تبين عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الأسرة والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للعلاقة المذكورة – ٠٢٨ر وهي قيمة غير مقبولة المعنوية .

كذلك أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الحالة التعليمية للأم والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٥٢١ر٠ وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي ٠١ر ، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين درجة الإيمان والتنشئة الاجتماعية ٢٣٥ر وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي ٠١ر ، كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين الدخل والتنشئة الاجتماعية ٦٣٤ر وهي قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة عند المستوى الاحتمالي ٠١ر.

وبالنسبة لمتغير الحالة الصحية للأم فلقد أظهرت النتائج البحثية وجود علاقة ارتباطية بين الحالة الصحية والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٦٣٧ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر.

كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة احترام الوقت والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٤٣٨ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر ، كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متغير الاعتماد على النفس ودرجة التنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتبـاط لهذه العلاقــة ٧٥٩ر وهى قيمة معنويــة على المستوى الاحتمالى ٠١ر.

وبالنسبة للعلاقة بين متغير الادخار والتنشئة الاجتماعية فلقد أثبتت النتائج البحثية وجود علاقة ارتباطية موجبة بين هذين المتغيرين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٨١٦ر وهى قيمة معنوية بدرجة كبيرة ، كذلك تبين وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين التكافل الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لهذه العلاقة ٤٠٧ر ، كما تبين أيضا وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متغير الشورى والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٩٣ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر.

كما أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الترابط الأسرى ودرجة التنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٧٣ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر . كما أن النتائج أوضحت وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين احترام العمل والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لهذه العلاقة ٦٢٦ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر . كما بلغت قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مشاركة المرأة للرجل والتنشئة الاجتماعية ٥٤٩ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر.

كذلك تبين من دراسة مصفوفة معاملات الارتباط وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجة توافر الروح القيادية والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٩٤ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ٠١ر . كما

تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة معنوية بين الثقة فى النفس ودرجة التنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٧٤٥ر وهى قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة .

كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الإحساس بالعدالة والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٤٥٣ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ١٠ر .

كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متغير حسن استغلال البيئة والتنشئة الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٦٥ر وهى قيمة معنوية على المستوى الاحتمالى ١٠ر .

ثانيا ـ النموذج السببى المعدل لبيان علاقة متغيرات التربية الدينية للمرأة بالتنشئة الاجتماعية للأطفال :

تم اجراء التحليلات الانحدارية للمعادلات التركيبية السببية للنموذج المقترح حيث تم ايجاد معاملات الانحدار القياسية β والتى تستخدم عادة عندما يكون الاهتمام منصباً أساساً على كمية التباين النسبى المشروحة فى متغير تابع معين بتأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة ، كذلك تستخدم إذا كانت المتغيرات المستقلة مقاسة بوحدات قياس مختلفة ويكون الاهتمام فى التحليل السببى منصبا أساساً على تقدير التأثير الكلى من متغير معين على متغير آخر فى نفس الشاملة أو العينة * .

---

* لبيان العلاقة بين معامل الانحدار الجزئى القياسى β ومعامل الانحدار الجزئى B فإن ذلك يتضح من المعادلات الآتية :

$$B = \beta \frac{S y}{S} \quad \text{or} \quad \beta = \frac{S x 1}{S y 1}$$

حيث B معامل الانحدار غير القياسى ، β معامل الانحدار القياسى ، Sx1 الانحراف القياسى للمتغير المستقل x ، Sy 1 هى الانحراف القياسى للمتغير التابع y .

جدول رقم (٢) مصفوفة توضح معاملات الارتباط البيرسونية بين المتغيرات البحثية

	x 1	x 2	x 3	x 4	x 5	x 6	x 7	x 8	x 9	x 10	x 11	x12	x 13	x 14	x 15	x 16	x 17	x 18	Y
X1	-	.285	.687	.007	-.215	-.308	-.190	-.341	-.432	-.275	-.433	-.423	-.267	-.211	-.304	-.460	-.209	-.442	-.420
X2		-	-.019	0209	.121	.012	-.024	-.033	-.002	.10	.020	-.032	.023	-.052	.053	-.124	.063	-.009	-.028
X3			-	.217	.471	.613	.494	.507	.548	.369	.587	.576	.381	.408	.504	.617	.323	.335	.521
X4				-	.546	.537	.239	.291	.316	.239	.302	.237	.165	.235	.235	.214	.323	.351	.235
X5					-	.699	.473	.652	.567	.296	.607	.583	.428	.523	.629	.535	.316.	.510	.633
X6						-	.508	.634	.604	.399	.654	.624	.581	.495	.665	.637	479	.670	.637
X7							-	.494	.449	.172	.445	.376	.245	.390	.481	.386	.211	.382	.438
X8								-	.685	.350	.631	.675	.584	.500	.688	.634	.561	.543	.759
X9									-	.447	.626	.694	.616	.426	.712	.711	.406	.644	.738
X10										-	.406	.371	.396	.233	.369	.402	.330	.391	.407
X11											-	.762	.636	.423	.752	.729	.474	.642	.793
X12												-	.611	.444	.731	.615	.429	.616	.773
X13													-	.464	.621	.608	.568	.534	.626
X14														-	.578	.422	.430	.428	.549
X15															-	.749	.498	.636	.794
X16																-	.407	.632	.745
X17																	-	.431	.453
X18																		-	.650

كما تم ايجـاد قيمـة المتبقى لكل متغير حيث يحسب المتبقى من المعادلـة $\sqrt{1-R2}$ وذلك لتحديد النسبة المئوية من الانحراف المعيارى للمتغير التابع التى لم يمكن شرحها من خلال العلاقات المفترضة فى النموذج السببى وبتربيع هذه القيمة يمكن الحصول على النسبة المئوية للتباين فى المتغير التابع التى لم يمكن شرحها من خلال العلاقات المفترضة فى النموذج السببى .

ولقد أوضحت نتائج اختبار النموذج أن هناك ثمانية متغيرات كان لها تأثير مباشر على درجة التنشئة الاجتماعية وهى متغيرات : الروح القيادية ، الترابط الأسرى ، مشاركة المرأة للرجل ، الثقة فى النفس ، الاعتماد على النفس ، الشورى ، الادخار ، والتعليم . بينما كان هناك متغيرات ليس لها تأثير مباشر وانما كان لها تأثير غير مباشر على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وذلك من خلال تأثيرها على متغيرات أخرى فى النموذج .

ويمكن توضيح أثر بعض المتغيرات التى لم يكن لها تأثير مباشر على عملية التنشئة الاجتماعية ولكن كان لها تأثير غير مباشر واضح وكبير فمثلا متغير درجة الإيمان وهو أحد المتغيرات الخارجية فى النموذج السببى لم يكن له تأثير مباشر على متغير درجة التنشئة الاجتماعية للأبناء بينما كان له تأثير غير مباشر حيث أنه من خلال تأثيره فى بعض المتغيرات الأخرى مثل حجم الأسرة ، الدخل ، التعليم ، الصحة ، احترام الوقت وهذه المتغيرات تؤثر تأثيراً غير مباشراً فى عملية التنشئة الاجتماعية عبر متغيرات أخرى ويكفى لتوضيح ذلك أن نوضح التأثير غير المباشر لدرجة الإيمان على التنشئة الاجتماعية من خلال متغير واحد وهو الدخل حيث نجد أن هذا التأثير يمكن أن يكون عبر عدة مسارات كالآتى :

المسار الأول : درجة الإيمان ← الدخل ← الصحة ← الثقة فى النفس ← الترابط الأسرى ← التنشئة الاجتماعية .

المسار الثانى : درجة الإيمان ← الدخل ← مشاركة المرأة للرجل ← التنشئة الاجتماعية .

المسار الثالث : درجة الإيمان ← الدخل ← الاعتماد على النفس ← الادخار ← الشورى ← الترابط الأسرى ← التنشئة الاجتماعية .

المسار الرابع : درجة الإيمان ← الدخل ← الاعتماد على النفس ← الادخار ← الشورى ← الترابط الأسرى ← التنشئة الاجتماعية .

المسار الخامس : درجة الإيمان ← الاعتماد على النفس ← الادخار ← الروح القيادية ← التنشئة الاجتماعية .

المسار السادس : درجة الإيمان ← الدخل ← الاعتماد على النفس ← الثقة فى النفس ← الترابط الأسرى ← التنشئة الاجتماعية .

كما أن متغير العمر يؤثر تأثيراً غير مباشر من خلال مسارات متغيرى التعليم وحجم الأسرة ، وكما سبق وأن أوضحنا فإن متغير العمر يؤثر على متغير الدخل من خلال متغيرى التعليم وحجم الأسرة وبالتالى فإن تأثيره غير المباشر يحتوى على كل التأثيرات غير المباشرة التى تتم من خلال متغير الدخل والتى سبق تناولها بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة عبر متغير التعليم .

كما أن متغير التعليم يعطى تأثيره غير المباشر من خلال متغيرات الصحة والاعتماد على النفس واحترام الوقت . كذلك فإن متغير الصحة يعطى تأثيره غير المباشر من خلال متغير الثقة بالنفس ، كما أن متغير الاعتماد على النفس له تأثير مباشر على عملية التنشئة الاجتماعية وتأثير غير مباشر من خلال متغيرات الشورى ، الروح القيادية ، مشاركة المرأة للرجل ، احترام العمل ، الثقة فى النفس .

كذلك فإن متغير احترام الوقت يؤتى تأثيره غير المباشر عبر مسارات متغيرات احترام العمل ، الاعتماد على النفس . كما أن متغير الثقة فى النفس يؤتى تأثيراً مباشراً وكذا تأثيراً غير مباشر من خلال متغير الترابط الأسرى . كما أن متغير مشاركة المرأة للرجل له تأثيراً مباشراً وتأثيراً غير مباشراً من خلال متغير الروح

القيادية . كذلك فإن متغير الإدخار يؤتى تأثيره من خلال متغيرى الشورى والروح القيادية ، كما أن متغير احترام العمل يؤتى تأثيره من خلال متغيرات الروح القيادية ، ومشاركة المرأة للرجل والشورى . وأخيراً فإن متغير الشورى كان له تأثيراً مباشراً وتأثيراً غير مباشراً عبر متغير الترابط الأسرى .

ويلاحظ من النموذج المعدل أن قيم معاملات المسار لبعض المسارات كانت غير معنوية ولقد تم تمثيلها فى النموذج المعدل بخطوط متقطعة ، كما أن هناك بعض المتغيرات ونتيجة لارتباطها بمسارات غير معنوية لم يكن لها تأثيراً مباشراً أو غير مباشراً وذلك وفقاً لموقعها فى النموذج وهى متغيرات حسن استغلال موارد البيئة ، التكافل الاجتماعى ، الإحساس بالعدالة . ويوضح شكل (٢) النموذج المعدل ، كما يوضح جدول (٣) معاملات المسار للمسارات المختلفة ومستوى معنويتها وقيم معاملات التفسير لكل مسار .

ثالثاً ـ النموذج النهائى لبيان علاقة متغيرات التربية الدينية للمرأة بالتنشئة الاجتماعية للأطفال :

بعد استبعاد المسارات السببية غير المعنوية وإعادة التحليل الانحدارى لما تبقى من متغيرات ترتبط بمسارات سببية معنوية ينتج النموذج النهائى لعلاقة بعض متغيرات التربية الدينية للمرأة بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وذلك بعينة الدراسة وتوضح النتائج البحثية أن المتغيرات المستقلة الثمانية عشر والتى كان يحتوى عليها النموذج المقترح والتى كانت تفسر نحو ٧٩٫٩٪ من التباين فى درجة التنشئة الاجتماعية للأطفال بعينة الدراسة قد اختزلت إلى خمسة عشرة متغيراً فقط أصبحت تفسر نحو ٧٨٫٢٪ من التباين فى عملية التنشئة الاجتماعية بعنية الدراسة وذلك بعد استبعاد المتغيرات التى لم يكن لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر وهى الإحساس بالعدالة ، التكافل الاجتماعى ، حسن استغلال البيئة .

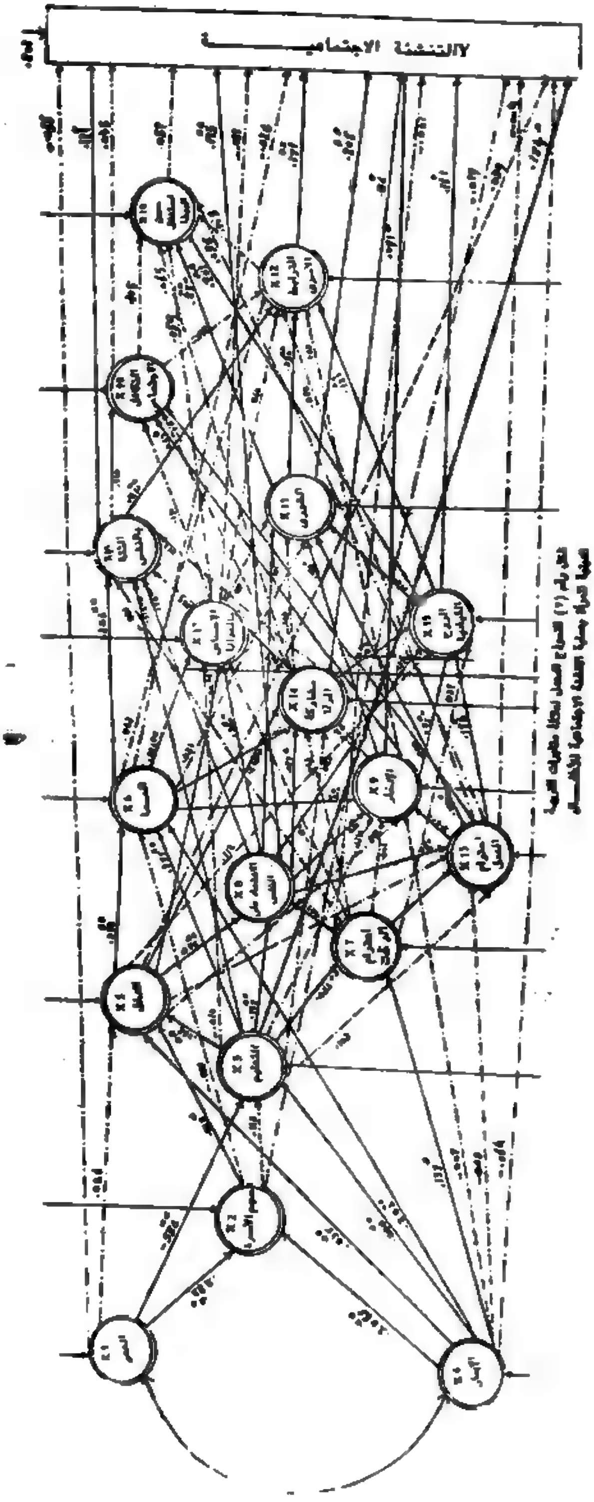

شكل رقم (٢) النموذج المعدل لعلاقة متغيرات البيئة
[illegible] المرأة بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط والانحدار القياسي للنموذج السببي المعدل
لبيان متغيرات التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

المتغير التابع Dependant Variable	المتغير المستقل Independant Variable	معامل الارتباط r Corrlation	قيمة t	معامل الانحدار القياسي path coefficient	معامل التحديد
X2	X1	.285	3.914	.2834**	.123
	X4	.007	2.852	.2065**	
X3	X1	.587	-8.848	-.5564**	.405
	X2	-.221	-1.780	-.1138**	
	X4	.217	4.005	.2455**	
X5	X1	-.214	-.349	-.025	.441
	X2	.121	1.962	.123*	
	X3	.470	5.139	.387**	
	X4	.546	7.000	.436**	
X8	X3	.507	2.973	.197**	.497
	[illegible]	.652	7.305	.479**	
	X7	.494	2.545	.169**	
X7	X3	.493	6.809	.463**	.261
	X4	.238	2.023	.137*	
X6	[illegible]	.012	-.027	-.001	.633
	X3	.613	6.692	.377**	
	X4	.536	4.236	.242**	
	X5	.699	6.177	.389**	
X13	X3	.408	1.383	.102	.354
	X4	.235	-.609	-.045	
	X5	.522	.877	.084	
	X8	.584	5.640	.490**	
X9	X13	.616	3.327	.216**	.627
	X4	.316	-.068	-.004	
	X7	.444	.737	.044	
	X3	.548	1.709	.110	
	X8	.685	3.810	.285**	
	X5	.567	.034	.002	
	X6	-.432	3.425	.307**	
X14	X9	.543	-.083	-.008	.343
	X7	1.390	1.058	.083	
	X3	.408	1.100	.093	
	X5	.522	2.524	.243*	
	X8	.500	1.888	.187*	
	X6	495	1.017	112	

تابع جدول رقم (٣) معاملات الارتباط والانحدار القياسي للنموذج السببي المعدل
لبيان متغيرات التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

معامل التحديد	معامل الانحدار القياسي path coefficient	قيمة t	معامل الارتباط r Corrlation	المتغير المستقل Independant Variable	المتغير التابع Dependant Variable
.360	.244**	3.168	.430	X14	X17
	-.136	-1.749	.211	X7	
	-.010	-.128	.323	X3	
	-.241**	-2.486	.318	X5	
	.380**	4.164	.501	X8	
	.361**	3.551	.479	X6	
.554	.028	.440	.407	X17	X16
	-.069	-1.062	.388	X7	
	.023	.360	.422	X14	
	.316**	4.548	.617	X3	
	.326**	4.336	.634	X8	
	.246**	3.109	.637	X6	
.701	.015	.272	.474	X17	X11
	.123*	2.572	.726	X9	
	-.103	-1.892	.423	X14	
	.139*	2.212	.636	X13	
	.281**	4.175	.731	X8	
	.028	1.241	.654	X6	
	.334**	4.556	.752	X15	
.240	.131	1.545	.330	X17	X10
	.263**	2.558	.447	X9	
	-.031	-.390	.233	X14	
	.106	1.057	.396	X13	
	.110	1.075	.402	X16	
.659	.067	.951	-.433	X6	X12
	-.011	-.213	.371	X10	
	.010	.136	.429	X17	
	.231**	3.103	.715	X16	
	.096	1.410	.611	X13	
	.380**	4.858	.762	X11	
	.147	1.848	.694	X9	
.502	.054	.768	.431	X17	X18
	.105	1.698	.391	X10	
	.065	.930	.428	X14	
	.165	1.765	.616	X12	
	.058	.706	.534	X13	
	.230*	2.327	.642	X11	
	.201*	2.023	.636	X15	

تابع جدول رقم (٣) معاملات الارتباط والانحدار القياسي للنموذج السببي المعدل لبيان متغيرات التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

معامل التحديد	معامل الانحدار القياسي path coefficient	قيمة t	معامل الارتباط r Corrlation	المتغير المستقل Independant Variable	المتغير التابع Dependant Variable
.799	.057	1.003	.650	X18	Y
	-.019	-.463	-.028	X2	
	-.001	-.022	.438	X7	
	.045	1.053	.793	X10	
	-.064	-1.276	.235	X4	
	-.031	-.655	.453	X17	
	-.056	-1.121	-.420	X1	
	.116*	2.339	.549	X14	
	-.004	-.083	.626	X13	
	.171*	2.612	.773	X12	
	-.124*	-2.042	.521	X3	
	.175**	2.714	.759	X8	
	.089	1.383	.633	X5	
	.121*	1.773	.745	X16	
	.091*	1.362	.407	X9	
	.205**	2.808	.793	X11	
	-.028	-.386	.637	X6	
	.161*	2.115	.794	X15	

ويلاحظ أنه بإجراء التحليل الانحدارى فإن معاملات المسار لبعض المتغيرات قد ازدادت قيمتها ومعنويتها ويرجع ذلك إلى تأثير استبعاد بعض المتغيرات ويتضح ذلك من شكل (٤) وجدول (٣) .

ويتضح من الشكل أن هناك ثمانية متغيرات كان لها تأثير مباشر على عملية التنشئة الاجتماعية وهى :

١ ـ متغير الروح القيادية وقيمة معامل المسار (β) له ١٦٢ر. والمتغير يفسر نحو ١٧ر٦٣ ٪ من التباين بين أفراد العينة البحثية وفقاً لمقياس التنشئة الاجتماعية.

٢ ـ متغير درجة الترابط الأسرى وقيمة معامل المسار (β) له ٢١٦ر . والمتغير يفسر نحو ٧٤ر١ ٪ من التباين بين أفراد العينة البحثية وفقاً لمقياس التنشئة الاجتماعية .

٣ ـ متغير الشورى وقيمة معامل المسار له (β) ٢٤٤ر. والمتغير يفسر نحو ٨٣ر٨ ٪ من التباين بين أفراد العينة البحثية وفقاً لمقياس التنشئة الاجتماعية، كما أن لمتغير الشورى تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على متغير درجة الترابط الأسرى .

٤ ـ متغير مشاركة المرأة للرجل وقيمة معامل المسار له (β) ١٥٦ر. والمتغير يفسر نحو ٦٦ر١ ٪ من التباين بين أفراد العينة البحثية وفقاً لمقياس التنشئة الاجتماعية .

٥ ـ متغير الاعتماد على النفس وقيمة معامل المسار له (β) ١٩٩ر. والمتغير يفسر نحو ١٩ر٣ ٪ من التباين بين أفراد العينة البحثية وفقاً لمقياس التنشئة الاجتماعية ، ويلاحظ أن للمتغير تأثير غير مباشر من خلال متغيرات الشورى ، الثقة بالنفس ، الروح القيادية ، الادخار ، احترام العمل فهو من المتغيرات المركزية فى النموذج السببى .

٦ ـ متغير الثقة فى النفس وقيمة (β) له ١٩٣ر .

٧ ـ متغير الادخار وقيمة (β) له – ١٢٦ر .

٨ ـ متغير التعليم وقيمة (β) له – ٠٩٩ر .

ترتيب متغيرات الدراسة المستقلة حسب الأهمية النسبية فى علاقتها بالتنشئة الاجتماعية بعينة الدراسة :

نظرا لأن قيمة معامل المسار أو معامل الانحدار القياسى تعنى أنه بفرض زيادة وحدة انحراف معيارى واحدة من المتغير المستقل فإن الوحدة الواحدة من الانحراف المعيارى للمتغير التابع تتزايد بمقدار قيمة معامل الانحدار القياسى(β) وعلى هذا الأساس فإن معاملات المسار يمكن أن تعكس الأهمية النسبية أو الاسهام النسبى لكل متغير مستقل بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى . ويجدر التنويه أن قيمة معامل التفسير (R 2) تعكس حجم مساهمة المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين فى المتغير التابع .

ووفقاً لدرجة الأهمية النسبية لأهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على عملية التنشئة الاجتماعية بعينة الدراسة معبراً عنها بقيمة معامل الانحدار القياسى (β) على أساس التأثير المباشر فقط يجيء متغير الشورى فى المرتبة الأولى حيث أن قيمة β ٢٤٤ ر . وفى المرتبة الثانية جاء متغير درجة الترابط الأسرى حيث بلغت قيمة β ٢١٦ر . وفى المرتبة الثالثة جاء متغير الاعتماد على النفس وقيمة β له ١٩٩ر. وفى المرتبة الرابعة جاء متغير الثقة فى النفس وقيمة β له ١٩٣ر. وفى المرتبة الخامسة جاء متغير الروح القيادية وقيمة β له ١٦٢ر. وفى المرتبة السادسة جاء متغير مشاركة المرأة للرجل وقيمة β له ١٥٦ر. وفى المرتبة السابعة جاء متغير الادخار وقيمة β له – ١٢٦ر . وأخيراً فى المرتبة الثامنة جاء متغير التعليم وقيمة β له – ٠٩٩ر .

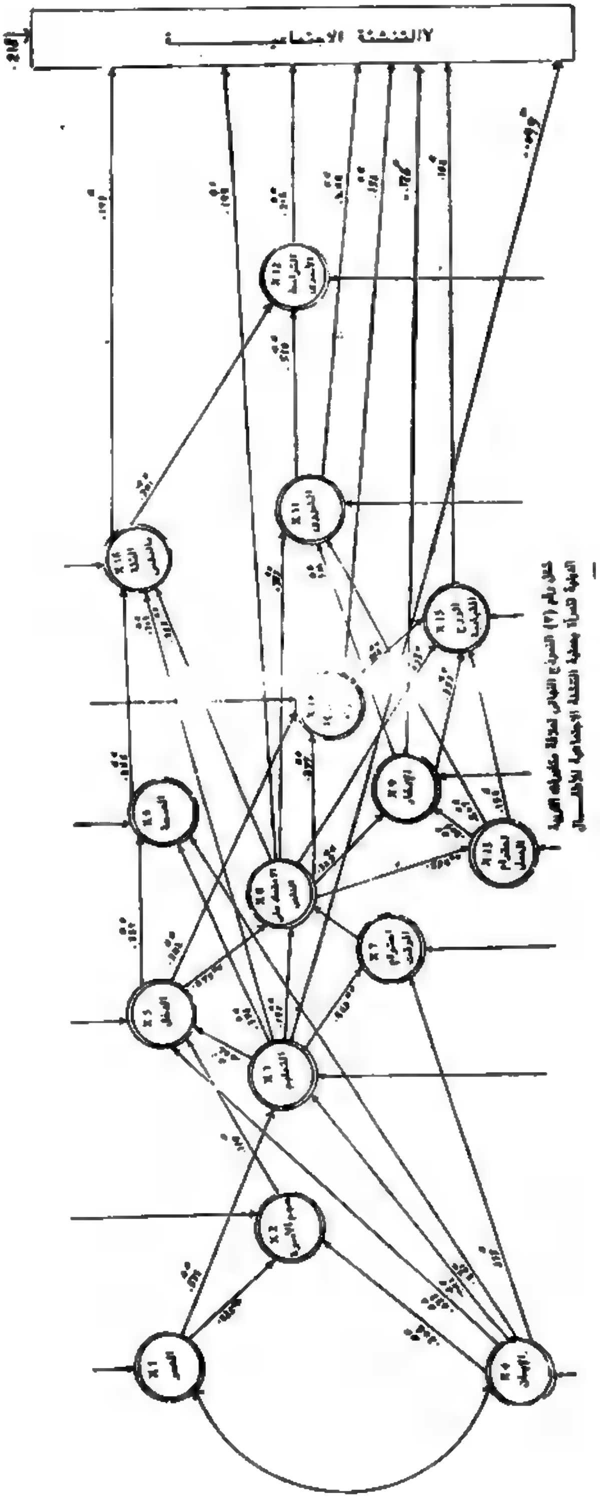

شكل رقم (٣) النموذج النهائي لعلاقة متغيرات الحياة
المهنية للمرأة بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

جدول رقم (٤) معاملات الارتباط والانحدار القياسي للنموذج النهائي
لبيان متغيرات التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

المتغير التابع Dependant Variable	المتغير المستقل Independant Variable	معامل الارتباط Corrlation	قيمة t	معامل الانحدار path coefficient	معامل التحديد
X2	X1	.285	3.914	.283**	.123
	X4	.007	2.852	.206**	
X3	X4	.217	3.685	.221**	.393
	X1	.587	-9.773	-.588**	
X5	X4	.546	7.030	.433**	.441
	X2	.121	1.936	.119*	
	X3	.470	6.504	.402**	
X8	X7	.494	2.545	.169**	.497
	X5	.652	7.305	.479**	
	X3	.507	2.973	.197**	
X7	X4	.238	2.023	.137*	.261
	X3	.493	6.609	.463**	
X6	X5	.699	6.261	.389**	.633
	X3	.613	7.077	.377**	
	X4	.536	4.302	.241**	

تابع جدول رقم (٤) معاملات الارتباط والانحدار القياسي للنموذج النهائي
لبيان متغيرات التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال

معامل التحديد	معامل الانحدار path coofficient	قيمة t	معامل الارتباط Corrlation	المتغير المستقل Independant Variable	المتغير التابع Dependant Variable
.341	.584**	9.337	.584	X8	X13
.616	.205**	3.275	.616	X13	X9
	.378**	5.741	-.432	X6	
	.325**	4.919	.685	X8	
.317	.276**	3.280	.500	X8	X14
	.342**	4.052	.522	X5	
.549	.325**	4.748	.634	X8	X16
	.301**	4.484	.617	X3	
	.246**	3.285	.637	X6	
.654	.376**	5.764	.731	X8	X11
	.206**	3.422	.636	X13	
	.341**	5.068	.726	X9	
.635	.514**	7.528	.762	X11	X12
	.340**	4.986	.715	X16	
.782	-126*	2.050	.407	X9	Y
	.156**	3.571	.549	X14	
	-.099*	-2.021	.521	X3	
	.199**	3.328	.759	X8	
	.216**	3.396	.773	X12	
	.193**	3.098	.745	X16	
	.244**	3.540	.793	X11	
	.162*	2.150	.794	X15	

الخاتمة والتوصيات :

١ ـ تعتبر التربية الدينية عامة والتربية الإسلامية خاصة احدى الوسائل الفعالة لغرس القيم الفاضلة وأنماط السلوك المرغوبة وذلك من خلال الأسرة والأم خاصة ، وذلك لأن فى تعاليم الدين الإسلامى مايرسم للإنسان طرق السلوك والتفكير والخلق القويم الذى يتصف به المسلم فى علاقته بخالقه وأفراد مجتمعه ، فالتربية الدينية القويمة للأسرة والأم خاصة تلعب دوراً هاماً فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل والذى يولد وهو صفحة بيضاء . ولقد أوضحت نتائج الدراسة الأهمية الكبيرة لمتغير الإيمان فى التنشئة الاجتماعية للطفل من حيث تأثير هذا المتغير على أغلب متغيرات الدراسة والتى كان لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بعملية التنشئة الاجتماعية ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن احداث تغييرات فى القيم أمر يحتاج وقتاً طويلاً حيث أن القيم والعقائد لاتخلق أو تظهر فجأة فى نسيج العلاقات الاجتماعية وإنما تنمو نمواً بطيئاً كما ينمو أى كائن حى لذا فإن التغيير الحقيقى يبدأ منذ الطفولة المبكرة .

٢ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن متغير مشاركة المرأة للرجل فى كثير من أوجه الحياة كان له تأثير كبير على عملية التنشئة الاجتماعية ، ولعل هذا أصبح من الأمور المتفق عليها بين علماء الاجتماع حيث أن المرأة هى نصف المجتمع عدداً وهى بمقياس التأثير على الحضارة والتقدم تمثل أكثر من النصف فهى التى تربى النصف الآخر وتؤثر فى سلوكه وكفاءته فى دفع عملية التنمية وهى التى يتم بمعرفتها انفاق مايربو على ٨٥٪ من الدخل القومى . لذلك لابد من إعادة النظر فى أسلوب مشاركة المرأة للرجل وتحديد دورها بما يتمشى مع ظروف العصر الذى نعيش فيه علماً بأن الدستور قد نص فى المادة (١١) على مايلى : « تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية »

٣ ـ على ضوء التوصية السابقة لابد من السماح للمرأة العاملة برعاية طفلها أطول مدة ممكنة بما يضمن حصول الأطفال على الرعاية المطلوبة لهم ، حيث أنه فى مرحلة الطفولة يبرز دور الأم فى تربية الطفل تربية روحية وفى تعليمه أيضا فهى بلا شك المدرسة الأولى التى تمده بالتعليم وتغذيه بالتربية حيث أن الطفل فى حاجة إلى حبها وعطفها وشفقتها ورعايتها وعنايتها ونظامها ونظافتها وتربيتها وتعليمها حتى ينال حظه الكامل من التربية .

٤ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن متغير درجة الترابط الأسرى كان من أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال حيث أن الطفل الذى ينشأ فى بيئة لايسمح فيها إلا بالأمر والنهى والزجر والتأنيب ولايسمح فيها بالمشاركة بعمل أو رأى لاشك يشب سلبياً منقاداً ، كما أن الطفل الذى ينشأ فى أسرة يفتقد فيها القدوة الحسنة ويسودها التفكك والصراع ويفتقر فيها الآباء والأمهات إلى الصدق والأمانة لاريب يشب فى صراع مع نفسه ومجتمعه ، وهذه الحقيقة تلقى على أجهزة الإعلام والتوجيه والدعوة مسئولية كبيرة فعليها أن توعى الآباء والأمهات بالأساليب السليمة لتربية المنزلية وبخاصة فيما يتعلق بغرس بذور الحب والأخاء وربط الحق بالواجب والجزاء بالعمل وتوقير الكبير واحترام القانون والنظام وتربية الشعور بالانتماء وتحمل المسئولية ... الخ .

٥ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن متغير الشورى كان أهم متغيرات الدراسة فى تأثيره على عملية التنشئة الاجتماعية ولعل من البديهى أن فرض الرأى على الآخرين وسلب حريتهم فى التعبير عن آرائهم يؤدى إلى القضاء على أية مبادرات ايجابية لديهم ويعطل طاقاتهم الابداعية ويضعف من ثقتهم ويوهن من استقلالهن فيقوى من اعتمادهم على الغير وتتنامى لديهم روح الخضوع والمذلة والمسكنة ومن هنا تتولد شخصية الإنسان المتردد غير الواثق من نفسه والعاجز عن اصدار قراراته بنفسه وبالتالى العاجز عن الإسهام فى تنمية مجتمعه . ويدعم من ذلك أن نتائج الدراسة قد أوضحت أن متغير الثقة فى النفس كان هو الآخر ذو تأثير مباشر كبير ومعنوى على عملية

التنشئة الاجتماعية ، لذا فلا بد من العمل على اعلاء قيم الشورى والحرية والديموقراطية بالمؤسسات المختلفة وتوعية الآباء بأهمية الشورى والحد من التسلط الأبوى ، وبدعم من اعلاء هذه القيم العناية بتعليم المرأة حتى تستطيع أن تشارك فى اتخاذ القرارات الأسرية بموضوعية وحتى تدعم كذلك من مشورة الرجل لها فى اتخاذ القرارات .

وفى هذا المجال فإنه يوصى بضرورة اتخاذ مايمكن أن نطلق عليه بوقفة مع الرجل بهدف التنبيه على سلوكيات بعض الرجال آباءاً كانوا أو أزواجاً فيما يتعلق بمفهوم القوامة على المرأة مبتعدين عن روح الإسلام السمحة وسنة الرسول الكريم ، ولذلك نوصى أجهزة الدعوة الدينية والإعلام والتعليم بأن تبذل جهداً خاصاً فى تأصيل المفهوم السليم للعلاقات الاجتماعية الأسرية وللمكانة الاجتماعية للمرأة بما يكفل لها الاحترام فى المجتمع وبما ينعكس على وظيفتها الأسرية وعملها فى مجال التنمية والإنتاج .

٦ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن متغير احترام قيمة العمل كان واحداً من المتغيرات الهامة فى تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال . ولا ريب فى ذلك حيث أن المرأة تمثل نصف المجتمع ، كما أن الظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع حالياً وانخفاض دخل الزوج ورغبة المرأة فى الاستقلال الاقتصادى كلها عوامل تؤدى إلى اعلاء هذه القيمة وفى هذا المجال يوصى بالآتى :

أ ـ من الأهمية بمكان وضع برامج تعليم وظيفى تساعد المرأة على أن تعيد المنزل إلى سيرته الأولى كوحدة منتجة لا مستهلكة فقط والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير انتاجها بالتدريب على الأساليب الحديثة حتى تتميز منتجاتها وتصبح قابلة للتسويق .

ب ـ إتاحة فرصة العودة للعمل ومزاولة عمل جديد للاتى تركن أعمالهن لتربية أطفالهن أو اللاتى لم يعملن وتغيرت ظروفهن ويرغبن فى العمل والإنتاج دون التقيد بسنوات التغيب أو التخرج .

مراجع الفصل السادس

١ ـ أبوالنيل ، محمود السيد ، علم النفس الاجتماعى ، دراسات عربية وعالمية الجهاز المركزى للكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢ ـ أبوطاحون ، عدلى على ، التكنولوجيا الريفية وعلاقتها بمستوى تنمية القرية المصرية ـ رسالة دكتوراه ،كلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

٣ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، القيم الثقافية التنموية الريفية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

٤ ـ دياب ، فوزية ، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥ ـ عوض ، عباس محمود، مدخل إلى الأسس النفسية والفسيولوجية للسلوك دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

٦ ـ فرح ، محمد سعيد ، الطفولة والثقافة والمجتمع ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٧ ـ قطب ، السيد، العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، مطابع الشروق ، بيروت ١٩٧٤ .

٨ ـ يونس ، انتصار ، السلوك الانسانى ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ .

٩ ـ مجلس الشورى ، الطفل فى المجتمع المصرى « الواقع والمتطلبات » ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، لجنة الخدمات ، التقرير رقم ١٤ ، ١٩٩٢ .

10 - Alwin, F, and Robert Houser The Decomposition of Effects in Path Analysis, american Sociological Review 40. 1975.

11 - Asher. Herpert Cousal Modiling, Sage Publications, Inc. Everly Hills. U.S.A, 1976 .

12 - Breeding, J . et al An Analysis of the Structure of Preschool Social Competence, Paper Presented at the Annual Meeting of South Westren Psychological Association. April 1982.

13 - Coser , Rose The Family : Its Structure and Functions. N.Y, Martins Press, 1966 .

14 - Durkhiem, Emile L'education morale, Nouvelle edition. Paris Libraire, Felix Alcam , 1938

15 - Merton, Rober Social Theory and Social Structure. 8th Edition Free Press, 1963 .

16 - Norman H. and others Statistical Pachage for the Social Science, M Grow, Hill Book Company N.Y, 1975 .

17 - Parsons, Talcot Social System, 2ed Printing, Glencoe Lilinois, The Free Press , 1952 .

18 - Parsons, Talcot Family, Socialization and Interaction Process, Free Press , 1955 .

19 - Smelser, Neil Personality, and Social System N.Y John Willey, 1963 .

20 - Warren, R. and others Cousal Model Analysis Sociology Report No. 135. Iowa State University, U.S.A, 1977 .

***

الفصل السابع

محددات مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية

الفصل السابع
محددات مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الإنتاجية

مقدمـة :

يشكل واقع المرأة فى أى مجتمع معياراً فعلياً للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وإرتقائه ، فحدود تقدم هذا المجتمع هى نفسها درجة تقدم المرأة فيه ، إن تقدم الرجل وإرتقاءه يرتبط بشكل وثيق بتطور المرأة ، فهو لايمكن أن يتقدم فعلياً بمعزل عن المرأة ، ذلك أنه حيث يكون هناك تخلف إجتماعى وقهر ، يكون نصيب المرأة فيه أكبر نصيب ، وحظها من الفرص أقل الحظوظ ، التقدم لايقاس فقط بحده الأعلى ، بل وبدرجة كبيرة بحده الأدنى ، أى بوضعية الشرائح السكانية الأكثر غبناً ، هذا الحد يمثل عناصر الإعاقة والتعطيل لإنماء المجتمع ، وهكذا فطالما ظلت المرأة مقهورة ومحرومة من الفرص ستظل مشدودة بالضرورة نحو الخرافة ، ومحكومة بالجمود . وهى من موقعها هذا تعزز قوى مقاومة التغيير من خلال تمثلها للوضع القائم على أنه واقع طبيعى لابد من الحفاظ عليه والدفاع عنه ، بل إن الأمر يتعدى ذلك حيث أنها تعيد إنتاج هذا الواقع من خلال غرس معاييره وتوجهاته فى أعماق أبنائها ، وفى السن التى تكون لها فيه السيطرة شبه الكاملة عليهم .

المشكلة البحثية وأهميتها :

من القضايا المتواترة أن المرأة تشكل نصف المجتمع ، وبذلك فإنها تعتبر رصيداً ضخماً من القوى البشرية ، والحق أن هذه المقولة على أهميتها ترتبط فقط بالبعد الكمى لعدد السكان حسبما تظهره تعدادات السكان ، بيد أن هذا التصور الذى يقرر أن المرأة نصف المجتمع عددياً ليس حقيقة أبدية فى كل

الأمكنة والأزمان ، فقد تكون أكثر من نصفه ، وقد تكون أقل ، لكن الأهم من ذلك كله هو أنها نصف المجتمع نوعاً ، إذ بدونها لايوجد النوع الآخر ، وهى بدون النوع الآخر لايكون لها وجود ، كذلك فإن التعدادات السكانية ومن الناحية الكمية لاتحتسب المرأة الحامل إلا واحداً إحصائياً ، فى حين أنها إثنان بمشيئة الله ، وبصرف النظر عما فى جسدها من جنس الجنين ، وإنما المهم أنه فى جوفها ، وهى التى تحتويه ، وهو الذى يلتصق بها ـ حملاً ورضاعة ودفئاً حتى يبدأ المشى ، وهى بهذا الدور تمثل مع إلتصاق الأطفال بها أكثر من ثلثى المجتمع عدداً ونوعاً ووظيفة .

ومع ذلك فإن الأرقام تشير إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور فى قوة العمل بلغت ١٢ ٪ فى عام ١٩٩٠ (دليل التنمية البشرية ، ١٩٩٤) ، ومن جانب آخر يشير مسح العمالة بالعينة إلى أن معدل النشاط الإقتصادى للمرأة (٦ سنوات فأكثر) بلغ ١٦،١ ٪ فى عام ١٩٨٤ ، ٢٦،٦ ٪ عام ١٩٨٨ ثم تدنى ليصل إلى ١٣،٧ ٪ عام ١٩٩٣ (Nuicef and Netherlands Embussy Report 1) .

والمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة يمكن أن تلعب دوراً فعالاً فى دفع عملية التنمية من خلال ماتضطلع به من مسئوليات كربة أسرة تضع اللبنات الأولى فى تكوين شخصية أطفالها أو من خلال توجيه وترشيد انفاق الأسرة فهى مسئولة بطريق غير مباشر عن انفاق مايربو عن ٨٥ ٪ من الدخل القومى (مجلس الشورى ، ١٩٩٢) ، كذلك فإن المرأة يمكن أن تلعب دوراً هاماً من خلال مشاركتها فى مجالات الخدمات والإنتاج والعمل الإجتماعى .

ومع أن المرأة إنسان له حق الإنسان الذى كرمه الله فى أن يعيش حياته ويستمتع بحقوقه إلا أنها تعانى من تدنى واضح فى مكانتها الإجتماعية سواء فى الأسرة أو فى المجتمع المحلى ، وهذا التدنى ناتج عن تفاعل مجموعة من العوامل الثقافية والإجتماعية والإقتصادية ، ومن بين هذه العوامل عدم الإعتراف بالدور الإنتاجى الذى تمارسه فى إطار أدوارها التقليدية كربة بيت وكعاملة زراعية م

ساهم فى انخفاض مكانتها الإجتماعية ، وأصبح تحسين كثير من أوضاعها الإجتماعية رهن بمشاركتها الفعالة فى مجالات النشاط الإقتصادى التى تدر عليها عائداً نقدياً مباشراً ، يقلل من إعتمادها الكلى على الرجل ، ويزيد من قدرتها على المساهمة فى تحسين ظروف معيشتها (العزبى ، ١٩٩٥) .

إن النظرة الفاحصة لأوضاع المرأة الريفية تشير إلى أنها تعانى من الكثير من الأوضاع التى تحد من فرص التحاقها بمثل هذه الأنشطة الإنتاجية ، فالأوضاع التعليمية للمرأة متدنية للغاية فيكفى أن نشير إلى أن النسبة المئوية للإناث اللائى يقرأن ويكتبن منسوبة إلى الذكور تبلغ ٦٦٪ ، كما أن نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الإبتدائى تبلغ ٨٢٪ ، وذلك كله عن عام ١٩٩٦ (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦) ، كذلك يلاحظ أن المجتمعات الريفية المحلية تفتقر إلى وجود مراكز لتدريب وتأهيل المرأة للعمل بمثل هذه الأنشطة .

كما أن الظروف التى تعيش فيها المرأة تؤثر بدرجة كبيرة على حالتها الصحية ، وفى هذا المجال تشير الأرقام إلى أن معدل وفيات الأمهات مرتفع نسبياً فى مصر (١٧٤) لكل مائة ألف حالة ولادة حية بينما يبلغ هذا المعدل فى دول أخرى مثل البحرين (٨٠) وبنما (٦٠) والدول الصناعية (٣٨) فى المتوسط ، كما تشير دراسة حديثة أجراها معهد التخطيط القومى إلى أن ١ر٢٢٪ من الحوامل فى مصر ينتشر بينهم الأنيميا .

والواقع أن المرأة تتعرض لقصور فى خدمات الصحة العامة ، وكذلك للأمراض الناجمة عن سوء التغذية وكثرة الولادات وتعاقبها . هذا بالإضافة إلى كثير من المتغيرات الثقافية وتلك المتعلقة بطبيعة التنظيم الإجتماعى والتى تحد من إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية .

لقد وعى المشتغلون بالتنمية أهمية دور المرأة ومشاركتها فى جميع الأنشطة المجتمعية مما جعلهم يوجهون أوجه النقد لدليل التنمية البشرية Human Development Index والذى يطلق عليه (HDI) لعدم تمييزه بصورة دقيقة

بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم فى التنمية ونصيبهم من ثمارها ، حيث كان هذا الدليل يعتمد على ثلاثة معايير جزئية تتمثل فى المستوى الصحى معبراً عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد ، ومستوى التحصيل العلمى معبراً عنه بالمتوسط المرجح لنسبة لمحو الأمية بين ا لكبار ومتوسط نسبة التسجيل فى مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبى $\frac{٢}{٣}$ ، $\frac{١}{٣}$ على التوالى ، بالإضافة إلى مستوى المعيشة معبراً عنه بمتوسط الدخل الحقيقى المعدل (Moris, 1993) ، ولهذا تم وضع مايطلق عليه بدليل التنمية البشرية المعدل للجنس Gender - Related Development Index أو مايطلق عليه (GDI) وهو يستخدم نفس المعايير الثلاثة السابقة مع الأخذ فى الإعتبار عدم العدالة فى توزيع هذه القدرات بين الذكور والإناث . فهو يستخدم عنصر العقاب Penalty Factor لعدم العدالة فى توزيع الإمكانيات البشرية بحيث تنخفض قيمته كلما زاد التقارب بين أنصبة الذكور والإناث منها . ويتم حساب متوسط مرجع لمستوى الإنجاز لكل معيار من المعايير الثلاثة السابقة يعكس النصيب النسبى لكل من الذكور والإناث بدلاً من استخدام مستوى واحد للمجتمع ككل لايعكس التوزيع بين الجنسين ، كذلك تم اقتراح مقياس آخر يحاول تلافى التحيز ضد المرأة وهو مايطلق عليه دليل المشاركة المعدل للجنس The Gender Empowerment Measure (GEM) ويركز هذا الدليل على ٣ متغيرات تعكس مدى مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار السياسى ، ومدى مشاركتها فى الوظائف الإدارية والمهنية ومدى مشاركتها فى الموارد الإقتصادية (UNDP, 1997) .

من هنا تجىء أهمية مشاركة واندماج المرأة فى الأنشطة المجتمعية بصفة عامة والأنشطة الإنتاجية بصفة خاصة .. وهذه الدراسة معنية بدراسة محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، وذلك من خلال إشكالية إحصائية هامة تتمثل فى الخلط بين أساليب التحليل الإحصائى المختلفة مثل التحليل التمييزى والإنحدار اللوجستى دون مراعاة لمفترضات التحليل مما يعطى نتائج خاطئة قد يكون لها آثار خطيرة فى حالة تعميم مثل هذه النتائج .

أهـداف الدراسـة :

تستهدف هذه الدراسة بصفة أساسية التعرف على محددات إندماج المرأة الريفية فى الأنشطة الإنتاجية من خلال الإختيار بين أسلوبين إحصائيين هما التحليل التمييزى والتحليل الإنحدارى اللوجستى ، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تتضمن وعلى وجه التحديد الأهداف الآتية :

١ ـ تناول التيارات الفكرية التى حاولت تفسير أسباب التمييز بين أدوار كل من الرجل والمرأة خاصة فى مجال مشاركة المرأة فى الأنشطة الإنتاجية .

٢ ـ التعرف على أهم محددات مشاركة المرأة فى الأنشطة الإنتاجية من خلال عينة الدراسة .

٣ ـ تستهدف الدراسة اختبار مفترضات تحليلين إحصائيين هما التحليل التمييزى والتحليل الإنحدارى اللوجستى للتعرف على مدى ملاءمة أى من هذين التحليلين لتحليل بيانات الدراسة .

تساؤلات الدراسـة :

على ضوء الأهداف السابقة فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ ـ كيف يمكن تفسير أوجه الإختلاف بين أدوار كل من المرأة والرجل من خلال الفكر السوسيولوجي والسيكولوجى ؟

٢ ـ ماهى محددات إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية؟

٣ ـ ماهى التوصيات التى يمكن استخلاصها من نتائج الدراسة لتحسين وزيادة إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ؟

٤ ـ ماهو أسلوب التحليل المناسب لبيانات الدراسة من خلال الإختيار بين التحليل التمييزى والتحليل الإنحدارى اللوجستى؟

٥ ـ ماهى التوصيات التى ينصح بها الباحثون عند استخدام أى من التحليلين السابقين ؟

الإطار النظرى والمرجعى :

تحفل الكتابات الإجتماعية بالكثير من النظريات التى حاولت أن تقدم تفسيراً للتمايز الملحوظ بين أدوار الرجل والمرأة وتقسيم العمل بينهما ، ويمكن أن تصنف هذه الدراسات إلى أربعة أنماط تختلف بحسب المفاهيم والجوانب التى ترتكز عليها الدراسة . وهذه الأنماط هى (عبدالوهاب ، ١٩٨٥) :

١ ـ نمط يهتم بتحديد الفروق بين الجنسين .

٢ ـ نمط يهتم بالمعايير والأدوار التى تحكم كل منهما.

٣ ـ نمط يهتم بالنساء كإحدى جماعات الأقلية .

٤ ـ نمط يهتم بالنساء كإحدى الجماعات السياسية .

وبينما يهتم النمط الأول بتحليل الخصائص الإنفعالية والإدراكية بين الجنسين ، يهتم النمط الثانى بإعطاء نماذج للأدوار التى يلعبها كل منهما والصراعات التى تنشأ بين هذه الأدوار ، أما النمط الثالث فيهتم بدراسة الحياة الهامشية للنساء والأضرار التى قد تلحق بهن والتمائل الذى يتحقق لهن ، أما النمط الرابع والأخير فيهتم بدراسة اهتمامات كل من المرأة والرجل وتوزيع القوة بينهما (Bernard, 1973).

إن هذه الأنماط الأربعة من الدراسات الإجتماعية تنظر إلى التغير الإجتماعى باعتباره العملية التى ستحقق التوازن بين الجنسين . ففى ضوء التغير الإجتماعى سوف تختفى الإختلافات بين الجنسين ، وتتماثل جماعات الأقلية ، وتصبح علاقات القوة متكافئة .

وتستمد معظم هذه البحوث والدراسات أصولها النظرية من التراث النظرى لعلم الإجتماع الغربى والأمريكى ، والذى يؤكد على أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعى ووظيفى فى نفس الوقت ، أى أن الأصول النظرية والتى تشكل الأطر المرجعية لمعظم الدراسات والبحوث كانت تدعم وتساند

قوة وسلطة الرجل فى المجتمع وقدرته على ممارسة كل الأنشطة المختلفة ، وتؤكد فى نفس الوقت على تبعية المرأة وخضوعها لسلطة الرجل فى المجتمع والأسرة . وسنتناول فيما يلى أهم الإتجاهات النظرية التى تناولت قضايا التمييز بين الرجل والمرأة والتى أثرت على أداء المرأة لأدوارها المختلفة خاصة أدوارها غير التقليدية مثل أدوار المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية .

١ ـ الإتجاه البنائى الوظيفى :

يذهب هذا الإتجاه إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعى ووظيفى فى نفس الوقت فمكانة كل من الجنسين ترتبط بتقسيم الأدوار الإجتماعية بينهما ، فدور المرأة الأساسى هو دورها فى الأسرة باعتبارها زوجة وأم وربة بيت ، وبناء على ذلك يؤكد هذا المنظور على وضع التبعية بالنسبة للمرأة ، ولقد حاول بارسونز أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين المرأة والرجل بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج ويقتصر دور المرأة على الدور العائلى ، ويرى بارسونز أن التقسيم بهذا الشكل هو تقسيم طبيعى من شأنه أن يدعم نظام الأسرة فى المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل النسق الاجتماعى (Parsons, 1964) .

إن التقسيم الذى وضعه بارسونز تحدده الخصائص البيولوجية وهو عملية وظيفية أو ضرورية خلقها البنيان الإجتماعى لتحقيق وظائف معينة يحتاجها لكى يستمر ويحافظ على توازنه ، كما أن أصحاب هذا الإتجاه يرون أن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وقيمه ، خاصة وأن هذه القيم تعكسها عملية التطبيع الإجتماعى التى تخلق نمطين مختلفين للجنس ، وأن القيم المرتبطة بأدوار المرأة عموماً تجعلها فى مكانة أقل من تلك التى يحتلها الرجل ، حيث تعطى للرجل دوراً قيادياً مسيطراً ، بينما تعطى للمرأة دور التابع الذى يحتاج دوماً إلى حماية الرجل .

ولقد تطور عن هذا المنظور إتجاه آخر ، يرى أن هناك تطوراً وتغيراً طرأ على أدوار الجنسين والمرأة بوجه خاص ، ويفسرون هذا التغير فى ضوء التطورات

العلمية والتكنولوجية التى صاحبت نشأة المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ومن العلماء الذين تبنوا هذا التفسير كوماروفسكى ، وهارتلى ، ولوباتا ، وروسى وغيرهم من علماء الإجتماع الغربيين والأمريكيين والذين تأثرت كتاباتهم بأعمال كل من ميرتون وزنانيكى (Bernard, 1993).

ولقد تعرضت نظرية بارسونز ونظرة الوظيفيين بصفة عامة إلى كثير من النقد من علماء الإجتماع الراديكاليين ، ويعد رايت ميلز من أبرز علماء الإجتماع الذين وجهوا نقداً إلى النظرية الوظيفية وعلى وجه التحديد الوظيفية البارسونية . وقد ركز ميلز فى نقده لنظرية بارسونز فى تقسيم العمل والأدوار بين الرجل والمرأة على أن بارسونز حاول أن يشيد نموذج يتحقق من خلاله التكامل الأسرى والتكامل المهنى . ولكى يتحقق التكامل فى هذين النظامين فلا بد من إحداث نوع من العزل فى الأدوار ، أى أن تكون أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة، بينما يترك للرجل عالم العمل والإنتاج ، إن هذا التصور البارسونزى يعكس فى حقيقة الأمر الخلفية الأيديولوجية لبارسونز وحرصه على تحقيق التكامل والتوازن داخل النسق الإجتماعى للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها (Mills, -) .

٢ ـ الإتجاه السيكولوجى المتأثر بنظرية التحليل النفسى لفرويد :

ظهرت الكثير من الدراسات من قبل علماء النفس الموجهين بنظرية التحليل النفسى ، حاولوا من خلالها التأكيد على أن الفروق (الأنثوية والذكورية) ومايترتب عليها من سلوك ينقل المرأة من مستوى الإهتمامات المهنية إلى الثبات العائلى والزواجى ، ولقد كان لنظرية التحليل النفسى لفرويد أكبر الأثر فى تفسير أدوار الجنسين ، حيث إنطلق عدد كبير من علماء النفس والمحللين النفسيين من أمثال أدلر ، هيلين دويتش ، وفروم ، من نظرية فرويد لتأكيد فكرة دونية المرأة ، تلك النظرية التى يمكن تلخيصها فى الجملة الإنجليزية Anatomy is Herdesting أى أن البناء التشريحى للأنثى هو الذى يحدد الخصائص النفسية لديها .

ويرى فرويد أن البناء التشريحى لجسم المرأة بناء ناقص إذا ماقورن بالرجل لأنها لاتملك العضو الذكرى ، وعليه فهى تشعر بحسد وغيرة شديدين تجاه العضو الذكرى للرجل . ولقد حاول فرويد أن يؤكد هذه الفكرة عن طريق تفسيره لعقدتى الكترا Electra والخصاء Castration . وتتلخص فكرة هتين العقدتين فى أن الفتاة عندما تدرك أنها لاتملك العضو الذكرى ، تحاول أن تعوض هذا النقص عن طريق جعل الأب موضوعاً للحب (Firestone, 1971).

ولقد وجه الكثيرين من علماء النفس الراديكاليين نقداً شديداً لآراء فرويد ونظريته فى التحليل النفسى بوجه عام ، وفى رأيه حول تأكيد دونية المرأة بوجه خاص ، ومن هؤلاء العلماء كارين هورنى وكلارا طومسون ، فلقد رفضت هاتان العالمتان اعتبار أن الصدمة التناسلية Genital Trauma التى تصيب المرأة نتيجة لفقدانها العضو التناسلى الذكرى والحسد الذى تشعر به تجاه الجنس الآخر لإمتلاكه هذا العضو أمراً محتوماً. وأكدت كلاهما على أن الخصائص الأنثوية للمرأة لايمكن ردها إلا للجذور الإجتماعية وليس للجذور البيولوجية ، ولقد تساءلت هورنى « إذا كانت الخصائص البيولوجية تعتبر هى الأساس فى التمييز بين الجنسين ، فلماذا يفترض دائماً أن المرأة هى الأدنى وهى التى تشعر بالحسد من الرجل وليس العكس ؟ أليس التفوق البيولوجى للمرأة فى قدرتها على حمل الأطفال والإنجاب قد يكون حقاً سبباً فى إحساس الرجل بأنه الأدنى ، ذلك الإحساس الذى يستحثه على الخلق الحضارى لتعويض عقمه البيولوجى؟ » .

٣ ـ الإتجاه الراديكالى :

هذا الإتجاه يرفض الإفتراضات والمسلمات التقليدية للبنائية الوظيفية كأساس لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين ، ذلك الأساس الذى ينطوى على عملية التمييز بين الجنسين بحيث تبقى القوة والسيادة فى جانب الرجل ، مقابل الخضوع والتبعية من جانب المرأة ، ويجمع أصحاب الإتجاه الراديكالى على أن

مسألة التمييز بين أدوار ومكانة الرجل والمرأة ليست فى حقيقتها مسألة طبيعية جاءت بحكم الإختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية (الحيدرى ، العزبى ، ١٩٨٨) .

لقد أعطى كل من ماركس وأنجلز وبيبل إهتماماً خاصا بقضية إضطهاد المرأة والتمييز بينها وبين الرجل فى المجتمع ، وقد عزوا عملية تمركز القوة والسلطة فى يد الرجل فى المجتمع والحضارة الإنسانية ، مقابل ا لخضوع والقهر للمرأة ، إلى التطور الإقتصادى الذى مرت به المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة . ولقد حاول انجلز فى مؤلفه (أصل الأسرة ، والملكية الخاصة ، والدولة) والذى اعتمد فيه إلى حد كبير على المادة الأنثروبولوجية التى جمعها عالم الأنثروبولوجيا لويس مورجان ، حاول أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل التى ساعدت على نشأة التمييز بين الجنسين من خلال تفسيره لموضوع الإستغلال الطبقى ونشأة الملكية الخاصة .

ويقول أنجلز فى هذا المعنى « إن أول تنافر وأول عداء طبقى ظهر فى التاريخ كان متطابقاً مع تطور العداء بين المرأة والرجل فى ظل نظام الزواج الأحادى ، كما أن أول ظلم طبقى كان مصاحباً لظلم الرجل للمرأة » . وفى تفسيره لهذه المقولة أوضح أنه فى ظل النظام العشائرى وهو النظام الذى شهد أول تاريخ الإنسانية ، كان للمرأة دور حاسم فى العملية الإنتاجية ، فلقد كان الرجل يخرج للصيد وتقوم المرأة بجمع الثمار ، علاوة على رعايتها لأفراد العشيرة من الشيوخ والأطفال ، وعليه فلقد إكتسبت المرأة فى ظل ذلك النظام وبفضل الدور الإجتماعى والإنتاجى الذى كانت تلعبه ـ علاوة على دورها فى عملية الإنجاب الذى كان له وظيفة إجتماعية هامة لحفظ الجنس البشرى ـ اكتسبت مكانة أفضل من الرجل ، وسميت لذلك تلك المجتمعات بالمجتمعات الأمومية Matri-achal نسبة إلى ارتفاع مكانة الأم، حيث كان الأبناء ينسبون إلى أمهاتهم وكان التوريث يتم عن طريقها .

ولقد فسر أنجلز إنحسار دور المرأة وتدنى مكانتها إلى التطور الذى حدث فى قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل ، فبتطور نظام تقسيم العمل تطور الإنتاج وزاد عن استهلاك الجماعة وبدأت الحاجة إلى تبادل الفائض من الإنتاج ، فظهر بذلك نظام التبادل والذى ترتب عليه بالتالى نشأة نظام الملكية الخاصة ، لتشهد بذلك التاريخ الإنسانى أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية . ولقد كان ذلك فى ظل المجتمع العبودى الذى لم يشهد فقط استعباد الرجل للمرأة ، ولكن استعباد الرجل للرجل ، ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، ونظراً لتطور علاقات الإنتاج القائمة على الإستغلال ، ظهر النظام الأبوى وتطور ، فاكتسب الرجل مزيداً من القوة والسيادة مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولها إلى مجــرد سلعة أو أداة للمتعة والمنفعة ، كما إنحصر دورها وامكانياتها الإنتاجية والإنسانيــة فى الحدود البيولوجية أى فى نطاق عملية الإنجاب ورعاية الأبناء والأسرة (Engels, 1970) .

٤ ـ الأيديولوجية النسوية :

لقد انطلقت الحركة النسوية فى أوربا وأمريكا بدعوى نقد الأيديولوجيتين السائدتين وهما الأيديولوجية الرأسمالية والأيديولوجية الإشتراكية ، والأولى فى نظرهم تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل فى المجتمع وتفرض على المرأة الخضوع والإستسلام للسلطة الأبوية Patriarchal التى تميز علاقة المرأة بالرجل سواء داخل الأسرة أو خارجها ، أما الأيديولوجية الراديكالية فيرون أنها أخفقت فى حل المسألة النسوية عندما علقت عملية تحرير المرأة وإزالة التمييز والإضطهاد ضدها بانتصار الثورة الإشتراكية وحل التناقضات الطبقية الناجمة عن علاقات الملكية السائدة فى ظل المجتمعات الرأسمالية (عبدالوهاب ، ١٩٨٥) .

وبناءاً على ذلك طرحت الحركة النسوية أيديولوجية بديلة سميت بالأيديولوجية النسوية Feminist Ideology اعتبرت أن الصراع الأساسى فى المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى التمييز القائم على أساس الجنس Sex Discrimination وعليه فإن النضال لابد وأن يتجه إلى تحقيق المساواة بين

الجنسين ، عندئذ يمكن أن تختفى بقية أشكال التمييز الأخرى كالطبقة واللون والسلالة ... الخ (Millett, 1970) .

ويمكن تلخيص أهم الإفتراضات التى قامت على أساسها الحركة النسوية فى الآتى :

(١) يعد النظام الأبوى Patriarchy هو الوحدة الأولية فى خلق الوضع المتدنى للمرأة ، وهو المسئول عن القهر والإضطهاد اللذان تتعرض لهما المرأة (Millett,1970) .

(٢) أن عملية الإنجاب Reproduction ومايترتب عليها من علاقات تعد هى العامل الرئيسى فى تغيير القهر الجنسى ، فدور المرأة فى الإنجاب مسؤول عن تدنى وضعها الإجتماعى ، عندما تعدى هذا الدور مجرد الحمل ورضاعة الأطفال إلى رعاية الأسرة وتدبير شئونها (Firestone, 1971).

(٣) بناء على الإفتراضين السابقين ، فإن رسم استراتيجية نسوية لابد وأن يتجه فى المقام الأول ضد ماسمى بالتفوق الذكرى Male Supremacy واعتبار أن الرجل هو العدو الذى يجب مواجهته والنضال ضده (Friedan, 1963) .

ويرى Guettell (1974) أن الأيديولوجية النسوية لم تنشأ كما يدعى أصحابها لتفنيد مسلمات الإتجاهين المحافظ والرادكالى ، ولكنها نشأت أساساً لتفنيد الإتجاه الراديكالى متمثلاً فى النظرية الماركسية والأسس التى تقوم عليها فى تفسير أسباب التمايز بين الجنسين وتقسيم الأدوار بينهما ، فى إطار علاقات الملكية التى سادت مختلف المجتمعات الطبقية عبر التطور الإجتماعى الذى مرت به المجتمعات البشرية ، وليس أدل على ذلك من استخدامهم لمفاهيم استبدلوا بها المفاهيم الرئيسية للنظرية الماركسية . فالنظام الطبقى استخدم فى مقابل النظام الأبوى ، وعملية الإنتاج استخدم فى مقابلها عملية الإنجاب ، وعلاقات الإنجاب فى مقابل علاقات الإنتاج ، والنضال ضد التفوق الذكرى مقابل النضال ضد

الطبقة الرأسمالية ، فالأسس النظرية لهذه الحركة تنطوى على تدعيم للنظام الرأسمالى ولاتخرج عن كونها حركة ليبرالية تمثل نساء الطبقة البرجوازية ، وتطالب بمزيد من الحرية لبنات هذه الطبقة ومساواتهن بالرجل فى ظل علاقات الملكية السائدة .

٥ ـ التيار النسوى الماركسى Marxist Feminist :

يتفق التيار الماركسى النسوى الجديد مع النظرية الماركسية فى تفسيرها المادى الجدلى والمادى التاريخى لقضية التمييز والإضطهاد التى تميز وضع المرأة وعلاقتها بالرجل داخل الأسرة وخارجها ، ويسلمون بأن حل التناقضات الطبقية ونجاح الثورات الإشتراكية هو أمر حتمى فى إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع ، ولكنهم مع ذلك يختلفون مع مؤسس الماركسية فى أن حل التناقض الجنسى وغيره من أشكال التناقضات القائمة على اللون ، العمر ، ... الخ سيتم بشكل ميكانيكى بمجرد حل التناقض الطبقى ، وهذا ما دعاهم إلى تبنى فكرة مايسمى «بتنمية الوعى» Raising Consciouness ، ويقصدون بهذه الفكرة ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير بالتوازى مع الدعوة إلى الثورة الإشتراكية بحيث يكون من شأنها مساعدة النساء على فهم خصوصية الإضطهاد الذى تعرضن له ... إلى جانب الإضطهاد الطبقى ـ وانعكس فى صورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين الرجل والمرأة بطابع تقليدى يصعب تغييره إلا بوجود وعى نسوى يحرر طرفى العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة .

ولقد حاولت جاتيل فى رد لها على نقد وجهه نورتن دودج إلى وضع المرأة فى المجتمعات الإشتراكية ، أن توضح فكرة تنمية الوعى النسوى وتطبيق الإشتراكية فأشارت إلى أنه « إذا كانت الأنظمة الإشتراكية قد استطاعات أن تغير الأساس المادى للعلاقة بين المرأة والرجل (تحقيق التحرر الإقتصادى للمرأة) فإن الجانب المعنوى من هذه العلاقة والذى يتمثل فى القيم والأفكار والإتجاهات والتى ظلت ولأجيال طويلة فى ظل المجتمعات الطبقية السابقة على المجتمع الإشتراكى تلعب دوراً أساسياً فى تزييف وعى كل طرف من أطراف العلاقة

بطبيعة وجوده ، وبالدور الذى يجب أن يلعبه في المجتمع ولازال يمارس تأثيره فى ظل المجتمعات الإشتراكية ، وإذا كان البعض يرى أن هذا التناقض سيحل بمزيد من الممارسة ومشاركة المرأة فى كافة النواحى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، إلا أن هذا لايعفى تلك الأنظمة من مسئوليتها نحو التصدى لهذه المشكلة عن طريق إلتزامها إلى جانب الأيديولوجية الماركسية ، بنظرية خاصة بالنساء تساعد على تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة ، وتزيد من وعى النساء بأهمية وجودهن وبالدور الذى يجب أن يلعبنه فى المجتمع حتى تتحقق المساواة الكاملة بين جميع أفراده (Guettell,1974) .

ولقد وجه أتباع التيار النسوى الماركسى Marxist Feminist العديد من الإنتقادات وحاولوا تفنيد الأسس والإفتراضات التى يقوم عليها التيارا لنسوى الليبرالى ويمكن تلخيص أهم هذه الإنتقادات فى الآتى :

(١) أن تأكيد التيار النسوى الليبرالى على أن النظام الأبوى هو المسئول الأول عن القهر الذى تعرضت له المرأة قد استبعد من التحليل المجتمعات قبل الأبوية بما فى ذلك المجتمع الأمومي الذى تمتعت فيه المرأة بسلطة ومكانة عالية ، وهذا فى حد ذاته يفند الإعتقاد الراسخ لدى أصحاب الإتجاه النسوى الليبرالى بأن الأسرة الأبوية هى بمثابة معطى إلهى كوني God- Given Universal (Guettell, 1974).

(٢) من الأخطاء المنهجية الإعتماد على مرحلة تاريخية لاحقة دون الرجوع إلى ماسبقها من مراحل تاريخية ، حيث إعتمد التيار النسوى على المرحلة الأبوية باعتبارها نقطة البدء الأساسية متغافلاً عن أن هذه المرحلة فى حد ذاتها كانت ملازمة لنشأة الملكية الخاصة وظهور الطبقات .

(٣) أقام التيار النسوى إفتراضاته على حجج بيولوجية عندما اعتبر أن علاقة التناسل بين المرأة والرجل هى العامل الأساسى فى انحطاط مكانة المرأة وسيادة الرجل . ولقد وقع التيار النسوى بهذا فى نفس الخطأ الذى وقع فيه

أصحاب النظريات المحافظة عندما أقاموا تحليلهم لمسألة التمييز بين الجنسين وتقسيم العمل بينهما على أساس المعطيات البيولوجية . وقد أثبت تاريخ العلم الإجتماعى أن المحاولات المختلفة التى حاولت تفسير السلوك الإجتماعى بالرجوع إلى المحددات البيولوجية هى محاولات ثبت فيما بعد خطأها ، ذلك لأن الدور السياسى والأيديولوجى لمثل هذه المحاولات سيصل إلى مايسمى بالتفاعل الحتمى Invetable Reactionary ، طالما أن التنظيمات الإجتماعية ارتبطت بمعطى طبيعى Naturally Given فيصبح من الصعب إحداث أى تغيير (Barrett, 1980).

(٤) يدعى التيار النسوى أن تحرير المرأة لن يأتى إلا عن طريق تكوين حركة نسوية تناضل من أجل الوصول إلى الحقوق الفردية للنساء ، وإذا إفترضنا جدلاً أن مثل هذه الحركة تستطيع أن تنجح وتحل التناقض القائم على الجنس ، فكيف يمكن أن تتحقق المساواة فى مجتمع لازال نظامه الإجتماعى الإقتصادى يقوم على تناقض رئيسى ألا وهو التناقض الطبقى ؟ إن المساواة إذا تحققت فى هذا الإطار فسوف تتمتع بها شريحة إجتماعية من النساء ، وهى شرائح الطبقة البورجوازية ، بينما يظل بقية الرجال والنساء من الطبقة العاملة الكادحة يرزحون تحت وطأة الإستغلال والقهر (ليلى عبدالوهاب ، ١٩٨٥).

(٥) وأخيراً يقرر عدد من علماء الإجتماع من أصحاب الإتجاه الماركسى النسوى من أمثال جاتيل ، سافيوتى ، شيلا روبتهام ، وينبوم وغيرهم أن الحركات الفردية التى نشأت لتناهض أشكال التمييز سواء منها القائم على الجنس أو اللون أو السلالة أو الدين أو العمر... الخ قد نشأت وتبلورت فى ظل المجتمعات الرأسمالية ليس فقط لتعزز مزيداً من الربح للطبقة الحاكمة ، ولكن لتعيق حركة النضال ضد التمييز والاستغلال الحقيقى القائم على الطبقة ، وتضيف ليكوك أن التناقض المؤلم حقاً فى الصورة السياسية المعاصرة يرجع إلى أن الشعوب التى تشترك فى مصير طبقى واحد أصبحت

تصارع بعضها، أحياناً باسم الجنس وأحياناً أخرى باسم اللون (Leacock, 1981) .

وهذه الدراسة لاتمثل وجهة نظر بعينها ، ولكن التوجهات النظرية لمعظم الرؤى النظرية السابقة تمثل المنطلقات النظرية لهذه الدراسة ، بالإضافة إلى بعض المتغيرات المرتبطة بالواقع الإجتماعى الريفى المصرى ، ومن ثم فلقد تم إفتراض مجموعة من المتغيرات يعتقد أن لها علاقة بإدماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، وهذه المتغيرات هى : درجة الثقة فى قدرات المرأة ، الحالة الصحية ، قيمة العمل الحرفى لدى المرأة ، درجة توافر الإمكانيات التسويقية ، القدرات الإبتكارية للمرأة ، المستوى الإقتصادى للأسرة ، درجة توافر الإمكانيات التمويلية ، الحالة التعليمية ، درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات ، درجة توافر الإمكانيات التدريبية، المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة ، حجم الأسرة ، النظرة إلى العمل خارج الأسرة .

الإجراءات البحثية :

المجال الجغرافى : أختير لإجراء الدراسة قرية خورشيد وهى إحدى القرى التابعة لمحافظة الإسكندرية والتى تجاورها مباشرة ، وهى تقع فى الجنوب الشرقى منها على جانبى ترعة المحمودية ، وهى موزعة على مجموعة من العزب ، ولقد أعطاها قربها من مدينة الاسكندرية ميزة زراعة المحاصيل ذات الأربحية العالية مثل الخضروات والفاكهة والتى تلبى جزءاً من احتياجات الاسكندرية ، ولقد ترتب على ذلك خروج الكثير من السيدات لتسويق هذه الحاصلات بالإضافة لبعض المنتجات الحيوانية والداجنية الأخرى مما أعطى لهن الكثير من الاستقلال الإقتصادى . ومن جانب آخر فلقد كان لقرب القرية من مدينة الاسكندرية والتى تعانى من أزمة إسكان أن كثيراً من سكان المدينة استوطنوا القرية ، كما أن هذا القرب أيضا شجع بعض رجال الأعمال على إقامة بعض المشروعات الصناعية بالقرب منها . ولقد ساعدت هذه الأمور بالإضافة إلى قرب القرية من المنطقة

الصناعية بكفرالدوار فى إكتساب سكان القرية لخصائص المجتمعات الزراعية الصناعية . ويبلغ عدد سكان القرية حسب بيانات مديرية الشئون الصحية بالاسكندرية فى ١٩٩٧/٧/١ نحو ٤٤٧٠٥ نسمة .

العينة البحثية : لتحقيق أهداف الدراسة تطلب الأمر إختيار عينة عشوائية من زوجات السكان الزراعيين بالقرية وذلك من واقع كشوف الحيازة الزراعية بالجمعية التعاونية الزراعية حيث يبلغ عدد الحائزين المتزوجين ٢٣٤٠ حائز وتم إختيار عينة قوامها ١٠٪ من زوجاتهم .

أدوات الدراسة : استخدم لجمع بيانات هذه الدراسة إستمارة الإستبيان التى تم جمعها من خلال المقابلة ، ولقد تم إجراء اختبار مبدئى على إستمارة الإستبيان للتأكد من سلامة التصميم ومصداقية الأسئلة وذلك على عينة قوامها (٤٠ سيدة) ولقد تم إستبعاد هؤلاء السيدات من عينة البحث .

قياس المتغيرات البحثية : تشتمل الدراسة على أربعة عشرة متغيراً ، ثلاثة عشرة منها متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد تم قياسه كمتغير نوعى وهو متغير مدى إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية حيث عوملت المرأة التى تعمل فى نشاط إنتاجى سواء كان ملكها أو ملك الغير كمندمجة والتى لاتعمل عوملت كغير مندمجة. ولقد تم قياس المتغيرات المستقلة كالآتى :

المتغيرات المستقلة :

١ ـ $x\ 1$ **درجة الثقة فى قدرات المرأة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن ستة عبارات إتجاهية هى : (١) أنا رأيى إن فيه أعمال خاصة بالرجل وأخرى خاصة بالست ، (٢) الست بعدما تتجوز قدرتها على العمل ممكن تقل كثير ، (٣) الست بعدما تخلف قدرتها على العمل تقل كثير ، (٤) الست محتاجة لعمل غير مرهق ، (٥) العمل المرهق بيضيع جمال المرأة وأنوثتها ، (٦) أنا شايفة إن الراجل برة البيت إنتاجيته أكبر من الست ، ولقد تم ترميز الإجابة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ،

موافق لحد ما = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ .

٢ ـ 2 x **الحالة الصحية** : وتم قياس المتغير من خلال تحديد مدى تعرض المستبينة لمجموعة من الأمراض المعدية والمزمنة والنفسية وإصابات العظام والكسور . ولقد تم ترميز المتغير بإعطاء غير المصاب درجتان ، والمصاب وتم علاجه درجة واحدة ، والمصاب ولم يعالج صفر وذلك لكل مرض ، ثم جمع درجات جميع الأمراض .

٣ ـ 3 x **قيمة العمل الحرفى لدى المرأة** : وتم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمسة عبارات إتجاهية هى : (١) الحرف اليدوية دى مش مناسبة للمرأة ، (٢) أنا بميل إن المرأة تشتغل بالأعمال الرقيقة ، (٣) الناس الكسيبة النهاردة هما إللى بيشتغلوا بأيديهم ، (٤) لو فضلت طول عمرى من غير شغل مش حقرب من العمل اليدوى ، (٥) الصنايعية دول ناس شقيانة ، (٦) الراجل الصنايعى راجل أرزقى يوم فوق ويوم تحت ، ولقد تم ترميز العبارة الثالثة كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق =١ ، غير موافق بالمرة = صفر ، أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ .

٤ ـ 4 x **درجة توافر الإمكانيات التسويقية** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن سؤالين ، السؤال الأول تناول مدى وجود صعوبات فى التسويق . فإذا كانت الإجابة بنعم = صفر ، لا = ١ ، أما السؤال الثانى فكان عن ماهى طريقة تسويق المنتجات؟ فإذا كانت الإجابة : جماعى من خلال جمعية مثلاً = ٣ ، بواسطة المستبينة مباشرة = ٢ ، بواسطة الغير = ١ .

٥ ـ 5 x **القدرات الإبتكارية للمرأة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال الإجابة على خمسة أسئلة هى : (١) لو قارنتى نفسك بالستات اللى فى القرية هل أنتِ دائماً بتسبقيهم فى استخدام الحاجات الجديدة؟ ، (٢) هل أنتِ بتحبى

باستمرار تغيرى فى بيتك يعنى تحطى فرش حجرة مكان فرش حجرة ثانية وكما تغيرى فى وضع الفرش؟ (٣) مفيش مرة إقترحت على زوجك يستخدم حاجة تزود إنتاجه النباتى أو الحيوانى؟ ، فإذا كانت الإجابة على كل من الأسئلة السابقة نعم منحت ١ ، لا = صفر ، أما السؤال الرابع فهو : هل أنت بتميلى إلى استخدام الأصناف الجديدة من الطيور أو بتفضلى الأصناف البلدى؟ فإذا كانت الإجابة : الأصناف الجديدة منحت ١ ، البلدى = صفر ، أما السؤال الخامس فهو : لو كنت بتصنعى منتجات ألبان فى بيتك هل بتستخدمى الحصيرة أم الآلات الجديدة؟ فإذا كانت الحصيرة منحت صفر ، الآلات الجديدة = ١ ، وقيمة المتغير هى مجموع درجات الإجابات عن الأسئلة الخمسة السابقة .

٦ ـ $x\ 6$ **المستوى الإقتصادى للأسرة** : وتم قياس المتغير من خلال الدخل الشهرى للأسرة ، فإذا كان أقل من ٥٠ جنيه = ١ ، ٥٠ ـ أقل من ١٠٠ جنيه = ٢ ، من ١٠٠ ـ أقل من ١٥٠ جنيه = ٣ ، من ١٥٠ـ أقل من ٢٠٠ = ٤ ، من ٢٠٠ ـ أقل من ٢٥٠ جنيه = ٥ ، ومن ٢٥٠ ـ أقل من ٣٠٠ جنيه = ٦ ، ومن ٣٠٠ ـ أقل من ٣٥٠ = ٧ ، من ٣٥٠ ـ أقل من ٤٠٠ = ٨ ، من ٤٠٠ ـ أقل من ٤٥٠ = ٩ ، ٤٥٠ ـ أقل من ٥٠٠ = ١٠ ، أكثر من ٥٠٠ = ١١ .

٧ ـ $x\ 7$ **درجة توافر الإمكانيات التمويلية** : وتم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن سؤالين : الأول سؤال المستبينة عن مدى توافر مجموعة من الجهات التمويلية مثل بنك القرية ، البنوك التجارية ، الصندوق الإجتماعى ، الأسر المنتجة ، جمعيات رجال أعمال ، أخرى .. فإذا وجدت أى من هذه الجهات منحت درجة وجود كل جهة درجتان ، كذلك سؤال المستبينة عن درجة رضاها عن الخدمات التى تقدمها هذه الجهات . فإذا كانت راضية جداً = ٤ ، راضية = ٣ ، إلى حد ما = ٢ ، غير راضية = ١ ، غير راضية بالمرة = صفر .

٨ ـ x 8 **الحالة التعليمية** : ولقد تم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن أى من الحالات الآتية تقع فيها : أمى ، يقرأ ويكتب ، أقل من المتوسط ، متوسط ، فوق المتوسط ، جامعى . فإذا كانت الإجابة : أمي منحت صفر ، يقرأ ويكتب = ١ ، أقل من المتوسط = ٢ ، متوسط = ٣ ، فوق المتوسط = ٤ ، جامعى = ٥ .

٩ ـ x 9 **درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن بندين ، البند الأول : هو مجموع درجات الإجابة عن مدى التعرض لكل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرية الآتية للحصول على المعلومات (راديو ، تليفزيون ، صحف ومجلات ، كتب) فإذا كان التعرض بدرجة كبيرة جداً = ٤ ، كبيرة = ٣ ، متوسطة = ٢ ، قليلة = ١ ، قليلة جداً = صفر ، أما البند الثانى فهو : هل تترددد على المصادر الآتية للحصول على معلومات لمشروعها فى حالة وجود مشروع (حاضنات الأعمال ، الصندوق الإجتماعى للتنمية ، خبراء شروق ، جهاز الأسر المنتجة ، جهاز الإرشاد الزراعى) وتمنح ٤ درجات عن كل مصدر من هذه المصادر .

١٠ ـ x 10 **درجة توافر الإمكانات التدريبية** : وتم قياس هذا المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن سؤالين ، السؤال الأول : هل تتردد المستبينة عن أى من الجهات الآتية للحصول على الاستشارات اللازمة لمشروعها؟ (حاضنات الأعمال ، الصندوق الإجتماعى للتنمية ، خبراء شروق ، جهاز الأسر المنتجة ، جهاز الإرشاد الزراعى ، أخرى) فإذا كانت الإجابة نعم = ١ ، لا = صفر وذلك لكل جهة من الجهات السابقة ، أما السؤال الثانى فهو : هل تقوم كل من الجهات السابقة بعمل دورات تدريبية منظمة لأصحاب المشاريع الإنتاجية؟ ، فإذا كانت الإجابة نعم = ١ ، لا = صفر وذلك لكل جهة من الجهات السابقة .

١١ ـ x 11 **المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة** : وتم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة بنود هى :

البند الأول : خاص بالمشاركة السياسية للمستبينة من خلال منظمات المجتمع حيث تم سؤالها عن عضويتها فى كل من (١) منظمات مبنية على المكانة فى العمل مثل جماعات الأعمال ، النقابات ، (٢) عضوية جمعيات مهنية ، (٣) جمعيات المواطنين ، وتمنح درجة عن عضويتها فى أى جمعية .

البند الثانى خاص بالمشاركة على المستوى القومى حيث تم سؤال المستبينة عن مدى مشاركتها فى كل من : (١) آخر انتخابات لرئاسة الجمهورية ، (٢) المشاركة فى أنشطة الأحزاب السياسية ، (٣) ممارسة حرية التعبير وتمنح درجة إذا كانت الإجابة بنعم ، لا = صفر وذلك لكل نشاط .

البند الثالث : خاص بالمشاركة على المستوى المحلى ، حيث تم سؤال المستبينة عن مشاركتها على المستوى المحلى من خلال: (١) مشاركتها فى آخر انتخابات للمجالس المحلية، (٢) قيامها بمبادرات محلية ، فإذا كانت الإجابة بنعم = ١، لا = صفر وذلك لكل نشاط.

١٢ ـ حجم الأسرة : وتم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن حجم أسرتها والتى تضم الزوج والزوجة والأبناء ، فإذا كانت الإجابة ٤ أفراد منحت ٥ درجات ، ٥ أفراد منحت ٤ درجات ، ٦ أفراد منحت درجتان ، ٧ أفراد وأكثر منحت درجة واحدة .

١٣ ـ x 13 النظرة إلى عمل المرأة خارج الأسرة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ستة عبارات هى : (١) الست مكانها البيت وبس ، (٢) الست زى الراجل لازم تشتغل ، (٣) النهاردة شغل الست مش عيب ، (٤) وظيفة الراجل هى العمل ووظيفة الست خدمة البيت وبس ، (٥) خروج الست للعمل يقلل من قيمتها ، (٦) منع المرأة من الخروج للعمل إذلال وتخلف . ولقد تم ترميز العبارات الثانية والثالثة والسادسة كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٢ ، غير موافق بالمرة = ٤ ؛ أما العبارات الأولى والرابعة والخامسة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

النتائج والمناقشات البحثية :

أولا ـ النتائج :

تم تصنيف الحالات التى شملتها الدراسة وعددها ٢٣٥ إمرأة إلى مجموعتين تبعاً لمدى إندماجهم فى الأنشطة الإنتاجية ، ولقد بلغ عدد الأفراد المندمجين فى الأنشطة الإنتاجية ١١٣ إمرأة بنسبة مئوية قدرها ٤٨٫٠٩٪ ، بنما بلغ عدد غير المندمجات فى أنشطة إنتاجية ١٢٢ إمرأة بنسبة مئوية قدرها ٥١٫٧٪ تقريباً ، ولقد تم افتراض عدد من المتغيرات يفترض أن لها تأثيراً كبيراً على مستوى إندماج النساء من عينة الدراسة فى الأنشطة الإنتاجية وهذه المتغيرات هى x 8 الحالة التعليمية ، x 10 درجة توافر الإمكانات التدريبية ، x 2 الحالة الصحية ، x 7 درجة توافر الإمكانات التمويلية ، x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية ، x 2 حجم الأسرة ، x 6 المستوى الإقتصادى للأسرة ، x 9 درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات ، x 11 المشاركة السياسية والمنظمية ، x 5 القدرات الإبتكارية ، x 1 الثقة فى قدرات المرأة ، x 13 النظرة إلى العمل خارج الأسرة ، x 13 قيمة العمل الحرفى لدى المرأة وأجرى كلاً من التحليل التمييزى والتحليل الإنحدارى اللوجستى بغرض

١ ـ التيقن من علاقة هذه المتغيرات بدرجة إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية

٢ ـ إلى أى مدى يمكن أن تساهم هذه المتغيرات فى توقع مستقبل إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية .

٣ ـ أى من التحليلين التمييزى أو الإنحدارى اللوجستى أكثر ملاءمة لتحليل بيانات هذه الدراسة .

وسيتم فى الآتى تناول ما أسفرت عنه نتائج الدراسة :

١ ـ دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات على درجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية باستخدام التحليل التميزى :

لمحاولة التيقن من القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المفترضة فى تفسير التباين فى درجة إندماج المرأة الريفية بعينة الدراسة فى الأنشطة الإنتاجية تم إيجاد قيمة λ حيث أن قيمتها توضح القيمة التنبؤية لتأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع ، كما تعكس $\frac{\text{الإختلافات بين المجموعات}}{\text{الإختلافات داخل المجموعات}}$ وكلما إقتربت قيمتها من الواحد الصحيح ، فإن هذا يعنى أن متوسطات المجاميع قريبة من بعضها ، كما أنه إذا إقتربت قيمتها من الصفر فإن ذلك يشير إلى اختلاف مجموعة المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية عن غير المندمجات بدرجة تكاد تكون تامة وهذا لايحدث فى الغالب فى العلوم الإجتماعية .

ومن تحليل بيانات الدراسة تبين أن قيمة λ قد بلغت ٨٣٩٣ر وهى قيمة لاتعكس قدرة تنبؤية عالية ، كما بلغت قيمة مربع كاى ٣٩,٦٦٩ر وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠٠١ر مما يعنى أن متغيرات التمييز تمثل جزءاً مقبولاً من التباين فى مستوى اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية بعينة الدراسة (جدول ١) .

جدول (١) التميز المتبقى واختبار المعنوية باستخدام مربع كاى

رقم الدالة	Wilks Lambda λ	مربع كاى	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الأولى	٨٣٩٣ر	٣٩,٦٦٩ر	١٣	٠٠٠٢ر

كما تم إيجاد قيمة Eigen Value ومنها يمكن حساب قيمة Et^2 والتى تشبه قيمة R^2 (معامل التفسير) فى التحليل الإنحدارى المتعدد . وتحسب قيمة Et^2 من المعادلة :

$$Et^2 = \text{Eigen Value} \times \lambda$$

وبحساب قيمة Et 2 للدراسة يتضح أنها تبلغ ١٦٠٦ر وهذا يعنى أن متغيرات الدراسة تفسر نحو ١٦٠٦ر ٪ من التباين بين مجموعتى أفراد الدراسة .

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن قيمة معامل ارتباط كانونيكال Ca-nonical Correlation للدالة الأولى قد بلغت ٤٠٠٨ر (جدول ٢) وهى قيمة تتمشى مع قيمة λ والتى توضحها المعادلة الآتية :

$$ri = \sqrt{\frac{\lambda I}{1 + \lambda I}}$$

جدول (٢) قيمة Eigen Value وبعض المقاييس الهامة الأخرى

رقم الدالة	Cononical Correlation معامل ارتباط كانونيكال	Cumulative Percent ٪ للتباين التراكمى	Percent of Variance ٪ للتباين	Eigen Value قيمة أيجن
الأولى	٤٠٠٨ر	١٠٠ر –	١٠٠ر –	١٩١٤ر

كما تم إيجاد قيمة المعاملات المعيارية للتمييز Standerdized Canonical Dicsriminat Function Coefficients وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية فى إحداث الفصل والتمييز بين مجموعتى أفراد الدراسة المندمجات وغير المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية حيث تبين أن ترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها فى الدالة الأولى والتى سيكتفى بها لمعنويتها هى: x 9 الحالة التعليمية ، x 1 درجة الثقة فى قدرات المرأة ، x 13 النظرة إلى عمل المرأة خارج الأسرة ، x 11 المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة ، x 6 المستوى الإقتصادى للأسرة ، x 12 حجم الأسرة ، x 13 قيمة العمل الحرفى لدى المرأة ، x 7 درجة توافر الإمكانات التمويلية ، x 10 درجة توافر الإمكانات التدريبية ، x 5 القدرات الإبتكارية للمرأة ، x 9 درجة الاحتكاك بمصادر المعلومات ، x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية ، x 2

جدول (٣) متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية فى إحداث الفصل التمييزى بين مجموعتى أفراد الدراسة

مسلسل	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية
١	x 8 الحالة التعليمية	٥٩١٦٧ر
٢	x 1 درجة الثقة فى قدرات المرأة	٤٨٦٧٩ر
٣	x 13 النظرة إلى عمل المرأة خارج الأسرة	٤٥٣٤١ر
٤	x 11 المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة	٤٠٣٠٩ر
٥	x 6 المستوى الإقتصادى للأسرة	٢٥٩٧٩ر
٦	x 12 حجم الأسرة	١٦٠٠٢ر
٧	x 3 قيمة العمل الحرفى لدى المرأة	١٥٥٠٩ر
٨	x 7 درجة توافر الإمكانات التمويلية	١٤٢٠٥ر
٩	x 10 درجة توافر الإمكانات التدريبية	١٣٠١٧ر
١٠	x 5 القدرات الإبتكارية للمرأة	٠٩١٥٣ر
١١	x 9 درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات	٠٦٥٢٩ر
١٢	x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية	٠٥٠٥٦ر
١٣	x 2 الحالة الصحية	٠٢٧٧٣ر

والنتائج السابقة لاتعنى أنه ليس هناك درجة من المزج أو التداخل بين مجموعتى الدراسة المندمجات وغير المندمجات ، ورغم ذلك كان هذا التمييز معنوياً بدرجة كبيرة من الناحية الإحصائية ونجح فى تصنيف نحو ٠٩ر٦٨٪ من كل الحالات كأعضاء فى المجموعات التى ينتمى إليها أفراد المجموعة . فلقد أوضحت النتائج ان المجموعة الأولى وهى مجموعة غير المندمجات فى الأنشطة

الإنتاجية والتى يبلغ عدد أفرادها ١٢٢ إمرأة استطاع التصنيف التحليلى أن يتنبأ بأن ٨٣ فرداً من جملة ١٢٢ من حالات هذه المجموعة بنسبة ٦٨ ٪ تنتمى بالفعل لمجموعتها الحقيقية ، بينما ٣٩ فرداً من أفراد هذه المجموعة بنسبة ٣٢ ٪ تمتلك خصائص المجموعة الثانية وهى مجموعة المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية، كما أوضحت النتائج أيضاً أن ٧٧ فرداً من أفراد المجموعة الثانية والتى يبلغ عدد أفرادها ١١٣ فرداً بنسبة ٦٨٫١ ٪ تنتمى بالفعل لمجموعتها الحقيقية ، بينما كان هناك ٣٦ فرداً بنسبة ٣١٫٩ ٪ لايمتلكن خصائص المجموعة (جدول ٤) .

جدول (٤) تصنيف النتائج للحالات موضع الدراسة باستخدام التحليل التمييزى

مجاميع الحالات	عدد الحالات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية	
		عدد	٪	عدد	٪
المجموعة الأولى (غير المندمجات)	١٢٢	٨٣	٦٨	٣٩	٣٢
المجموعة الثانية (المندمجات)	١١٣	٣٦	٣١٫٩	٧٧	٦٨٫١

كما يوضح شكل (١) توزيع أفراد العينة وفقاً للتحليل التمييزى ومنه يتضح أن التوزيع كان أقرب إلى المنحنى الطبيعى .

٢ ـ دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات على درجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية باستخدام الإنحدار اللوجستى :

تم استخدام التحليل الإنحدارى اللوغاريتمى Logestic Regression بطريقة Maximun Likelihood لبيان أوجه التباين بين مجموعتى أفراد الدراسة المندمجات وغير المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية وفقاً للمتغيرات

المفترضة حيث أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة مربع كاى المثلى Model Chi- Square قد بلغت ٤٠,٦٦٨ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠٠١ر وهى قيمة تقترب تقريباً من مثيلتها فى التحليل التمييزى .

كما تم إيجاد قيمة معامل Goodness of Fit وهو يشابه معامل التفسير Explained Variance (R2) فى التحليل الإنحدارى المتعدد ، وكذا يشابه قيمة Et 2 فى التحليل التمييزى وقد بلغت ٢٠٩٥ر وهى قيمة أعلى من مثيلتها فى حالة التحليل التمييزى ، وهى تعنى أن متغيرات الدراسة تفسر نحو ٢٠,٩٥٪ من التباين فى درجة اندماج المرأة بالأنشطة الإنتاجية بين أفراد عينة الدراسة (جدول ٥) .

جدول (٥) قيمة مربع كاى من خلال التحليل الإنحدارى اللوغاريتمى لبيان مدى معنوية الفروق بين مجموعتى الدراسة وفقاً للمتغيرات المفترضة

المعاملات	مربع كاى	درجات الحرية	مستوى المعنوية
- 2 Log Likelihood	٢٨٤,٧٦٦	٢٢١	٠٠٢٥ر
Model Chi - Square	٤٠,٦٦٨	١٣	٠٠٠١ر
Improtvemen	٤٠,٦٦٨	١٣	٠٠٠١ر
Goodness of Fit	٢٣٧,٧٣٦	٢٢١	٢٠٩٥ر

كما أنه وباستخدام التحليل الإنحدارى اللوجستى تم إيجاد قيم معاملات الإنحدار الجزئى (B) وكذلك قيم Wald وهى قيمة تشبه قيمة T , F فى الإنحدار المتعدد ويتضح ذلك من جدول (٦) .

جدول (٦) قيم المعاملات الإحصائية لمتغيرات الدراسة فى معادلة الإنحدار اللوجستى

المتغيرات	معامل الانحدار الجزئى B	S . E	Wald	درجات الحرية	مستوى المعنوية	قيمة R	معامل الجزئ (B)
x 1 درجة الثقة في قدرات المرأة	ر٠٥٨٨	ر٠٣٥٨	٢ر٧٠١٣	١	ر١٠٠٣	ر٠٤٦٤	٠٦
x 2 الحالة الصحية	ر٠٠٥٠	ر٠٤٤١	ر٠١٣٠	١	ر٩٠٩٣	ر٠٠٠	٥٠
x 3 قيمة العمل الحرفى لدى المرأة	ر٢٤٧٥	ر٣٨١٧	ر٤٢٠٦	١	ر٥١٦٦	ر٠٠٠	٠٧
x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية	ر٠١٥٣	ر٠٤٦٢	ر١٠٩٥	١	ر٧٤٠٧	ر٠٠٠	٤٨
x 5 القدرات الإبتكارية للمرأة	ر٠١١٩	ر٠٢٥٧	ر٢١٣٥	١	ر٦٤٤٠	ر٠٠٠	٨٢
x 6 المستوى الإقتصادى للأسرة	ر٠٢٦١	ر٠٢٠٣	١ر٦٥٠٠	١	ر١٩٩٠	ر٠٠٠	٦٤
x 7 درجة توافر الإمكانات التمويلية	ر٣٣١٢	ر٣٩٣١	ر٧٠٩٩	١	ر٣٩٩٥	ر٠٠٠	٨٠
x 8 الحالة التعليمية	٨ر١٥٠٦	ر٠٤٦٣	١٠ر٥٦٢٢	١	ر٠٠١٢	ر١٦٢٢	٢٥
x 9 درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات	ر٠١١	ر٠٣٢٤	ر١٣٢٨	١	ر٧١٥٥	ر٠٠٠	٨٣
x 10 درجة توافر الإمكانات التدريبية	ر٠٣٩٨	ر٠٥٠٥	ر٦٢٣١	١	ر٤٢٩٩	ر٠٠٠	٠٦
x 11 المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة	ر٢٠٢٣	ر١٣٣٨	٢ر٢٨٣٩	١	ر١٣٠٧	ر٠٢٩٥	٤٢
x 12 حجم الأسرة	ر٠١١٢	ر٠١٩٨	ر٣٢٠١	١	ر٥٧١٥	ر٠٠٠	١٣
x 13 النظرة إلى عمل المرأة خارج الأسرة	ر٠٤٣٩	ر٠٣٥٩	ر٤٩٦١	١	ر٢٢١٣	ر٠٠٠	٧٠
Constant	٢ر٤٧٥٤	١ر٨٧٧١	١ر٧٣٩٠	١	ر١٨٧٣		

ولمحاولة ترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها النسبية فى تأثيرها على درجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية باستخدام الإنحدار اللوجستى فإنه يمكن استخدام قيم Wald كمؤشر فقط لهذا الترتيب حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هذه المتغيرات كانت مرتبة كالآتى :

x 8 الحالة التعليمية فى المرتبة الأولى يليها x 1 درجة الثقة فى قدرات المرأة ، ثم x 11 المشاركة السياسية والمنظمية للمرأة ، x 6 المستوى الإقتصادى للأسرة ، x 13 النظرة إلى عمل المرأة خارج الأسرة ، x 4 درجة توافر الإمكانات التمويلية ، x 10 درجة توافر الإمكانات التدريبية ، x 3 قيمة العمل الحرفى لدى المرأة ، x 12 حجم الأسرة ، x 5 القدرات الإبتكارية للمرأة ، x 9 درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات ، x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية ، x 2 الحالة الصحية .

ولتصنيف النتائج بهدف توضيح أعداد أفراد العينة ونسبتهم المئوية التى تمتلك خصائص كل مجموعة من مجموعتى الدراسة فلقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك مزج محدود بين خصائص أفراد مجموعتى الدراسة إلا أن التصنيف كان معنوياً بدرجة كبيرة حيث بلغ ٦٨٫٩٤٪ ، كما أوضحت نتائج الدراسة أن ٨٧ فرداً من أفراد المجموعة الأولى والبالغ عددهن ١٢٢ وهن غير المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية يتملكن خصائص المجموعة بنسبة مئوية قدرها ٧١٫٣١٪ ، كذلك فإن ٣٥ فرداً من أفراد عينة المجموعة الأولى بنسبة ٢٨٫٦٩٪ يمتلكن خصائص المجموعة الثانية ، أما بالنسبة للمجموعة الثانية وهى مجموعة أفراد العينة المندمجات فى الأنشطة الإنتاجية والتى يبلغ عدد أفرادها ١١٣ فرداً فلقد بلغ عدد أفراد العينة اللاتى يتملكن خصائص المجموعة ٧٥ فرداً بنسبة مئوية قدرها ٦٦٫٣٧٪ ، بينما بلغ عدد أفراد العينة اللاتى لايتملكن خصائص المجموعة ٣٨ فرداً بنسبة مئوية قدرها ٣٣٫٦٣٪ (جدول ٧) .

جدول (٧) تصنيف النتائج للحالات موضع الدراسة
باستخدام الإنحدار اللوجستى

مجاميع الدراسة	عدد الحالات	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية	
		عدد	٪	عدد	٪
المجموعة الأولى	١٢٢	٨٧	٧١,٣١	٣٥	٢٨,٦٩
المجموعة الثانية	١١٣	٣٨	٣٣,٦٣	٧٥	٦٦,٣٧

شكل (١) توزيع أفراد العينة مجمعة وفقاً لمراكز الفئات والتكرارات من خلال التحليل التميزى

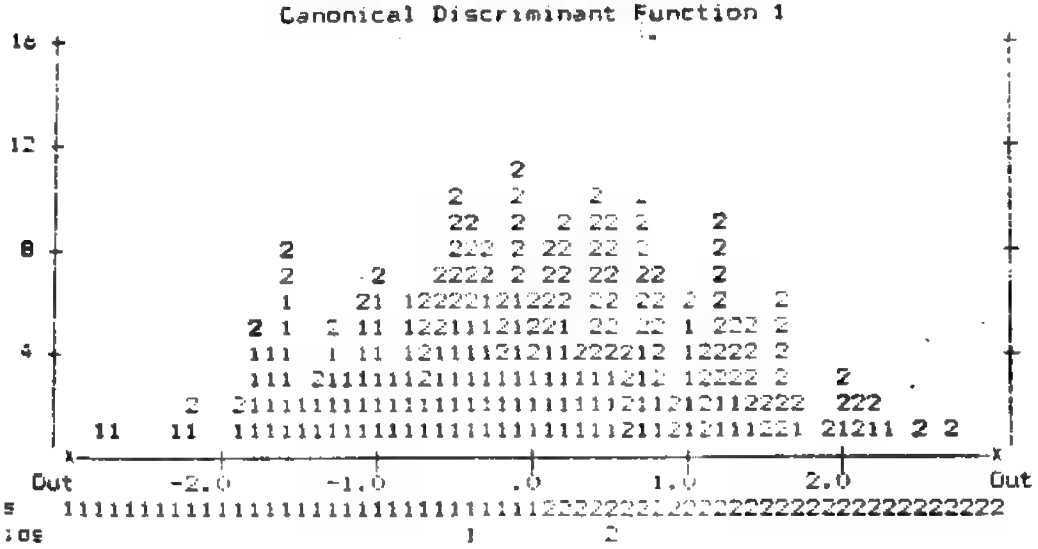

كما يوضح شكل (٢) توزيع أفراد العينة مجمعة باستخدام . حدار اللوجيستى ومنها يتضح أن التوزيع أقرب إلى المنحنى الطبيعى .

شكل (٢) توزيع أفراد العينة مجمعة وفقاً لمراكز الفئات والتكرارات من خلال التحليل الإنحدارى اللوجستى

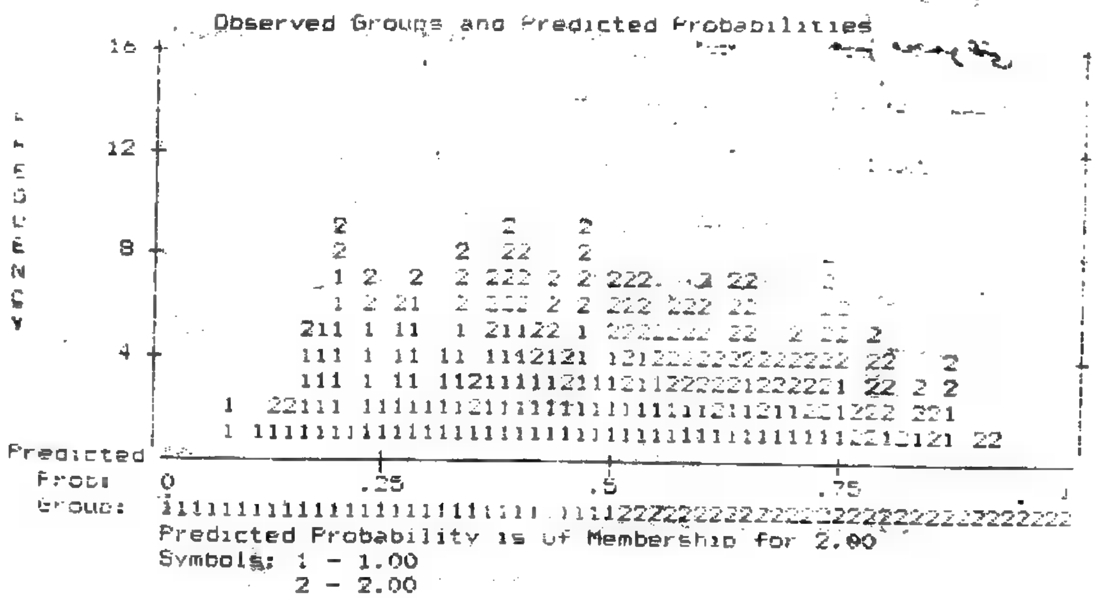

ثانيا ـ المناقشـــة :

أ ـ بالنسبة لهدف الدراسة المنهجى وهو الاختيار بين كل من الإنحدار اللوجستى والتحليل التمييزى فلقد أوضحت نتائج الدراسة أن توزيع بيانات الدراسة كانت أقرب إلى التوزيع الطبيعى بالنسبة لكلا التحليلين وبذلك يتحقق فرض استخدام التحليل التمييزى وإن كانت نتائج الدراسة تكاد تقترب من بعضها إلى حد كبير وذلك لأن التوزيع ليس طبيعياً بدرجة كبيرة حيث أوضحت نتائج الدراسة باستخدام التحليل التمييزى أن تمييز مجموعتى الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة قد تحقق بنسبة ٦٨٫٠٩ ٪ ، أما بالنسبة للتحليل الإنحدارى اللوجستى فلقد تحقق بنسبة ٧١٫٣١ ٪ ، كذلك لوحظ أن ترتيب متغيرات الدراسة حسب أهميتها النسبية فى إحداث الفصل التمييزى بين مجموعتى الدراسة وفقاً لدرجة اندماجهم فى الأنشطة الإنتاجية قد اختلف فى التحليل النوجستى عنه فى التحليل التمييزى وإن كانت هناك ستة متغيرات قد احتفظت بنفس ترتيبها فى كلا التحليلين وهما x 8 الحالة التعليمية ، x 1 درجة الثقة فى قدرات المرأة ، x 5 القـدرات الإبتكاريـة للمرأة ، x 9 درجة الاحتكاك بمصادر المعلومات ، x 4 درجة توافر الإمكانات التسويقية ، x 2 الحالة الصحية .

ب ـ وفقاً لما سبق التوصل إليه من أن التحليل التمييزى هو الأنسب لتحليل بيانات الدراسة من التحليل الإنحدارى اللوجستى فإنه سيتم فى الآتى تناول نتائج الدراسة وفقاً للتحليل التمييزى :

١ ـ أظهرت نتائج الدراسة أن متغير الحالة التعليمية كان أهم متغيرات الدراسة المؤثرة على درجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، ولعل هذا يتفق مع ماتشير إليه أدبيات التنمية حيث يعد التعليم أحد أهم محددات التنمية بصفة عامة والبشرية منها بصفة خاصة فهو فى حد ذاته أحد مدخلات عملية التنمية وهو أيضاً أحد مخرجاتها ، فالتعليم كناتج يجعل الناس أكثر إنتاجية وصحة وأكثر قدرة على الإبتكار ومن ثم يصبحون أكثر غنى فى كل نواحى الحياة ، كما أن التعليم

أيضاً متغير هام للمشاركة خاصة بالنسبة للجماعات الأقل حظاً كالنساء وسكان المناطق الريفية ، حيث يمكن أن يكون التعليم عنصر تحرير لطاقات مثل هذه الجماعات نظراً لأنه يمكنها من فهم أوضاعها والتعامل مع مشاكلها بطريقة تؤدى إلى حلها. إن مجرد القدرة على القراءة والكتابة يمكن أن تكون عاملاً فعالاً فى تحقيق المشاركة طالما أنها تمكن من الإتصال مع الآخرين والوصول إلى المعلومات ومتابعة الأفكار، إذ كيف يمكن للنساء أن يستطعن التقدم للحصول على ائتمان وفهم شروط القرض إذا كن لايستطعن قراءة وثائق الإئتمان ، ومن ثم فإن التعليم عنصر حافز على التغيير فى حياة الناس.

٢ ـ أما المتغير الثانى فى الأهمية فهو متغير درجة الثقة فى قدرات المرأة ، حيث أن الثقافة التقليدية مازالت ترى أن الفروق الفيزيقية بين الرجل والمرأة قد أدت إلى ابتعاد الكثير من النساء عن الإندماج فى الأنشطة الإنتاجية ، كما أن البعض الآخر من النساء اللاتى يعملن، فهن يعملن فى الغالب بوظائف معينة تقرها هذه الفروق الفيزيقية ، بينما ترك العمل الشاق وهو العمل خارج المنزل للرجل ، وقد عزز من ذلك بعض التفسيرات النظرية لبعض علماء الإجتماع المحدثين من أمثال بارسونز والذين حاولوا تقديم نظرية يفسرون بها أهمية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج ويقتصر دور المرأة على الدور العائلى .

٣ ـ جاء فى المرتبة الثالثة من الأهمية متغير النظرة إلى العمل خارج الأسرة، حيث تسود فى المجتمعات الريفية بعض العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة سواء لدى النساء الريفيات أو الرجال على حد سواء والتى تحول وتعوق مشاركة ومساهمة المرأة الريفية فى شئون المجتمع المحلى ومن هذه الأفكار النظرة إلى العمل خارج الأسرة حيث يسود الإعتقاد بأن الرجل هو الذى يشارك فى كافة الأنشطة المجتمعية وأن مشاركة المرأة فى هذه الأنشطة يؤدى إلى إهمالها لشئون أسرتها ورعاية أبنائها والتى تتطلب وقتاً وطاقة كبيرين .

٤ ـ فى المرتبة الرابعة من الأهمية جاء متغير المشاركة السياسية والمنظمية ،

حيث أنه من المعروف أن المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة تعانى من تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتيتها بحيث أصبحت جزءاً من طبيعتها وهو ما اصطلح على تسميته بالإستلاب العقائدى وهو بداية استلابها الفعلى اقتصادياً واجتماعياً ، لذا فالنساء شبه مستبعدات من عملية صنع القرار ، فما لم تستطع النساء تعبئة وتنظيم أنفسهن للتغلب على العقبات التى تحول دون مشاركتهن فى الأنشطة الإنتاجية فإن القرارات التى تتخذ لن تكون معبرة تماماً عن احتياجاتهن.

٥ ـ كما أوضحت النتائج أن متغير المستوى الإقتصادى للأسرة جاء فى المرتبة الخامسة فى الأهمية فى علاقة متغيرات الدراسة بدرجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، حيث تكاد ترى معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن السبب الرئيسى لعمل النساء هو سبب اقتصادى ، وتشير دراسة حديثة (تقرير التنمية لبشرية ، مصر ١٩٩٦) أن السبب الرئيسى لعمل السيدات هو سبب اقتصادى فما يقرب من ثلثى النساء العاملات يعملن لمساعدة أسرهن ، وتقل نسبة اللاتى يعملن لإثبات الذات عن الربع فى المناطق الحضرية مقارنة بـ ٣٫٨٪ فقط فى المناطق الريفية ، ١٢٫٢٪ من مجموع الإناث العاملات على المستوى الكلى ، أما اللاتى يعملن لضمان استقلالهن فإن نسبتهن ضئيلة فى كل من المناطق الحضرية (٣٫٥٪) والمناطق الريفية (٫٩٪) ، كذلك لاتمثل الإناث اللائى يعملن لتأمين مستقبلهن سوى نسبة ضئيلة جداً فى كل من الريف والحضر ، وتعتبر الزيادة فى تكاليف المعيشة دافعاً رئيسياً لمساهمة النساء فى الأنشطة الإقتصادية وذلك ما أوضحته نسبة ١٨٫٧٪ ، ١٤٫٢٪ من الإناث فى المناطق الريفية والحضرية على التوالى ، وإذا ما أضفنا هذه النسبة المئوية لأولئك اللائى يعملن لمساعدة أسرهن تصبح الأسباب الإقتصادية مسئولة عن ٧٨٫٨٪ من حالات عمل المرأة .

٦ ـ وفى المرتبة السادسة فى الأهمية جاء متغير حجم الأسرة ، وفى هذا المجال توجد آراء متباينة بخصوص طبيعة العلاقة بين حجم الأسرة ودرجة اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، فمن جانب نرى بعض الدراسات أنه كلما زاد حجم

الأسرة كلما أدى ذلك إلى زيادة متطلبات الأسرة ومن ثم تزداد مشاركة المرأة فى الأنشطة الإنتاجية الإقتصادية ، ومن جانب آخر ترى دراسات أخرى أنه كلما إزداد حجم الأسرة إزدادت المتطلبات المنزلية للمرأة مما يلقى عبئاً كبيراً عليها فى رعاية أبنائها والقيام بواجباتها المنزلية ، ومن ثم تقل مشاركتها فى الأنشطة المجتمعية ، وتتفق نتائج الدراسة مع وجهة النظر الأولى التى ترى أنه كلما زاد حجم الأسرة إزداد حجم المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية الإقتصادية .

٧ ـ وفى المرتبة السابعة وهى مرتبة وسيطة بالنسبة لمتغيرات الدراسة جاء متغير قيمة العمل الحرفى لدى المرأة ، ومع أن المتغير جاء كما أوضحنا فى مرتبة وسيطة إلا أنه أحد المتغيرات الهامة التى تشكل عامل إعاقة أمام اندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية وذلك من منطلق أن الثقافة التقليدية غالباً ماتنظر إلى طبيعة المهن التى يجب أن تختارها المرأة بحيث تتفق مع طبيعتها البيولوجية والتى تتصف بالرقة وبالتالى فإن طبيعة هذه الثقافة لاتمكن المرأة من العمل فى مهن معينة بالذات وهى المهن الحرفية .

٨ ـ كما أوضحت النتائج البحثية أن متغير درجة توافر الإمكانات التمويلية ومع أهميته قد جاء فى المرتبة الثامنة من حيث الأهمية مع أنه واحداً من أهم عوامل نجاح المشروعات حيث أن نجاح الصناعات الريفية يحتاج إلى أموال ودعم مستمرين من جهات التمويل المختلفة والتى تركز على هذه الصناعات ، وقد يرجع تدنى مرتبة المتغير إلى أن الكثيرين من سكان الريف وخاصة النساء منهم هم من الفقراء الذين لايملكون أصولاً إنتاجية والتى تعتبر ضرورية لعملية الإقراض ، بالإضافة إلى أن مؤسسات التمويل غالباً لاتثق فى قدرات النساء على تملك وإدارة المشروعات ومن ثم قد تحجم على عملية إقراض وتمويل المشروعات النسائية ، إضافة إلى أن مؤسسات التمويل غالبا ماتكون فى أماكن بعيدة عن المناطق الريفية ، مما قد يقلل من دور هذه المؤسسات التمويلية بالنسبة لتمويل مشروعات المرأة الريفية .

٩ ـ ولقد جاء في المرتبة التاسعة من الأهمية متغير درجة توافر الإمكانات التدريبية ، وهذا يعكس وإلى حد كبير عدم توافر فرص التدريب الحقيقية للمرأة على ممارسة العمل المنتج وإن توافرت مثل هذه المشروعات فهى قد لاتستند فى أنشطتها على أساس دراسة الإحتياجات التدريبية الحقيقية للمرأة الريفية ، حيث لاتهتم بالتعرف على هذه الإحتياجات مثل بدء مزاولتها لأنشطتها ولذلك لايلبى كثير من أنشطتها الحاجات الحقيقية للمرأة الريفية وبالتالى تؤدى إلى عدم إستجابة كثير من الريفيات لتلك المشروعات التى لاتبدو مهمة لها ، كما أنه ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة توافر الأنشطة التدريبية فهى تركز على عدد قليل من الأنشطة النسوية التقليدية .

١٠ ـ وفى المرتبة العاشرة من الأهمية جاء متغير القدرات الإبتكارية للمرأة ، ومن المعروف أن الإبتكارية هى أحد أهم القيم المؤثرة فى عملية نشر التقنيات وأن الشخص الذى يميل لتقبل الخبرات والأفكار الجديدة غالباً مايكون فى مقدمة أفراد المجتمع الذين يرغبون فى تبنى الأفكار الجديدة ، إلا أنه ومع هذه الأهمية جاء المتغير فى موقع قليل الأهمية نسبياً ، وقد يكون ذلك راجعاً بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة الإبتكارية للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة بحيث أصبحت سمة من سماتها ، وقد يكون ذلك راجعاً وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع معدلات الأمية بمفاهيمها الثلاث وهى الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية والأمية الثقافية .

١١ ـ وفى المرتبة الحادية عشر وهى مرتبة متدنية جاء متغير درجة الإحتكاك بمصادر المعلومات وقد يرجع تدنى موقع المتغير إلى طبيعة الثقافة الريفية التقليدية والتى تضع قيوداً على خروج المرأة خارج نطاق مجتمعها المحلى ، أو أن هناك قصوراً فى دور الأجهزة المعنية بنقل المعلومات داخل المجتمع المحلى مثل أجهزة الإرشاد الزراعى .

١٢ ـ أما متغير درجة توافر الإمكانات التسويقية فمع أهميته الكبرى فى العملية الإنتاجية إلا أنه جاء فى المرتبة الثانية عشرة ، فمن المعروف أن العملية

الإنتاجية فى جميع مستوياتها تتأثر تأثراً كبيراً بنظام التسويق ، والمعروف أنه على مستوى إنتاج المزارع فإن النساء يشكلن جزءاً أساسياً من نظام التسويق فى جميع أنحاء العالم ، وفى معظم الأحيان يمكن أن تكون أهمية نظام التسويق بالنسبة لرفاهية الأسرة الريفية مساوياً لأهمية كفاءة أو عدم كفاءة الأنشطة الإنتاجية ذاتها . إلا أن ضعف العلاقة فى الدراسة قد يكون راجعاً فى الأساس لعدم توفر معلومات كافية عن بعض محددات عملية تسويق المنتجات غير الزراعية مثل سياسات التسعير والنقل ومؤسسات التسويق وغير ذلك .

١٣ - وفى المرتبة الأخيرة من الأهمية جاء متغير الحالة الصحية ، ومع أهمية المتغير كمؤشر على مستوى المعيشة ، إلا أنه يلاحظ أن تدنى الحالة الصحية ظاهرة عامة فى الريف المصرى حيث تشير الأرقام إلى أن معدل وفيات الأمهات مرتفع نسبياً فى مصر (١٧٤) لكل مائة ألف حالة ولادة حية خاصة بالمقارنة مع دول أخرى مثل البحرين (٨٠) وبنما (٦٠) وكوستاريكا (٣٦) والدول الصناعية (٣٨ فى المتوسط) . وفى دراسة ميدانية حديثة (معهد التخطيط القومى ، مصر ١٩٩٦) أظهرت نتائجها أن معدل انتشار الأنيميا بلغ ٢٢٫١ ٪ من الحوامل فى مصر ، ٢٥٫٣ ٪ بين النساء المرضعات مقابل ٢٢٫٤ ٪ بين مجموع من شملتهم عينة هذه الدراسة ، كما توجد أكبر نسبة لنقص الحديد فى التغذية بين الأمهات ، كما أن مايقرب من ثلثى الأمهات لايكفى استهلاكهن من الحديد لتلبية ٩٠ ٪ من النسبة المسموح بها يومياً ضمن مايوصى به من معايير التغذية الصحية .

ان مايجدر قوله أن تحسين الحالة الصحية للنساء يعد خطوة هامة للارتقاء بمهاراتهن وقدراتهن وتمكينهن من الدخول إلى سوق العمل ، وأن تدنى موقع المتغير فى نتائج الدراسة يرجع فى الأساس إلى عدم وجود تباين واضح بين نساء الريف فى مستوياتهن الصحية وذلك للإنخفاض العام فى هذه المستويات .

الخاتمة والتوصيات :

تقع « قضية المرأة » فى قلب عملية التنمية وتصوراتها ومعاناتها وممارساتها ، ولاينفصل الرجل عن المرأة فى صورة مجردة فى مثل هذا السياق . ومع ذلك يبقى للمرأة جانب خاص فى هذا السياق ، ذلك هو مساعدتها على كسر القيود التى تحول دون إحقاق حقها بالكامل، لممارسة مختلف شئون الحياة ، وتوعيتها بواجبها فى المشاركة الإيجابية ، وتمكينها من القدرة والأدوات اللازمة للمشاركة إلى جانب إتاحة الفرص والمجالات للمشاركة على مختلف المستويات .

إن النظرة المتأنية لأوضاع المرأة المصرية والريفية بوجه خاص تظهر أن أوضاعها هى انعكاس لما يطلق عليه البعض هشاشة أوضاع النساء أو مايطلق عليه « تأنيث الفقر » وهو مصطلح ينصرف إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية التى قد تعانيها النساء فى مختلف المجتمعات ، ويبنى هذا المفهوم على طرح مؤداه أنه فى ظل [illegible] الإقتصادية والإجتماعية [illegible] الفقر ـ مع إفتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ـ إلى أن يطول النساء أكثر مما يطول الرجال ويؤدى فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعى لجوانب عدم المساواة خاصة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية وتضحياتها .

لذا كان لابد من العمل على دمج المرأة فى ا لأنشطة الإنتاجية المختلفة لما فيه ذلك من تحقيق الرخاء الإقتصادى للمجتمع لأنه لايمكن إلغاء نصف المجتمع ، ومن جانب آخر محاولة تجنيس عملية التنمية ، ولقد حاولت هذه الدراسة عبر أجزائها المختلفة التعرف على محددات دمج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية ، كما حاولت الدراسة وعبر تناولها للموضوع سالف الذكر أن تتناول إشكالية إحصائية ضمن إشكاليات كثيرة يقع فيها الكثيرين من الباحثين مما يعطى لنتائج بحوثهم عدم مصداقية وقد يمتد خطورة الأمر إذا كانت نتائج مثل هذه البحوث وتوصياتها تؤخذ فى الحسبان ، هذه الإشكالية الإحصائية هى مشكلة الإختيار بين التحليل التمييزى والتحليل الإنحدار اللوجستى .

ومن خلال ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه يوصى بالآتى :

أولا ـ بالنسبة للإشكالية الإحصائية والمتعلقة بالإختيار بين كل من التحليل التمييزى والتحليل الإنحدارى اللوجستى ، يجدر الذكر أن استخدام الأساليب المنهجية والإحصائية الحديثة ليست ترفاً يستخدمه بعض الباحثين ، وإنما هو تطور طبيعى لما يشهده العالم من ثورة الحاسبات والبرامج الإحصائية والتى يسرت الكثير من المتاعب التى كانت تواجه الباحثين فى تحليل نتائج بحوثهم ، وفى هذا المجال يقترح تدريس البرامج الإحصائية مثل الـ SPSS وغيرها كمقررات إجبارية لطلاب الدراسات العليا، وعمل دورات للباحثين لنفس الأمر ،كما يجب أخذ نتائج البحوث بحذر شديد إلى أن يتم التأكد من صلاحية الإختبارات المستخدمة لطبيعة بيانات هذه الدراسات.

ثانيا ـ بالنسبة لما توصلت إليه الدراسة من نتائج عن محددات إدماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية فإنه يوصى بالآتى :

١ ـ إن إبراز دور المرأة الريفية فى دفع عملية التنمية المجتمعية يتطلب اتخاذ منظور الجندر والتنمية أو مايطلق عليه تجنيس التنمية ، وهذا المدخل يؤكد على أن التنمية الفعالة هى التى تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الرفاهية والتى تعتمد على مشاركة المرأة والرجل على حد سواء ، كما تضمن عدالة حصولهما على ثمار عملية التنمية ، والمدخل يرتكز على أن المجتمع يحدد الأدوار والعلاقات الإجتماعية والسلوك الذى يعتبره مناسباً لكل من الجنسين ، وبهذا يبعد عن الخصائص البيولوجية ليؤكد على المعنى الإجتماعى للذكر والأنثى .

٢ ـ يعتبر القضاء على الأمية بصفة عامة ، مع الإهتمام بتقليل الفجوة بين الإناث والذكور فى هذا المجال من أهم العوامل المساعدة على دمج المرأة فى الأنشطة المجتمعة الإنتاجية وفى هذا المجال يوصى

بضرورة أن ترسم الدولة بجميع مؤسساتها استراتيجية فاعلة لمحو الأمية تتبنى من خلالها مفهوماً لمحو الأمية يرتكز على أساس أن محو الأمية ليس جهداً مبذولاً من أجل تمكين الأمى من القراءة والكتابة والحساب فقط ، وإنما هى جهد مبذول من أجل تمكينه من الإندماج فى عملية التنمية وبهذا لايكون محو الأمية هدفاً فى حد ذاته ، ولكن يكون وسيلة لتغيير السلوك .

٣ ـ أثبتت نتائج الدراسة أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بالثقافة التقليدية كان لها دور كبير فى دمج المرأة أو الحد من دمجها فى الأنشطة الإنتاجية وهى متغيرات النظرة إلى العمل خارج الأسرة ودرجة الثقة فى قدرات المرأة ومن ثم فإنه يجب العمل على الإعتراف بالدور الإجتماعى والإقتصادى للنساء فى رفاهية أسرهن لأن ذلك هو الخطوة الأولى نحو إبراز مساهمتهن فى الأنشطة الإقتصادية وذلك من خلال بذل الجهود لزيادة وعى الزوجات والأزواج بالدور المحورى للمرأة فى الأسرة وخارجها ، كما يجب ألا ينظر إلى العمل المنتج الذى تقوم به الإناث على أنه مجرد ضرورة بقاء للأسرة (مثال ذلك ماتقوم به أغلب النساء فى المناطق الريفية من أعمال غير مدفوعة الأجر) . كما أنه من الضرورى تنفيذ التشريعات التى تؤكد عدم قانونية التمييز ضد النساء فى أماكن العمل .

٤ ـ أوضحت نتائج الدراسة أهمية متغير المشاركة السياسية فى إندماج المرأة فى الأنشطة الإنتاجية وهذا الأمر يشير إلى ضرورة قيام الجماعات المحرومة ومنها النساء بتعبئة وتنظيم نفسها للتغلب على العقبات التى تحول بينها وبين المشاركة فى الهياكل القائمة وذلك من خلال قيام المنظمات النسائية والأحزاب بتنظيم برامج تدريبية للنساء ومساعدتهن على التخلص من الأمية السياسية

٥ ـ إن عملية التنمية الريفية عملية مخططة تعتمد فى تحقيق أهدافها على إشراك كل فئات المجتمع من رجال ونساء ، وعلى تنوع الأنشطة التنموية زراعية وتجارية وإجتماعية وصناعية وتكاملها وتوازنها وتناسقها ، ونظراً للطبيعة الخاصة للأنشطة الصناعية ، فإنه يقترح إنشاء هيئة عامة لتصنيع الريف تتبع وزارة التنمية الريفية يكون من وظائفها وضع خطة تنمية صناعية للريف ، وكذا إنشاء إدارة مستقلة للتسويق أو تابعة للهيئة المقترحة تكون مسئولة عن دراسة الإمكانات التسويقية للمنتجات الريفية وفتح أسواق جديدة لها.

٦ ـ يجب إتخاذ الإجراءات الكفيلة باستفادة النساء الفقيرات من فرص العمل المنتج لاسيما من خلال توفير الإئتمان والمساعدات التنظيمية، حيث يمثل افتقاد الأصول الإنتاجية قيداً على التشغيل المنتج للفقراء . ومن ثم فإن تقديم التسهيلات الإئتمانية يعد اجراءاً فعالاً لتمكين النساء من الحصول على الأصول الإنتاجية اللازمة للقيام ببعض الأنشطة الإقتصادية لمساعدة أنفسهن ، وتدعيم أوضاعهن الإقتصادية والإجتماعية ، وقد مثل تغيير معايير الجدارة الإئتمانية وتحقيق لامركزية المؤسسات الإئتمانية خطوتين ناجحتين نفذتها دول أخرى للقضاء على ارتفاع تكاليف التعاقدات الإئتمانية ولتتغلب على عدم توافر الضمانات .

وتعتبر مكاتب الإئتمان المتحركة وسيلة فعالة خاصة فى المناطق الريفية ، لتخفيض تكاليف التعاقدات الإئتمانية ، أما عدم القدرة على توفير الضمانات فإنها مشكلة حادة للفقراء وبالأخص للنساء الفقيرات اللاتى نادراً مايتمكن من اقتناء بعض الأصول وربما يمكن حل هذه المشكلة بالإقراض الجماعى وتبسيط إجراءات طلب الحصول على الإئتمان . ويلفت النظر فى هذا الشأن إلى تجربة

بنجلاديش فى إنشاء بنوك الفقراء ومساهمتها الملحوظة فى عملية التنمية .

٧ ـ تعد البرامج التدريبيـة أداة فعالة لزيادة قدرة النساء على الحصول على عمل منتج، إلا أنه لوحظ أن كثير من المشروعات لاتستند على دراسة الإحتياجات التدريبية للمرأة الريفية حيث لاتهتم بالتعرف على هذه الإحتياجات قبل بدء مزاولتها لأنشطتها ولذلك لايلبى كثير من أنشطتها الحاجات الحقيقية للمرأة الريفية ، لذا يجب العمل على تحسين قدرات النساء من خلال الدورات التدريبية، ولقد أثبتت تجربة إنشاء جمعيات النساء العاملات لحساب أنفسهن نجاحاً فى مساعدة وتشجيع النساء الفقيرات فى كثير من الدول النامية (مثل الهند) ، لذا يوصى بتيسير إنشاء مثل هذه الجمعيات ، وكذا أن يكون من مهام هيئة التصنيع الريفى المقترحة القيام بتدريب النساء الريفيات المشتغلات بالمشروعات الصناعية.

مراجع الفصل السابع

أولا ـ المراجـع العربيـة :

١ ـ العزبى ، محمد إبراهيم ، محددات وعواقب مشاركة المرأة النوبية فى الأنشطة الإنتاجية ، مجلة جامعة المنصورة للبحوث الزراعية ، مجلد ٢٠ (٤) ، ١٩٩٥ .

٢ ـ عبدالوهاب ، ليلى ، موقف علم الإجتماع من قضايا المرأة ، مجلة الوحدة ، العدد ٩ ، المجلس القومى للثقافة العربية ، ١٩٨٥ .

٣ ـ مجلس الشورى ، تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ، لجنة الخدمات ، التقرير رقم ٤ ، ١٩٩٢ .

٤ ـ معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر .

٥ ـ معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦ ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر .

ثانيا ـ المراجـع الأجنبيـة

1 - Anderson, J.A. "Separate Sample Logistic Dicrimination," Biometrika, 1972 .

2 - Bernard, Jessie: My Four Revolution, An Autobiograbhical History of ASA, From Joan Harber(ed) Changing Women in Changin Society, The University of Chicago Press, 1973.

3 - Barrett, Michele, Women's Oppression Today : Problems in Marxist Feminist Analysis Verso, London, 1980 .

4 - Cox, D.R. The Analysis of Binary Data, London: Methuen & Co. (1970).

5 - D' Agostino, Ralph B., Pozin, Michael W., Mitchell, Janet, Teebagy, Nieholas C., Guglielmino, Joyee T., Bielawski, Lesley 1., and Hood, William B., Jr. " Comparison of Logistic Regression and Discriminant Analysis as Emergency Room Decision Models for the Diagnosis of Acute Coronary Disease," Boston University Research Report , 1978.

6 - Delury, G.E. (ed.) The 1973 World Almanac and Book of Facts, New York : Newspaper Enterprise Association , 1973.

7 - Engels, Frederick : The Origin of the Family Private Property, and the State, in Selected Works Vol. 3 Progress Publishers, Moscow, 1970 .

8 - Efron, Bradley " The Efficiency of Logistic Regression Compared to Normal Discriminant Analysis, " Journal of the American Statistical Association, 1975.

9 - Gordon, Tavia , "Hazards in the Use of the Logistic Function with Special Reference to Data From Prospective Cardiobaseular Studies. " Journal of Chronic Diseases. 1974 .

10 - Guettell, Charnie : Marxism & Feminism. Hunter Rose Company, Toronto, 1974 .

1 . lperin, Max. Blackwelder, William C., and Verter, Joel 1. "Estimation of the Multivariate Logistic Risk Function : A Comparison of the Diseriminant Function and Maximum Likelhood Approaches, " Journal of Chronic Diseases, 1971 .

12- McFadden, Daniel, " A Comment on Discriminant Analysis Versus Logit Analysis, " Annals of Economic, and Social Measurement, 1976.

13 - Morris, M. David " United Nations Development Program. Human Development Report 1991" Reviews Economic Development and Cultural Change, July, 1993 .

14 - Millett, Kate : Sexual Politics, Garden City, Double Day and Co. Inc. 1970.

15 - Mills, C. Wright : The Sociological Immagination.

16 - Norlove, M., and Press, S. James, "Univariate and Multivariate Log-Linear and Logistic Models, " R-1306, Santa Moniea, Calif. : The Rand Corporation.,1973 .

17 - Press, S. James, Applied Multivariat Analysis, New York: Holt, Rinchart & Winston,1972 .

18 - Parsons, Talcott : Essays in Sociological Theory, The Free Press of Glencoe, N.1, 1964.

19 - Press, J and Sandra Wilson, Choosing Between

Logistic Regresion and Discriminant Analysis, Jornal of the American Statistical Association 73, N. 364, December 1978 .

20 - Rao, C. , Radhakrishna, Linear Statistical Inference and Its Applications, New Yor: John Wiley & Sons.

21 -Truett, Jeanne, Cornfield, Jerome, and Kannel, William, "A Multivariate Analysis of the Risk of Coronary Heart Disease in Framingham, " Journal of Chronic Diseases, 1967.

22 - Friedan, Betty :The Feminime Mystique, New York, Dell, 1963

23 - Leacock, Eleanor, Myths of Male Dominance, Monthly Review Press, N.1, 1981.

24 - UNDP, Human Development Report 1997.

•••

الفصل الثامن

المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية

الفصل الثامن
المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة
فى الأنشطة المجتمعية المحلية

مقدمــــة :

لقد أخذ الفكر المعاصر بمفهوم جديد للتنمية ، حيث لم يعد ينظر للتنمية اليوم على أنها مجرد نمو اقتصادى ، بل إن الإهتمام أخذ يتجه إلى مجالات التنمية المختلفة من إجتماعية وبشرية وثقافية وسياسية وكذا مجالات صيانة البيئة ومراعاة حق الأجيال القادمة فى الموارد المتوفرة وبيئة نظيفة . لقد أصبح المفهوم الجديد للتنمية المتواصلة عاملاً هاماً فى الحوار الذى يدور اليوم بين مختلف دول العالم حول الإتفاق على نظام جديد للاقتصاد العالمى . وإذا كانت التنمية طبقاً لهذا المفهوم عملية مستمرة متواصلة ومتكاملة ، وشاملة لمختلف القطاعات والأنشطة فإن مما لاشك فيه أن محور هذه التنمية المتواصلة يرتكز على التنمية البشرية وذلك من منطلق أن البشر هم الأداة المخططة والمنفذة لكل تطور فى المجتمع .

والدعوة إلى التنمية البشرية كمدخل صحيح للتنمية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة تكتسب أهميتها من منطلق أن الإنسان السليم جسمانياً وعقلياً ونفسياً والمتحرر من أي قيود أو أغلال والمدرب والمتعلم والواعى هو الإنسان المطلوب لتحقيق التقدم وهو الضمان لنجاح عملية التنمية ، وحيث أن المرأة تمثل نصف القوة البشرية تقريباً فى أي مجتمع من المجتمعات ، كما أنها تمثل عنصراً مشاركاً فى القضايا المجتمعية بطريقة مباشرة (بشخصها) أو بطريقة غير مباشرة (من خلال أفراد أسرتها) فإن للمرأة دوراً حيوياً فى قضية التنمية ، حيث يعد دور المرأة فى أي مجتمع أحد المقاييس الهامة التى تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره ، وتعد مشاركة المرأة فى العمل المنتج الخلاق إنعكاساً لحركة المجتمع سياسياً

وإجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً

المشكلة البحثية وأهميتها :

تعتبر تنمية المرأة والإهتمام بقضاياها غاية ووسيلة فى نفس الوقت ، فهى غاية باعتبار أن المرأة إنسان له حق الإنسان ـ الذى كرمه الله فى أن يعيش حياته ويستمتع بحقوقه وهى لن تستطيع أن تعيش هذه الحياة الكريمة أو أن تستمتع بهذه الحقوق المشروعة إلا إذا أتيحت لها فرص النماء وهى وسيلة باعتبار أن تحقيق أهم أدوار المرأة وهى رعاية الأسرة والطفولة والإسهام فى عملية التنمية لايمكن أن يتحققا إلا إذا أهلت لها المرأة تأهيلاً كافياً وفعالاً .

ويكفى أن نشير إلى أن النساء يشكلن نصف المجتمع تقريباً ، كما أن عدد النساء فى سن الإنتاج (١٥ - ٦٥ سنة) وفقاً لتعداد ١٩٨٦ يبلغ نحو أحد عشرة مليوناً وهو رصيد ضخم من القوة البشرية ، حيث تعد الموارد البشرية ورأس المال البشرى والعنصر البشرى أساس التنمية ، إلا أن الأرقام تشير إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور فى قوة العمل بلغت ١٢ ٪ فى عام ١٩٩٠ (١) .

كذلك فإنه إذا كان عمل المرأة كربة بيت وعملها فى الإنتاج غير المنظور ينظر إليه على أنه واجب يندمج فى إطار وظيفة النساء الطبيعية دون أن يترجم حتى الآن إلى مصدر للدخل والثروة فى الحسابات القومية ، إلا أن المرأة مسئولة عن توجيه دخل الأسرة وإنفاقه ، ومن ثم فهى بطريق غير مباشر مسئولة عن إنفاق مايربو على ٨٥ ٪ من الدخل القومى (٢) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن للمرأة ودورها تأثيرات متعددة فهى تُعد الأجيال الجديدة وهى العامل الرئيسى والضابط للتغييرات الحادثة فى وظائف الأسرة ونشاطاتها السائدة فى عالم اليوم وماقد يترتب عليها من عنف وجرائم أخلاقية وفساد ، بالإضافة إلى دورها الهام فى الحد من الزيادة السكانية التى يشهدها المجتمع المصرى والريفى منه على وجه الخصوص .

من هنا فمن الأهمية بمكان إحياء دور المرأة فى تنمية المجتمع خاصة أن معظم الكتابات التى تناولت عملية تنمية المجتمع تشير إلى أن السبيل الحقيقى

لرفع مستوى الأفراد هو أن تتم عملية التنمية من خلال مبادرة أعضاء المجتمع ومن خلال تصرفاتهم الجمعية حيث يرى بطرس (٣) أن مشاركة أفراد المجتمع من الرجال والنساء والشباب فى شئون مجتمعهم وبيئتهم تعد ركيزة أساسية من ركائز عملية التنمية ، وليس غريباً أن ترتبط المشاركة الإجتماعية للفئات المختلفة من سكان المجتمع المحلى بالتنمية والتخطيط أكثر من إرتباطها بأي مجال آخر لأن التنمية تمس صميم حياة الأهالى وتؤثر فى مصالحهم الحالية والمستقبلية .

كما تشير أيضاً دراسات كثيرة إلى أن من أهم الإستراتيجيات التى تعتمد عليها عملية التنمية الناجحة هى مشاركة المجتمع المحلى ، بمعنى مشاركة جميع فئات المجتمع من رجال ونساء وشباب والعمل معاً لتجاوز واقعهم المتخلف والعمل على تحسينه باستمرار (٤) .

وتمثل المرأة فى المجتمع النامى كما فى غيره من المجتمعات قطاعاً سكانياً كبيراً ، ومن ثم فإن إهمال مشاركة المرأة فى كافة عمليات ومراحل التنمية يلحق الضرر بالمجتمع ، ذلك أن إغفال هذه الطاقة البشرية التى تمثل نصف المجتمع يعد من الخطورة بمكان ، إذ أن استئثار الرجل بالإشتراك فى عمليات وضع الخطط التنموية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها لايضمن حسن تعاون هذا القطاع النسائى من سكان المجتمع ، وبالتالى تكون المرأة هى المستقبل للخدمة دون أن تكلف نفسها جهد صياغة هذه الخدمة بالصيغة التى تراها محققة لأهدافها وأهداف أسرتها (٥) .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يصبح من الضرورى خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها كما يجب ، حيث يجب العمل على إزالة المعوقات التى تقف فى سبيل تحقيق المرأة لدورها أو تحد من قدرتها على أداء هذا الدور . حيث أن هناك معوقات كثيرة تواجه قيام المرأة بدورها منها معوقات خاصة بالمرأة وحدها ومنها معوقات مشتركة يواجهها الرجال والنساء على السواء . فمن المعوقات المشتركة بين الرجال والنساء إرتفاع نسبة الأمية وتدنى المستوى التعليمى وبالتالى

انخفاض القدرة على اكتساب المهارات التى تساعد على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، وإن كان حظ المرأة فى هذا التدنى كبيراً مقارنة بالرجل وفى هذا المجال يكفى أن نشير إلى أن النسبة المئوية للإناث اللائى يقرأن ويكتبن منسوبة إلى الذكور تبلغ ٦٦٪ ، كما أن نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم الإبتدائى تبلغ ٨٢٪ ، وذلك كله عن عام ١٩٩٦ (٦) .

أما عن المعوقات التى تواجه المرأة وحدها فمنها متاعب المرأة العاملة والتى تتمثل فى تشعب دور المرأة بين الأعمال المنزلية وعملها خارج المنزل ، فى الوقت الذى لايتوافر فيه التسهيلات الكافية لتحقيق كلا الدورين ، وكذلك مشكلات الأحوال الشخصية ، فبالرغم من المكانة التى تتمتع بها المرأة فى ظل الشريعة الإسلامية التى استهدفت حماية وتنظيم أوضاعها فى الأسرة والحياة الزوجية نجد أن الممارسة والتطبيق فى كثير من الأحيان تبعد كل البعد عن روح الإسلام ونصوص التشريع .

كذلك من أهم المعوقات وجود تصورات غير حقيقية وغير واقعية تسود بين دوائر المثقفين ورجال السياسة عن أوضاع المرأة والأسلوب الأمثل نحو تغيير هذه الأوضاع . ولقد تم رصد بعض هذه التصورات ومنها أن المرأة ، وخاصة المرأة الريفية ، ينظر إليها على أنها قعيدة المنزل ولا تشارك فى العمل ولا فى الأنشطة التنموية ، وهى فى ذلك تعد عقبة فى سبيل التنمية ، كذلك يسود أيضاً تصور خاطىء يرتبط بالموضوع ذاته وهو أن حركة تحرير المرأة تفهم على أنها الحركة التى يمكن من خلالها أن تنتقل المرأة من البيت إلى العمل ، ويعنى ذلك أن المرأة المتحررة هى فقط تلك التى تؤدى عملاً رسمياً خارج نطاق المنزل (٧) .

كذلك هناك معوقات أخرى تتمثل فى التناقض بين نصوص القوانين والممارسة حيث أن هناك تناقض واضح بين القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة وبين الممارسات الفعلية وذلك نتيجة لمعايير ثقافية سائدة فمثلاً نجد أن الدستور سوّى بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات فى إطار الشريعة الإسلامية إلا اننا نجد فى كثير من الأحيان وجود تفرقة بين الرجل والمرأة وقد يرجع ذلك إلى وجود

معايير ثقافية تحدد الأوضاع الإجتماعية مسبقاً لكل من المرأة والرجل فى النسق الإجتماعى .

والملاحظ أن المرأة الريفية تواجه معوقات مثل مثيلتها الحضرية ولكن بصورة أكبر وأعمق نظراً لما يعانيه الريف المصرى من تخلف حضارى يترك آثاره بصورة واضحة على المرأة .

وهذه الدراسة معنية بدراسة المعوقات الثقافية ، القيمية منها والمعيارية ، والتى تحد من قيام المرأة بدورها التنموى وبمعنى آخر تلك المحددات القيمية والمعيارية التى تحد من إشتراك المرأة فى الأنشطة التنموية وذلك من منطلق أهمية الثقافة بصفة عامة والقيم والمعايير بصفة خاصة فى بناء أدوار المرأة.

أهــداف الدراســة : تستهدف هذه الدراسة على نحو ما ذكر سابقاً التعرف على المعوقات القيمية والمعيارية لدور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ، وإتساقاً مع الهدف الرئيسى للدراسة فلقد تضمنت الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية يضمهما جانبان أحدهما نظرى والآخر ميدانى .

فبالنسبة للجانب النظرى إستهدفت الدراسة الآتى :

١ ـ التعرف على مكانة المرأة وأوضاعها فى الحقب التاريخية الماضية من خلال رؤى العلماء الإجتماعيين .

٢ ـ توظيف النظرية الإجتماعية المعاصرة لدراسة المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية .

٣ ـ التعرف على أهمية مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، ومجالات أنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة .

وبالنسبة للجانب الميدانى فإن الدراسة تستهدف الآتى :

١ ـ التعرف على أهم القيم والمعايير المعوقة لقيام المرأة بدورها فى الأنشطة المجتمعية وذلك من خلال عينة الدراسة .

٢ ـ محاولة الخروج بمجموعة من التوصيات التنفيذية والتى من شأنها تحسين دور المرأة فى الأنشطة المجتمعية .

تساؤلات الدراسة : تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

١ ـ هل تغير دور المرأة سلباً أو إيجاباً عبر التاريخ ؟

٢ ـ كيف يمكن توظيف النظرية الإجتماعية المعاصرة فى تغيير دور المرأة بحيث يكون أكثر إيجابية تجاه مشاركتها فى أنشطة مجتمعها المحلى؟

٣ ـ ماهى أهمية عملية مشاركة المرأة لها ولمجتمعها؟ وماهى المجالات المقترحة لأنشطتها؟ وماهى المعوقات التى تقف عقبة فى سبيلها؟

٤ ـ ماهو الدور الذى يمكن أن تلعبه القيم والمعايير فى بناء دور المرأة؟

٥ ـ ماهى القيم والمعايير المجتمعية التى تعوق مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية؟

٦ ـ ماهى التوصيات التى يمكن إستخلاصها لرفع كفاءة وتحسين دور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية؟

الإتجاهات النظرية والمرجعية :

أولاً ـ وضع المرأة من خلال رؤى الفلاسفة الإجتماعيون القدامى :

لقد نادى الفلاسفة الإجتماعيون منذ القدم بضرورة إعطاء المرأة حقوقها ففى عام ١٧٨٨ نادى كوندرسيه Condorcet بضرورة إعطاء المرأة حقوقها السياسية والوظيفية والتعليمية ، وكذا فى عام ١٨٦٦ نادى جون ستيوارت ميل John Stewart Mill بضرورة إعطاء المرأة حق التصويت ، ولعل باخوفن Bachofn وهو محام سويسرى يعتبر من أهم علماء القرن التاسع عشر والذين حاولوا إلقاء بعض الضوء على دور المرأة فى الحضارة والمركز الإجتماعى الذى كانت تحتله المرأة فى المجتمعات القديمة والبدائية (٨) . وقبل التعرض لجوهر نظرية باخوفن والذى تركها فى كتابه الهام « حق الأم » يجدر الذكر أن

الباحثين ، وهم بصدد تحديد أصل الأسرة فى المجتمعات البشرية القديمة ، قد سلكوا ثلاثة إتجاهات رئيسية ، الإتجاه الأول والذى يمثله Bachofn أعطى المرأة كامل حقوقها بإعتبار أن الأسرة الأمية Matriacal كانت الأصل ، أما الإتجاه الثانى فيرى سيادة الرجل على أساس أن الأسرة الأبوية Pätriacal هى الأصل ، أما الإتجاه الثالث فيمثله أولئك الذين رأوا تعادلاً فى المراكز الإجتماعية بين الرجل والمرأة .

وفى نظام الأسرة الأمية تكون السيادة للمرأة بصفة عامة : الأخت ، الأم ، الإبنة ، فصلة الرحم هنا تقف موقف السيادة ، أما نظام الأسرة الأبوية فتكون السيادة للذكور ويعلو شأن الأب والجد المشترك والأب والإبن وتكون الغلبة لرابطة الدم (٩) .

وبالنسبة لنظرية حق الأم لباخوفن فإننا نجده يذكر فى مقدمة كتابه « يرتبط تطور الجنس البشرى وتقدم الأخلاق إرتباطاً وثيقاً بحكم المرأة ، كما يرتبط به أيضاً تنظيم الشعور الدينى وتربيته وتهذيبه وبالمثل يجب أن يرد إلى نظام سلطة الأم وسيادة المرأة كل مباهج الحياة العليا الراقية . ولقد ظهرت الرغبة القوية فى تطهير الحياة وتنقيتها من الشوائب والإرتقاء بها عند المرأة قبل أن تظهر عند الرجل ، كما أن المرأة تملك درجة أعلى من القدرة الطبيعية على توجيه هذه العملية والتأثير فيها . إن ظهور القانون الأخلاقى بأكمله بعد مرحلة البربرية يرجع فى المحل الأول إلى المرأة وحدها . والواقع أن إسهام المرأة فى المجتمع لايقتصر على قوة إعطاء الحياة فقط بل إنه يتمثل أيضاً فى قدرتها على إضفاء الجمال على هذه الحياة . ولقد كان إدراك المرأة لقوى الطبيعة أسبق على إدراك الرجل لها ، كما أنها تمتلك العواطف والآمال التى يمكن بها التغلب على المرض وقهر الموت . ومن هذه الزاوية يبدو حكم النساء بمثابة شهادة ودليل على تقدم الحضارة فهو مصدر الحضارة وضمان إستمرارها فضلاً عن كونه مرحلة تدريبية ضرورية فى تاريخ الإنسان . ومن هنا كان حكم النساء فى ذاته تحقيقاً للقانون الطبيعي الذى يجب أن تراعى أحكامه الشعوب والأفراد على السواء » (١٠) .

ولقد حاول باخوفن فى كتابه إلقاء بعض الضوء على دور المرأة فى الحضارة والمركز الإجتماعى الذى كانت تحتله فى المجتمعات القديمة والبدائية وماكانت تتمتع به من قوة سياسية وقانونية وسلطة فى المجتمع ، وحاول أن يستدل على ذلك من خلال الكثير من الأساطير القديمة والتى تعكس النظام الأمومى فيشير إلى أن أسطورة إيزيس يستدل منها على أن المجتمع المصرى كان مجتمعاً أمومياً ، كما أنه يشير إلى أن إله الأرض يظهر فى معظم هذه الأساطير على أنه أنثى وليس ذكراً ، وكان أول مظهر للعبادة هو عبادة الآلهة الأنثى فى كثير من المجتمعات القديمة ، فمثلاً كانت ربة الحكمة عند اليونان والرومان هى أثينا Athena ومنيرفا Minerva .

ولقد لقيت نظرية حق الأم كثيراً من المعارضة وظهرت نظريات عديدة تنادى بأن «حق الأب» هو الشكل الطبيعى أو الأول للعائلة وأن حكم النساء لم يظهر ، إن كان قد ظهر على الإطلاق، إلا فى مرحلة تالية من التاريخ لأسباب إجتماعية وسياسية وإقتصادية ، إلا أن بعض الكتاب المحدثين يرون أننا إذا فكرنا فى الأمر فسوف نجد أن المرأة وليس الرجل هى المخترعة والمبتكرة الأولى التى وضعت أسس الحضارة بصرف النظر عن شكل نظام النسب ، ويرى هؤلاء الكتاب أن الأوضاع العامة التى كانت تسود هذه المجتمعات هى التى أملت على المرأة أن تقوم بهذا الدور حيث أن الأشكال الأولى المبكرة للمجتمعات الإنسانية هى أشكال كانت الحياة فيها تعتمد على الجمع والإلتقاط والصيد والقنص وكان الرجل يخرج لمطاردة الحيوانات وقنصها تاركاً وراءه المرأة لترعى شئون أطفالها وبذلك إرتبطت المرأة بالحياة المستقرة والتى أتاحت لها فرصة كافية للكشف والتأمل ، ولقد أعطت حياة الإستقرار للمرأة فرصة لملاحظة أحداث الطبيعة وتقليدها ومحاكاتها وعن طريق هذه الملاحظة والمحاكاة تمكنت المرأة من تدجين الحبوب واستئناسها أى أنها توصلت إلى الزراعة ، ولقد كانت حياة الإستقرار هى البداية الأولى لظهور الحضارة الإنسانية وكانت المرأة هى أول من حمل مشعل الحضارة(١١) .

ولقد كتبت راى ستراتشى Rey Stratchay فى الأربعينيات من هذا القرن تحاول أن تبرر المركز المتدهور الذى تحتله المرأة بالنسبة للرجل وتدافع فى نفس الوقت عن النساء فتقول « إذا رجعنا إلى أقدم مانعرف من عصور التاريخ لرأينا أن للنساء فيها مكاناً وشأناً بل هى فى الحقيقة بمثابة المادة الأولية للتاريخ لأنهن نصف النوع البشرى الذى يتألف منه التاريخ ، على أننا حين نمعن النظر نجد أن حياة النساء يكتنفها ظلام دامس ، وتحاول راى ستراتشى أن تبرر المركز المتدهور الذى تحتله المرأة بالنسبة للرجل فترجع ذلك إلى أربعة عوامل هى :

(١) فروق الجنس ، (٢) النظم العسكرية ، (٣) القوة الاقتصادية ، (٤) الأفكار المعنوية .

ومن بين هذه العوامل الأربعة يعتبر عامل الجنس أو الفروق الجنسية بين الرجل والمرأة أساس المشكلة كلها إذ لولا أن المرأة أضعف من الرجل ولولا أنها مهيأة للنهوض بأعباء الأمومة لما كان هناك تقسيم للعمل على أساس الجنس ولما نشأت عادة من العادات الخاصة الناشئة عن هذا التقسيم .

وبالنسبة للعامل الثانى نجد أن القتال المتواصل الذى إنهمك فيه الجنس البشرى واضطلاع الرجل بالحرب والإغارة وابتعاد المرأة عن ذلك النشاط العسكرى ، وبخاصة حين كانت الحرب تعتمد على القوة البدنية الفردية ،كان من الأسباب التى أدت إلى تدهور منزلة المرأة الاجتماعية وإن كان هذا الوضع قد تغير تغيراً ملموساً بعد أن تغيرت أداة الحرب وأساليبها حيث أصبحت المرأة تقوم بدور لايمكن إنكاره فى هذه الحروب وإن كان دورها يتم فى الغالب خلف الصفوف نظراً لطبيعتها الخاصة وقدرتها الجسمانية المحدودة .

كذلك لعب العنصر الاقتصادى والذى كان يتمثل فى قيام المرأة بالأعمال التى يترفع عنها الرجل دوراً هاماً فى تحديد مركز المرأة حيث كانت المرأة تعتبر فى الماضى، ومازالت ، تعتبر فى المجتمعات القبلية المتخلفة أقرب فى وظيفتها إلى دواب الحمل ، ولم يتغير الأمر كثيراً فى المجتمعات المتقدمة وإن كانت طبيعة

النشاط الإقتصادى الذى تقوم به المرأة قد تغيرت بالضرورة إلا أن المرأة مازالت تحصل على أجر أكثر إنخفاضاً من أجر الرجل ، كما أنه يستعاض بالنساء عن الرجال فى وقت الإضرابات والإعتصام الذى يمتنع فيها الرجال عن العمل ، ومع ذلك فإن المرأة هى أول من يستغنى عنه فى أوقات الأزمات والكساد ، وبهذا صارت المرأة العاملة فى هذه الأيام تحمل عبئها وعبء الرجل على السواء .

أما العامل الرابع والأخير فهو قوة الرأى النظرى ،كما تسميه راى ستراتشى، أو الأفكار المعنوية وهى هنا تأخذ فى الإعتبار الدراسات الكثيرة التى دارت حول المرأة ومكانتها وهى دراسات تبين أن المرأة كانت أقرب إلى الرقيق حيث كان يتعين عليها أن تقوم بالأعمال الشاقة وتسخر جهودها لخدمة القبيلة كلها ولا تأكل إلا فضلات الرجال . ولكنها مع ذلك لاتغفل ماكتبته الدراسات المختلفة من أن فكرة المرأة كانت ممثلة بشكل بارز فى عبادة الآلهة وفى مجموعة النواهى الصارمة التى كانت تنظم الحياة اليومية وتلاحظ فى هذا الصدد أن عدد الإناث من الآلهة الأرباب فى المجتمعات القديمة كان مساوياً لعدد الذكور إن لم يكن أكثر منه وذلك لأن الطبيعة كانت فى العادة تمثل فى صورة إمرأة . وكانت النواهى تشتمل على تدابير معقدة جمة تنظم الإختلاط الجنسى ، وربما كان هذا هو الموضوع الوحيد الذى عولج بكثير من الجدية والذى ينصف المرأة ويصلح لأن يكون نقطة إنطلاق فى رأيها لتقييم الدور الإيجابى الذى لعبته المرأة فى تاريخ الحضارة(١٢) .

ثانياً ـ نظرية الدور كمدخل لدراسة المعوقات القيمية والمعيارية لدور المرأة فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية :

باستعراض الأدبيات المتعلقة بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة قد لانجد نظرية تناولت دور المرأة بصورة مباشرة ولكننا نجد نظريات يمكن من خلالها تفسير هذا الدور لعل مايهمنا منها فى هذه الدراسة نظرية الدور Role Theory وذلك لما تتمتع به هذه النظرية من أهمية علمية وعملية يمكن إيضاحها فى الآتى :

أ ـ **فمن حيث الأهمية العلمية** : نجد أن أصحاب هذا الإتجاه يؤكدون على أن هذه النظرية تتمتع بأهمية منهجية إلى حد أن أحد علماء الإجتماع ، وهو «بانتون» ، يرى أن معظم الأفكار الرئيسية فى علم الإجتماع يمكن إستنتاجها باستعمال المدركات الخاصة لنظرية الدور وتتضح الأهمية العلمية لنظرية الدور فى الآتى (١٣) :

١ ـ النضج العلمى لنظرية الدور .

٢ ـ الطبيعة التجريبية والحيادية لنظرية الدور .

٣ ـ مادة موضوع نظرية الدور ووضعها .

٤ ـ الجمع بين عديد من التفسيرات .

٥ ـ تقدم نظرية الدور العديد من المفاهيم وهكذا تمكن الباحثين من دراسة التفسيرات المختلفة والمتنافسة للسلوك الإنسانى .

٦ ـ إن نظرية الدور تقدم مفاهيم لكثير من الوقائع التى يجب أن يغطيها علم الإجتماع .

٧ ـ تقدم نظرية الدور أسلوباً لعبور الهوة بين علم النفس الميكرو وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا الماكرو .

٨ ـ إن مفهوم الدور يمثل حلقة وصل بين مفهومى الشخصية والثقافة المترابطين.

ويشير Biddle & Bruce (١٤) إلى أن نظرية الدور تعتبر واسعة الإنتشار لأنها تضم العديد من التفسيرات لسلوك الدور حيث من الممكن طبقاً لهذه النظرية توضيح كيف أن الأدوار تبنى على الغرائز ، أو قد تستثيرها الثقافة أو قد يمليها الإطار الإجتماعى ، أو قد تؤدى إلى وجودها الجزاءات أو التهديد بالجزاءات ، أو أن تتطور نتيجة للتفاعل ، أو قد تنبع من إندماج القيم داخل الفرد . ومعظم هذه الأدوار تؤثر إلى حد كبير على عملية بناء دور المرأة بصفة عامة ودور المرأة الريفية بصفة خاصة وستتناول دراستنا هذه بعض عوامل بناء الدور وهى القيم والمعايير .

ب ـ **أما من حيث الأهمية العملية** : نجد أن نظرية الدور تتمتع بالعديد من المميزات التى تجعل منها إطاراً ملائماً يؤدى إستخدامه وتطبيقه إلى دفع دور المرأة فى عملية التنمية حيث تتأكد أهمية دور المرأة ،كبؤرة للتحليل ، فيما يتعلق بأوضاع التنمية حيث يتحتم تطويع نماذج للعمل وتطوير فهم شامل لما يجب أن تفعله المرأة ، ذلك أن تأسيس نماذج منتظمة للعمل وضمان إمتثال الأفراد لهذه النماذج يمثل مشكلة . ويتمثل دور المعنيين بالتنمية فى الأنساق المجتمعية المختلفة فى خلق وتأسيس مجموعة من توقعات الدور تحدد قواعد الممارسة النسائية التى تتلاءم مع الإحتياجات والضغوط التى تقع داخل هذه الأنساق والتى تتفق مع النماذج القيمية للمجتمع ولعل تطبيق نظرية الدور على الممارسات النسائية فى عملية التنمية يرجع إلى مجموعة من العوامل منها :

١ ـ أن نظرية الدور تجمع بين الفكر والحركة : ونظراً لأن السلوكيات تختلف عن التوقعات فإن نظرية الدور تمكن الباحث من أن يجمع بين الفكر والحركة ولهذا فهى تروق لذوى الإتجاه البراجماتى وللأشخاص ذوى الإهتمامات الاجتماعية .

٢ ـ دفع عملية التغيير الإجتماعى : حيث تقدم نظرية الدور مجموعة من المصطلحات الجيدة لوصف الأنساق الاجتماعية ولمناقشة المشاكل التى يجب مواجهتها من جانب الأفراد الذين يشتركون فيها ، كما تضم نظرية الدور الكثير من المدركات التى تتعلق بالتنظيم والتغير لدرجة أن كثير من هذه المدركات تظهر فى كثير من النظريات على النحو التالى :

* **نظرية التوجه المعيارى** : والتى فيها ينظر إلى العلاقات الاجتماعية من منطلق الالتزامات التى تحكمها توقعات ، ويمكن إستخدام التوجه المعيارى إذا أردنا أن نغير سلوك شخص وذلك إذا ماتم إقناعه بأن السلوك الذى ندعو إليه هو سلوك سليم من الناحية الأخلاقية .

* **نظرية التوجه الوظيفى** : وهذه النظرية تنظر إلى النشاط الاجتماعى

كسلسلة من الأحداث ذات النتائج الواضحة . فالأنساق الاجتماعية تعتبر مقيدة بمتطلباتها وآثارها وأن الأدوار داخلها يتم تنظيمها من أجل أداء وظائف هذه الأنساق ، وتعطى هذه النظرية تأكيداً لأهمية البيئة وللمساهمة التى يقدمها كل عنصر فى النسق الإجتماعى إلى المجتمع الكلى. فكل نسق إجتماعى يعتبر نسقاً بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة وأن أداء أى دور معين تكون له آثاره على أدوار الآخرين .

ولاستخدام التوجه الوظيفى فى تغيير سلوك شخص فإنه لابد أن نضع ذلك الشخص داخل إطار يملى ذلك السلوك الذى نرغب فيه .

- **نظرية التوجه البراجماتى :** وهذه النظرية تنظر إلى الكائنات الإنسانية كمقيمة للمواقع فكل فرد يدخل الأطر التى يدرك ملامحها وأن سلوكياته يمكن التنبؤ بها من خلال معرفة كيف ينظر إلى تلك المواقف .

ولاستخدام التوجه البراجماتى فى تغيير سلوك شخص فمن الضرورى أن نظهر له أن من مصلحته ومصلحة المجتمع أن يسير وفق رغبات معينة . وغالباً مايتبع أولئك الذين يقومون بعمليات التخطيط الإجتماعى هذا التوجه .

- **نظرية التبادل :** فى إطار هذا التوجه فإن الأفراد ينظر إليهم على أنهم يساهمون فى الأنساق الاجتماعية ويتلقون مقابل ذلك أشياء يرون أنها ذات قيمة لهم ، وطبقاً لهذا التوجه فإنه إذا أردنا أن نغير من سلوك شخص فإن من المستحسن أن نقنع ذلك الشخص بأن هناك جزاءات سوف تبنى على سلوكه ، الأمر الذى يتوقف على درجة إمتثاله لتلك الرغبات .

* **نظرية الصراع :** ونظرية الصراع أو القوة تنظر إلى الأنساق الاجتماعية من منطلق امتلاك الموارد أو اختلافات القوة بين المشاركين فى الأنساق

وعملية الصراع الاجتماعى ، وطبقاً لتوجه القوة فإن الشخص الآخر يتبع أوامرنا لأنه ليس لديه بديل سوى ذلك . وفى إطار هذه النظرية ، فإن التغير الاجتماعى يعتبر أمراً غير محتمل إذا لم يجعل المرء الحالة الراهنة تمثل وضعاً كريهاً .

* **نظرية التوجه السيكولوجى :** وترى هذه النظرية أنه ليس من الضرورى أن تستخدم القوة القهرية أو الأخلاقيات أو حتى الإدراك لكى يتحقق الامتثال لرغباتنا . ولكن هذا الامتثال على الأرجح ينجم غالباً عن المتغيرات السيكولوجية . وبعبارة أخرى إذا استطعنا أن نتحكم فى العمليات التفضيلية لدى الآخرين فإننا سوف نحقق إمتثالهم لأنهم سوف يرغبون فى أن يفعلوا ما خططنا لهم أن يرغبوا فى فعله .

٣ ـ **تسهيل العملية الاتصالية :** حيث أن نظرية الدور تقدم المصطلحات اللازمة لمناقشة الشئون الإنسانية والطريقة التى يفكر بها الأفراد حول هذه الشئون لذلك فإنها تبدو كعلم إجتماعى ملائم .

٤ ـ **تحقيق المسئولية الاجتماعية :** حيث تساهم نظرية الدور فى المناقشات المعاصرة حول مفهوم المسئولية الاجتماعية. فعاده ما يثار التساؤل حول السبب فى أن الأدوار لايتم مدها بالتسهيلات أو مكافأتها أو تعزيزها بأى أسلوب واضح ومع ذلك فإنها تبقى وتدوم . والإجابة على ذلك التساؤل تكمن فى طبيعة الدور ، فالدور كما يراه هيدج يشير إلى أي سلوك يصدر بانتظام عن شاغل ذلك الموقع الاجتماعى المعين ، ذلك السلوك الذى يكون نتيجة لهذا محل تنبؤ وتوقع أولئك المشاركين فى الدور والملاحظين المطلعين (١٥) .

إن الأفراد فى المجتمع يشغلون مراكز معينة وأداؤهم لدورهم فى هذه المراكز تحدده عدة عوامل تتمثل فى المعايير والمتطلبات والقواعد الاجتماعية وأداء الآخرين لأدوارهم فى مراكزهم الخاصة وردود فعل أولئك الذين

يلاحظون أدائهم لأدوارهم كما تحدده قدرات وشخصية اللاعبين أنفسهم (١٦) . فالأدوار تحمل فكرة العلاقة التبادلية ، بمعنى أنها لاتتضمن فقط السلوك المتوقع لفرد معين فى موقف معين ولكنها تتضمن أيضاً سلوك الآخرين نحو هذا الشخص ، وبهذا المعنى فإن الدور يتم تحديده على أنه سلسلة متسقة داخلياً من الاستجابات المحددة من جانب أحد الأعضاء فى موقف اجتماعى معين والتى تمثل النموذج المثير لسلسلة متسقة داخلياً من الإستجابات المحددة أيضاً من جانب الآخرين فى ذلك الموقف . وعلى ذلك فإن الأدوار تعتبر قوة ديناميكية دافعة نحو السلوك ، فهى ليست مجرد تصنيفات سلوكية مجردة ولكنها تعتبر أيضاً محددات للحركة . ولحسن الحظ فإنه بالنسبة لاستقرار المجتمع فإن معظم الأفراد ، فى معظم الأحيان ، يرغبون فى القيام بما هو متوقع منهم أن يقوموا به ، فهم بعبارة أخرى يرغبون فى أن يفوا بالإلتزامات التى يمليها عليهم دورهم ، إما لأنهم يشعرون بأنهم قد يصبحون فى وضع أفضل حينما يقومون بذلك أو لأنهم يضطرون إلى القيام بذلك نتيجة لتوقعات الآخرين .

٥ ـ زيادة الفاعلية : إن الفكرة المتعلقة بأن تطبيق نظرية الدور على الممارسات الاجتماعية تؤدى إلى زيادة فعالية المؤسسات الاجتماعية مأخوذة من فكرة تقسيم العمل ، وعلى ذلك فإن نظرية الدور يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة فى التخطيط الاجتماعى الفعال من أجل تحسين دور المرأة .

مفترضات نظرية الدور :

تختص نظرية الدور بدراسة السلوكيات التى تتعلق بأشخاص معينين داخل إطارات معينة وبالعمليات المختلفة التى من المفترض أنها تنتج هذه السلوكيات وتفسرها وتتأثر بها . وتقوم نظرية الدور على مجموعة من المفترضات سنتناول أهمها كما أوردها كل من Biddle & Bruce (١٧) :

١ ـ إن منظرى الدور يؤكدون على أن بعض الممارسات السلوكية تتم محاكاتها

وتعتبر صفة مميزة لأفراد معينين داخل إطارات معينة .

٢ ـ أن الأدوار غالباً ماترتبط بمجموعات معينة من الأفراد الذين يشتركون فى هوية مشتركة .

٣ ـ أن الأشخاص غالباً مايكونون على دراية بالأدوار وإلى حد معين فإن الأدوار تتحكم فيها حقيقة الإدراك بها .

٤ ـ إن الأدوار تستمر جزئيا بسبب وظائفها وبسبب أنها غالباً ماتكون منخرطة داخل أنساق إجتماعية أكثر إتساعاً .

٥ ـ إن الأشخاص يجب أن يتم تعليمهم أدواراً معينة ، بمعنى أنه يجب تأهيلهم إجتماعياً .

ثالثاً ـ عملية مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ومعوقاتها :

تلعب عملية المشاركة دوراً هاماً فى نجاح عملية التنمية ، والتنمية الريفية بصفة خاصة ، لما لها من آليات تجعلها قادرة على إحداث التغيير وفى هذا الشأن يقول قنيبر (١٨) عن Ross أنه من خلال عملية المشاركة يستطيع سكان المجتمع المحلى تنمية قدراتهم فى التعامل مع المشكلات الخاصة بمجتمعهم ، وكذا التكيف فى إدارة المتغيرات التى تحدث فى المجتمع ، كما أن للمشاركة مردودات شتى من شأنها إثراء القرارات المتعلقة بالبرامج والخدمات لأنها عادة ماتكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذى يتفاعل معه المشاركون . فالسكان المحليون أكثر إحساساً بما يصلح لهم ولمجتمعهم مما يساعد على توجيه القيادات للعمل فى المشروعات المناسبة . كما أن للمشاركة بعداً تربوياً من شأنه القضاء على السلبية والتواكل من خلال إعداد المواطنين أنفسهم للشعور بمسئولياتهم تجاه مجتمعاتهم . ولذا فإنها تعمل على تغيير إتجاهات الأفراد نحو المشروعات التنموية ويتم تبنيها بطريقة تلقائية ودون إكراه ، كما أنها تساعد على اكتشاف القادة المحليين وتدريبهم على قيادة الجماهير وحشد طاقات المجتمع وتوسيع قاعدة العمل المشترك ، الأمر الذى يقيم مشاركة وجدانية بين أكبر عدد ممكن من

الأفراد والجماعات وإذكاء روح المبالاة ومحاربة السلبية والانعزالية. فالمشاركة عملية تعليمية من خلالها يمكن للفرد أن يبنى قدراته الذهنية ويدربها على التفكير الذاتي والقدرة على حل المشاكل .

ولهذا اتفقت أدبيات التنمية وأجمعت نظرياتها على ضرورة حفز الأهالي على المشاركة في إعداد وتخطيط وتنفيذ برامج التنمية ، حيث إن نجاح عملية التنمية رهن بمشاركة الأهالي في جميع خطواتها ، والمعيار النهائي لفاعلية المشروعات التنموية يتمثل في مدى الوصول بالجماهير إلى القدرة على تحليل الموقف ومواجهة المشكلات والانخراط في العمل الجمعي والارتفاع بمستوى الطموح على مستوى الفرد والجماعة (١٩) .

فالمشاركة تعني اشتراك الناس عن كثب في العملية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي تؤثر في حياتهم . ويمثل إحجام الغالبية العظمى من الريفيين ـ خاصة النساء ـ عن المشاركة في المشروعات التنموية المختلفة إحدى أهم المشكلات التي تواجه التنمية الريفية في مصر .

وينظر للمشاركة على أنها نشاط عام ومتنوع حيث ينظر إليها على أنها إسهام تطوعي وقد يكون التطوع بالجهد الذاتي أو المساهمة بالمال أو بالرأى ، كما أن المشاركة عامل مؤثر في اتخاذ القرارات حيث يرتبط مستوى المشاركة بمدى قدرة الأفراد على التأثير في عملية اتخاذ القرار بمجتمعهم . والمشاركة الشعبية ليست مجرد إسهام تطوعي أو تأثير في عملية اتخاذ القرار فقط ولكنها أيضاً إندماج عاطفي وذهني من قبل أفراد المجتمع المحلي .

ويقول قنبير (٢٠) عن عمار أن للمشاركة أبعاداً ثلاثة : البعد المعرفي ويشير إلى أي مدى يسعى الفرد لمعرفة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، والبعد الشعوري ويعني إحساس الفرد بمسئوليته الشخصية فيما يتعلق بتطوير مجتمعه . والبعد النزوعي ويعني فاعلية الفرد وجديته في القيام بأدوار متعلقة بتنمية المجتمع.

من هنا كانت أهمية مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية المحلية ، وفي هذا

المجال تعددت الدراسات التى تناولت كيفية زيادة إسهام المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة ، فى عملية التنمية المجتمعية نذكر منها ماقدمه العزبى [(٢١)] فى هذا الشأن من خلال دراسة له عن معوقات مشروعات تنمية المرأة الريفية حيث وضع نموذجاً تصورياً لأنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة الريفية على المستوى المحلى وآثارها المباشرة وغير المباشرة ويتضح ذلك من الشكل رقم (١) .

ومن حيث المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة المجتمعية المحلية فقد لخصها الإمام [(٢٢)] فى تسعة مجالات هى :

١ ـ مشكلات متعلقة بالأدوار المنزلية وتشمل : (١) عدم التفرغ للأعمال المنزلية ، (٢) كثرة عدد الأبناء ، (٣) عدم الإلمام بأعمال الحياكة المنزلية ، (٤) عدم توفر الأجهزة المنزلية ، (٥) عدم توفر الضروريات من مستلزمات المنزل ، (٦) ضيق مساحة المنزل (٧) عدم مناسبة المرافق المنزلية (كهرباء ـ مياه ـ صرف) .

٢ ـ مشكلات متعلقة بالعمل الحقلى وتشمل : (١) عدم توفر الخبرة بعمليات الزراعة ، (٢) أن العمل الحقلى يتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً ، (٣) رفض الزوج لعمل زوجته بالحقل ، (٤) نظرة أهل القرية لعمل المرأة بالحقل ، (٥) بعد الحقل عن المنزل .

٣ ـ مشكلات متعلقة بالإنتاج الحيوانى والداجنى وتشمل : (١) عدم وجود خبرة بتربية الحيوانات، (٢) عدم توفر الصحة الكافية لعمليات التربية ، (٣) عدم توفر الخبرة بعمليات حليب الحيوانات ، (٤) نظرة أهل القرية نحو الخروج بالحيوانات للرعى ، (٥) رفض الزوج لعملية تربية الحيوانات والدواجن ، (٦) عدم توفر الخبرة بعمليات تحصين وعلاج الحيوانات والدواجن ، (٧) عدم توفر فرشة لتتريب الحظائر .

٤ ـ مشكلات متعلقة بتخزين الحبوب وتشمل : (١) عدم توفر الصحة اللازمة لغربلة الحبوب ، (٢) عدم توفر الخبرة الكافية عن تخزين الحبوب ، (٤) عدم توفر المكان المناسب للتخزين ، (٥) رفض الزوج لقيام الزوجة بعمليات

تخزين الحبوب ، (٦) هجوم السوس والحشرات على الحبوب المخزنة .

٥ ـ مشكلات التصنيع الغذائى وتشمل : (١) عدم وجود مصدر للمعلومات عن هذه الصناعات ، (٢) الخوف من الفشل لعدم الخبرة ، (٣) عدم توفر الخامات اللازمة للصناعات الغذائية ، (٤) إرتفاع أسعار الخامات اللازمة للصناعات الغذائية ، (٥) رفض الزوج قيام الزوجة بعمل الصناعات الغذائية.

٦ ـ مشكلات التسويق وتشمل : (١) عدم توفر الخبرة بعمليات البيع والشراء ، (٢) جشع التجار الذين يتم التعامل معهم ، (٣) إنخفاض أسعار السلع المسوقة داخل القرية ، (٤) زيادة تكاليف التسويق خارج القرية ، (٥) رفض الزوج قيام الزوجة بعمليات التسويق .

٧ ـ مشكلات التصنيع البيئى والحرفى وتشمل : (١) عدم توفر المهارة اللازمة للحرف اليدوية ، (٢) عدم وجود مصدر لتعليم المرأة الحرف والمهارات ، (٣) عدم توفر الخدمات اللازمة لهذه الصناعات ، (٤) عدم تشجيع أهل القرية للقيام بهذه الصناعات .

٨ ـ مشكلات متعلقة باتخاذ القرارات الأسرية وتشمل : (١) عدم موافقة الزوج على إبداء الزوجة لرأيها ، (٢) عدم طاعة الأبناء ، (٣) جهل الأم يقف حائلاً دون التوجيه الأسرى ، (٤) سفر الزوج وتحمل الزوجة مسئولية القرارات بمفردها ، (٥) عدم إتاحة الفرصة للزوجة لإمساك مصروف المنزل.

٩ ـ مشكلات متعلقة بالمشاركة في برامج ومشروعات التنمية وتشمل : (١) رفض الزوج مشاركة الزوجة فى البرامج التنموية بالقرية ، (٢) التقاليد لاتسمح بمشاركة الزوجة فى البرامج التنموية ، (٣) عدم توفر المهارة وعدم توفر مصادر لتعليم المهارات ، (٤) صعوبة التوفيق بين العمل داخل المنزل وخارجه ، (٥) زيادة الأعباء نتيجة لسفر الزوج ، (٦) رفض قيادات

المشروعات التنموية مشاركة المرأة فيها .

ويجدر التنويه إلى أن هناك عدة وجهات نظر حول محددات إسهام المرأة الريفية في الأنشطة التنموية بالمجتمع المحلى ، أولاها ترى أن المرأة ماتزال أسيرة للنظرة التقليدية التى تضفى على الإناث مكانة أقل ، وثانياً أن التقاليد فى حد ذاتها ليست السبب فى تخلف المرأة ، وإنما الاستعمار الذى لم يحاول أن يغير من التقاليد القائمة ، أما وجهة النظر الأخيرة فترى أن الريف فى العالم الثالث يعيش فى ظروف تاريخية تختلف عن ظروف المجتمعات الأوروبية . ومهما كانت وجهات النظر متباينة إزاء قضية إسهام المرأة فى الأنشطة التنموية فإن الأمر لايخلو من وجود أسباب تحول دون هذا الإسهام ، وهو ماحاول الباحث التوصل إليه .

رابعا ـ الثقافة كأحد محددات الدور :

إذا كان المجتمع يعنى تجمعاً من الكائنات الإنسانية تربط بينهم الحاجات المشتركة والأهداف الجماعية ويحقق لديهم نمط من التفاعل والعلاقات المتبادلة يعتبر ضرورياً لإشباع حاجاتهم وغاياتهم ، فإن الحياة الاجتماعية تتطلب عادات مشتركة ومعايير وقيم مشتركة ، كما تتطلب أيضاً معتقدات وأفكار وهذه كلها هى العناصر التى تتكون منها الثقافة . ومع أن تعريفات علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا قد تختلف حول العناصر التى يشملها هذا المفهوم إلا أنها تجمع على حقيقتين هما موضع أهمية فى هذه الدراسة ، وهما :

١ ـ أن الأشكال الاجتماعية الثقافية مكتسبة بالتعلم : فالأشكال الثقافية الاجتماعية مكتسبة ومتعلمة تتناقلها الأجيال المتتابعة ، وفى العادة يتعلمها الفرد بطريقة غير رسمية فى مكان ميلاده وكذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو التثقيف ، كما أن الإنسان لايتعلم فقط الثقافة وبنائها الاجتماعى المرافق لها ولكنه من الممكن له أن يستبعد بعض سمات الثقافة المرتبطة بالسلوك ويتخذ بدلاً منها أشكالاً جديدة كثيراً ماتكون مختلفة عنها جوهرياً

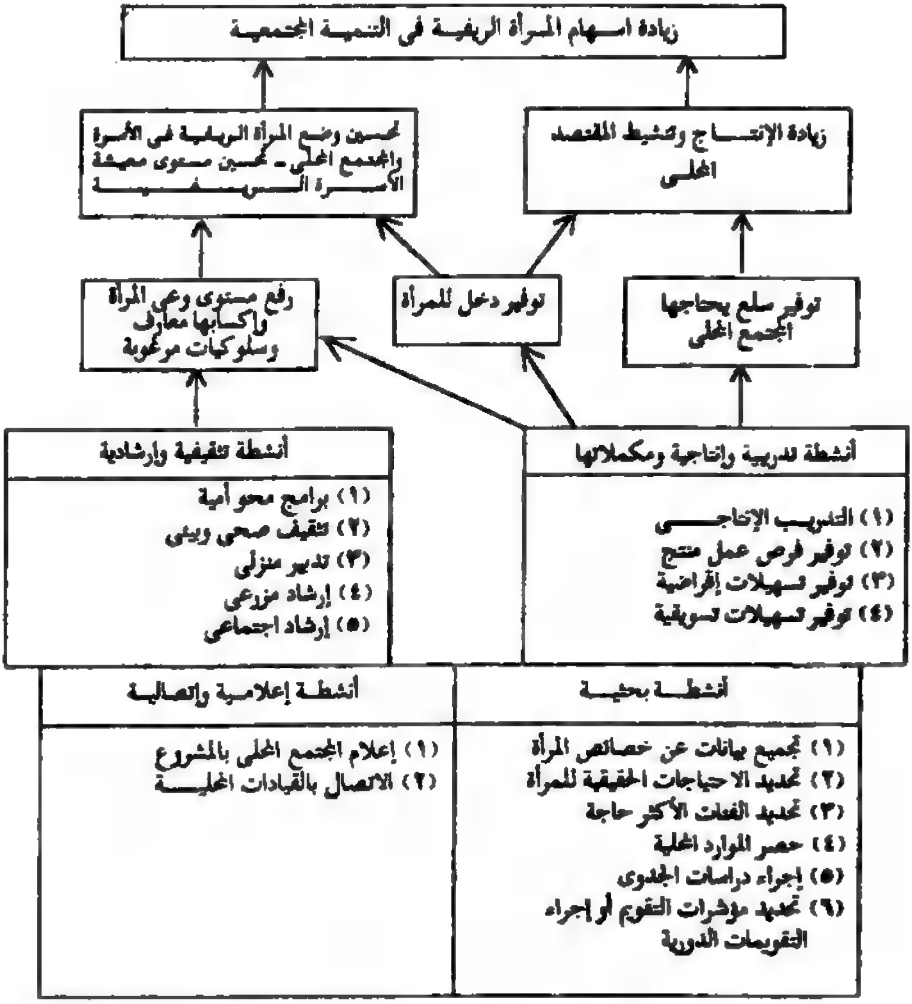

* شكل (١) : نموذج تصوري لأنشطة المشروعات التنموية الموجهة للمرأة الريفية على المستوى المحلي وآثارها المباشرة وغير المباشرة.

* المصدر : د. محمد إبراهيم العزبي ـ معوقات مشروعات تنمية المرأة الريفية : ورقة عمل مقدمة لندوة : آفاق ومعوقات تنمية المرأة الريفية ـ الاسكندرية ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧.

٢ ـ أن كل ثقافة لها نسق قيم : فالقيم هي كل المبادىء والأحكام والاختيارات التي اكتسبت معاني اجتماعية خاصة خلال التجربة الإنسانية . والقيم في ضوء ذلك موجهات تميز بين ماهو مرغوب وماهو غير مرغوب ، ونسق القيم يعطى للثقافة استقراراً ويمكن التفكير فيه كعجلة توازن أو أداة تحكم ميكانيكية حيث أنه يبرر لنا أفعالنا أو ظنوننا ويؤكد لنا أننا نسلك السلوك الذى يتوقعه مجتمعنا ، وهكذا فإن صحة طريقتنا في الحياة تصبح مؤيدة وشرعية . فالسلوك الذى ينحرف بدرجة خطيرة عن قواعد السلوك الموضوعة بواسطة نسق القيم الخاص بنا سيقابل بالتهديدات والعقوبة الشرعية ، كما نعرف أن السلوك الذى يتوافق مع القواعد الموضوعة سوف يكافأ بمجموعة متنوعة من الطرق . أي أن نسق القيم يلعب دوراً هاماً في المحافظة على المجتمع . فالقيم تلعب دوراً حيوياً في الحياة الاجتماعية لأنها تشكل القوة التى تعطى معنى [illegible] أفراد وتمنحهم توجيهاً نحو الحياة الاجتماعية ، فالسلوك الاجتماعى توجهه القيم وتضبطه المعايير (٢٣) .

وحسب النظرية العامة للقيم فإن الإهتمام أو الرغبة من العناصر المهمة جداً في القيم ، فالإهتمام هو محور القيمة ، والقيمة على حسب هذه النظرية هى « أى اهتمام بأى شيء » فأى شيء يكتسب قيمة مادام هناك إهتمام به وإذا أخذنا بعنصر الرغبة فإن القيم يمكن تعريفها بأنها أحكام بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة . فنحن في أحكامنا التقويمية على الأشياء مقيدون بمعايير المجتمع وبأحكامه التقويمية على الأشياء . والقيم بوصفها أحكاماً بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة هي المضمون المعنوى للسلوك ، وهو مضمون ينتمي إلى عالم المعتقدات والأفكار والمجردات ولذلك فإننا لانرى القيم وإنما نشعر بها ونحس بمظاهرها وآثارها في أعمالنا وفي أفعالنا وفي ممارستنا فمفهوم القيم كمفهوم القوة في علم الطبيعة ، فالقوة لانستطيع أن نراها ولكن نستطيع أن نحكم على وجودها بما نراه من مظاهرها

من هنا نجد الدور الهام الذي تلعبه الثقافة بالنسبة لأعضاء المجتمع حيث إن لها تأثيراً معيارياً على سلوك الأفراد أعضاء المجتمع من حيث الاستجابة لها والامتثال لما تفرضه عليهم من ملزمات . كما أن عناصر الثقافة ، خاصة القيم والمعايير ، لها دورها الهام والذى يتمثل فيما تحققه من تنظيم وانتظام لحياة المجتمع ككل . ومن ثم فإن الثقافة بصفة عامة والقيم بصفة خاصة تعتبر أحد أهم العوامل فى بناء الدور بصفة عامة وبناء دور المرأة بصفة خاصة .

وهناك الكثير من المحددات التى تؤثر على دور المرأة وبالتالى سلوكها التنموى وهذه المحددات قد تكون ثقافية ـ ذاتية ـ نفسية ـ إجتماعية ـ تاريخية ـ سلطوية ـ اقتصادية . وستتناول هذه الدراسة المحددات الثقافية من خلال بعدين هما القيم والمعايير وذلك من منطلق أن الثقافة تفسر إلى حد كبير تصرفات الأفراد داخل الحدود التى تحددها البيئة والشخصية والعملية الاجتماعية وهى تشمل نسق المعانى الذى يثير ويحدد تلك التصرفات ، وتتضمن هذه المعانى أحكاماً قيمية للتصرفات سواء أكانت هذه التصرفات حسنة أم سيئة، ممنوعة أو مطلوبة ، مفضلة أم ليست لها أهمية خاصة .(٢٤) وتشكل العوامل الثقافية أهمية حيوية فى تحديد الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة فى عملية التنمية الأمر الذى جعل دوب يقول « إن الثقافة هى المسئولة عن حالتنا الراهنة إلى حد كبير ولكنها هى وحدها التى تمتلك مستقبل الجنس البشرى » (٢٥) .

ولاتؤثر القيم والمعايير فقط على تحديد دور المرأة بل إنها تتعدى هذا التأثير بكثير إلى الحد الذى دفع أحد كبار علماء الإجتماع ، وهو نيل سميلزر Neil Smelser ، إلى القول بأن المكونات الرئيسية لأى مجتمع أربعة ، وهى : (١) القيم ، (٢) المعايير ، (٣) المنظمات ، (٤) الموارد ويضعها فى شكل هرم تمثل القيم قاعدته على نحو ماهو موضح بشكل (٢) .

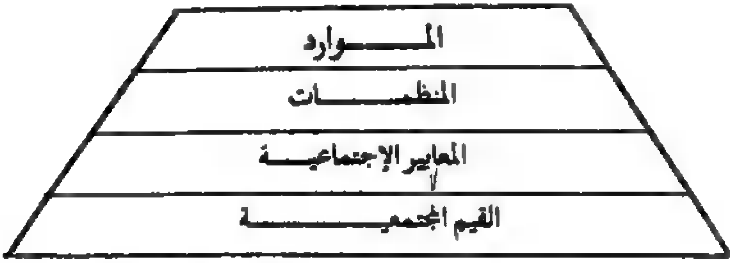

شكل (٢): * المكونات الرئيسية للمجتمع وفقاً لنيل سميلزر

وهذا يعنى أن بناء المجتمع وأدائه وتطويره يعتمد فى المقام الأول على توضيح وبلورة مجموعة القيم والعقائد التى توجه حركة المجتمع وتبث فيه طاقة دفعها . وبعد ذلك تترجم القيم إلى معايير أو منظمات سلوكية تنظم وتضبط إيقاع الحركة المجتمعية التى تتبلور بدورها فى صورة تنظيم اجتماعى وإدارى يتمثل فى منظمات تمثل فى جوهرها البنيان الاجتماعى والتى تحتاج لأدائها لموارد بشرية ومادية تمثل القوة العاملة .

ومن هذا المنطلق فإن المدخل الحقيقى لإشراك المرأة فى عملية التنمية يبدأ من القيم بمعنى استلهام القيم السماوية النبيلة التى تعطى للمرأة كامل حقوقها فى مساواة كاملة مع الرجال وترجمة هذه القيم إلى معايير سلوكية وفق إطار تشريعى وقانونى يحافظ على مالها من حقوق ثم وضع إطار لتنظيم عمل المرأة .

وإذا كان الدين هو المصدر الأساسى لاستلهام القيم فإننا نجد أن الإسلام أنزل المرأة منزلاً كريماً وساوى بينها وبين الرجل فى الحقوق والواجبات ومنها حق التعليم وحق العمل وحق المشاركة فى تدبير شئون الدين والدنيا ، وكفل لها الحق فى الميراث وجعل لها ذمتها المالية المستقلة فهى فى ذلك والرجل سواء وأنزلها منزلة رفيعة فى بيتها ، فهى فيه سكن لزوجها وراعية لأسرتها واعتبر

* المصدر : (٢٦) جامع وآخرون ، القيم الشخصية والمجتمعية التنموية الريفية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

مهنتها فى بيتها تعادل الجهاد فى سبيل الله ، ثم أوصى بها الرجال خيراً فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « خياركم خياركم لنسائهم » و «استوصوا بالنساء خيراً » و « سووا بين أولادكم ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت البنات » .

وبالنسبة للبعد الثانى وهو التأسيس المعيارى لدور المرأة فإن استعراض التشريعات المتعلقة بالمرأة فى التاريخ المصرى الحديث يبين أنه كانت هناك فجوة واسعة بين التشريع والتقنين إلى أن كان دستور ١٩٥٦ حيث نالت من خلاله المرأة حقوقها السياسية حيث نص الدستور على حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية ، ثم كان الدستور الدائم فى عام ١٩٧١ نقطة تحول هامة هو الآخر حيث أشاد بالأسرة واعتبرها أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية وألزم الدولة بالحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية ومايتمثل فيها من قيم وتقاليد (المادة ٩) كما فرض على الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وبين عملها فى المجتمع مع مساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى إطار أحكام الشريعة الإسلامية (مادة ١١) وأناط بالدولة حماية الأمومة والطفولة (مادة ١٠) وأكد حق المواطنين بغير تفريق بين الرجل والمرأة فى الوظائف (مادة ١٤) كما أكد المساواة لدى القانون فى الحقوق والواجبات بغير تمييز بسبب الجنس أو غيره (مادة ٤٠) وأسبغ على زوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل (مادة ١٥) .

ثم تلت ذلك قوانين منها قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته والذى نص على وجوب تمثيل المرأة فى كل قسم على مستوى المحافظة والحى والمركز والمدينة والقرية كما نص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته على ضرورة أن تتضمن كل قائمة من القوائم فى إحدى وثلاثين دائرة محددة به عضواً من النساء بالإضافة إلى حقها العام فى شغل أى مقعد آخر على سبيل المساواة مع الرجل ، وإن كان قد حدث تعديل بعد ذلك

فى هذه المواد بإلغاء نص تخصيص مواقع محددة . كما صدرت التشريعات التى تضمنتها قوانين العمل والتى حددت رعاية المرأة العاملة بغية الإفادة من قدراتها فى تنمية المجتمع .

إلا أن الملاحظ ، ومع مانصت عليه مواد الدستور من المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع المجالات فى إطار الشريعة الإسلامية ، أن هناك تناقضاً واضحاً بين القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة من جهة وبين الممارسات الفعلية من جهة أخرى وقد يكون ذلك نتيجة لقيم ومعايير ثقافية معينة وهو ماتحاول هذه الدراسة أن تستكشفه .

من هذا العرض يتضح الدور الذى تلعبه القيم والمعايير الثقافية فى تشكيل دور المرأة وعلاج أو إحداث أى خلل فى الإطار التنظيمى لدور المرأة المصرية والذى يعتبر التحدى الديناميكى الفعلى لدور المرأة ولعل هذا ما دعى إحدى الدراسات (٢٧) التى تناولت دور المرأة إلى تحديد مجموعه عناصر من شأنها أن تشكل الإطار التنظيمى لدور المرأة المصرية وهى : (١) تحديد أهداف مهمة أو دور المرأة من خلال الإطار القيمى ، (٢) تحديد المعايير والقوانين التى تترجم هذه القيم أو المهام إلى اتجاهات عملية تنفيذية ، (٣) تقسيم العمل أو تحديد المهام التخصصية المتكاملة لدور المرأة فى المجتمع ، (٤) تشكيل أو تحديد المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات التى تقوم بتحقيق المهام التخصصية ، (٥) ضمان التنسيق الأدائى بين هذه الهيئات والمنظمات والمؤسسات لتحقيق التوازن لتحقيق الأهداف العامة لمهمة المرأة المصرية ، (٦) الرقابة والتقييم والمتابعة والعمل على إستمرار وتطوير النشاط النسائى بالمجتمع .

إجـراءات البحـث :

المجال الجغرافى وخصائص مجتمع البحث : أختيرت ، لإجراء الدراسة ، قرية خورشيد وهى إحدى القرى التابعة لمحافظة الاسكندرية وتقع على طريق العوائد الذى يربط مدينة الاسكندرية بمدينة كفر الدوار التابعة لمحافظة البحيرة ،

ويوجد بالقرية تفتيش زراعة خورشيد بما يعكس الطبيعة الزراعية للقرية ، إلا أن قرب القرية من مدينة الاسكندرية التى تعانى من أزمة إسكان جعلت بعض من الذين يعملون بها يسكنون بالقرية ، كذلك ساعد هذا القرب أيضاً على قيام بعض رجال الأعمال بإنشاء بعض المشروعات على مشارف القرية ، ولقد ساعد ذلك ، بالإضافة إلى قرب القرية من المنطقة الصناعية بكفر الدوار ، على إكتساب سكان القرية لخصائص المجتمعات الزراعية الصناعية وبالتالى فإن ثقافة المجتمع الفرعية تقع فى الوسط مابين الثقافة الريفية التقليدية والثقافة الحضرية . ويبلغ عدد سكان القرية وفقاً لبيانات مديرية الشئون الصحية بالاسكندرية فى ١٩٩٧/٧/١ نحو ٤٤٧٠٥ نسمة.

العينة البحثية : لتحقيق أهداف الدراسة تطلب الأمر اختيار عينة عشوائية من زوجات السكان الزراعيين بالقرية وذلك من واقع كشوف الحيازة الزراعية حيث بلغ عدد الحائزين المتزوجين نحو ٢٣٤٠ حائزاً تم إختيار عينة قوامها ٢٣٤ زوجة بنسبة ١٠ ٪ . ولقد روعى أن تكون العينة من زوجات السكان الزراعيين لأن الدراسة تقع فى مجال علم المجتمع الريفى ، ولأن القرية موضع الدراسة ، كما سبق أن أوضحنا يكتسب سكانها الذين يعملون بالتصنيع خصائص المجتمعات الحضرية .

أدوات الدراسة : الأداة الرئيسية التى أستخدمت فى هذه الدراسة هى إستمارة الاستبيان التى تم جمعها من خلال المقابلة ، ولقد مر إعداد الإستمارة بعدة مراحل ، المرحلة الأولى وهى مرحلة الإعداد حيث تمت عدة زيارات إستكشافية لمجتمع البحث بواسطة الباحث وذلك بهدف التعرف على طبيعة مجتمع البحث ومعرفة مدى تطابق رؤية الباحث للدراسة مع واقع المجتمع محل البحث، والمرحلة الثانية تم فيها إعداد إستمارة الإستبيان ثم إجراء الإختبار المبدئى عليها للتأكد من سلامة التصميم ومصداقية الأسئلة وذلك على عينة قوامها (٤٠ سيدة) ولقد تم إستبعاد هؤلاء السيدات من عينة الدراسة ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهى جمع البيانات بواسطة إستمارة الإستبيان المصححة بعد إجراء

التعديلات اللازمة عليها .

قياس المتغيرات البحثية : تشتمل الدراسة على تسعة عشرة متغيراً ، ثمانية عشرة منها متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد ولقد تم قياس المتغيرات كالآتي :

أولا ـ المتغيرات المستقلة :

١ ـ X1 تدني القدرات الإبتكارية للمرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال الإجابة على خمسة أسئلة هي : (١) لو قارنتي نفسك بالستات اللي في القرية هل أنت دائماً بتسبقيهم في استخدام الحاجات الجديدة؟ ، (٢) هل أنت بتحبي باستمرار تغيري في بيتك يعني تحطي فرش حجرة مكان فرش حجرة ثانية وكما تغيري في وضع الفرش؟ ، (٣) مفيش مرة اقترحت على زوجك يستخدم حاجة تزود إنتاجه النباتي أو الحيواني؟ فإذا كانت الإجابة على كل من الأسئلة الثلاثة السابقة نعم منحت صفر ، لا منحت ١ ، أما السؤال الرابع فهو هل إنت بتميلي إلى إستخدام الأصناف الجديدة من الطيور أو بتفضلي الأصناف البلدي؟ فإذا كانت الإجابة الأصناف الجديدة منحت صفر ، البلدي منحت ١ ، أما السؤال الخامس فهو لو كنت بتصنعي منتجات ألبان في بيتك هل بتستخدمي الحصيرة أم الآلات الجديدة؟ فإذا كانت الحصيرة منحت ١ ، الآلات الجديدة منحت صفر . وقيمة المتغير هي مجموع الإجابات عن الأسئلة الخمسة السابقة .

٢ ـ X2 النظرة المتدنية إلي تعليم البنت : ولقد تم قياس المتغير من خلال سبعة عبارات إتجاهية، العبارات الأربعة الأولى منها هي : (١) تعليم الولد أفيد من تعليم البنت ، (٢) حتى لو عندنا إمكانيات محبش أعلم بنتي ، (٣) البنت مكانها البيت وبس ، (٤) أي مصاريف على تعليم البنت حرام . ولقد تم ترميز الإجابات على العبارات كالآتي : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر أما العبارات الثلاث الأخرى فهي (٥) النهاردة مش عيب تعليم البنت (٦) تعليم البنت بيحسن

من شخصيتها ، (٧) الواحد يعلم البنت علشان تتجوز جوازة كويسة . ولقد تم ترميز العبارات الثلاثة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ وقيمة المتغير تساوى مجموع درجات الإجابة على العبارات السبعة .

٣ ـ X3 **تفضيل الذكور على الإناث** : ولقد تم قياس المتغير من خلال ٨ عبارات إتجاهية هى : (١) الناس بتخاف من خلفة البنات لأنها ممكن تجيب لأهلها العار لو فرطت فى عرضها ، (٢) خلفة الذكور أفيد من خلفة البنات ، (٣) اللى ماخلفش صبيان زى اللى مخلفش ، (٤) تعليم الولد أفيد من تعليم البنت ، (٥) الواحد بيعتمد على الصبيان وقت الشدة ، (٦) خلفة الصبيان بتزود غلاوة الست أمام جوزها ، (٧) مايصحش الواحد يطلق مراته لو كانت خلفتها بنات بس ، (٨) الصبيان بيرفعوا مكانة العيلة . ولقد تم ترميز العبارة السابعة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٤ ـ X4 **الزواج المبكر للفتيات** : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن أربعة عبارات إتجاهية: العبارة الأولى منها تعكس الإتجاه الإيجابى نحو الزواج المبكر للفتيات والثلاث الأخرى تعكس الإتجاه السلبى وهذه العبارات هى : (١) زواج البنات بدرى سترة ، (٢) الزواج البدرى يخلى البنت تعجز بسرعة وهى فى ربيع عمرها ، (٣) الزواج بدرى بيضعف جسم الست ، (٤) الواحد مايزعلش لو بنته إتجوزت وخرى . ولقد تم ترميز العبارة الأولى كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر ، أما العبارات الثلاث الأخرى فلقد تم ترميزها عكسياً كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ .

٥ ـ X5 **نقص الثقة فى قدرات المرأة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن ستة عبارات إتجاهية هى : (١) أنا رأيى إن فيه أعمال خاصة بالرجل وأخرى خاصة بالست ، (٢) الست بعدما تتجوز قدرتها على العمل ممكن تقل كثير ، (٣) الست بعد ماتخلف قدرتها على العمل تقل كثير ، (٤) الست محتاجة لعمل غير مرهق ، (٥) العمل المرهق بيضيع جمال الست وأنوثتها ، (٦) أنا شايفة إن الراجل بره البيت إنتاجيته أكبر من الست . ولقد تم ترميز الإجابات كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، موافق لحد ما = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٦ ـ X6 **قصور التشريعات المتعلقة بعمل المرأة** : وقد تم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن مدى قصور التشريعات المتعلقة بالآتى : (١) فرص التقدم لشغل الوظائف ، (٢) المساواة فى الأجور بين الرجال والنساء ، (٣) فرص الترقى ، (٤) التشريعات المتعلقة بتوافر تسهيلات معينة للمرأة فى أماكن العمل مثل دور الحضانة ، (٥) حق المرأة فى الحصول على أجازات لظروف خاصة . فإذا كانت الإجابة كافية جداً = صفر ، كافية = ١ ، معقولة = ٢ ، غير كافية = ٣ ، غير كافية بالمرة = ٤ .

٧ ـ X7 **إنخفاض قيمة التعليم لدى المرأة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمسة عبارات إتجاهية هى : (١) التعليم الأيام دى مايجبش همه ، (٢) لازم الواحد يعلم ولاده قدر المستطاع ، (٣) التعليم فى المدارس خسارة ومضيعة للوقت ، (٤) الواحد لازم يحافظ على إنتظام مرواح ولاده للمدرسة ، (٥) المدارس ودور العلم لاتقل فى قداستها عن دور العبادة ، ولقد تم ترميز العبارات الثانية والرابعة والخامسة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الأولى والثالثة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جدا = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

٨ ـ X8 الإحساس بعدم الإستقلالية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن بندين ، البند الأول يعكس إستقلالية المسكن للمرأة وزوجها وأولادها ولقد تم قياس البند من خلال خمسة عبارات هي : (١) السكن مع العائلة كله مشاكل ، (٢) الواحد لما يقعد لوحده يبقى حر نفسه ويشوف مصلحته ، (٣) الإستقلال بعد الزواج عن بيت العيلة عيب قوى ، (٤) السكن مع العيلة يوفر السكن ومصاريف كثيرة ، (٥) من الأفضل إن الشباب بعد الزواج يستقل عن العيلة ويتحمل مسئولية الزواج . ولقد تم ترميز العبارات الأولى والثانية والخامسة كالآتى: موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، موافق لحد ما = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر. أما العبارتان الثالثة والرابعة فلقد تم ترميزهم عكس ذلك . أما البند الثانى فيتكون من سؤال المرأة المستبينة عن مدى وجود استقلالية بين دخلها ودخل زوجها؟ فإذا كانت الإجابة يوجد فصل بدرجة كبيرة = صفر ، بدرجة متوسطة = ١ ، إلى حد ما = ٢ ، لايوجد فصل = ٣ ، لايوجد فصل بالمرة = ٤ .

٩ ـ X9 النظرة إلى السلطة الأبوية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمسة عبارات هى : (١) المفروض الأولاد يتمردوا على سلطة آبائهم مهما كانت الأسباب ، (٢) لازم الواحد يشاور ولاده فى الأمور المختلفة ، (٣) الخضوع لرأى الرجل دون مناقشة هو الصح ، (٤) مناقشة الواحد لأهله عيب ، ولقد تم ترميز العبارتين الأوليتين كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارتين الثالثة والرابعة فلقد تم ترميزها كالآتى: موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٠ ـ X10 إنخفاض طموح المرأة : تم قياس هذا المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة أسئلة : الأول خاص بمرحلة التعليم المرغوبة للأبناء وأخذت مراحل التعليم المبينة بالسؤال الدرجات التالية : الإبتدائى = ٤ ، الإعدادى = ٣ ، الثانوى = ٢ ، الجامعة = ١ . أما السؤال الثانى فخاص برؤيتها

المستقبلية وهى : أحسن بكثير من الوقت الحاضر = ١ ، أحسن من الوقت الحاضر = ٢ ، زى الوقت الحاضر = ٣ ، أسوأ من الوقت الحاضر = ٤ ، أسوأ بكثير من الوقت الحاضر = ٥ ، والسؤال الثالث خاص بدرجة رضا المستبينة عن حالتها فإذا كانت راضية جداً = ١ ، راضية = ٢ ، راضية إلى حد ما = ٣ ، غير راضية بالمرة = ٤ .

١١ ـ X11 سيطرة الرجل على المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن أربعة عبارات إتجاهية هى : (١) أنا بخاف أعبر عن رأيى بصراحة أمام زوجى ، (٢) الزوج الحمش هو اللى ياخذ كل قرارات الأسرة بنفسه ، (٣) مجتمعنا اليومين دول بيفضل إنه يكون فى مشورة بين الزوج والزوجة فى كافة القرارات الأسرية ، (٤) الستات فى البلد دى مكسورين الجناح ، ولقد تم ترميز العبارة الثالثة كالآتى : موافق جدا = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الثلاثة الأخرى فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر.

١٢ ـ X12النظرة المتدنية إلى المال : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموعة درجات الإجابة عن أربعة عبارات هى : (١) قيمة كل واحد بتتقاس بالفلوس اللى فى جيبه ، (٢) الواحد إللى معاه قرش يساوى قرش ، (٣) الفلوس بتخلى الواحد يستطيع أن يحصل على كل مايريده ، (٤) قيمة الواحد مربوطة بقيمة عيلته ، ولقد تم قياس العبارات الثلاث الأولى كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارة الرابعة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٣ ـ X13 جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاثة أسئلة هى :

(١) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالعمل خاصة مايهم المرأة فيها من حقوق وواجبات ، (٢) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية ، (٣) مدى فهم المرأة لقوانين المواريث؟ فإذا كانت الإجابة مفهوم جداً = صفر ، مفهوم = ١ ، مفهوم لحد ما = ٢ ، غير مفهوم = ٣ ، غير مفهوم بالمرة = ٤ .

١٤ ـ X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ستة عبارات إتجاهية هي : (١) القوانين اللى فى البلد بتنصف الراجل على الست ، (٢) جوزى فى البيت بياكل مع الولاد الصبيان وأنا باكل مع البنات ، (٣) شغلى زى عدمه إللى بيجى منه لا أستفيد منه ، (٤) حتى لو إشتغلت عند الغير جوزى هوه اللى بياخذ الفلوس، (٥) فى العادة أنا لا أحصل على أجر مقابل عملى فى الحقل ، (٦) فى المواريث فى بلدنا مابيدوش للستات حقهم زى الشرع مابيقول . ولقد تم ترميز العبارات كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٥ ـ X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ : ولقد تم حساب قيمة المتغير من خلال درجة الإجابة عن سؤال المستبينة عن مدى تطبيق القوانين المتعلقة بكل من أ ـ العمل ، ب ـ الأحوال الشخصية ، جـ ـ المواريث ، فإذا كانت الإجابة يوجد فجوة كبيرة = ٣ درجات ، فجوة متوسطة = ٢ ، فجوة قليلة = ١ ، لاتوجد فجوة = صفر .

١٦ ـ X16 كثرة الخلفة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن عشرة عبارات إتجاهية هى (١) الست الولودة قيمتها بتزيد وسط عيلتها ، (٢) المفروض الواحدة تخلف على قد حالها ، (٣) إللى بتنظم النسل قيمتها بتقل ، (٤) كثرة العيال بتقلل راحة البال، (٥) الأفضل أن عدد الأولاد لايزيد عن إثنين أو ثلاثة علشان يتربوا كويس ، (٦) إللى بيربط الراجل بمراته كثرة العيال ، (٧) الست إللى بتنظم خلفتها بتحافظ على صحتها وجوزها ، (٨) جوزى لو كلمنى فى موضوع تنظيم النسل باتخانق معاه ، (٩)

الراجل الريفى هيبته ومكانته بتزيد لما تكتر ولاده ، (١٠) كثرة الخلفة بتزود قوة الراجل الريفى وأسرته . ولقد تم ترميز العبارات رقم (٢) ، (٤) ، (٧) كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ . أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى: موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٧ ـ X17 إنخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن خمسة عبارات إيجابية هى : (١) الحرف اليدوية دى مش مناسبة للمرأة ، (٢) أنا بميل إن المرأة تشتغل بالأعمال الرقيقة ، (٣) الناس الكسيبة النهاردة هما إللى بيشتغلوا بأيديهم ، (٤) لو فضلت طول عمرى من غير شغل مش حقرب من العمل اليدوى ، (٥) الصنايعية دول ناس شقيانة ، (٦) الراجل الصنايعى راجل أرزقى يوم فوق ويوم تحت ، ولقد تم ترميز العبارة الثالثة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما بقية العبارات فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

١٨ ـ X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ستة عبارات هى : (١) الست مكانها البيت وبس ، (٢) الست زى الراجل لازم تشتغل ، (٣) النهاردة شغل الست مش عيب ، (٤) وظيفة الراجل هى العمل ووظيفة الست خدمة البيت وبس ، (٥) خروج الست للعمل بيقلل قيمتها ، (٦) منع المرأة من الخروج للعمل إذلال وتخلف . ولقد تم ترميز العبارات الثانية والثالثة والسادسة كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق= ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما العبارات الأولى والرابعة والخامسة فلقد تم ترميزها كالآتى : موافق جداً = ٤ ، موافق = ٣ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ١ ، غير موافق بالمرة = صفر .

ثانيا ـ المتغير التابع :

١٩ ـ Y درجة المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن ثلاث أبعاد بعد معايرتها . البعد الأول هو المشاركة المنظمية وتم قياسه من خلال أربعة محاور ، (١) العضوية فى المنظمات حيث منحت المشاركة درجتان (للعضوية فى منظمة واحدة) وتتضاعف الدرجة بعدد المنظمات ولاتمنح درجات لغير العضوات ، (٢) نوع العضوية : إذا كانت قيادية منحت ثلاث درجات ، وإدارية درجتان ، عادية درجة واحدة ، (٣) المواظبة على سداد الاشتراكات : نعم = ٢ ، لا = صفر، (٤)حضور الإجتماعات بصفة دائمة = ٤ درجات ، أحيانا = ٣ درجات ، نادراً = درجتان ، لا = ١ . أما البعد الثانى والذى يعكس المشاركة السياسية فيتكون من محورين الأول منها يعكس درجة المشاركة فى عضوية الأحزاب السياسية ويتكون من خمسة عبارات إتجاهية وهى : (١) الواحد مايفضلش المشاركة فى الأحزاب السياسية ، (٢) مفيش فايدة من الأحزاب ، (٣) عضوية الأحزاب بيخلى الواحد يخش فى صراعات، (٤) كفاية الرجالة تشارك ، (٥) إنتماء الواحد لحزب معين تخلى الناس فى الأحزاب الأخرى يكرهوه. وكان الترميزكالآتى : موافق جداً = صفر، موافق = ١ ، إلى حد ما = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ ، أما المحور الثانى من البعد الثانى فهو يعنى مدى توافر بطاقة انتخابية للمبحوثة ودرجة مشاركتها فى آخر خمسة انتخابات عامة . ولقد تم إعطاء درجة لمن تملك بطاقة والتى لاتملك أعطيت صفر ، أما من تملك بطاقة وشاركت فلقد أعطيت درجة على قدر عدد مرات مشاركتها .

أما البعد الثالث والأخير وهو المشاركة فى الأنشطة التنموية : فلقد تم قياسه من خلال أربعة أسئلة : الأول السماع عن الأنشطة الموجودة بالقرية فإذا كانت قد سمعت تمنح درجة والتى لم تسمع لم تمنح درجات . أما السؤال الثانى فهو درجة الاستفادة من هذه الأنشطة فإذا كانت قد إستفادت منحت درجة وإذا لم تستفد لاتمنح درجات ، السؤال الثالث الأنشطة التى شاركت فيها حيث منحت

درجتان عن كل نشاط شاركت فيه ، السؤال الرابع : نوع المشاركة فإذا كانت مادية منحت ٣ درجات ، عينية درجتان ، بالرأى درجة واحدة .

الأساليب الإحصائية المستخدمة : أستخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل التمييزى Discriminant Analysis وهو تحليل يحاول وصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عن طريق نموذج خطى كما يمكن من خلاله بيان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة فى التمييز بين مجموعات الدراسات من ذوى المشاركة العالية والمتوسطة والمنخفضة . ولقد تم تقسيم مجموعات الدراسة الثلاثة وفقاً لقيمة المتغير التابع .

النتائج والمناقشات البحثية :

أولاً - النتائـــج :

تم تصنيف الحالات التى شملتها العينة وعددها ٢٣٤ إمرأة إلى ثلاث مجاميع، وذلك تبعاً لمستوى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، المجموعة الأولى وعددها ٧٧ امرأة تشمل النساء ذوى المستوى العالى فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، والمجموعة الثانية وعددها ٢٧ إمرأة تشمل النساء ذوى المستوى المتوسط فى المشاركة، والثالثة والأخيرة وعددها ١٣٠ إمرأة تشمل النساء ذو المستوى المنخفض فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية المحلية، كما تم افتراض مجموعة من القيم والمعايير يفترض أن لها دوراً كبيراً فى التأثير على مستوى مشاركة النساء من عينة الدراسة فى الأنشطة المجتمعية المحلية وهذه القيم والمعايير هى: X1 تدنى القدرات الإبتكارية للمرأة، X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت، X3 تفضيل الذكور على الإناث، X4 الزواج المبكر للفتيات، X5 نقص الثقة فى قدرات المرأة، X6 قصور التشريعات المتعلقة بعمل المرأة، X7 إنخفاض قيمة التعليم لدى المرأة، X8 الإحساس بعدم الإستقلالية، X9 النظرة إلى السلطة الأبوية، X10 إنخفاض طموح المرأة، X11 سيطرة الرجل على المرأة، X12 النظرة المتدنية إلى المال، X13 جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها،

X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة، X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ، X16 كثرة الخلفة، X17 إنخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة، X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة.

وأجرى التحليل التمييزى بغرض:

١ - التيقن من علاقة هذه المتغيرات بدرجة مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

٢ - معرفة أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في تفسير ظاهرة انخفاض مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

٣ - إلى أى مدى يمكن أن تساهم هذه المتغيرات فى توقع مستقبل درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية.

وسنتناول فيما يلى نتائج الدراسة:

التحليل التمييزى لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات على درجة مشاركة المرأة في الأنشطة التنموية:

يعتبر إيجاد دالة التمييز Discriminat Function أحد المشاكل الإحصائية لأن الدراسة تحتوى على ثلاثة مجاميع فلقد تم إيجاد دالتين للتمييز، إلا أن الدراسة ستركز على الدالة التمييزية الأولى وهى الدالة التى لها درجة عالية من المعنوية. ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة λ والتى تعكس القدرة التنبؤية على الفصل التمييزى بين مجموعات الدراسة قد بلغت ٧٣٢٩,. وهى قيمة تعكس قدرة تنبؤية متوسطة لمتغيرات الدراسة فى تفسير التباين بين مجموعات الدراسة. كما بلغت قيمة مربع كاى ٦٩,١٥١ وهى قيمة عالية المعنوية مما يعنى أن متغيرات التمييز تمثل جزءاً معقولاً من التباين فى درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

جدول (١) التمييز المتبقى واختبار المعنوية بإستخدام مربع كاى

رقم الدالة	wilks lambda λ .	مربع كاى	درجات الحرية	مستوى المعنوية
الدالة الأولى	٠,٧٣٢٩	٦٩,١٥١	٣٦	٠,٠٠٠٧
الدالة الثانية	٠,٩٥١٠	١١,١٦٨	١٧	٠,٨٤٧٧

ولتحديد عدد الدوال التى يمكن إشتقاقها فإن هذا يتطلب إيجاد قيمة Ei-gen value والإرتباطات المرتبطة بها Canonical correlation ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين مجموعات الدراسة. ولقد بلغت قيمة Eigen Value للدالة الأولى ٠,٢٩٧٧ بينما بلغت للدالة الثانية ٠,٠٥١٥ وهى قيمة أقل من مثيلتها فى الدالة الأولى مما يعنى أن الدالة الأولى هى الأكثر معنوية، ومن قيمة Eigen value يمكن حساب قيمة Reiative percentage أو Et^2 والتى تماثل قيمة R^2 (معامل التفسير) فى التحليل الإنحدارى التعددى والتى تحسب من المعادلة

$$Et^2 = \text{Eigen Value} \times \lambda$$

ومن المعادلية يتضح أن هذه القيمة تبلغ ٠,٢١٨ وهذا يعنى أن متغيرات الدراسة تفسر نحو ٢١,٨ ٪ تقريباً من التباين بين مجاميع الدراسة ، وقد يرجع انخفاض هذه النســبة إلى أن الدراســة لا تشتمل على كل المعوقات التى يمكن إفتراضها بهدف دراسة التأثير على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية بل تشتمل فقط على المعوقات القيمية والمعيارية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن قيمة معامل إرتباط كانونيكل Ca-nonical correlation للدالة الأولى يعادل ٠,٤٧٩ وهى قيمة تتمشى مع قيمة λ بينما بلغت القيمة للدالة الثانية ٠,٢٢١٣

جدول (٢) قيمة Eigen value وبعض المقاييس الهامة الأخرى

رقم الدالة	canonical correlation معامل ارتباط كانونيكال	Cumulative Percent ٪ للتباين التراكمى	Percent of variance ٪ للتباين	Eigen value قيمة أيجن
الدالة الأولى	٠,٤٧٩	٨٥,٢٦	٨٥,٢٦	٠,٢٩٧٧
الدالة الثانية	٠,٢٢١٣	١٠٠,٠٠	١٤,٧٤	٠,٠٥١٥

كما تم إيجاد قيمة المعاملات المعيارية للتمييز Standerdized canonical descriminat Function coefficients وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية فى إحداث الفصل والتمييز بين مجموعات الدراسة الثلاث العالية والمتوسطة والمنخفضة فى الانشطة المجتمعية التنموية حيث تبين أن أهم متغيرات فى الدالة الأولى مرتبة حسب أهميتها النسبية هى على النحو الوارد فى الجدول (٣).

جدول (٣) متغيرات التميز مرتبة حسب أهميتها النسبية فى إحداث الفصل التميزى بين مجموعـات نساء العينة عالية ومتوسطة ومنخفضة المشاركة فى الأنشطة التنموية وفقاً للمعاملات المعيارية للتميز للدالة الأولى

مسلسل	متغيرات التميز	المعاملات المعيارية للتميز
١	X11 سيطرة الرجل على المرأة	٠,٦٦٥٤٧-
٢	X8 الإحساس بعدم الإستقلالية	٠,٥٦٩٨١-
٣	X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة	٠,٣٩٨٣٣
٤	X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة	٠,٢٠٢٩٠-
٥	X13 جهل المرأة بالتشريعات والقوانين التى توضح حقوقها وواجباتها	٠,١٨٣٨٨-
٦	X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ	٠,١٧٥٧٦
٧	X6 القصور فى التشريعات المتعلقة بعمل المرأة	٠,١٧٣١٤
٨	X10 نقص طموح المرأة	٠,١٥٧٣٠-
٩	X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت	٠,١٤٥٧٠-
١٠	X9 النظرة إلى السلطة الأبوية	٠,١٢٤١٦
١١	X4 الزواج المبكر للفتيات	٠,١٠٤٠١-
١٢	X16 كثرة الإنجاب (الخلفة)	٠,١٠٢٢
١٣	X3 تفضيل الذكور على الإناث	٠,٠٨٨٥-
١٤	X17 انخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة	٠,٠٨٦٩٨-
١٥	X12 النظرة المتدنية إلى المال	٠,٠٥١٧٧
١٦	X7 انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة	٠,٠٤٩٢٧
١٧	X5 نقص الثقة فى قدرات المرأة مقارنة بالرجل	٠,٠٤٩٢٤
١٨	X1 تدنى القدرة الابتكارية للمرأة	٠,٠٢٤٠٠

وبإيجاد قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية فقد أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للدالة الأولى أن متغيرات X11، X8، X2، X10، X18، X7، X13، X14، X9، X15، X17 كانت أكثر ارتباطاً بالدالة الأولى، بينما كانت متغيرات X5، X12، X6، X16، X3، X1 أكثر ارتباطاً بالدالة الثانية (جدول ٤).

جدول (٤) المصفوفة المركبة
قيم معاملات الإرتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية المتسببة في إحداث الفصل والتمييز بين مجموعات الدراسة الثلاث

م	متغيرات التمييز	الدالة الأولى	الدالة الثانية
١	X11 سيطرة الرجل على المرأة	٠,٦٨٣٣٨	٠,٣٩٦٦٩-
٢	X8 الإحساس بعدم الإستقلالية	٠,٦٧٣٢٦	٠,١٧٣٧٢-
٣	X2 النظرة المتدنية إلى تعليم البنت	٠,٤٠٦٦٤	٠,٢١٠٥٨
٤	X10 نقص طموح المرأة	٠,٣٠٩٠٧	٠,٠٩٩٢٧
٥	X18 النظرة المتدنية إلى العمل خارج الأسرة	٠,٣٠٤٧٣	٠,١٦١٢٥
٦	X7 إنخفاض قيمة التعليم لدى المرأة	٠,٢٣٤٩٨-	٠,١٨٤٤٧
٧	X13 جهل المرأة بالتشريعات والقوانين التي توضح حقوقها وواجباتها	٠,٢٣٢٠٩٥-	٠,٠٨٧٧٠
٨	X4 الزواج المبكر للفتيات	٠,١٨٤٠٣٢-	٠,٠٨٤٣٧
٩	X14 الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة	٠,١٥٠٧٢	٠,٠٣٠٦٨-
١٠	X9 النظرة إلى السلطة الأبوية	٠,٠٩٤٥٩	٠,٠٧٧٤٠-
١١	X15 الفجوة بين التشريع والتنفيذ	٠,٠٥٦٩٤-	٠,٠٣٢٧٢-
١٢	X17 إنخفاض قيمة العمل الحرفي لدى المرأة	٠,٠٤٧٧٢-	٠,٠٤٠٣٧
١٣	X5 نقص الثقة في قدرات المرأة مقارنة بالرجل	٠,٠٤١١-	٠,٧٤٠٠٥
١٤	X12 النظرة المتدنية إلى المال	٠,١٠٩١٧-	٠,٣٤٣٥٠
١٥	X6 القصور في التشريعات المتعلقة بعمل المرأة	٠,١٦٧٠٥	٠,٢٨٠٦٢
١٦	X16 كثرة الإنجاب (الخلفة)	٠,١١٨٢٨	٠,١٩٦٩٧
١٧	X3 تفضيل الذكور على الإناث	٠,١٠١٩٢-	٠,١٨٤٦٦
١٨	X1 تدني القدرة الإبتكارية للمرأة.	٠,٠٨٣٩٢-	٠,٩٩٦٣

ويمكن تفسير إشارات المعاملات المعيارية للتمييز إذا حسبنا متوسط الدرجات (القيم) المميزة لكل مجموعة من هذه المجموعات ونحصل على هذه القيم لكل حالة بضرب قيمة المتغيرات المميزة لكل حالة فى المعاملات المميزة. ونحصل على متوسط القيم المميزة بأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة وتتضح هذه الأرقام على نحو ما هو معين بجدول (٥). حيث يتضح من الجدول وجود ارتباط سلبى بين مجموعة المعوقات القيمية والمعيارية التى افترضتها الدراسة ودرجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية .

جدول (٥) متوسط المقادير المميزة للمجموعات الثلاث

المجموعة	متوسط المقادير المميزة	
	الدالة الأولى	الدالة الثانية
المجموعة ذات المشاركة العاليـة	- ٠٧٢٨٩٦	- ٠,٢٤٣٧٥
المجموعة ذات المشاركة المتوسطة	- ٠,٦٩٨٧١	- ٠,٤٠٧٦٣
المجموعة ذات المشاركة المنخفضة	- ٠,٢٨٦٦٥	- ٠,٢٢٩٠٤

ويلاحظ من الجدول السابق أنه وفقاً للدالة الأولى فلقد استطاعت المجموعة الأولى ذات المشاركة العالية أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة متفوقة فى ذلك على المجموعة ذات المشاركة المتوسطة والمجموعة ذات المشاركة المنخفضة، كما جاءت المجموعة ذات المشاركة المتوسطة فى المرتبة الثانية بعد المجموعة ذات المشاركة العالية، وأخيراً جاءت المجموعة ذات المشاركة المنخفضة. وبالنسبة للدالة الثانية فلقد جاءت المجموعة ذات المشاركة المتوسطة فى المرتبة الأولى يليها المجموعة ذات المشاركة العالية وأخيراً المجموعة ذات المشاركة المنخفضة، وسنعتمد فى تفسيراتنا على نتائج الدالة الأولى أسوة بما أتبع سابقاً من حيث كونها هى الدالة الأكثر معنوية.

ثانيــا: مناقشة النتائــج :

يمكن تفسير النتائج التى توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل التمييزى فى الآتى:

١ - أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المتغيرات التى من شأنها التأثير على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية هو متغير سيطرة الرجل على المرأة وهذا الأمر يتضح بصورة جلية فى المجتمعات الريفية بصفة خاصة حيث يستغل الأزواج والآباء مفهوم القوامة على المرأة إستغلالاً سيئاً ومتعسفاً وبعيداً كل البعد عما قصدت إليه الشريعة حيث يأخذون القوامة بمعنى الوصاية المتسلطة فى كل كبيرة وصغيرة تخص المرأة، مع أن القرآن الكريم ركز على الإستعدادات المتكاملة التى تتمتع بها المرأة واعترف لها بمكانتها الاجتماعية ولم يضع الرجل فى مكانة أعلى مما هى عليه ليسلبها شيئاً من الانسانية وانما لينظم الحياة فى مجملها تنظيماً يقوم على الخير والعدل والصلاح وفى هذا يقول القرآن الكريم فى سورة المجادلة الآية رقم «١» ﴿ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما ، ان الله سميع عليم ﴾ وفى ذلك اعلان صريح عن حق المرأة المساوى لحق الرجل فى اختيار ما تحب والتعبير عما تكره.

ولقد عمل الرجل، الريفى ، خاصة على تزييف وعى المرأة بحقوقها وواجباتها وتأكيد تبعيتها، وعملية التزييف هذه تأخذ صوراً متعددة أبرزها تأكيد التنشئة الاجتماعية فى القرية على تبعية المرأة للرجل، فالبنت تنشأ على احترام الرجل وعلى تعود أفضلية الذكر عليها فهى تربى على هذه القيم والأفكار، وعندما تكبر تجد أمها وأخواتها وقريباتها الكبيرات على هذا الحال، فتألف ذلك وتتعود عليه شيئاً فشيئاً حتى أنه ليصبح طبيعة ثابتة لها فهى تتزوج لتخدم زوجها وبيتها.

٢ - أما المتغير الثانى فى الأهمية فهو الاحساس بعدم الاستقلالية، فمع أن جزءاً

كبيراً من العمالة النسائية موجهة للعمل الزراعى الا أنها عمالة غير مدفوعة الأجر بصورة مباشرة وبالتالى لا يعود منها عائداً مباشراً على المرأة فى صورة أجر، مع أن الأديان جميعها والاسلام خاصة ساوت بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات وكفل لها الاسلام الحق فى الميراث ومن ثم جعل لها ذمتها المالية المستقلة فهى فى ذلك والرجل سواء، ومن ثم فان عدم مشاركة المرأة فى الأنشطة ربما يرجع الى احساسها بعدم وجود مردود مباشر عليها نظير هذه المشاركة.

٣ - ولقد جاء متغير النظرة المتدنية الى العمل خارج الأسرة فى المرتبة الثالثة فى الأهمية بالنسبة للمتغيرات التى تحد من مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ويرجع ذلك الى أن الثقافة التقليدية مازالت تنظر الى دور المرأة فى المنزل كأهم الأدوار التقليدية الخاصة بها حيث يتضمن هذا الدور تربية وتنشئة الأطفال ورعاية الزوج وأداء الأعمال المنزلية المتعددة والمشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، وغالباً ما يستهلك هذا الدور الكثير من طاقات ووقت المرأة الريفية خاصة فى ظل عدم توفر الكثير من الأدوات والأجهزة المنزلية الحديثة التى تساعدها على آداء أعمالها المنزلية.

٤ - ولقد جاء متغير الاحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة فى المرتبة الرابعة ونعنى باللامساواه قلة تقدير عمل النساء كسبب للحط من العزيمة (لقاء عمل مساو ، ومرتب غير مساو) ومع أن معظم الدساتير والتنظيمات التى تحكم دنيا العمل تعترف بالحق فى تساوى الأجر لقاء عمل متساو. لكن هذه المساواة ليست محترمة عملاً ويلاحظ أن قليل من الدول هى التى تسعى لتنفيذها بنظام ودقة فتفاوت الأجور أحياناً ما يكون فاضحاً لدرجة اثارة المنازعات مع أن عدم المساواة لا يعنى أبداً أن الرجال يسهمون فى الحياة الاقتصادية بدرجة أكبر من الاناث، فلقد أكدت بحوث عديدة أن المرأة ليست أقل اسهاماً من الرجل فى الدخل الاقتصادى للأسرة. ومن أهم مظاهر عدم المساواة بين الجنسين هو اللامساواة فى معدلات التعليم والرعاية

الصحية الخ ان هذه اللامساواة تضرب بجذورها فى بنية الثقافة، فالثقافة التقليدية حتى الحديثة فى العالم الثالث مثقلة بالتوجهات القيمية المرتبطة بتبعية المرأة للرجل وأدوارها الثانوية فى مقابل أدوار الرجل الأساسية وباسهامها المحدود فى الانتاج الاقتصادى، وتنتشر هذه التوجهات الثقافية لا لأنها تعكس واقع المرأة فى هذه المجتمعات ولكنها تعمل بمثابة قناع يحجب فيه الرجال استغلالهم للمرأة وسيطرتهم عليها ، وفى ضوء هذا الواقع فانه لا بد من تغيير الاتجاهات مع إعادة تقييم أدوار المرأة والعمل على مواجهة بعض الأفكار التى بدأت تنتشر فى المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة من بعض الاتجاهات الدينية والتى تشكل دعوة إلى العودة إلى الماضى وترديد أن المرأة مكانها الأساسى داخل منزلها .

٥ - أما المتغير الخامس فى الأهمية فهو جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها وهذا المتغير يرتبط الى حد كبير بمتغير الأمية المرتفعة بين الاناث والتى تعتبر أكثر المشكلات تحدياً والتى تقف عقبة أمام جهود تنمية المرأة حيث أنها تمثل انكاراً لحق أساسى للمرأة بالاضافة الى كونها معوقاً من معوقات التنمية. فعندما تزداد نسبة الأمية بين النساء ، وهن المربيات الأوائل للأطفال ، فانها تشكل اعاقة أشد خطورة لحق الأجيال القادمة. ولقد ترتب على معاناة المرأة من أشكال الأمية المختلفة أنها وقفت حجر عثرة فى طريق ممارسة المرأة لحقوقها ومسئوليتها فى المجتمع حيث غاب عنها فهمها لحقوقها التى كفلها لها الدستور والقانون .كما أنه لايمكن وفى هذا المجال انكار دور أجهزة الإعلام خاصة المسموعة والمرئية منها فى العمل على توعية المرأة بحقوقها القانونية .

٦ - أما سادس المتغيرات فى الأهمية فهو الفجوة بين التشريع والتنفيذ، حيث أن هناك تناقض واضح بين القوانين والتشريعات الخاصة بعمل المرأة وبين الممارسة الفعلية وذلك نتيجة لمعايير سائدة ، فمثلاً سوى الدستور بين الرجل والمرأة فى جمع المجالات فى اطار الشريعة الاسلامية وسوى القانون بين المرأة

والرجل فى الحقوق والواجبات ولم يشترط القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة للتعيين فى أى وظيفة سوى أن يكون المرشح لها مصرياً محمود السيرة مستوفياً لشروط السن والأهلية والكفاءة دون تمييز فى هذا الشأن بسبب الجنس، ومع هذا نجد بعض الوظائف تقتصر على الرجال دون النساء عند التطبيق ويرجع ذلك الى أن القانون فى بعض الوظائف الحكومية ترك تقدير الصلاحية للجهة الادارية القائمة على الترشيح والتعيين، وهنا يصبح لهذه الجهة مطلق الحرية فى الاختيار وفى وضع شروط الصلاحية ولقد ترتب على هذه التفرقة حرمان المرأة فى مهن معينة من تولى مواقع معينة مهما كانت قدراتها، كذلك نجد أن هناك بعض الجهات الممولة للمشروعات التنموية قد تتشكك فى اقراض المرأة بدعوى نقص قدراتها على ادارة هذه المشروعات وبالتالى سداد القروض، لذا فان أى محاولة لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية لن تحقق أهدافها الا اذا تغيرت النظرة الاجتماعية للمرأة.

٧ - ولقد جاء متغير القصور فى التشريعات المتعلقة بالمرأة فى المرتبة السابعة حيث تعتبر التشريعات المتعلقة بالمرأة احدى الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ولقد تجلى هذا فى الاستراتيجية اللازمة لقيام تكافؤ حقيقى للفرص بين النساء والرجال والتى صدرت عن المؤتمر الدولى حول وضع النساء فى التعليم التقنى والمهنى (يونيو ١٩٨٠) والذى اوصى باتخاذ جميع التدابير التشريعية والتنظيمية وتوفير الميزانيات بهدف ضمان الفرص أمام النساء من أجل اختيار حقيقى لمهنة ما، وكذلك اتخاذ جميع التدابير المتعلقة بتطبيق القانون المتعلق بتساوى الأجور تطبيقاً فعلياً وتوسيع مفهوم تساوى المعاملة، وكذلك الحماية القانونية لحق النساء فى الحصول على ترضية أو تعويض عندما يفضل عليهم الرجل، أو عندما يخلعن من مراكز يفضل عليهن فيها الرجال ، والغاء جميع التشريعات التى من شأنها المساس بكرامة المرأة ، واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لالغاء امتيازات الذكور

وضمان المساواة بين الجنسين.

٨ - كما أظهرت النتائج البحثية أن متغير نقص طموح المرأة قد جاء فى المرتبة الثامنة من المتغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية حيث تعتبر قيمة الطموح من القيم المعجلة بعملية التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة حيث أنها من القيم التى تحرك القيم الكامنة فى الفرد للعمل والانجاز بهدف زيادة المردود الاقتصادى، ذلك أن التعبئة السيكولوجية لتحريك التطلعات عند المرأة تمثل شرطاً أساسياً لزيادة إسهامها فى الأنشطة التنموية، فمن المستحيل زيادة المشاركة فى هذه الأنشطة الا من خلال تغيير جذرى فى تطلعات النساء، فمن المعروف أن ذوى المستويات الطموحية العالية لا يرغبون فى حياة التخلف ويندفعون الى بذل النشاط الجدى الدؤوب بهدف تحقيق طموحاتهم، كما يرتبط الطموح كقيمة بالدافعية للانجاز كقيمة حيث يعرف Rogers & Svenning (٢٨) الدافعية للانجاز بأنها القيمة الاجتماعية التى تؤكد رغبة الفرد فى التفوق المستمر فيتولد لديه وينمو فيه الشعور بالتكيف والاندماج فى الحياة الاجتماعية.

٩ - ولقد جاء فى المرتبة التاسعة متغير النظرة المتدنية الى تعليم البنت: وهناك ما يطلق عليه علماء النفس الاجتماعي بالدور اللاشعورى ، ولكن المؤذى فى نفس الوقت ، الذى يلعبه الأهل والمعلمون عندما يفرقون بين أولادهم أو تلاميذهم حسب نوعهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، فنجد أنهم بالنسبة للبنت يعلمونها ما تعلمت أمها وبالنسبة للولد يعلمونه ما تعلم والده واذا تساءلت البنت عن السبب قيل لها « لست الا بنت » بمعنى أنك لست صالحة الا لغسل الأوانى وتقشير الخضار، وينتهى ذلك الى كونها امرأة للداخل وتكون نظرتها للحياة مطبوعة بالأحكام السابقة فتظهر النساء أدنى قوة وذكاء واقداماً وجسارة من الرجال ، وبصورة لا شعورية تربى المرأة على أنها دائماً ما تحتاج الى حماية رجل (أب أو زوج) . وفى ظل ظروف العالم النامى الفقير

وفى مجتمعاته الريفية الأكثر فقراً ، لا تتوفر الفرص غالباً لتعليم الأبناء ذكوراً أو إناثاً ، وان توافرت فهى للذكر دون الأنثى ، وان توافرت للاثنين فهى قاصرة بالنسبة للأنثى على مرحلة معينة من التعليم وتشخص إحدى خبيرات اليونسكو وهى جيرمين بورسيل (٢٩) هذا الوضع بقولها «لقد أدى اكتشاف جوتنبرج للطباعة الى اخراج أوروبا من القرون الوسطى لكنه اقتضى خمسة قرون كى تفتح ابواب التعليم للبنات بصورة طبيعية وبدء حصولهن البطئ والصعب على حرياتهم، وهذا هو أحد الاسباب التى من أجلها تكرس اليونسكو الجهود لبرامج محو أمية المرأة. فالنضال ضد التفرقة العنصرية يبدأ بديمقراطية التعليم تحقيقاً فعلياً» .

١٠ – أظهرت النتائج البحثية أن متغير النظرة الى السلطة الأبوية قد جاء فى المرتبة العاشرة فى الأهمية من المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية وتعتبر هذه القضية من القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة والتى أصبحت تلقى اهتماماً متزايداً فى الوقت الحالى حيث تشير كثير من الدراسات الى أن سلطة الرجل المطلقة والتى قام البنيان الأسرى عليها عبر التاريخ مازالت قوية وسائدة فى كثير من قطاعات المجتمع وبخاصة فى الريف. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك عدم الاهتمام برأى الفتاة فى اختيار زوجها بحجة أن الأب ، أو الأخ الكبير فى حالة غياب الأب ، هما الأقدر على الاختيار السليم، كذلك فان عدم اشراك الزوجات فى كثير من القرارات الأسرية الهامة مثل تعليم الأبناء أو تزويجهم الى غير ذلك ما هى الا أمثلة على التسلط الأبوى. ولا شك فى أن فرض الرأى على الزوجة والأبناء خاصة الفتيات وسلب حريتهم فى التعبير عن آرائهم يقضى على أى مبادرات ايجابية لديهم ويعطل طاقاتهم الابداعية ويضعف من ثقتهم فى أنفسهم ومن استقلالهم فيزيد اعتمادهم على الغير وتشيع فيهم روح الخضوع والتبعية ومن هنا تتولد شخصية الانسان المترددة العاجزة عن اتخاذ قراراته بنفسه والعاجز بالتالى عن تنمية مجتمعة.

١١ - وفى المرتبة الحادية عشر فى الأهمية جاء متغير الزواج المبكر للفتيات حيث يعتبر الزواج المبكر وزواج الفتيات بصفة خاصة قيمة كبرى فى المجتمعات التقليدية حيث تشير الاحصاءات الى أن نسبة الزواج فى مصر تحت سن ١٩ سنة قد بلغت ٤٥٪ مقابل ٨٪ فى بعض الدول الأوروبية (مجلس الشورى، ١٩٩٢) فالزواج المبكر من وجهة نظر هذه المجتمعات عصمة من الذلل وصيانة من الوقوع فى الفتنة والاغراء بل ان البعض ينظر الى الزواج على أنه مكسب وأن (الفلوس فى العروسة حلال) لأنه بعد الزواج يمكن الاستغناء عن عامل زراعى بالاضافة الى النظرة القائلة (ظل راجل ولا ظل حيطة). والزواج المبكر يترتب عليه اعتلال صحة المرأة بالاضافة الى عدم احساسها بطفولتها وكذا عدم مرورها بالمراحل المختلفة لبناء شخصيتها ومن ثم يصبح اهتمامها أولاً وأخيراً بحياتها المنزلية دون مشاركة جدية فى أمور مجتمعها المحلى.

١٢ - ولقد جاء فى المرتبة الثانية عشرة فى الأهمية متغير كثرة الخلفة حيث مازالت النظرة الى الأبناء فى المجتمعات التقليدية على أنهم عزوة وأن لهم قيمة اقتصادية من حيث عملهم داخل الاسرة أو خارجها والمساهمة فى دخل الاسرة، كما أن هذه المجتمعات مازالت تنظر الى المرأة الولود نظرة تحمل قيمة أكبر بمقارنتها بالمرأة غير الولود. وكثرة الخلفة تجعل المرأة مهمومة دائماً بشئون أطفالها ومعتلة صحياً بحيث تصبح غير قادرة على تقديم المساهمة فى أى عمل خارج منزلها، وتشير الكثير من الدراسات الى ارتباط كثرة الخلفة بالأمية من منطلق أن التعليم يؤثر بشكل خاص فى جعل المرأة أكثر استعداداً وتقبلاً للاعلام والتثقيف بما لهما من أثر فى القضاء على المتغيرات السائدة فى المجتمع بشأن زيادة الانجاب، كما أن التعليم يبعث لدى المرأة تطلعات جديدة نحو حياة أفضل لا يمكن تحقيقها الا بتنظيم الانجاب وزيادة دخل الأسرة، فالتعليم يفتح آفاقاً جديدة أمام المرأة ويتيح لها فرصة أفضل للعمالة مما يؤدى الى اكتسابها مكانة جديدة فى

المجتمع وتزايد شعورها بالأمن على مستقبلها وتغير سيكولوجيتها تجاه الانجاب الزائد وهذا كله من شأنه زيادة مشاركتها فى أمور مجتمعها المحلى.

١٣ - كما أظهرت نتائج الدراسة أن متغير تفضيل الذكور على الاناث قد جاء فى المرتبة الثالثة عشرة فى الأهمية حيث يعتبر تفضيل الذكور على الاناث احدى القيم المتوارثة عبر الأجيال والتى تعتبر احدى سمات الثقافات التقليدية حيث أن الذكر فى مثل هذه الثقافات هو الذى يحمل اسم الأب والعائلة وأن الأبناء الذكور عزوة وفى المقابل فان الاناث فى مثل هذه الثقافات عورة ولهذا فانهم يتخلصون منهن عندما يتقدم لها أول عريس وذلك دون أخذ رأيها أو محاولة زواجها من أحد أبناء عمومتها اذا وجد ذكور، كما أن من الأشياء المتعارف عليها فى هذه الثقافات أن البنت مكانها الطبيعى بيت زوجها وبالتالى فلا داعى لتوفير فرص التعليم لها، وفى كثير من الأحيان فان الأزواج فى مثل هذه الثقافات غالباً وعن دون فهم ما يطلقون الزوجات اللائى لاينجبن لهم الذكور ظناً منهم أن المرأة هى المسئولة عن انجاب الذكور، ولقد أثرت هذه النظرة فى تدنى مكانة الاناث مقارنة بالذكور ولقد أثر ذلك بدرجة كبيرة على نظرة أفراد المجتمع لمشاركة المرأة فى شئون مجتمعها المحلى أو أنشطته من حيث عدم أهمية مثل هذه المشاركة.

١٤ - وفى المرتبة الرابعة عشرة فى الأهمية جاء متغير انخفاض قيمة العمل الحرفى لدى المرأة حيث أنه من سمات الثقافة التقليدية النظرة الى طبيعة المهن التى يجب أن تختارها المرأة حيث ينظر الى المرأة على أنها مخلوق يتسم بطبيعة بيولوجية رقيقة لا تمكنها من العمل، اذا ما صرح لها بذلك فى كافة المهن بل فى مهن معينة بالذات هى فى غالبيتها المهن غير الحرفية وربما يرجع ذلك الى أنه من الملاحظ أن النظرة ما زالت قاصرة عن ادراك اسهام المرأة فى أوجه النشاط الحياتى بصفة عامة فعبر التاريخ كان النساء يسهمن فى مختلف النشاطات الاقتصادية سواء تقاضين عليها أجراً أم لا .

أن يوم عملهن أطول من يوم أزواجهن بصفة عامة فهن أول من يستيقظ وهن أيضاً آخر من يذهب الى النوم ومع ذلك فان الاحصاءات المتعلقة بالطاقة العاملة مازالت صامتة ازاء هذا العمل النسائى غير التجارى حيث أنه لا يحظى بكل الاعتبار الذى يستحقه.

الا أنه ولأسباب مختلفة ،كالميل الشخصى والرغبة فى تحقيق الذات والنزوع الى الاستقلال الاقتصادى والحاجة الى تحسين الدخل العائلى وضرورة مساعدة الأسرة باتت النساء يدخلن بأعداد متزايدة الى ميدان العمل المأجور، ولكن لعدم التأهيل المهنى الملائم أصبحن يجدن أنفسهن موجهات نحو أعمال لا تستدعى الا القليل من التأهيل وهى بالتالى قليلة المردود مادياً، ولعل هذا هو ما حدا بمنظمة اليونسكو الى وضع استراتيجيات تقوم على أساس اعادة النظر فى فلسفة التربية والتأهيل والاستخدام بطريقة تضمن تكافؤ الفرص أمام الجنسين.

١٥ - ولقد جاء فى المرتبة الخامسة عشرة فى الأهمية متغير النظرة المتدنية الى المال : فى علم الاجتماع نجد أن هناك تصنيفات مختلفة للقيم حيث نجد أن هناك قيم اقتصادية واجتماعية وجمالية وسياسية ودينية. وتعتبر النظرة الى المال احدى القيم الاقتصادية والتى يعنى بها اهتمام الفرد وميله الى ما هو نافع وهو فى سبيل هذا الهدف يتخذ من العالم المحيط وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الانتاج والتسويق والاستهلاك واستثمار المال. ولذلك كلما ارتفعت قيمة نظرة المرأة الى المال كلما انعكس ذلك على نشاطها الاقتصادى المباشر وغير المباشر وبالتالى زيادة مشاركتها فى الانشطة المجتمعية المحلية.

١٦ - وفى المركز السادس عشر جاء متغير انخفاض قيمة التعليم لدى المرأة كواحد من المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية من منطلق أن التعليم يعد من الوسائل الأساسية لاثارة الرغبة فى التثقيف

وتنمية القدرات لدى المرأة لاستيعاب الاتجاهات الحضارية والأساليب التكنولوجية وهو يساعد فى الوقت نفسه على تعميق قيم المجتمع، ويشعر المرأة بإنسانيتها ويمنحها القدرة على ممارسة حقوقها ومسئولياتها لكى تؤدى دورها فى عملية التنمية، ان التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة والمرتقبة تجعل مبدأ استمرار تعليم المواطن مطلباً ملحاً حتى يتاح استكمال التعليم للذين تسربوا منه، أو للاستزادة من التعليم بعد دخول ميدان العمل، أو استكمال التعليم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن والتدريب المهنى والتثقيف العام والتربية السكانية والبيئية وهذا كله سينعكس على مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

١٧ - ولقد جاء متغير عدم الثقة فى قدرات المرأة مقارنة بالرجل فى المرتبة السابعة عشرة، وفى هذا المجال يمكن القول أنه ليس هناك شك فى أن هناك فروقاً فى بعض الخصائص الجسدية بين الرجل والمرأة، ولقد أدت هذه الخصائص فى أحقاب تاريخية ماضية الى أن أصبحت هناك وظائف خاصة بالرجل وأخرى خاصة بالمرأة حيث كان الرجل يضطلع بمهام الحرب والاغارة وابتعدت المرأة عن النشاط العكسرى وبخاصة حين كانت الحروب تعتمد على القوة البدنية الفردية، كذلك كانت طبيعة بعض المهن فى بعض الأحيان تتصف هى الأخرى بالمجهود العضلى حيث كانت تتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً أو أن بعضها يتسم فى بعض الأحيان بالأخطار، ولقد كان ذلك من الأسباب التى أدت الى تدهور منزلة المرأة.

أما فى عالم اليوم فلقد تغيرت شروط العمل فى جميع قطاعات النشاط تقريباً بفضل احلال الآلة محل الانسان automation وبات توزيع المهن على أساس القوة الجسدية بلا معنى الا فى حالات نادرة جداً، ولعل هذا هو ما حدا بنائب رئيس لجنة المتحدات الأوروبية فى المؤتمر الذى انعقد فى مانشيستر فى مايو ١٩٨٠ حول «المساواة للنساء» أن يعلن «أن على الرجال ألا يعتبروا مزاولة النساء لمهن كانت وقفاً عليهم تهديداً لهم، وعليهم ألا

لايفهموا كذلك أن النشاطات التى كانت تتحقق على ايدى النساء حتى الآن ينظر اليها على أنها عملاً أدنى» (بورسيل، ١٩٨٤).

لذلك فانه يجب العمل على اعادة الثقة فى مقدرة المرأة على القيام بكل أو معظم الأعمال التى يقوم بها الرجل حيث أن من شأن ذلك أن ينعكس على زيادة درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية.

١٨ - وأخيراً وفى المركز الثامن عشر جاء متغير تدنى القدرة الابتكارية للمرأة، ويجدر القول أن الابتكارية أو التجديدية تعتبر احدى القيم الهامة التى تميز الرجل العصرى والتى ترتبط بدرجة كبيرة باستخدام المستحدثات التكنولوجية ، حيث يعتبر النظام الاجتماعي أحد عناصر نشر أو ذيوع المبتكرات لأنه يؤثر فى عملية النشر من خلال مجموعة من العوامل من بينها القيم والمعايير ، وأن قيمة الابتكارية أو قبول الجديد هى إحدى أهم القيم المؤثرة فى عملية نشر التقنيات. والشخص الذى يميل لتقبل الخبرات والأفكار المستحدثة بسهولة غالباً ما يكون فى مقدمة أفراد المجتمع الذين يرغبون فى تبنى الأفكار الجديدة، فالابتكارية، أو قبول الجديد، تلعب دوراً كبيراً فى نجاح التنمية بصفة عامة والتنمية التقينة بصفة خاصة. ويعود انخفاض القدرة الابتكارية للمرأة بصفة خاصة الى ارتفاع نسبة الأمية بمفاهيمها الثلاث وهى الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية والأمية الثقافية، فالأمية من أهم المتغيرات المؤثرة على درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية ، وهذا التأثير اما مباشر أو غير مباشرٍ من خلال العديد من المتغيرات.

التوصيـــــات :

١ ـ لقد أوضحت نتائج الدراسة فى مجملها أن تنمية المرأة المصرية يعتمد بصفة أساسية على تنمية دور المرأة ، من منطلق أن تنمية المرأة جزء من التنمية الشاملة ، وحيث إن بناء المجتمع وتطويره يعتمد فى المقام الأول على توضيح وبلورة مجموعة القيم والعقائد التى توجه حركة المجتمع وتبث فيها طاقة

دفعها ، ونظراً لأن الأدوار تبنى على الغرائز أو تستثيرها الثقافة أو قد يمليها الاطار الاجتماعى أو قد تؤدى الى وجودها الجزاءات أو التهديد بالجزاءات أو تتطور نتيجة للتفاعل أو قد تنبع من اندماج القيم داخل الفرد وكلها تؤثر على عملية بناء دور المرأة ، فإنه لابد من العمل على أن نبعث الى الوجود أهم مصادر استلهام القيم ألا وهو الدين وذلك من خلال فهم مستنير للدين بحيث يلعب دوراً فى تشكيل القيم فى الاتجاه المرغوب مستخدمين فى ذلك المساجد ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

٢ ـ أوضحت نتائج الدراسة انخفاض درجة مشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية نظراً لتأثر المرأة ببعض القيم غير المرغوبة وانخفاض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لها ، ونظراً لأن التنمية ـ كعملية مخطط لها ـ تلعب الإرادة والمشاركة الإنسانية دوراً هاماً فيها وأنه يصعب أن تحقق أهدافها دون مستوى معين من الخصائص التى تميِّز نسق الشخصية ، فان المدخل التربوى لتنمية المرأة يفرض نفسه حيث يعد من أنسب المداخل لتنمية المرأة فى الدول النامية التى تتميَّز بانخفاض الموارد الاقتصادية والكوادر الفنية والخبرات العالية، فالمدخل التربوى يتعامل مباشرة من خلال مؤسسات ووكلاء تغيير مع نسق الشخصية مستهدفاً تنمية معارفه وتغيير اتجاهاته وتحسين مهاراته وهو بذلك يعتبر نقطة بداية لازمة تلائم وضع المرأة الريفية وظروفها .

٣ ـ وفى مجال بناء شخصية المرأة يجب العمل على استغلال القدرات الفكرية للمثقفين لكونهم قاطرة التقدم حيث إن المعرفة التى يمتلكها المثقفون لم يعد ينظر اليها كمعرفة ذهنية فقط ولكن ينظر اليها كأداة ، فللأفكار دور كبير فى تشكيل مدركات وتصورات ووعى أفراد المجتمع وبالتالى تحديد مسار حركة المجتمع ، فمفتاح التقدم يتمثل فى التنوير والاصلاح النفسى والداخلى للأفراد أكثر مما يتمثل فى الاصلاح الاجتماعى أو الخارجى ، وفى هذا المجال يجب أن يتاح للمثقفين فرصة عرض أفكارهم التنويرية من خلال وسائل الاعلام مع محاولة التأكيد على أهمية دور المرأة فى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وكذا أهمية اقناع الآباء بضرورة تعليم البنات تماماً مثل أهمية تعليم الذكور .

٤ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم القيم السلبية المعوقة لمشاركة المرأة كثرة الخلفة ، وانخفاض قيمة التعليم بالنسبة للإناث ، ومن هذا يتضح أهمية تنمية المرأة بتعليمها واكسابها المهارات لكى تقوم بدورها فى ضبط النمو السكانى ، كذلك يتطلب الأمر وضع خطة قومية لمحو الأمية تهتم فى الأساس بفئة الأميات اللائى تعدين سن الإلزام وفى هذا المجال يمكن الاستعانة بالخريجين الجدد بعد تدريبهم التدريب الكافى . كذلك يجب الاهتمام بمحتويات برامج محو الأمية الوظيفية للمرأة بما يحقق تنمية المهارات الحرفية للمرأة والتى أثبتت نتائج الدراسة أهميته فى عملية المشاركة.

٥ ـ أثبتت نتائج الدراسة أن الأمر يتطلب ترجمة القيم الى معايير أو منظمات سلوكية تنظم وتضبط ايقاع الحركة المجتمعية التى تتبلور بدورها فى صورة تنظيم اجتماعى وادارى ، الا أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت وجود تناقض بين نصوص القوانين والممارسة . لذا فان الأمر يتطلب محاولة متابعة تطبيق القوانين الحالية والتى تحول دون التمييز لأحد الجنسين فى تولى الوظائف والأعمال ، إلا إذا قام على أسس موضوعية تراعى المصلحة العامة من ناحية وتراعى وضع المرأة من ناحية أخرى ، كذلك سن التشريعات ومتابعة تنفيذها خاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وسن زواج الفتيات للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر .

مراجع الفصل الثامن

١ ـ معهد التخطيط القومى، مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤ ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر.

٢ ـ مجلس الشورى ، تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ، لجنة الخدمات ، التقرير رقم ٤ ، ١٩٩٢ .

٣ ـ بطرس ، ظريف ، المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ادارة التنمية الريفية ، المجلد الأول ، الدراسات والبحوث النظرية ، ١٩٧٨ .

4 - UNICF NEWS, Community participation : The key to development in Unicf News, Issue 68/ 1978.

٥ ـ عبدالبارى ، إسماعيل حسن ، المرأة والتنمية فى مصر ، الطبعة الأولى، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٦ ـ معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦ ، مطابع الأهرام التجارية، مصر.

٧ ـ شكرى ، علياء وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

٨ ـ أبوزيد ، أحمد ، المرأة والحضارة ، مجلة عالم ا لفكر ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٩٧٥ .

٩ ـ السقا ، محمود ، المرأة فى مصر الفرعونية ، مجلة القانون والاقتصاد ، القاهرة ، العدد الأول والثانى (مارس / يونيو ١٩٧٥) .

١٠ ـ أبوزيد ، مرجع سبق ذكره .

11 - Colder, After the seventh day : The world Man

created (1961) Mentor books, N.Y., 1962 .

١٢ ـ أبوزيد ، مرجع سبق ذكره .

13 - Biddle, Bruce and Thomas, Edwin (Editor), Role Theory, John wiley and sons, INC, N.Y. 1966.

14 - Biddle, Bruce, Role Theory, Academic press, N.Y., 1979 .

15 - Jackson, Role, University press, combridge, 1972.

16 - Ibid .

17 - Biddle & Bruce, op. cit .

١٨ ـ قنيبر ، خالد عبدالفتاح ، العلاقة بين المشاركة الشعبية وعملية التنمية الريفية فى بعض مشاريع التنمية الريفية فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٥ .

١٩ ـ السمالوطى ، نبيل ، علم اجتماع التنمية ، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

٢٠ ـ قنيبر ، مرجع سبق ذكره .

٢١ ـ العزبى ، محمد ابراهيم ، معوقات مشرعات تنمية ا لمرأة الريفية ، ورقة عمل مقدمة لندوة آفاق ومعوقات تنمية المرأة الريفية ، الاسكندرية ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ .

٢٢ ـ الامام ، محمد السيد ، علم اجتماع التنمية ، دار الفتح للطباعة والنشر، المنصورة ، ١٩٩٥ .

23 - Foster, G., Traditional societies and technolegical change, second edition, Harper & Row publichers, U.S.A, 1973.

24 - Marayati, the Middle East, its Governments and politics, Dexbury press, Belmont California, 1972

٢٥ ـ دوب ، التغير الاجتماعى ، ترجمة عبدالهادى الجوهرى وآخرون ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٦ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، القيم الشخصية والمجتمعية التنموية الريفية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاشتراك مع قسم المجتمع الريفى بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

٢٧ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، مسح وتقييم دور مكانة المرأة الريفية المصرية وبرامجها التدريبية فى مجال الارشاد والتنمية الريفية ، دراسة حالة ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، يوليو، ١٩٨٧ .

28 - Rogers, E . & Svening, L., Modernization Among peasants, The Impact of Communication, Holt Rine hart and Winston, INC., N.Y., 1969.

٢٩ ـ بورسيل، جيرمين ، المرأة فى الحياة المهنية ، مطبوعات اليونسكو ، ١٩٨٤ .

***

الفصل التاسع
محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية

الفصل التاسع
محددات المشاركة السياسية
للمرأة الريفية

مقدمـــة :

تعانى المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة فى الدول النامية ومنها مصر من تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتيتها بحيث أصبحت من طبيعتها الفعلية، إلى الحد الذى جعل المرأة تتمسك بهذه العلاقات بما تتضمنه من قيم ومعايير وأدوار بحيث أصبحت قيمها الذاتية، حيث لعبت هذه القيم دوراً كبيراً فى تشكيل إطار تطلعاتها ونظرتها إلى ذاتها وإلى الوجود، كما أضحت تحرك سلوكها. إن هذه الصورة هى التى يطلق عليها البعض (١) « الإستلاب العقائدى» ، وهو بداية إستلابها الفعلى (اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً) والمحافظة عليه، ولا يكون أمام المرأة عند هذا الحد سوى إعادة إنتاج هذا الإستلاب فى سلوكها وفى نظم علاقتها وفى تنشئتها لأبنائها، مما يعيق وبدرجة كبيرة من عمليات الإنماء ومخططاته. من هنا تجيء أهمية مشاركة الفئات المحرومة ومنها المرأة فى صنع القرار .

المشكلة البحثية وأهميتها :

يمكن النظر إلى المشاركة فى معناها الحقيقى على أنها طريقة حياة تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك فى صنع القرارات التى تؤثر على حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الديانة أو العمر أو الطبقة الإجتماعية . فالمشاركة الحقيقية هى حق ومسئولية فى نفس الوقت وهى أيضاً هدف ووسيلة فى آن واحد، فهى كهدف تعكس مجتمعاً يتميّز بالعدل

والمساواة ويسمح لكل إنسان بفرص عادلة ونصيب من الموارد المختلفة ، وهى وسيلة لكل المواطنين من كل فئات السكان فى التأثير على عمليات صنع القرار عن طريق تمثيلها فى هياكل وآليات صنع القرار .

فالمشاركة تتطلب وعياً بالشئون الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وفهماً لعوامل وقوى المجتمع التى تفرزها، وهى أيضاً تتطلب إقتناعاً بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة، مع الوعى بأن مثل هذه الجهود سوف تحقق أقصى تأثير لها إذا ما نظّم المواطنون أنفسهم وأوجدوا آليات قادرة على أن تعكس حاجاتهم وظروف حياتهم(٢) . وبتعبير آخر فالمشاركة تتطلب وعياً ومسئولية وقدرات ورغبات ومهارات تنظيمية وبيئية تمكن لها، وإدراكاً من جانب الدولة لقيمة مشاركة المواطنون والرغبة الصادقة فى تدعيمها . وبسبب هذه المتطلبات وعلى الرغم مما يعبر عنه المواطنون من إهتمام بالمشاركة، فإن الجماعات المحرومة والتى لاقوة لها تحرم عادة من مثل هذه الحقوق والمسئوليات حيث أن هناك مجموعات سكانية معينة من بينها النساء والفقراء مستبعدة من العمليات الهامة لصنع القرار، فما لم تستطيع هذه الجماعات المحرومة تعبئة وتنظيم نفسها للتغلب على العقبات التى تحول بينها وبين المشاركة فى الهياكل القائمة، فإن القرارات التى تتخذ لن تكون معبرة تماماً عن احتياجاتها .

ولقد وعت الأمم المتحدة الدور الهام للمشاركة السياسية للمرأة حيث عقد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ ووضعت فيه خطة عمل وافقت عليها مائة وثمانون دولة من بينها مصر تقضى باتخاذ مجموعة من الاجراءات والخطوات على صعيد كل دولة من شأنها تحقيق مزيد من العدالة والإنصاف للمرأة ووقف الممارسات والقوانين التمييزية ضدها فى شتى مجالات الحياة، كما تضمنت قرارات مؤتمر بكين إلتزام الدول الموقعة على وثيقة خطة العمل بفتح مجالات المشاركة للمرأة فى الحياة العامة وزيادة تمثيلها فى كل المجالس المنتخبة بحيث لايقل هذا التمثيل عن ٣٣٪ مع حلول عام ٢٠٠٥ (٣) .

إلا أن الواقع يشير إلى تدنى مشاركة هذه الفئات المحرومة ومنها ال

عملية صنع القرار على المستوى القومي، فإذا أخذنا نسبة مشاركة النساء في التمثيل النيابي بمجلس الشعب نجد أن هذه النسبة كانت ٩ ٪ عام ١٩٧٩ ثم انخفضت إلى ٢ر٢ ٪ في المجلس المنتخب عام ١٩٩٢، وإلى أقل من ٢ ٪ في المجلس الأخير المنتخب عام ١٩٩٥، وبمقارنة هذه النسبة بمتوسط تمثيل النساء على مستوى العالم نجد أن الأخيرة تبلغ ١٣ ٪ حالياً.

ويمكن تصور التدني الواضح لنسبة مشاركة المرأة المصرية في الحياة النيابية لو قارنا هذه النسبة بقرينتها في دول أخرى، حيث تشير دراسة قدمتها الباحثة عزة كرم مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة كوينز الأيرلندية (بلفاست) وذلك أمام المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة خلال الأسبوع الأخير من مارس ١٩٩٩ حول المرأة والمشاركة السياسية إلى أن الدول الإسكندنافية تجيء في المرتبة الأولى من حيث مشاركة النساء في البرلمانات حيث تبلغ نسبة تمثيل النساء ٣٨ ٪ يليها وفي المرتبة الثانية مجموعة بلدان الأمريكتين بنسبة ١٦ ٪ ثم ي آسيا كمجموعة إقليمية في المركز الثالث بنسبة ١٤ ٪، وفي المركز الرابع بقية الدول الأوروبية بنسبة ١٣ ٪، وفي المركز الخامس الدول الأفريقية جنوب الصحراء (أفريقيا السوداء) بنسبة ١٢ ٪، وفي المركز السادس بلدان الباسفيكي بنسبة تمثيل تتجاوز ٨ر٣ ٪، وأخيراً وفي ذيل القائمة تأتي المجموعة العربية ومنها مصر بنسبة ٣ر٣ ٪ (٤).

إن هذه الصورة تدل على وجود مأزق إجتماعي وثقافي وحضاري لابد للباحثين والمهتمين بشئون المرأة من التصدي الجاد له، وهذه الدراسة تمثل إحدى المحاولات في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة بصفة أساسية التعرف على محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية بعينة الدراسة، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تتضمن مجموعة من الأهداف الفرعية ..

أولا – بالنسبة للجانب التنظيرى استهدفت الدراسة الآتى :

١ – التعرف على حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية عبر المراحل التاريخية القريبة (فى القرنين التاسع عشر والعشرين) .

٢ – محاولة توظيف النظرية الإجتماعية المعاصرة لدراسة محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية .

ثانيا – بالنسبة للجانب الميدانى :

١ – التعرف على أهم المتغيرات المحددة للمشاركة السياسية للمرأة بعينة الدراسة .

٢– محاولة الخروج بمجموعة من التوصيات التنفيذية والتى من شأنها زيادة دور المرأة فى عملية المشاركة السياسية .

تساؤلات الدراسة :

على ضوء الأهداف السابقة فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١– هل تغير حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية خلال القرن الماضى والحالى؟ وما هى أهمية المشاركة السياسية للمرأة ؟ .

٢– كيف يمكن توظيف النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية المعاصرة لتفسير أوجه التباين فى عملية المشاركة السياسية ؟

٣– ما هى محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية ؟

٤– ما هى التوصيات التى يمكن استخلاصها من نتائج الدراسة لتحسين وزيادة دور المرأة فى المشاركة السياسية ؟ .

الإطار النظرى والمرجعى :

أولا – التطور التاريخى للمشاركة السياسية للمرأة المصرية :

يعتبر نضال المرأة المصرية من أجل الحصول على حقوقها السياسية عملية

عميقة الجذور، ولقد تجلت فى أعظم صورها خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، فلقد ساهمت المرأة فى الثورة العرابية التى اندلعت فى أواخر القرن التاسع عشر من خلال جمعيتى حلوان والفلاح وكان ذلك بطريقة سرية تتفق مع طبيعة الأوضاع الإجتماعية السائدة حينئذ، وكان دورها يتمثل فى تسهيل الإتصال بين الثوّار. ومع أوائل القرن العشرين وفى عام ١٩٠٩ أسهمت مجموعة من النساء فى تأسيس أول تنظيم غير حكومى للخدمات تمثل فى مبرة محمد على الخيرية، وأعقب ذلك وفى عام ١٩١٤ تأسيس « الرابطة الفكرية للنساء المصريات » بقيادة ملك حفنى ناصف وهدى شعراوى(٥). ولقد كان هذان التنظيمان هما البداية لنمو أول حركة نسائية مصرية، وظهر تأثير هذان التنظيمان من خلال مشاركة النساء لأول مرة فى المسيرات والمظاهرات التى اندلعت فى السادس عشر من مارس عام ١٩١٩ضد الاحتلال الإنجليزى، كما اشتركت المرأة المصرية فى المظاهرات العاصفة ضد حكم إسماعيل صدقى عام ١٩٣١، ثم لعبت دورا بارزا فى انتفاضة الطلبة والعمال ضد القصر والاحتلال من أجل الجلاء وهى الإنتفاضة التى مهدت للكفاح ضد الإحتلال فى قناة السويس، ولقد استشهدت بعض السيدات برصاص الإنجليز عند تصديهم لهذه المظاهرات، وألهب هذا الحادث مشاعر الأمة كلها، كما أطلق شرارة بدء الحركة السياسية الحديثة للمرأة المصرية(٦).

إن أهم ما يميّز الحركة السياسية النسائية هى أنها نبعت من داخل المجتمع المصرى ذاته وبجهد النساء أنفسهم، ولقد أصبحت الحركة النسائية أكثر تنظيماً مع إنشاء الإتحاد النسائى المصرى عام ١٩٢٣، وفى عام ١٩٣٥ دعا هذا الإتحاد رسمياً ولأول مرة إلى المساواة مع الرجال فى الحقوق السياسية. ثم شهدت الأربعينيات ارتفاعا فى مستوى الوعى السياسى بين النساء وانعكس ذلك فى زيادة التوجه السياسى للحركة النسائية، فلقد تكونت جماعات نسائية تدافع عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، كما أنشىء حزب « نساء مصر» فى عام ١٩٤[illegible]، وفى عام ١٩٤٩ تكونت جماعة نسائية سياسية تسمى بنت النيل،

وظلت هذه الجماعة نشطة حتى عام ١٩٥٣ .

وترى أمانى قنديل (٧) أن المرحلة الليبرالية (١٩٢٣-١٩٥٢) قد تبلور فيها وبشكل واضح دور المرأة فى تأسيس جمعيات أهلية لعب البعض منها دوراً تنويرياً فى الحركة الثقافية المصرية وحركة التنوير، والبعض الآخر تركز فى المجالات التقليدية وأهمها العمل الخيرى، كما استمرت الأدوار الرائدة لجمعية مبرة محمد على وجمعية المرأة الجديدة التى قادت وأشرفت على مجموعة من الأنشطة كان من شأنها دعم مبدأ عمل المرأة وتوفير المهارات لها، كما أنشأت أول مشروع من نوعه فى مصر وهو دار التكريم للسيدات المسنّات .

ويلاحظ أن هناك تطوراً هاماً لحق بقيادات العمل النسائى فى المرحلة الليبرالية، حيث كانت قيادات العمل النسائى فى الربع الأول من القرن العشرين تنتمى إلى الطبقة العليا والأرستقراطية، بينما فى الفترة التالية إمتد إلى نساء الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا .

ولقد تميّزت الفترة التالية لثورة ١٩٥٢ بعدد من التغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتى أثرت إيجابياً على الحركة النسائية فى مصر، حيث إكتسبت الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المرأة فى عملية التنمية اعترافا واسعاً، كما أقر الدستور الصادر عام ١٩٥٦ مبدأ مساواة المرأة مع الرجل فى كل الحقوق والواجبات بما فيها الحقوق السياسية غير المشروطة، ولكى نتتبع أنماط المشاركة السياسية للمرأة فإنه يمكن الإستعانة فى ذلك بتقسيم أنماط المشاركة السياسية كما أوضحها تقرير التنمية البشرية - مصر - ١٩٩٥ (٨) والتى يمكن توضيحها فى جدول (١) :

جدول (١) أنماط المشاركة السياسية فى مصر

على المستوى القومــى	من خلال منظمات المجتمع	على المستوى المحلى	أساليب غير رسمية
١- انتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان. ٢- المشاركة فى أنشطة الأحزاب السياسية. ٣- ممارسة حرية التعبير.	١- عضوية منظمات مبنية على المكانة فى العمل مثل جماعات الأعمال - النقابات ٢- جمعيات مهنية. ٣- جمعيات المواطنين.	١- انتخاب أعضاء المجالس المحلية والإقليمية. ٢- مبادرات محلية.	١ - صلات شخصية . ٢ - عمل جماعى

وسنتناول فيما يلى أهم هذه الأنماط والتى يتوفر عنها بيانات :

١- مشاركة النساء فى الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية :

لقد أقر دستور ١٩٥٦ المساواة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات، ولقد بينت السياسات والإصلاحات التشريعية التى أعقبت منح هذه الحقوق الدستورية عن وجود إقتناع قوى بأن مشاركة النساء فى التنمية أمر أساسى .

وبالنسبة لمشاركة المرأة السياسية كناخبة فلقد أدلت المرأة المصرية بصوتها لأول مرة فى انتخابات ١٩٥٧ ، بيد أن عدد الناخبات لم يتجاوز ٢ر٦ ٪ من مجموع الناخبين، وربما يكون السبب فى انخفاض هذه النسبة راجعاً إلى تدنى الوعى السياسى بين النساء فى ذلك الوقت ، بالإضافة إلى أن القانون المطبق

آنذاك لم يكن يفرض عليهن ـ ولا على الرجال ـ التصويت فى الإنتخابات، وبعد أن أصبح التصويت إجبارياً للرجل والمرأة فى عام ١٩٨٠ إرتفعت نسبة الناخبات فى إنتخابات نفس العام إلى حوالى ٢٩٪ وواصلت إرتفاعها لتبلغ حوالى ٣٣٪ فى عام ١٩٨٩ وتقترب هذه النسبة حالياً من ٤٠٪ من مجموع الناخبات المسجلات فى جداول الإنتخابات (وتزيد لتصل إلى ٤٩٪ فى محافظة كفر الشيخ) (٩).

إلا أنه بجدر التنويه إلى أن سجلات الناخبين لاتشمل كل السكان فى سن الإنتخاب، كما أنه كثيراً ما تدعى أحزاب المعارضة أن كثيراً من الناس الذين لهم حق الإنتخاب لايجدون أسماءهم فى قوائم الناخبين، وإن كانت الأرقام تشير إلى إزدياد نسبة السكان فى سن الثامنة عشرة والمقيدين فى سجلات الإنتخاب منسوباً إلى مجموع من لهم حق الإنتخاب من ٤٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٠ . وتشير إنتخابات عام ١٩٩٠ إلى أن هناك ما يزيد عن أحد عشر مليوناً من السكان فى سن الإنتخاب لم تشملهم سجلات الناخبين ، حيث بلغ عدد السكان فى سن الإنتخاب عام ١٩٩٠ نحو ٢٨٫٣ مليون، بينما من لهم حق التصويت ١٦٫٤ مليون، وتقول بيانات وزارة الداخلية أن أسماء الذكور الذين يبلغون سن الإنتخاب تضاف بانتظام إلى سجلات الناخبين، بينما يتعين على النساء طبقاً لاشتراطات قانون مباشرة الحقوق السياسية تقديم طلب مكتوب حتى يتسنى إضافة أسمائهن إلى هذه السجلات .

يمكن أن نخلص من ذلك إلى أن الأحد عشر مليوناً من السكان فى سن الإنتخاب وغير المقيدين فى سجل الناخبين هم من الإناث الذين لم يتقدمن بطلب كتابى لإضافة أسمائهن إلى هذه السجلات، ويدعم من ذلك أن عدد الإناث المسجلات فى جداول الناخبين عام ١٩٩٠ لم يتجاوز ثلاثة ملايين ناخبة (١٠) .

وبالنسبة لتطور أعداد النائبات النساء فى البرلمان المصرى فلقد فازت سيدتان

فى إنتخابات ١٩٥٧ ، إلا أن عدد العضوات فى البرلمان وحتى عام ١٩٧٩ لم يتجاوز الثمانية، وفى عام ١٩٧٩ قفز هذا العدد إلى خمس وثلاثون وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى تعديل قانون الإنتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والذى سمح بتخصيص ثلاثين مقعداً للنساء كحد أدنى وبواقع مقعد على الأقل فى كل محافظة، ومع تعديل الدستور لإنشاء مجلس الشورى ظهرت فرص جديدة لمشاركة المرأة، إذ دخل هذا المجلس سبع عضوات من النساء بنسبة ٣ر٣٪ من إجمالى عدد مقاعده، وارتفعت هذه النسبة حالياً إلى ٣ر٥٪ . أما عن نسبة النساء فى مجلس الشعب والشورى معاً فلقد كانت حوالى ٧٪ سنة ١٩٨٠ ثم انخفضت إلى ٣ر٣ عام ١٩٩٥ ، ويرجع هذا الإنخفاض إلى إلغاء القانون ٢١ لسنة ١٩٧٩ والخاص بتخصيص ٣٠ مقعد على الأقل للنساء حيث قضت المحكمة الدستورية العليا فى عام ١٩٨٦ بأن هذا القانون ينطوى على تفرقة غير دستورية ضد الرجال، وقد ظهر أثر إلغاء القانون فى إنتخابات ١٩٨٧ حيث انخفض عدد النساء فى مجلس الشعب إلى أربعة عشر. وعندما تم تغيير النظام الإنتخابى إلى التصويت الفردى هبط عدد النساء المنتخبات فى مجلس الشعب إلى سبع عضوات فقط، كما عين رئيس الجمهورية ثلاث نساء أخريات ليبلغ إجمالى العدد ١٠ عضوات (١١).

٢ - مشاركة النساء فى الأحزاب السياسية :

هناك حضور ملموس نسبياً للمرأة فى الأحزاب السياسية ويبرهن نشاط المرأة فى هذه الأحزاب على إرتفاع مستوى الوعى السياسى بينهن خاصة أن الأحزاب الموجودة ذات أيديولوجيات مختلفة، ولكن على الرغم من الارتفاع النسبى فى مستويات عضويتهن فى الأحزاب ، إلا أن مستويات تمثيلهن فى مواقع القيادة وصنع القرار يقل عن هذه المستويات بكثير، وإن كانت هناك دراسة تعرضت للفروق فى المستوى المعرفى بين كلا من الذكور والإناث من حيث المعرفة بوجود أحزاب إتضح منها أن نسبة الذكور الذين يعرفون بوجود أحزاب هى ٧٠٪ مقارنة بـ ٣٠٪ فقط لدى الإناث (١٢).

٣- المشاركة من خلال المنظمات المجتمعية :

يمكن للمواطنين المصريين المشاركة فى عملية التنمية إما بالتعبير عن آرائهم فى السياسات الحكومية، أو بالمشاركة فى جهود التنمية من خلال المنظمات المجتمعية، ويضمن الدستور المصرى حرية تكوين الجمعيات بينما تتكفل مواد مختلفة من التشريعات بوضع شروط لممارسة هذه الحرية، وهناك عدد كبير من الجمعيات تتراوح بين جمعيات الأعمال والنقابات والجمعيات المهنية. وجمعيات المواطنين ترعى المصالح المختلفة للمواطنين سواء كانت هذه المصالح مرتبطة بالشئون الإقتصادية أو الإهتمامات الإجتماعية، أو الأنشطة الثقافية، وتشير البيانات المتاحة إلى أن عضوية هذه الجمعيات تتجاوز عددياً عضوية الأحزاب السياسية .

والجمعيات الأهلية هى مؤسسات للتنشئة السياسية ونقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، وهى باعتبارها تعكس مبادرات نوعية من جانب المجتمع، فهى تعد أحد أهم مؤسسات المجتمع المدنى ذات الجذور الشعبية أو الأهلية، وبالتالى فإن دراسة أوضاع المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية وتقييم فاعلية الدور الذى تلعبه له أهمية خاصة من هذا المنظور .

ويبلغ العدد الإجمالى للجمعيات الأهلية وفقاً لأحدث البيانات الرسمية نحو ١٣٥٢٦ جمعية والتصنيف الرسمى للجمعيات ولمجالات النشاط لايميّز المرأة فى فئة خاصة من هذه الجمعيات، وإنما تدمج فى إطار مجالات أخرى كالرعاية الإجتماعية وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة، بينما فى أغلب نظم التصنيف العربية والأجنبية يتم تمييز أنشطة المرأة فى القطاع الأهلى بشكل مستقل. وتشير أمانى قنديل(١٣) إلى أن الجمعيات التى حددت هويتها (عام ١٩٩٢) وفقاً لإسمها على أنها جمعيات نسائية أو تختص بشئون المرأة، والأخرى التى سجلت نشاطها الرسمى فى مجال المرأة قد بلغ فى العام المذكور ١١٩ جمعية أهلية فقط، وإن كان هذا لاينفى أن هناك جمعيات أخرى قائمة تجعل من بين

أنشطتها ميدان المرأة، ولقد تركزت أعلى نسبة من هذه الجمعيات الخاصة بالمرأة فى العاصمة القاهرة (٢٩ جمعية) واختفت مثل هذه الجمعيات فى بعض محافظات الوجه القبلى (مثل أسيوط وسوهاج)، وأغلب هذه الجمعيات تتوزع على أنماط الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية، فهناك ٣٢ جمعية تختص بشئون المرأة المسلمة، ٣٣ جمعية للمرأة المسيحية، كما أن هناك ١٦ نادى اجتماعى نسائى مثل سيدات الروتارى وسيدات الليونز ... الخ وأغلب هذه الجمعيات متخصص فى مجالات النشاط التقليدية مثل المساعدات الإجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة والأمومة والطفولة .

وهناك أنماط جديدة غير تقليدية لأنشطة المرأة فى منظمات أهلية لم تسجل نفسها وفقاً لقانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولكن وفقاً للقانون المدنى وذلك من خلال ما يعرف باسم الشركات المدنية ومن أمثلتها جمعية المرأة الجديدة وجمعيات حقوق الإنسان ومركز إغاثة ضحايا العنف إلى غير ذلك، وهى تنظيمات تتصدى لبعض الظواهر الهامة مثل العنف ضد النساء وحقوق المرأة الإنجابية وحق المرأة فى العمل، وتغيير قانون الأحوال الشخصية ، وصياغة عقد زواج جديد وتسمى هذه المنظمات باسم المنظمات الدفاعية (١٤) Advocacy ††izationsOrgan .

٤ - المشاركة من خلال النقابات المهنية والعمالية :

بالنسبة لأوضاع المرأة داخل النقابات المهنية يلاحظ بصفة عامة ضآلة مشاركة المرأة فى التنظيم النقابى ويرجع ذلك من وجهة نظر سامية سعيد(١٤) إلى الآتى :

(١) بالرغم من أن قانون النقابات المهنية فى مجمله قانون واحد إلا أن كل نقابة مهنية تحدد قيداً إنتخابياً معيناً ولائحة داخلية مختلفة تتفق مع طبيعة كل مهنة، فهناك مهناً معينة تشترط عضوية النقابة لمزاولة المهنة مثل نقابة المحامين ونقابة الأطباء، وهناك مهن أخرى لاتشترط تلك العضوية النقابية

لمزاولة المهنة، ومعنى ذلك أن العضوية إجبارية في بعض المهن وغير إجبارية في البعض الآخر.

(٢) أن ممارسة العمل النقابي المهني يتطلب في بعض الأحيان تفرغاً كاملاً، ومن ثم فإنه يخلق عزوفاً ليس من قبل المرأة فقط بل عزوفاً عاماً .

(٣) سيطرة التيار الأصولي الديني على بعض النقابات، وهذا التيار ينادي في فصائل عديدة منه بعودة المرأة إلى المنزل .

(٤) إن الواقع النقابي المصري يشهد استمرارية العناصر النقابية التي تشكلت وتمرست في أعمالها ونشاطها خلال العقدين الماضيين، لذا فالتنظيمات النقابية لم تنجح في تفريغ جيل نقابي جديد .

أما عن تمثيل المرأة العاملة داخل التنظيم النقابي العمالي، فلقد قامت سامية سعيد (١٦) بتحليل الدورتين النقابيتين الأخيرتين (١٩٨٧-١٩٩١)، (١٩٩١- ١٩٩٥) وأظهر هذا التحليل أن في كل دورة من هذه الدورات استطاعت النساء الحصول على أربعة مقاعد وهو عدد ضئيل للغاية من المجموع الكلي، وهذا يعني أن المساحة المسموح أن تتحرك فيها المرأة داخل هذا التنظيم لازالت محدودة .

٥ - مشاركة المرأة من خلال الإدارة المحلية :

يجدر القول أن قواعد إنتخابات المجالس المحلية والتي تعطي كل المقاعد للحزب الذي يفوز بـ ٥١ ٪ من مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين لاتشجع على توسيع قاعدة المشاركة في هذه المجالس ، ففي عام ١٩٥٢ لم تكن هناك منافسات انتخابية في ٨٥ ٪ من الدوائر، ومع أن المجتمعات المحلية لها الحق في انتخاب مجالسها الشعبية التي تعمل كبرلمانات محلية تراقب أداء مجالس الحكم المحلي، إلا أن نسبة النائبات من النساء بلغت ١٠,٢٥ ٪ من إجمالي عدد النواب في هذه المجالس الشعبية في عام ١٩٨٠ ، بيد أن هذه النسبة إنخفضت بشدة إلى

١٨٫١ ٪ فى عام ١٩٩٢، ويرجع هذا إلى الغاء القانون ٢١ لسنة ١٩٧٩، ولقد كان هذا الإنخفاض أكثر حدة فى القرى حيث انخفضت نسبة النائبات من ٦٫٢ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٠٫٥ ٪ عام ١٩٩٢[١٧] .

ثانيا - النظريات الإجتماعية والسيكولوجية المفسرة لمشاركة المرأة السياسية:

يحفل التراث النظرى لعلمى الإجتماع والنفس بالكثير من الإتجاهات النظرية التى يمكن من خلالها تفسير تباين الأفراد وخاصة الإناث والذكور فى مستويات مشاركتهم السياسية . ويمكن إيجاز بعض هذه النظريات والمداخل فى الآتى :

١ - **نظرية الدور الإجتماعى** : ترى هذه النظرية أن جانباً كبيراً من السلوك البشرى يأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الإجتماعية المرتبطة بالمراكز والمكانات الإجتماعية التى يشغلها الفرد فى البنيانات الإجتماعية. فكل مركز إجتماعى يشغله الفرد فى السلم الإجتماعى يمنحه مجموعة من الحقوق والواجبات التى تنظم تفاعله مع الآخرين[١٨] . ويقول العزبى والسيد[١٩] أن Biddle يرى أن توقعات الآخرين تعمل كدليل يسترشد به الأفراد فى سلوكهم وتوجه وتضبط هذا السلوك. ولذلك فإن بعض الأفراد يقعون تحت ضغط إجتماعى قوى للقيام بأدوار نشطة ومشاركة فعالة فى الأنشطة والشئون المحلية، لذلك فإنه يتوقع أن يكون الأفراد ذوى المكانة الإجتماعية المرتفعة والذين يشغلون مواقع قيادية أكثر مشاركة من أقرانهم الذين لايمتلكون تلك الخصائص .

٢ - **نظرية التبادل الإجتماعى** : ترى هذه النظرية أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة فى عملية تبادل للمنافع مع النظم الإجتماعية التى يعيشون فيها حيث يعطون ويأخذون فى المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم ومن هذا المنطلق فإن عملية التبادل تتضمن حساب التكاليف والعائد والأرباح[٢٠] فالفرد يشارك فى العمل الإجتماعى ويكرره ليحصل على مكافأة معينة أو تقدير خاص، وينقل عبد الرحمن[٢١] عن Warner & Heffeman تفسيرا لتباين الأفراد فى مستوى

مشاركتهم من خلال هذه النظرية مؤداه أنه كلما زاد إدراك وإقتناع الأفراد للمنافع والفوائد الشخصية التى ستعود عليهم من جراء مشاركتهم المحلية مقارنة بالمصادر الأخرى كلما زادت درجة مشاركتهم فالأفراد يشاركون فى الأنشطة التى يستفيدون منها أكثر من غيرها .

٣ - **نظرية الدوافع** : وتفسر نظريات الدوافع جانباً كبيراً من سلوك الإنسان. ومن أشهر هذه النظريات نظرية إبراهام ماسلو والتى تتأسس على أن للإنسان العديد من الإحتياجات التى تتدرج فى شكل هرمى . بعض هذه الاحتياجات موروث مثل الاحتياجات الفسيولوجية والآخر مكتسب مثل الحاجة إلى تقدير الذات، وهذه الحاجات هى المحرك الأساسى للسلوك (٢٢) . وبالنسبة لدوافع المشاركة فإن الجوهرى (٢٣) يلخصها فى الآتى : (١) الرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين ، (٢) كسب تقدير واحترام المواطنين ، (٣) حب العمل مع الآخرين ، (٤) الحصول على مركز [illegible] أو إجتماعى ، (٥) العمل من أجل الصالح العام ، (٦) مزاملة الأصدقاء ، (٧) المصلحة المادية ، (٨) الدافع الذاتى للمشاركة والذى يتمثل فى وجود حاجات للإنسان يسعى لإشباعها وهى: حاجات إجتماعية، حاجات المركز ، حاجات التقدير، حاجات تحقيق الذات ، (٩) وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة .

٤ - **القدرة على توظيف موارد الغير بالإضافة إلى الموارد الشخصية:** إن أحد التفسيرات المقبولة لاختلاف الناس فى درجة مشاركتهم هو تباين القدرة على توظيف موارد الغير والموارد الشخصية وفقاً لبنيان القوة والنفوذ فى المجتمع المحلى، ويرى العزبى (٢٤) أن الأفراد المشاركين بفاعلية فى شئون المجتمع المحلى، هم أولئك الأشخاص الذين لديهم القدرة على توظيف مواردهم والوصول إلى موارد غيرهم وتوظيفها، وكما يقول عبد الرحمن (٢٥) نقلاً عن Kandemans إن المشاركة ما هى إلا نتيجة لعملية إتخاذ القرار الرشيد والذى يحسب فيه الأفراد التكاليف والفوائد الناجمة عن المشاركة .

٥ - **نظرية الفعل الإجتماعي التطوعي** : إن أحد التفسيرات لظاهرة تباين مشاركة السكان في شئون مجتمعاتهم المحلية يمكن استخلاصه من نظرية الفعل الإجتماعي لبارسونز، وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون لتحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف. ولكن عند سعيهم لتحقيق هذه الأهداف فإنهم محددون بظروف موقفية مثل خصائصهم البيولوجية والطبيعية والقيم والمعايير الإجتماعية، ويرى العزبي(٢٦) أن هذا يؤثر على قدرتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم .

ومن خلال هذا التصور يمكن القول أن الناس يشاركون في شئون مجتمعاتهم المحلية لاعتقادهم أن مشاركتهم هذه تساعدهم على تحقيق أهدافهم الشخصية إلا أن هذه المشاركة كما أثبتت نتائج البحوث السابقة تتأثر بالعديد من العوامل كالعمر، الجنس، والتنظيمات السياسية، الاتصال الجغرافي والثقافي، القيم والأفكار المحيطة بالموقف الذي يتم فيه المشاركة .

٦ - **نظريات التنشئة الإجتماعية وتنمية الوعي السياسي** : يشير الوعي إلى الطريقة التي يفكر بها الإنسان في الأشياء ، فضلاً عن تلك الوسائل التي تساعدنا في فهم الأشياء والعالم من حولنا، وهذا يستند في المقام الأول على البيئية الإجتماعية ، بما تشتمل عليه حيث يحدد الوجود الإجتماعي للأفراد درجة الوعي التي يكونون عليها.(٢٧) ويرى معجم العلوم الإجتماعية أن الوعي هو الفهم وسلامة الإدراك، أي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به. ومن ثم فإن الوعي يتضمن إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسدية، فضلاً عن إدراك خصائص العالم الخارجي، على أساس أنه عضو في جماعة، ويرى علماء الإجتماع أن هذا النوع الأخير من الوعي ينشأ نتيجة للفعل الإجتماعي (٢٨).

ولقد تعددت النظريات التي يمكن من خلالها تفسير نمو الوعي بصفة عامة والوعي السياسي بصفة خاصة لعل من أهمها نظريات التنشئة الإجتماعية، ولقد كان تنمية قدرات الفرد على الفهم والسلوك تمثل الإهتمام الرئيسي في

نظرية النمو الإدراكي عند المفكر السويسرى جان بياجيه Jean Piaget وعالم النفس الأمريكى لورنس كولبرج Lawrence Kohlberg فنظرية النمو الإدراكى أى نمو الوعى لها علاقة كبيرة وجوهرية بعملية الوعى وبتفسير كيف يكون الإنسان سياسياً[٢٩].

كذلك فإن نظرية التعلم الإجتماعى لألبورت باندورا[٣٠] A. Bandura تركز على أن الفرد يكتسب سلوكه عن طريق تقليد سلوك الآخرين وخاصة والدته بالإضافة إلى اكتساب السلوك عن طريق الملاحظة وليس عن طريق التطبيق المباشر للثواب والعقاب، فالنظرية تبين كيف أن قوة وهيبة الكبار تساعدنا على إكتشاف كيف يصبح الفرد سياسياً ، فهى تفسر كيف يتكيف الطفل مع والديه.

كما أننا لايمكن أن نتغاضى عن نظريات فرويد فى التحليل النفسى وكيف وسع منها أريك أريكسون[٣١] E. Erikson حيث أعطى إهتماماً كبيراً للمبدأ التنظيمي الذى على أساسه يحافظ الإنسان على نفسه .

كذلك فإن نظرية « الدور الإجتماعى»[٣٢] تلعب دوراً هاماً فى دراسة التنشئة الإجتماعية، حيث تركز هذه النظرية على الأدوار الإجتماعية التى يؤديها الفرد، فيحدث التعلم من خلال التحول من الرموز عن طريق مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والتعليم والدين إلى الفرد والذى يحاول دائماً التكيف مع بيئته. وهى مثل نظريات التعلم الإجتماعى والتحليل النفسى من حيث أنها تؤكد على أن كل أنواع النمو التى يحققها الفرد تحدث بفعل أشخاص بعينهم ، وهم الذين يطلق عليهم الآخرين المهمين .

وتبقى دائماً بعض الإختلافات بين هذه النظريات التى تحاول من خلال دراسة التنشئة الإجتماعية أن تفسر كيف يصبح الفرد مواطناً ، وكيف أن هذه العملية بالغة التعقيد بحيث يرى عدد ليس قليل من الباحثين بضرورة الإستعانة بكل أو بعض هذه النظريات عندما يتصدون لدراسة أو تفسير كيفية انغماس الفرد فى السياسة أو الحياة السياسية .

ويكاد يتفق علماء الإجتماع على أن عملية التنشئة الإجتماعية وكذا عملية التنشئة السياسية تعتمد على أربعة أبعاد رئيسية بواسطتها تتم عملية تعلم واكتساب الفرد الخصائص والمهارات السياسية نظريا وعملياً وهي (٣٣):

أ - **نمو المعرفة السياسية** : فالفرد في حاجة إلى إكتساب خصائص معينة من بينها قدر كبير من المعرفة والفهم للقضايا والمسائل السياسية ومنها على سبيل المثال حد أدنى من الثقة في النظم التي ينهض عليها النظام السياسي وطبيعة أفعال وسلوك قادة هذا النظام .

ب - **المؤسسات الإجتماعية** : توضح نظريتي الدور والتعلم الإجتماعي أن الجماعات والأفراد تشكل عملية تعلم الفرد لأنها تتيح له مادة خصبة تساعد على تكيفه مع البناء الإجتماعي السائد .. وعلى هذا فإن هناك جماعات إجتماعية معينة وعوامل إجتماعية هامة أخرى تدخل وتساعد في بناء وتكوين الفرد سياسياً، حيث أن هناك مجموعة من المبادىء الخاصة التي توضح طبيعة وقوة تأثير هذه الجماعات على الفرد، ويأتي في مقدمة ذلك دور الأسرة .

جـ - **النظـــراء** : يتأثر الإنسان بأقرانه في نفس عمره في نواحي عديدة في مقدمتها السياسة إذ تتيح المدرسة وغيرها من المنظمات الإجتماعية توفير الظروف للالتقاء بالنظراء أو الأقران ويقرر علماء السياسة على وجه العموم في دراساتهم أن السلوك السياسي للفرد يتأثر بدرجة كبيرة بسلوك أقرانه وأصدقائه .

د - **المدرســـة** : تعتبر المدرسة كمنظمة من منظمات المؤسسة التعليمية واحدة من أهم المنظمات في خلق المواطن الصالح ، بل إن المؤسسة التعليمية تجيء بعد مؤسسة الأسرة في أداء هذا الدور فطالما أن المدرسة تحاول بما تؤديه من مهام إلى زيادة استنارة العقول والخبرات العملية والعلمية ، فهي بلا شك تعمل على تقوية الفكر السياسي على وجه العموم .

هـ - وسائل الإتصال الجماهيرى : تعتبر وسائل الإتصال الجماهيرى من الأدوات البالغة الأهمية فى تشكيل المعتقدات والمشاعر السياسية عند صغار السن.

دور النوع فى التنشئة السياسية :

انطلاقاً من النظريات السيكو- سوسيولوجية والبحوث الميدانية فإن هناك شبه تسليم بأن علامات الإختلاف بين الذكر والأنثى فى الحياة السياسية تبدأ مبكراً مثلها مثل غيرها من أشكال التعبير، ولقد أشارت هذه النظريات والبحوث إلى أنه فى عمر الخامسة والسادسة يبدأ الأطفال فى التوحد مع الوالدين من نفس الجنس، ومن ثم يصبح الصبية أولاداً من خلال محاولتهم التشبه بسلوك آبائهم وتصبح البنات فتيات من خلال تشبههن بسلوك أمهاتهن (٣٤). وكنتيجة لعملية التقليد هذه فإن هناك إختلافات ملحوظة فى التوجهات السياسية للأولاد والبنات فى مجتمعات كثيرة. وكذلك فى كثير من الثقافات يلاحظ أن دور المرأة فى السياسة لايتساوى مع الدور الذى ينهض به الرجل .

إلا أنه ومن جهة أخرى ووفقاً للمبادىء السيكو- سوسيولوجية حول مشاعر ومعتقدات الأطفال السياسية، فإن البحوث والدراسات لم تحسم قضية الإختلافات الجنسية وأثرها على الإتجاهات والمعقدات السياسية ، اللهم أن الأولاد أكثر اهتماماً بالسياسة ويدركون المفاهيم السياسية أكثر مما يدرك الفتيات . وهذا أثبته «هاى مان» فى دراساته بين البالغين، وقد أكدت دراسات « داوس وهجر » (٣٥) Dowse and Hugher تلك النتيجة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولكن هذا لايعنى أن اهتمام الذكور بالسياسة أو الإنغماس فيها أكثر من الإناث يعتبر أمراً مطلقاً أو مسلماً به، فلقد أثبتت بعض الدراسات الأخرى فى بعض البلدان الديموقراطية أن هذه الاختلافات تتلاشى فى تلك البلدان، ففى البحوث التى أجراها أدريم وزملاؤه تبين أن هذه الاختلافات تنعدم بين الإناث والذكور فى المعتقدات والمهارات السياسية فيما عدا المعرفة السياسية التى تميز

الذكور عن الإناث وقد يرجع ذلك إلى أسلوب التنشئة، وبالتالى قد لاتظهر تلك الفروق إلا فى مرحلة البلوغ .

كما أن دراسات « سيدنى فيربادناى » عن المشاركة السياسية تشير إلى أن هناك إضمحلال للخلافات والفروق السياسية بين الناضجين من الإناث والذكور(٣٦) .

من هذا العرض يتضح أنه يمكن تفسير ظاهرة المشاركة السياسية من خلال رؤى عدد كبير من علماء النظرية الإجتماعية، كل منهم تناول محوراً أو أكثر من محاور التفسير، وهذه الدراسة ستتبع مدخل تكاملى لتفسير ظاهرة المشاركة السياسية متخذة من معظم هذه الرؤى أداة لتفسير الظاهرة ومستلهمة من هذه النظريات متغيرات الدراسة والتى تتمثل فى : العمر ، الحالة الزواجية، الإنفتاح على العالم الخارجى، الوضع القيادى للمرأة، الرضا عن المجتمع المحلى، الحالة التعليمية، دخل الأسرة، درجة فاعلية الأحزاب السياسية، درجة الوعى السياسى، حجم الأسرة، تأثير صوت المرأة على نتائج الإنتخابات، جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها، الفجوة بين التشريع والتنفيذ، الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة .

الإجراءات البحثية :

المجال الجغرافى : لإجراء هذه الدراسة تم اختيار قرية خورشيد وهى إحدى القرى التابعة لمحافظة الاسكندرية والقريبة من المدينة حيث تقع فى الجنوب الشرقى منها يحدها من الجانبين ترعة المحمودية، ولقد كان لقرب القرية من مدينة الاسكندرية أن كثيراً من سكان المدينة استوطنوا بها، كما شجّع هذا القرب أيضاً على إقامة بعض المشروعات التنموية بالقرب منها، ومن جانب آخر فقد تميّز النمط الزراعى بالقرية بزراعة المحاصيل ذات الأربحية العالية مثل الخضروات والفاكهة والتى تلبى جزءاً من احتياجات مدينة الاسكندرية، وتقوم نساء القرية فى العادة بتسويق هذه الحاصلات. ولقد شجعت كل هذه الخصائص بالإضافة إلى قرب القرية من المنطقة الصناعية بكفر الدوار فى إكتساب سكان القرية لخصائص

المجتمعات الزراعية الصناعية . ويبلغ عدد سكان القرية حسب بيانات مديرية الشئون الصحية بالاسكندرية فى ١/ ٧ / ١٩٩٧ نحو ٤٤٧٠٥ نسمة .

العينة البحثية : لتحقيق أهداف الدراسة تطلب الأمر اختيار عينة عشوائية من زوجات السكان الزراعيين بالقرية وذلك من واقع كشوف الحيازة الزراعية حيث بلغ عدد الحائزين المتزوجين نحو ٢٣٤٠ حائزاً ولقد تم اختيار عينة قوامها ٢٣٤ زوجة بنسبة ١٠٪ تقريباً . وروعى أن تكون العينة من زوجات السكان الزراعيين لأن الدراسة تقع فى مجال علم المجتمع الريفى ، ولأن القرية موضع الدراسة، كما سبق أن أوضحنا يكتسب سكانها الذين يعملون بالصناعة خصائص المجتمعات الحضرية .

أدوات الدراسة : الأداة الرئيسية التى أستخدمت فى هذه الدراسة هى إستمارة الإستبيان التى تم جمعها من خلال المقابلة، ولقد تم اجراء إختبار مبدئى على إستمارة الإستبيان للتأكد من سلامة التصميم ومصداقية الأسئلة وذلك على عينة قوامها (٤٠ سيدة) وتم استبعاد هؤلاء السيدات من عينة البحث .

المتغيرات البحثية وكيفية قياسها : تحتوى الدراسة على ستة عشرة متغيراً مستقلاً، خمسة عشرة منها متغيرات مستقلة ومتغيراً تابعاً هو درجة المشاركة السياسية للمرأة بمنطقة البحث .

وفيما يلى كيفية قياس متغيرات الدراسة :

أولا – المتغيرات المستقلة :

١ – X 1 **العمر** : ولقد تم قياسه كرقم مطلق بحيث يعكس عدد سنوات عمر المبحوثة لأقرب سنة ميلادية .

٢ – X 2 **الحالة الزواجية** : وتم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن حالتها الزواجية حيث حدد لها الإجابة عن بند من عدة بنود هى : متزوجة، غير متزوجة، أرملة، مطلقة. ولقد عومل المتغير كمتغير رمزى بحيث قسّم إلى قسمان: متزوجة فى قسم ، غير متزوجة ، أرملة، مطلقة فى قسم آخر

٣- X 3 **الإنفتاح على العالم الخارجي** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع بندين، البند الأول يتمثل فى درجة الإنتفاح الجغرافى، والثانى يتناول درجة الإنفتاح الثقافى ، وتم قياس درجة الإنفتاح الجغرافى بمدى تردد المبحوثة على ثلاث مدن وهى عاصمة الدولة، وعاصمة المحافظة، وعاصمة المركز، بإعطاء كل من تتردد منهن على أى منها أسبوعياً ٤ درجات ، وشهرياً ٣ درجات ، وسنوياً درجة واحدة ، والتى لاتتردد أعطيت درجة .

أما البند الثانى وهو درجة الإنفتاح الجغرافى فلقد تم قياسه بدرجة مشاهدة المستبينات أو إطلاعهن على كل وسيلة من وسائل الإتصال الجماهيرية (راديو، تليفزيون ، صحف ومجلات، كتب) وكانت الإستجابة لكل قناة إتصالية على مقياس رباعى يعكس مدى التعرض ، وخصص لهذا المدى درجات كالآتى : كثيراً = ٤ ، أحياناً = ٣ ، نادراً = ١ ، لا = صفر درجة .

٤ – X 4 **الوضع القيادى للمرأة** : ولقد تم قياس المتغير بمدى إتصاف المرأة ببعض الخصائص التى تجعلها موضع مشورة وثقة فى إتخاذ القرارات أو تجعلها تساهم فى إتخاذ القرارات، ولقد تم قياسه بمجموع درجات تردد النساء الأخريات عليها لأخذ رأيها فى حالة مرض أحد الأفراد، أو فى حالة وجود مناسبة فى القرية، أو فى حالة وجود مشروع زواج، أو عند شراء بعض الأشياء، أو فى حالة وجود مشكلة بين إحدى النساء فى القرية وزوجها. ولقد أعطيت الدرجات كالآتى : إذا كان هذا التردد كثيراً جداً منحت ٤ درجات، كثيراً منحت ٣ درجات، أحيانا = درجتان ، نادراً = درجة واحدة ، منعدم = صفر .

٥ - X 5 **الرضا عن المجتمع المحلى** : ولقد تم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن ثلاثة عبارات اتجاهية، عبارتين منهما إيجابية هما : (١) الواحدة ماتسبش البلد دى غير على عينها ، (٢) الواحدة هنا بتحس بالأمن والأمان، أما العبارة السلبية فهى : لو فى بلد ثانية فيها رزق أحسن كنت سبت هنا على طول ، ولقد تم الترميز بالنسبة للعبارات الإيجابية كالآتى : موافقة = ٢ ، مبدن = ١ ، غير موافقة = صفر، أما بالنسبة للعبارة السلبية فكان الترميز

كالآتى : موافقة = صفر ، سيان = ١ ، غير موافقة = ٢ .

٦ – X 6 **الحالة التعليمية** : وقد تم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن أى من الحالات الآتية تقع فيها : أمىّ ، يقرأ ويكتب ، أقل من المتوسط ، متوسط ، فوق المتوسط ، جامعى . فإذا كانت الإجابة أمى = صفر، يقرأ ويكتب = ١ ، أقل من المتوسط = ٢ ، متوسط = ٣ ، فوق المتوسط = ٤ ، جامعى = ٥ .

٧ – X 7 **دخل الأسرة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال الدخل الشهرى للأسرة، فإذا كان أقل من ٥٠ جنيه = ١ ، ٥٠ – أقل من ١٠٠جنيه = ٢ ، من ١٠٠ – أقل من ١٥٠ جنيه = ٣ ، ومن ١٥٠ – أقل من ٢٠٠ جنيه = ٤ ، ومن ٢٠٠ – أقل من ٢٥٠ جنيه = ٥ ، ومن ٢٥٠ إلى أقل من ٣٠٠ جنيه = ٦ ، ومن ٣٠٠ – أقل من ٣٥٠ = ٧، ومن ٣٥٠ – أقل من ٤٠٠ = ٨، ومن ٤٠٠ إلى أقل من ٤٥٠ جنيه = ٩ ، ومن ٤٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه = ١٠ ، أكثر من ٥٠٠ جنيه = ١١ .

٨ – X 8 **درجة فاعلية الأحزاب السياسية** : وتم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن سؤالين ، السؤال الأول عن درجة استقطاب مجموعة من الأحزاب للأعضاء، وهذه الأحزاب هى : الوطنى، الوفد، العمل، الناصرى ، الأحرار، الأمة . فإذا كانت الإجابة بدرجة كبيرة جداً = ٤، درجة كبيرة = ٣ ، درجة عادية = ٢ ، بدرجة ضعيفة = ١ ، منعدمة = صفر، وتجمع الدرجات لكل الأحزاب، أما السؤال الثانى فيتعلق بمدى نشاط الأحزاب السابقة فى حل مشاكل الجماهير فإذا كانت بدرجة كبيرة جداً = ٤ ، بدرجة كبيرة = ٣ ، بدرجة عادية = ٢ ، بدرجة ضعيفة = ١ ، منعدمة = صفر وتجمع الدرجات لكل الأحزاب .

٩ – X 9 **درجة الوعى السياسى** : وتم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن ثلاثة أسئلة هى :

السؤال الأول : مدى معرفة المستبينة بكل من الأحزاب الآتية : الوطنى،

الوفد، العمل، الناصرى، الأحرار، الأمة . وكان الترميز كالآتى : يعرف = ١، لايعرف = صفر وذلك لكل حزب، وتجمع درجات الإجابة عن السؤال .

أما السؤال الثانى : فكان عن أى من الأحزاب السابقة هو حزب الأغلبية، فإذا كانت الإجابة بالحزب الوطنى = ١، غير ذلك = صفر .

أما السؤال الثالث : فهو عن مدى سماع المستبينة بمجموعة من الأحداث على المستوى القومى والعالمى وهى :

(١) المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى (توشكى) .

(٢) مشروع ترعة السلام فى سيناء .

(٣) مشروع شروق لتنمية القرية .

(٤) تجديد إنتخاب الرئيس مبارك فى نهاية السنة .

(٥) الحرب فى البوسنة والهرسك .

(٦) الحرب فى يوغسلافيا .

فإذا كانت سمعت = ١ ، لم تسمع = صفر .

١٠ – X 10 **حجم الأسرة** : وتم قياس المتغير من خلال سؤال المستبينة عن حجم أسرتها والتى تضم الزوج والزوجة والأبناء، فإذا كانت الإجابة ٤ أفراد منحت ٥ درجات، ٥ أفراد منحت ٤ درجات، ٦ أفراد منحت درجتان، ٧ أفراد أو أكثر منحت درجة واحدة .

١١ – X 11 **تأثير صوت المرأة على نتائج الإنتخابات** : وتم قياس المتغير من خلال سؤال المبحوثة عن مدى اعتقادها الشخصى فى تأثير صوت المرأة عى نتائج الإنتخابات . فإذا كانت الإجابة مؤثر قوى = ٤، مؤثر = ٣، تأثير عادى = ٢، غير مؤثر = ١ ، غير مؤثر بالمرة = صفر .

١٢ – X 12 **جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها وواجباتها** : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة عن أربعة أسئلة هى : (١) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالعمل خاصة ما يهم المرأة فيها من حقوق وواجبات، (٢) مدى معرفة المرأة بالقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، (٣)

مدى معرفة المرأة لقوانين المواريث ، (٤) مدى معرفة المرأة للقوانين المنظمة لعملية الإنتخابات .

فإذا كانت الإجابة تعرفها جيداً = ٤ ، تعرفها = ٣ ، تعرفها لحد ما =٢ ، لاتعرفها جيداً = ١ ، لاتعرفها بالمرة = صفر .

١٣ – X 13 **الفجوة بين التشريع والتنفيذ** : ولقد تم حساب قيمة المتغير من خلال مجموع درجات إجابة المبحوثة عن مدى تطبيق القوانين المتعلقة بكل من (أ) العمل ، (ب) الأحوال الشخصية ، (جـ) المواريث ، (د) القوانين المنظمة للإنتخابات ، فإذا كانت الإجابة يوجد فجوة كبيرة = صفر ، فجوة متوسطة = ١ ، فجوة قليلة = ٢ ، لاتوجد فجوة = ٤ .

١٤ – X 14 **الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة** : ولقد تم قياس المتغير من خلال مجموع درجات الإجابة [illegible] ستة عبارات إتجاهية هى : (١) القوانين اللى فى البلد بتنصف الراجل على الست ، (٢) جوزى فى البيت بياكل مع الصبيان وأنا باكل مع البنات ، (٣) شغلى زى عدمه اللى بيجى منه لا أستفيد منه ، (٤) حتى لو اشتغلت عند الغير جوزى هو اللى بياخد الفلوس ، (٥) فى العادة أنا لا أحصل على أجر مقابل عملى فى الحقل ، (٦) فى المواريث فى بلدنا مابيدوش للستات حقهم زى الشرع مابيقول . ولقد تم ترميز العبارات كالآتى : موافق جداً = صفر ، موافق = ١ ، سيان = ٢ ، غير موافق = ٣ ، غير موافق بالمرة = ٤ .

١٥ – X 15 **التنشئة الإجتماعية** : وتم قياس المتغير من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن تسعة من العبارات الإتجاهية هى :

(١) احنا اتربينا وبنربى ولادنا على إن الست مكانها البيت وبس .

(٢) أهلينا علمونا إن وظيفة الراجل هى العمل ووظيفة الست خدمة البيت.

(٣) إحنا علمونا إن الرجالة قوامون على الستات، يعنى الرجالة هما اللى

يتصرفوا نيابة عننا .

(٤) أهلينا ربونا على إن اللى ماخلفتشى صبيان زى اللى ما خلفتشى .

(٥) علمونا إن الخضوع لرأى الراجل من غير مناقشة هوه الصح .

(٦) أمي وأبويه علمونى إن الراجل الحمش هوه اللى ياخد كل قرارات الأسرة بنفسه .

(٧) علمونا إن خروج الست للشغل بره البيت يقلل قيمتها .

(٨) بيعلموا ولادنا فى المدرسة إن مالهمش أى دخل بالسياسة .

(٩) لو عرفت إن حد من زمايل ولادى بيشتغل بالسياسة بأبعده عنه .

وتم ترميز الإجابات كالآتى : موافقة جدا = صفر ، موافقة = ١ ، غير موافقة = ٢ ، غير موافقة بالمرة = ٣ .

متغير درجة المشاركة السياسية :

وتم قياس المتغير من خلال حاصل جمع ثلاثة بنود هى :

١ - **البند الأول** : عضوية المرأة المستبينة أو شغلها لأى منصب قيادى فى أى من المنظمات الريفية . ولقد تم الترميز كالآتى : تشارك = ١ ، لاتشارك = صفر.

وإذا كانت تشغل أى منصب يتم الترميز كالآتى :

رئيس ، سكرتير ، أمين صندوق تمنح ٣ درجات ، عضو مجلس إدارة تمنح درجتين ، عضو لجنة تمنح درجة وذلك لكل منظمة ، ودرجات البند هى مجموع الدرجات السابقة .

٢ - **البند الثانى** : وهو المشاركة على المستوى القومى . وتم قياس البند من خلال مجموع درجات الإجابة على ثلاثة أسئلة هى :

السؤال الأول : كان سؤال المرأة المستبينة هل شاركت فى آخر انتخابات خاصة برئاسة الجمهورية، البرلمان ، الشورى. وتمنح المرأة المستبينة التى

شاركت درجة عن كل انتخابات شاركت فيها .

السؤال الثانى : خاص بمدى مشاركة المرأة المستبينة فى أنشطة الأحزاب السياسية ودرجة هذه المشاركة وتم ترميز السؤال كالآتى : تشارك = ١ ، لاتشارك = صفر .

درجة المشاركة : عالية = ٣ ، متوسطة = ٢ ، منخفضة = ١ ، منعدمة = صفر .

السؤال الثالث : عما إذا كانت المرأة المستبينة تمارس حرية التعبير ، ودرجة هذا التعبير : وتم الترميز كالآتى : نعم = ١ ، لا = صفر .

ودرجة التعبير : عالية = ٣ ، متوسطة = ٢ ، منخفضة = ١ ، منعدمة = صفر .

٣- **البند الثالث** : تناول المشاركة على المستوى المحلى وتم قياس البند من خلال حاصل جمع درجات الإجابة عن سؤالين :

السؤال الأول : كان سؤال المرأة المستبينة هل شاركت فى الإنخابات المحلية مثل المجالس المحلية، العمد ، وتمنح درجة عن كل إنتخابات شاركت فيها .

السؤال الثانى : كان عما إذا كان للمرأة المستبينة مبادرات على المستوى المحلى ودرجتها . وتم الترميز كالآتى : إذا كان لها مبادرات = ١ ، لايوجد = صفر . وإذا كانت المبادرات كبيرة = ٣ ، متوسطة = ٢ ، منخفضة = ١ ، منعدمة = صفر .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

استخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائى المعروف باسم التحليل العنقودى Cluster Analysis وهذا التحليل يتيح الفرصة لتقسيم عينة الدراسة إلى مجاميع أو عناقيد وفقاً لقيم متغيرات الدراسة مجتمعة بعد معايرتها ، وبالتالى لايستبعد أى متغير من المتغيرات المفترضة، كما أن التحليل يتيح أيضاً استخدام أسلوب التحليل المعروف باسم تحليل التباين Analysis of Variance ومنه

يمكن ايجاد درجة معنوية قيم F للفروق بين متوسطات كل متغير من المتغيرات فى مجاميع الدراسة .

ويجدر التنويه أن الدراسة ستتناول المتغير التابع وهو درجة المشاركة السياسية ضمن حزمة المتغيرات المستقلة من منطلق أن الدراسة تفترض وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما أن التحليل العنقودى سيوزع أفراد عينة الدراسة على مجاميع وفقاً لقيم جميع المتغيرات مجتمعة، كما سيبين تحليل التباين مدى معنوية الفروق بين متوسطات العناقيد لكل متغير من متغيرات الدراسة .

النتائج البحثية ومناقشتها :

أولا : النتائـــج :

لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام التحليل العنقودى وهذا التحليل يتيح الفرصة لتقسيم عينة الدراسة إلى مجاميع أو عناقيد وفقاً لقيم المتغيرات مجتمعة وهى ميزة فريدة يتميز بها عن غيره من الإختبارات الإحصائية، ومن ثم لايستبعد أى متغيرات مهما صغرت ، كما أنه وفى نفس الوقت يمكن ومن خلال التحليل معرفة درجة التباين بين المجاميع أو العناقيد المختلفة وفقاً لكل متغير من متغيرات الدراسة وذلك من خلال تحليل التباين وإيجاد قيمة F .

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أنه تم توزيع أفراد عينة الدراسة على أربعة عناقيد وذلك وفقاً لمتوسطات العناقيد والتى تعكس متوسط قيم كل المتغيرات داخل كل عنقود، ولقد احتوى العنقود الأول على تسعة حالات فقط ، بينما احتوى العنقود الثانى على عدد ١٠٣ حالة والعنقود الثالث على ستة حالات، بينما احتوى العنقود الرابع والأخير على عدد ١١٦ حالة .

وبدراسة متوسطات قيم كل متغير من متغيرات الدراسة داخل العناقيد الأربعة تبين وجود تباين واضح بين قيم هذه المتوسطات على نحو ما يبدو من جدول (٢) .

جدول (٢) النتائج النهائية لمتوسطات المتغيرات بعناقيد (مجاميع) الدراسة

اسم المتغير	متوسطات العناقيد			
	العنقود الأول	العنقود الثانى	العنقود الثالث	العنقود الرابع
العمر *	٣٨ر٥٥٥٦	٢٠ر٨٢٧٦	٤٧ر٣٣٣٣	٢٢ر٧٦٤٧
درجة فاعلية الأحزاب السياسية	٨ر٠٠٠	٨١٣٥ر١٩٧٠	١ر٥٠٠	٣ر٨٨٢٤
الحالة التعليمية	٢ر١١١١	١ر٥	٢ر٣٣٣٣	١ر٤١١٨
حجم الأسرة	٥ر٨٨٨٩	٦ر٥٦٦٥	٤ر٨٣٣٣	٦ر٢٩٤١
التنشئة الإجتماعية	١٣ر٧٧٧٨	٢ر١٩٧٠	٢ر٠٠٠	١٠ر٤٧٠٦
الوضع القيادى للمرأة	١٢ر٣٣٣٣	٥ر٣٤٤٨	٥ر٠٠٠	٧ر٠٥٨٨
الدخل	٢ر٠٠٠	١ر٨١٧٧	٢ر٠٠٠	١ر٧٦٤٧
الإنفتاح على العالم الخارجى	١١ر٨٨٨٩	١٣ر١٢٣٢	١٢ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠٠
الحالة الزواجية	١ر٠٣٥٨	١ر٢٤٨٠	١ر٠٢٦٥	١ر١٠٣٧
الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة	٢٢ر١١١١	١٢ر٣٣٠٠	ر٠٠٠٠	٤ر١١٧٦
تأثير صوت المرأة فى الإنتخابات	١ر٧٧٧٨	١ر٩٥٠٧	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠٠
الرضا عن المجتمع المحلى	١ر٧٧٧٨	١ر٨٨١٨	١ر٨٣٣٣	٢ر٠٠٠٠
الوعى السياسى	٢ر٠٠٠٠	١ر٨٠٧٩	٢ر٠٠٠	١ر٧٦٤٧
جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها	١ر٨٨٨٩	١ر٦٥٠٢	٢ر٠٠٠٠	١ر٦٤٧١
الفجوة بين التشريع والتنفيذ	٧ر٧٧٧٨	٩ر٣٨٩٢	٨ر٨٣٣٣	٩ر٠٥٨٨
المشاركة السياسية	٥٩ر٦٦٢٤	٢٥ر٨٠٥٥	٤٦ر٢٢٠٣	٢٤ر٦٦٧٦

وبالإستمرار فى إجراء التحليل العنقودى Cluster Analysis فإن نتائج الدراسة أوضحت أن هناك مسافات كبيرة بين متوسطات العناقيد Distance Between Final Cluster Centers ويتضح ذلك من المصفوفة بالجدول رقم (٣) .

جدول (٣) المسافة بين المتوسطات النهائية للعناقيد

العنقود	١	٢	٣	٤
١	٠٠٠٠			
٢	٤٠٫٨٢٦٨	٠٠٠٠		
٣	٣٧٫٢٣١٧	٣٦٫٨٩٠٤		
٤	٤٦٫٦٢٨٣	٢٤٫٩١٠٤	٤٢٫٢١٨٠	٠٠٠٠

ولمحاولة التيقن مما أسفرت عنه نتائج الدراسة من وجود تباين واضح بين متوسطات العناقيد الستة وكذا المسافات بين العناقيد تم إجراء التحليل الإحصائى المعروف باسم تحليل التباين Analysis of Variance حيث أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين معنوى واضح بين مجاميع الدراسة بالنسبة لمتغيرات العمر، درجة فاعلية الأحزاب السياسية، الحالة التعليمية، التنشئة الإجتماعية، الوضع القيادى للمرأة، الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة، تأثير صوت المرأة فى الإنتخابات ، أما بالنسبة لمتغير المشاركة السياسية فلقد أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين مجاميع الدراسة فى درجة المشاركة السياسية حيث بلغت قيمة F ٦١٫٣٨٨٦ وهى قيمة عالية المعنوية (جدول ٤) .

جدول (٤) تحليل التباين وقيمة F لاختبار مدى معنوية الفروق بين مراكز العناقيد وفقاً لمتغيرات الدراسة

مسلسل	مصدر التباين	Cluster M . S	درجات الحرية	Error M . S	درجات الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
x 1	العمر	٢١٩٣٫٩٤٧١	٣	٢٥٫٢٧٠٩	٢٢١	٨٦٫٨١٧١	٫٠٠٠
x 2	درجة فاعلية الأحزاب السياسية	٦٠٫١٧١٦	٣	٢٠٫٧٤١٩	٢٢١	٢٫٩٠١٠	٫٠٣٦
x 3	الحالة التعليمية	٢٫٠٧٨١	٣	٫٢٩٣٣	٢٢١	٧٫٠٨٥٥	٫٠٠٠
x 4	حجم الأسرة	٧٫١٧٢٥	٣	١٠٫٣٩٤٤	٢٢١	٫٦٩٠٠	٫٥٥٩
x 5	التنشئة الإجتماعية	٧٠٦٫٠٧٢٩	٣	٣٥٫٩٤٧٧	٢٢١	١٩٫٦٤١٧	٫٠٠٠
x 6	الوضع القيادى للمرأة	٢٥٥٦٫٣٤٧٩	٣	٤٢٫٥٤٨٩	٢٢١	٦٠٫٠٨٠٢	٫٠٠٠
x 7	الدخل	١٫١٧٧٣	٣	٫١٤٤٢	٢٢١	١٫٢٢٩٢	٫٣٠٠
x 8	الإنفتاح على العالم الخارجى	١١٫٤٣٧٨	٣	١٢٫٧٥٦٨	٢٢١	٫٨٩٦٦	٫٤٤٤
x 9	الحالة الزواجية	٥٫٢٠٧٦	٣	٢٫٧٦١١	٢٢١	١٫٨٨٦٠	٫١٣٣
x 10	الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة	١٨٥٨٫٣١٧٨	٣	١٦٣٫٩٠٢٨	٢٢١	١١٫٣٣٧٩	٫٠٠٠
x 11	تأثير صوت المرأة فى الإنتخابات	٫١٠٨١	٣	٫٠٤٧٩	٢٢١	٢٫٢٥٧١	٫٠٨٣
x1 2	الرضا عن المجتمع المحلى	٫١١٥٥	٣	٫١٠٢٠	٢٢١	١٫١٣٢٦	٫٣٣٧
x 13	الوعى السياسى	٫١٨٨٦	٣	٫١٤٩٦	٢٢١	١٫٢٦٠٢	٫٢٨٩
x 14	جهل المرأة بالتشريعات المتعلقة بحقوقها	٫٣٩٠٦	٣	٫٢٢٠٥	٢٢١	١٫٧٧١٥	٫١٥٣
x 15	الفجوة بين التشريع والتنفيذ	٨٫٢٤٥٧	٣	٨٫٥٧٨٣	٢٢١	٫٩٦١٢	٫٤١٢
Y	درجة المشاركة السياسية	٣٠٩٣٫٩٨١٩	٣	٥٠٫٤٣٢٥	٢٢١	٦١٫٣٨٨٦	٫٠٠٠

وهذه النتائج توضح أن هناك تلازم بين متغيرات العمر، درجة فاعلية الأحزاب السياسية، الحالة التعليمية، التنشئة الإجتماعية، الوضع القيادى للمرأة، الإحساس بعدم المساواة بين الرجل والمرأة، تأثير صوت المرأة فى الإنتخابات ومتغير المشاركة السياسية للمرأة .

ثانيا – المناقشـــــة :

يمكن مناقشة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فى الآتى :

١ – أثبتت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين عناقيد الدراسة وفقاً لمتغير التنشئة الإجتماعية حيث بلغت قيمة F ١٩,٦٤١٧ وهى قيمة معنوية على المستوى الإحتمالى ٠٠١ر وهذه النتيجة تتمشى مع ما توصلت إليه أدبيات علم الإجتماع الريفى، فإذا كانت المرأة تعانى أكثر من الرجل من آثار الفقر والأمية وتهكم وسائل الإعلام بما يؤثر على مستوى مشاركتها السياسية، فإن السبب الرئيسى الذى يكمن وراء تزايد معاناتها هو عامل التنشئة الإجتماعية، فالتنشئة الإجتماعية هى التى تعمل على تحويل الفرد من كائن ذاتى إلى كائن إجتماعى، الأمر الذى يؤدى بنا إلى القول بأن التنشئة الإجتماعية تعتبر أول قاعدة من قواعد تحويل إهتمام الفرد من الخاص إلى العام، وتقوم عمليات التنشئة السياسية بعد ذلك أو فى مرحلة تالية بإتمام عملية التحول هذه، من حيث إعداد الفرد ليكون مواطناً صالحاً.

وبالنسبة للمرأة نجد أن البنت تتعلم منذ الصغر أن هناك فروقاً بينها وبين الرجل وأنها كأنثى لابد وأن تكون مهمومة بأمور الزواج والأمومة وهذا يجعلها أقل إهتماماً من الرجل بالمشاركة فى أمور مجتمعها الكبير مستعينة فى ذلك بالمجتمع الصغير حيث يغلب شعورها بالإنتماء إلى أسرتها على شعورها بالإنتماء إلى المجتمع الكبير، فلا تهتم من ثم بالإنضمام إلى الأحزاب المعبرة عن مصالح المجتمع، ولقد أثبتت دراسة ميدانية أجريت فى إحدى القرى المصرية أن العامل الحاسم فى عزوف المرأة عن المشاركة فى

العمل السياسى هو عامل التنشئة الإجتماعية وليس العامل الإقتصادى أو حتى الأمية، فلقد لاحظت الباحثة أنه حتى النساء المقتدرات إقتصادياً على إتخاذ مواقف حاسمة - بل وثورية قياساً على تقاليد القرية - بخصوص استقلالهن الإقتصادى عندما سئلن عن رأيهن فى العمل السياسى كانت إجاباتهن بأن هذا عمل للرجل دون المرأة (٣٧).

٢ - كما أوضحت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين مجاميع (عناقيد) الدراسة وفقاً لمتغير الحالة التعليمية حيث بلغت قيمة F للفروق فى المتوسطات بين مجاميع الدراسة ٧٫٠٨٥٥ وهى قيمة معنوية على المستوى الإحتمالى ٠٠١ر فالتعليم متغير هام لعملية المشاركة الأساسية خاصة بالنسبة للجماعات الأقل حظاً كالنساء وسكان المناطق الريفية، حيث يمكن أن يكون التعليم عنصر تحرير لطاقات مثل هذه الجماعات لأنه يمكنها من فهم أوضاعها والتعامل مع مشاكلها بطريقة تؤدى إلى حلها، وأن تتصل مع الآخرين بطريقة فعالة وأن تتصل مع المؤسسات المعنية مثل الحكومة والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص من أجل تغيير أوضاع هذه الجماعات إلى الأفضل.

كما يعتبر التعليم من الوسائل الأساسية لإثارة الرغبة فى التثقيف وتنمية القدرات لدى المرأة لإستيعاب الإتجاهات الحضارية والأساليب التكنولوجية، وهو يساعد فى الوقت نفسه على تعميق قيم المجتمع، ويشعر المرأة بإنسانيتها ويمنحها القدرة على ممارسة حقوقها ومسئولياتها لكى تؤدى دورها فى المشاركة المجتمعية بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة، وفى هذا المقام يطلق على التعليم «عنصر المساواة العظيم» باعتبار أنه يتيح للجماعات التى تعانى شكلاً من أشكال الحرمان وسيلة تمكنها من تحسين ظروفها وهكذا فإن النساء يمكن أن يستفدن من التعليم بدرجة كبيرة.

وتعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التى تواجه المرأة وتعيق مشاركتها المجتمعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، فالأمية فى حد

ذاتها عملية خطيرة من حيث أنها تمثل انكاراً لحق أساسى وعائقاً أساسياً أمام عملية المشاركة فى آن واحد . ولايجب أن يكون مجرد القراءة والكتابة للقضاء على الأمية هدف فى حد ذاته فقط، ولا أن يكون مجرد الحصول على المعرفة الفنية اللازمة لتنفيذ مهام العمل هى الأخرى هدف فى حد ذاته، فهذه بالطبع أمور هامة، ولكن إذا كان للأفراد أن يحققوا تقدماً حقيقياً، ويشاركوا فى عملية التنمية ، وإذا كان لهذه العملية أن تدعم نفسها بنفسها فإن التعليم يجب أن يمضى لأبعد من مجرد تلقين المهارات ليعلم الناس كيف يفكرون بطريقة نافذة وخلاقة .

٣ - أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين مجاميع الدراسة فيما يتعلق بمتغير الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة حيث بلغت قيمةF ١١,٣٣٧٩ وهى قيمة معنوية على المستوى الإحتمالى ٠٠١ر وهذا المتغير يعكس وبدرجة كبيرة الميراث الثقافى التقليدى للمجتمع المصرى عامة والريفى خاصة ، حيث أنه فى الثقافة السايسية التقليدية المصرية ينظر دائماً إلى الدولة المركزية القوية والمتداخلة على أنها عامل رئيسى فى رعاية الصالح العام، وهذه النظرة لها جذور عميقة تمتد إلى العصور الفرعونية، وقد إنعكس ذلك على الجذور الثقافية لنظرة المجتمع المصرى إلى الديمقراطية ، حيث تعتبر التقاليد العائلية مع عوامل أخرى مسئولة عن ضعف جذور الديموقراطية فى المجتمع المصرى، كذلك فإن أنماط السلطة الأبوية النابعة من التقاليد العائلية والتى تعتبر الطاعة بدون مناقشة أحد أركانها تؤثر بعمق فى أركان الحياة السياسية فى مصر (٣٨) . ولقد كان لهذا أثره الكبير فى ضعف مشاركة المرأة حتى فى أمور أسرتها، مع أن نوعية الحياة فى المجتمع هى محصلة للتشارك بين الرجال والنساء، ذلك مبدأ أقره الحديث الشريف حين أكد على أن النساء شقائق الرجال .

إن الفروق الإجتماعية والإقتصادية القائمة حالياً بين الرجل والمرأة تجد فى بعض الإختلافات البيولوجية بينهما تبريراً لها، ولكنها من الناحية

العلمية لاتنبثق منها أو تستند إليها استناداً حتمياً، ومن ثم فإن الأوضاع والإمكانات النمطية الحالية لكل من الرجل والمرأة إنما هى من صنع المؤسسات والنظم الإجتماعية التى صاغها المجتمع لضمان علاقات وقيم اجتماعية معينة. ومن ثم فإن تطوير الإنسان رجلاً كان أو إمرأة ينبغى أن يتخلى نهائياً عن الإحتجاج بالفروق البيولوجية فى التمييز فى مسئوليات المواطنة وحقوقها وواجباتها ومجالاتها وفرصها المتاحة .

إن العلم والخبرة والتراث الإنسانى قد أوضحت بما لايدع مجالاً للشك أن قدرات وطاقات الرجل والمرأة متساوية فى قابليتها للنمو والتشكيل وأنه لافرق بين ذكر وأنثى فى الإمكانية من حيث مستويات الذكاء والمهارة والتعامل مع الأشياء والبشر، وأن كل ما هو شائع أو متوافر من فروق هو انعكاس لقوى التشكيل والتربية فى الأسرة والمدرسة والبيئة المحلية والمجتمع الكبير. إن خلاصة التجربة الإنسانية تثبت أن طاقات المرأة وقدراتها قابلة للنمو على قدم المساواة مع طاقات الرجل وقدراته طالما تكافأت الفرص وأزيلت السدود والقيود أمام الجنسين ، والمهم فى جميع الحالات إتاحة الفرص والإمكانيات للفرد لكى ينمى مختلف طاقاته إلى أقصى ما تصل إليه من حدود وإلى تمكينه من المشاركة الفعالة فى صنع الحياة فى أى مجال من مجالات اقتداره ودرايته (٣٩).

٤- تبين من نتائج الدراسة وجود تباين بين مجاميع الدراسة الأربعة وفقاً لمتغير درجة فاعلية الأحزاب السياسية حيث بلغت قيمة F ٢,٩٠١٠ وهى قيمة معنوية على المستوى الإحتمالى ٠٣, فتواجد الأحزاب وفاعليتها من حيث تواجدها بين الجماهير لحل مشاكلهم، ومقدرتها على استقطاب الأعضاء من رجال ونساء له دور كبير فى مشاركة النساء ، لكن يلاحظ انخفاض مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية وربما يرجع ذلك إلى أن الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع المصرى والتى تحكم السلوك تجاه العملية الحزبية مازالت إلى حد كبير هى ثقافة الحزب الواحد، فلقد عاش المجتمع

المصرى حوالى ربع قرن من الزمان يسمع خطاباً سياسياً يؤكد على أن التعددية الحزبية شعار براق يتخفى وراءه الزيف السياسى، وأن المشاركة السياسية إنما هى المرادف لتعبئة الجماهير وأن تمثيل جموع المواطنين فى تنظيم سياسى واحد هى الصيغة الواجب إقامتها من أجل الوصول إلى ديموقراطية حقيقية، ويبدو أن الجماهير مازالت متأثرة بهذه الثقافة، فانسحاب المرأة من العمل السياسى يفهم ضمن انسحاب الرجل من هذا العمل (٤٠).

٥ - تشير نتائج الدراسة إلى وجود تباين كبير بين مجاميع (عناقيد) الدراسة وفقاً لمتغير الوضع القيادى للمرأة حيث بلغت قيمة F للفروق فى المتوسطات بين مجاميع الدراسة ٦٠٫٠٨٠٢ وهى قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة مما يوضح تأثير الوضع القيادى للمرأة فى عملية المشاركة السياسية، فالقيادة ظاهرة محورها التأثير فى الآخرين، وهذا التأثير يتم من خلال شخص يتمتع بصفات معينة تجعله قادراً على ممارسة هذا التأثير بفاعلية، ويلاحظ أن هذا التأثير لكى يتحقق لابد وأن يحقق للآخرين غرضاً يرغبونه جميعاً ويسعون لتحقيقه نظراً لمعرفتهم فائدة تحقيقه، وهم فى سعيهم لتحقيقه يتعاونون جميعاً .

ولعل استعراض تاريخ الحركة النسائية المصرية يوضح الدور القيادى الكبير لزعامات هذه الحركة، حيث كانت القيادات النسائية دوماً هى القادرة على حشد وتوجيه جهود المرأة، ففى عام ١٩٠٩ أسهمت مجموعة من النساء فى تأسيس أول تنظيم غير حكومى للخدمات تمثل فى مبرة محمد على الخيرية وأعقب ذلك فى عام ١٩١٤ تأسيس الرابطة الفكرية للنساء المصريات بقيادة ملك حفنى ناصف وهدى شعراوى، ولقد كان هذان التنظيمان هما البداية لنمو أول حركة نسائية مصرية، وكان للقيادات النسائية التى أسهمت فى تأسيس المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً فى قيادة المظاهرات المطالبة باستقلال الوطن وفى نفس الوقت تحرير المرأة ،

وحديثاً كان للقيادات النسائية دوراً كبيراً فى المشاركة فى بعض المؤتمرات العالمية (مثل مؤتمر القاهرة للسكان، مؤتمر كوبنهاجن للتنمية، مؤتمر المرأة العالمى فى بكين) .

٦ - كما تبين من نتائج الدراسة وجود تباين بين مجاميع (عناقيد) الدراسة وفقاً لمتغير تأثير صوت المرأة فى الإنتخابات حيث بلغت قيمة F للفروق فى المتوسطات بين مجاميع الدراسة ٢٫٢٥٧١ وهى قيمة يمكن أن تكون مقبولة معنوياً على المستوى الإحتمالى ٠٫٠٨، حيث يعتبر تأثير المشاركة أو الفوائد المتوقعة من الأدلاء بالأصوات الإنتخابية فى مجالات المشاركة السياسية المختلفة واحداً من أهم المحددات فى تقوية هذه المشاركة وتعضيدها، وفى هذا الصدد يشير تقرير التنمية البشرية (٤١) أنه « إذا ما طلب من المواطنين الذين يستخدمون أياً من أنماط المشاركة تحديد ما تم انجازه من خلال مشاركتهم، فإن إجاباتهم لن تكون فى اتجاه واحد، فأعضاء المنظمات المجتمعية الصغيرة والمتجانسة سوف يجيبون بأنهم نجحوا فى انتخاب قياداتهم بحرية وأنهم مارسوا تأثيراً فى السياسات، وأنهم شاركوا فى الأنشطة التى تتصل بمنظماتهم . ولكن الرواية تختلف عند من يدلون بأصواتهم فى الإنتخابات العامة والمحلية لأعضاء الأحزاب السياسية. كذلك أولئك الذين يعبرون عن رؤية نقدية للحكومة فى وسائل الإعلام المكتوبة، فهم بالقطع سوف يؤكدون أن مشاركتهم لم تحقق النجاح المطلوب فى هذه المجالات».

فالأزمة تحدث عندما لاتكون هناك شفافية فى العملية الإنتخابية وعندما تفتقد الثقة فى نتائجها، ولاتعطى أملاً فى تغيير القيادات السياسية، كما تحدث الأزمة عندما ينظر إلى عملية المشاركة على أنها منفصلة تماماً عن اهتمامات ومشاغل المواطنين .

وبالنسبة للمرأة المصرية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة نجد أن تأثير الادلاء بأصواتهن أو عائداته تبدو غير كبيرة فى ضوء مصالحهن العامة، فمشاركة النساء فى صنع القرارات السياسية محدودة على الرغم من أن

القانون يكفل لهن المساواة مع الرجال، فالإصلاحات التشريعية يمكن أن تقر إطاراً للمساواة، ولكن مهمة ترجمة الإصلاح إلى واقع فعلى أمر بالغ الحساسية ويخضع لقيود كثيرة، فعلى المستوى القومى نجد أن هناك الكثيرين من النساء يلعبن أدواراً اقتصادية وثقافية ملموسة ولكن الفرص لاتتاح لهنّ لاستغلال طاقاتهن لأقصى حدودها، كما لاتتاح لهنّ فرصة المنافسة على مواقع القيادة خاصة على الساحة السياسية، حيث مازال المصريون ينظرون إلى السياسة على أنها مجال الرجال .

٧ - كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود تباين كبير بين مجاميع الدراسة وفقاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة F للفروق بين المتوسطات فى مجاميع الدراسة وفقاً لمتغير العمر ٨٦٫٨١٧١ وهى قيمة عالية المعنوية بدرجة كبيرة، والحق أن متغير العمر يعتبر واحداً من المتغيرات التى كثيراً ما تتباين الرؤى فى تفسير أثره، من منطلق أن لكل مرحلة سنية من مراحل حياة الإنسان خصائصها ومميزاتها، فلقد تكون مرحلة الشباب مثلاً هى المرحلة التى تتسم بالثورية والعطاء والرغبة فى التغيير ، ومن جانب آخر قد تكون مرحلة مابعد الشباب هى مرحلة النضج والحكمة، إلا أن الثقافة الريفية التقليدية مازالت تعطى لكبار السن دوراً أكبر فى المشاركة وفى اتخاذ القرارات حيث أن احترام كبير السن يعتبر أحد القيم الهامة فى الريف المصرى ، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر عمر الإنسان يعنى تراكم الخبرة والمعرفة، ومن جانب آخر فإن السن يرتبط بالاحتياجات والمسئوليات، فاحتياجات الفرد تتزايد بتقدمه فى العمر، بالإضافة إلى إشباع حاجات الأولاد والأحفاد، وهذا ما يفسر التباين الكبير بين مجاميع الدراسة وفقاً لمتغير العمر.

الخاتمة والتوصيات :

عندما أبدع المثال العظيم محمود مختار رائعته تمثال نهضة مصر على هيئة فلاحة تقف إلى جانب أبى الهول ، فإنه كان يجسد التلازم بين ثلاثة معانى أساسية هى الوطن والمرأة والحضارة، وكأنه كان بذلك يريد أن يقول إن عزة مصر

ونهضتها وحريتها فى إمرأة قوية منتجة (٤٢)، والحق أن المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة فى الدول النامية ومنها مصر تعانى من تغلغل علاقات التسلط والقهر إلى ذاتيتها بحيث أصبحت من طبيعتها الفعلية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن المرأة وبعض الجماعات السكانية مثل الفقراء مستبعدة من العمليات الهامة لصنع القرار فما لم تستطع هذه الجماعات المحرومة تعبئة وتنظيم نفسها للتغلب على العقبات التى تحول بينها وبين المشاركة فى الهياكل القائمة فإن القرارات التى تتخذ لن تكون معبرة تماماً عن احتياجاتها، وهذه الدراسة معنية بدراسة أهم محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية بهدف الخروج بمجموعة من التوصيات التنفيذية التى من شأنها زيادة وتدعيم دور المرأة فى المشاركة السياسية، وفيما يلى أهم توصيات الدراسة بناءاً على ما توصلت إليه من نتائج :

١ - أوضحت نتائج الدراسة أهمية التنشئة الإجتماعية لعملية المشاركة السياسية للمرأة الريفية حيث أنها هى التى تحدد أدوار المرأة فى كونها زوجة وربة بيت وأم تحصر اهتمامها فى هذه النواحى فقط، لذا فإن نقطة البداية المنطقية فى تنمية الوعى السياسى ومن ثم المشاركة السياسية هى إحداث تغيير كبير فى مجال التنشئة الإجتماعية، وهو تغيير يهدف إلى تغيير الأنماط التى وضعت المرأة فيها والتى تقف سداً منيعاً بينها وبين عملية المشاركة السياسية ، ولعل أولى الخطوات اللازمة فى هذا الشأن توجيه عناية تامة إلى الكتب المدرسية للتأكد من أنها لاتنقل صورة نمطية عن المرأة، وبنفس القدر من الأهمية يجب وضع تخطيط لدوائر الإعلام والتثقيف على مختلف المستويات تهدف إلى تغيير الصورة النمطية للمرأة الريفية وأن يبصرها بإمكاناتها ودورها فى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير، وأن تعى المسئولية بهمومها ومشكلاتها ولاشك أن الخطط الإعلامية والثقافية من خلال الراديو والتليفزيون والمسرح تمثل أقوى الأجهزة الثقافية التى يمكن اعتبار التخطيط الجيد لبرامجها مدخلاً فعالاً لتطوير المرأة الريفية .

كما يجب الإستفادة من حقيقة أن الشعب المصرى شعب متدين

فالدين يمكن أن يعول عليه بدرجة كبيرة فى خلق وعى جديد بالمرأة وحقوقها وواجباتها بحيث يجعل المجتمع يتقبل فكرة المشاركة السياسية للمرأة، ويكون هذا بإبراز آيات القرآن السمحة التى تعلى من شأن المرأة ومن مكانتها .

كما يجب العمل على تشجيع العمل الأهلى حيث أن الجمعيات الأهلية هى مؤسسات للتنشئة السياسية ونقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، وهى باعتبارها تعكس مبادرات تطوعية من جانب المجتمع فهى تعد أهم مؤسسات المجتمع المدنى ذات الجذور الشعبية أو الأهلية .

٢ - تشير نتائج الدراسة إلى أهمية متغير فاعلية الأحزاب السياسية فى رفع درجة المشاركة السياسية للمرأة، وفى هذا المجال فإن هناك دوراً كبيراً يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية إذا كنا نبغى مستقبلاً للمرأة المصرية فى العمل الحزبى يتسم بالإيجابية والفعالية، فعلى الأحزاب السياسية أن تراجع الخطاب السياسى لأحزابها والموجه للمرأة والرجل على حد سواء ، وأن تولى اهتماماً خاصاً بتطوير الخطاب الموجه إلى المناطق الريفية، فواقع هذه المناطق يحتاج إلى نظرة جديدة تماماً حيث أن خطاب الأحزاب هو خطاب موجه للمرأة المثقفة أساساً ولا مكان فيه للمرأة الريفية .

٣ - تبين من نتائج الدراسة أن متغير الإحساس بالمساواة بين الرجل والمرأة كان له علاقة بدرجة المشاركة السياسية للمرأة، والملاحظ أن الثقافة السياسية المصرية التقليدية، والتقاليد العائلية وأنماط السلطة الأبوية النابعة من السلطة التقليدية مازالت تعطى للرجل أولوية عن المرأة فى اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية مع أن دستور ١٩٥٦ أقر المساواة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات ، لذا فلابد من تدعيم دور التشريع خاصة فيما يتعلق بالقيد فى كشوف الإنتخابات حيث أنه يتم بصورة آلية بالنسبة للرجال وبصورة اختيارية بالنسبة للنساء ، كذلك ينبغى تدعيم التشريع الذى يدعم من

الحقوق المدنية للمرأة حيث أن استقامة الحقوق السياسية يتوقف على استقامة الحقوق المدنية.

٤ - أظهرت نتائج الدراسة أهمية متغير الوضع القيادى للمرأة فى عملية المشاركة السياسية ، لذا فإنه يجب العمل على دعم قوة النساء والارتقاء بمستوى مشاركتهن فى العملية السياسية، وذلك من خلال العمل على تنمية حركة وطنية تقودها المنظمات النسائية والأحزاب لتنظيم برامج تدريبية للنساء، ومساعدتهن على تنمية مهارات القيادة السياسية لديهن ومساعدتهن على التخلص من الأمية السياسية، وإذا ما أحسنت المرأة المصرية استغلال حقها فى التصويت بطريقة فعالة وكاملة، فإن كل الأحزاب السياسية سوف تسعى إليهن آخذين فى الإعتبار ثقلهن الإنتخابى .

٥ - تشير نتائج الدراسة إلى أهمية متغير الحالة التعليمية للمرأة فى تنمية المشاركة السياسية، والحق أن أمية المرأة تقف حجر عثرة أمام إشراكها فى شئون مجتمعها المحلى والقومى ، لذا فلابد من وضع استراتيجية لمحو الأمية تتبنى مفهوماً أكثر حداثة لمحو الأمية وهو أن محو الأمية ليست جهوداً مبذولة من أجل تمكين الأمى من القراءة والكتابة والحساب فحسب ولكنه وسيلة لتغيير السلوك وينبغى التأكيد على أن تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى مرهون بتوافر عدة شروط (٤٣) : ١) ضرورة أن يشعر الجميع بخطورة الأمية كأهم معوقات التنمية، لذا يجب تجنيد كافة الطاقات البشرية لمحو الأمية، ٢) تطوير التعليم بما يضمن ملاءمته لاحتياجات المجتمع ، وبما يضمن إقبال الأفراد على الإلتحاق بمراحل التعليم الأساسى ، ٣) الربط بين سياسات تنظيم الأسرة وبرامج محو الأمية، حيث أثبتت الدراسات أن كثرة الإنجاب وعدم وجود فائض فى الوقت والجهد كان من أهم أسباب عزوف المرأة الريفية على الإلتحاق بفصول محو الأمية ، ٤) زيادة دافعية الأميات للإلتحاق ببرامج محو الأمية مثل العمل على ربط المشروعات المدرة للدخل والقروض والتيسيرات الائتمانية الخاصة بها بمحو الأمية ، ٥) تطوير برامج

المقدمة للإناث ، ٦) قيام وسائل الإعلام بدور فعّال في توعية الأميات وحثهن على الإلتحاق ببرامج محو الأمية .

٦ - كما أظهرت نتائج الدراسة أهمية متغير تأثير صوت المرأة في الإنتخابات على عملية المشاركة السياسية للمرأة، والحق فإن هذا الأمر ينطبق كذلك على الرجال، وربما يرجع ذلك إلى ماتثيره أحزاب المعارضة عن عدم نزاهة الإنتخابات ومن أن نتائج الإنتخابات لاتعكس الرغبة الحقيقية للناخبين بقدر ما تعكس رغبة أجهزة الأمن، وبالتالى فهى لاتعطى أملاً فى تغيير القيادات أو السياسات . وأياً كانت صحة هذه الأقوال من عدمها فإنه لابد من إتخاذ الإجراءات التى تضمن شفافية العملية الإنتخابية حتى لاتفقد الثقة فى نتائجها، وذلك من خلال تدعيم إشراف القضاء على العملية برمتها، أو النظر فى إنشاء هيئة مستقلة لهذه المهمة، كذلك يمكن إنشاء هيئة مماثلة تتكون من ممثلين عن كل الأحزاب، كما يجب تنقية كشوف الإنتخابات بمعرفة الجهات الأمنية واللجان المذكورة، كذا العمل على قيد النساء اللاتى لهن الحق فى الأدلاء بأصواتهن فى كشوف الإنتخابات آليا بمجرد بلوغهن السن القانونية، وأخيراً يجب ألا تكون البرامج الإنتخابية منفصلة عن إهتمامات ومشاغل المواطنين .

مراجع الفصل التاسع

١ - مصطفى حجازى (دكتور)، واقع المرأة العربية وقضية التنمية، مجلة الوحدة، العدد ٩، يونيو ١٩٨٥.

٢ - هدى بدران (دكتورة)، المشاركة بالنسبة للمحرومين، فى : مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى.

٣ - سعد الدين إبراهيم (دكتور)، هل تخلفت مسيرة تحرير المرأة المصرية، جريدة الأهرام، ١٥ مايو ١٩٩٩.

٤ - المرجع السابق ذكره.

٥ - سعد الدين إبراهيم (دكتور)، التقاليد والأعراف والعادات، نظرة المجتمع للمرأة، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، المجلس القومى للطفولة والأمومة، القاهرة، ١٩٧٤.

٦ - فرخندة حسن (دكتورة)، جذور نضال المرأة من أجل الحقوق السياسية، فى : مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى.

٧ - أمانى قنديل (دكتورة)، المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية فى : المرأة المصرية والعمل العام (رؤية مستقبلية) ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥.

٨ - معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية -مصر - ١٩٩٥.

٩ - المرجع السابق ذكره.

١٠ - المرجع السابق ذكره.

١١ - المرجع السابق ذكره.

١٢ - سلوى حسنى العامرى ، استطلاع رأى الجمهور المصرى فى الأحزاب والممارسة الحزبية فى : الثقافة السياسية فى مصر بين الإستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.

١٣ - أمانى قنديل (دكتورة) ، المرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، مرجع سبق ذكره.

١٤ - سامية سعيد ، المرأة المصرية فى النقابات واتحاد العمال ، فى : المرأة المصرية والعمل العام (رؤية مستقبلية) ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٥ - أمانى قنديل (دكتورة) ، المرجع السابق ذكره .

١٦ - سامية سعيد ، المرجع السابق ذكره .

١٧ - معهد التخطيط القومى، مصر - تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٥ .

١٨ - محمد أحمد إسماعيل على ، دور المثقفين فى التنمية السياسية، ١٩٨٦ .

١٩ - محمد إبراهيم العزبى ، مصطفى كامل السيد (دكاترة) ، بعض محددات المشاركة التطوعية فى الأنشطة المجتمعية المحلية، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد ١٦ ، العدد ٤ ، ١٩٩١ .

٢٠ - محمد على محمد (دكتور) ، تاريخ علم الإجتماع ، الرواد والإتجاهات المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

٢١ - محمود مصباح عبد الرحمن (دكتور) ، العوامل المرتبطة والمحددة للمشاركة الشعبية فى إحدى القرى المصرية - مجلة طنطا للبحوث الزراعية ، مجلد (١٥) ، العدد (٢) ، ١٩٨٩ .

٢٢ - محمد عبد الظاهر الطيب ، محمود عبد الحليم منسى (دكاترة) ، علم النفس العام ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢٣ - عبد الهادى الجوهرى (دكتور) ، المشاركة الشعبية والتنمية الإجتماعية ، المجلة القومية ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية - المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٤- محمد إبراهيم العزبى ، مصطفى كامل السيد ، مرجع سبق ذكره .

٢٥ - محمود مصباح عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره .

٢٦ - محمد إبراهيم العزبى ، مصطفى كامل السيد ، مرجع سبق ذكره .

٢٧ - إسماعيل على سعد ، محمد عاطف غيث ، (دكاترة) ، المشكلات الإجتماعية (دراسات نظرية وتطبيقية) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩١ .

٢٨ - إبراهيم مدكور، معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢٩ - إسماعيل على سعد ، محمد عاطف غيث (دكاترة)، مرجع سبق ذكره.

٣٠ - المرجع السابق ذكره .

31 - E. Erikson, Identity, Uouth and Crisis, N.Y. W.W. Norton, 1968.

32 - Ch. H. Cooley , Humen Nature and Social Order, Boston : Ccribner, 1902.

٣٣ - إسماعيل على سعد ، محمد عاطف غيث (دكاترة) ، مرجع سبق ذكره.

34 - A. M. Orum, R. S. Choen , S. Grasmuch and Orum, Sex, Socialization and Politics. A. S. R. 1974.

35 - R. E. Dowse and A. Hughes, Girls, Boys and Politics, B.J. S, 1971.

٣٦ - إسماعيل على سعد ، محمد عاطف غيث (دكاترة) ، مرجع سبق ذكره.

٣٧ - علا أبو زيد (دكتورة)، المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية، فى : المرأة والعمل العام (رؤية مستقبلية)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

٣٨ - معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية، مصر ، ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره .

٣٩ - حامد عمار (دكتور)، فى بناء الإنسان العربى، مركز ابن خلدون بالإشتراك مع دار سعاد الصباح، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٤٠ - علا أبو زيد (دكتورة) ، مرجع سبق ذكره .

٤١ - معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية، مصر ، ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره .

٤٢ - نيفين مسعد (دكتورة)، المرأة المصرية فى الإعلام، فى : المرأة المصرية والعمل العام، مرجع سبق ذكره .

٤٣ - حنان إسماعيل راشد (دكتورة)، إشكالية التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمرأة الريفية، المؤتمر الثانى لتنمية الريف المصرى، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، ٢٨ - ٢٩ إبريل ١٩٩٩ .

***

الفصل العاشر

دور المرأة في عملية إتخاذ القرار

الفصل العاشر

في المهدي [illegible]

الفصل العاشر
دور المرأة فى عملية إتخاذ القرار

مقدمــة :

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية بالغة الأهمية فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن القرارات هى الموجهة لمسارات علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، إلا أن عملية اتخاذ القرار ليست بالسهولة التى يتصورها البعض حيث أن اتخاذ القرار ماهو إلا نشاط ذهنى إنسانى يتطلب العديد من الأنشطة العقلية كالتفكير ، التذكر ، الإدراك ، والتعلم وغيرها ، وكل نشاط من هذه الأنشطة له ظروف تحكمه وغايات مرجوة منه ، فالقرار لابد وأن يتم على أسس موضوعية بهدف اختيار بديل واحد من بين أكثر من بديلين ، أى أنه تحديد لما يجب أو لايجب لإنهاء وضع معين ، وبصورة نهائية للحصول على نتيجة ملموسة لحل المشكلة موضوع القرار ، هذا هو المبدأ الأساسى الذى يحكم أسلوب الفرد لأداء أعماله وانجاز أهدافه بفاعلية . فالقرار كما يقول مكاوى (١٩٨٠) نقلاً عن جون سكانزونى وزينوفانشى ليس عملية فجائية وليدة اللحظة وإنما هو تعبير عن خلفيات ، وامتداد لمؤثرات وأطر سابقة عاش عليها الإنسان وعايشها وتمثلها حتى صار طرفاً فيها لايستقيم أحدهما دون الآخر ، ولذلك فالمرء لايتخذ قراراً من فراغ ، ولايخلو القرار من رد فعل مباشر أو غير مباشر . لذا فالقرار لايتم الحكم عليه إلا بعد التقييم النهائى له من حيث الأسباب والنتائج ودرجة الإتساق مع الإطار الثقافى والاجتماعى السائد ، فلو تلاءم القرار مع ذلك الإطار وحقق المستهدف منه فلا غبار عليه ، أما لو تعارض وخالف الهدف فإنه لايحظى بقبول وافر أو إقرار .

واتخاذ القرار يترك بصماته على مؤسسات المجتمع الرئيسية المختلفة ، ويظهر

ذلك بصورة أكثر وضوحاً داخل مؤسسة الأسرة ، حيث أن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة تعتبر من العمليات الأساسية التى تساهم فى تشكيل حياة الأسرة ، بدءاً من اختيار شريك الحياة ومروراً بالإنجاب ونمط التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وتحديد العلاقات بين الذكور والإناث وطبيعة أدوارهم وصولاً إلى زواجهم واستمرارهم مع الأسرة أو استقلالهم عنها ، ونظراً لأن المرأة بصفة عامة تمثل نحو ٥٠٪ تقريباً من جملة السكان ، كما وأنها عماد الأسرة ، ومن ثم فإن الأدوار التى تلعبها المرأة تؤثر وبدرجة كبيرة على أسرتها ، فإن دراسة دور المرأة فى اتخاذ القرار تعتبر من العمليات بالغة الأهمية فى مجال الدراسات المتعلقة بالمرأة .

مفهوم اتخاذ القرار : يقول وهبة (١٩٨٥) نقلاً عن بدرية عبدالوهاب أن عملية اتخاذ القرار قد تبدو عملية سريعة وذلك لأن كثيراً من الأفراد يتخذون قراراتهم بسرعة ، وبعضهم يتخذونها بدون تفكير شعورى مما يوحي للفرد بسهولة وبساطة عملية اتخاذ القرار ، ويقول نفس الباحث أن « جيلات » ، و « لندلى » قد بينا أن عملية اتخاذ القرار عملية عقلية يختار من خلالها الفرد شيئاً جديداً ، ولقد أوضحا أيضاً تدخل قيم الفرد وآماله ودرجة الخطر التى يتوقعها من هذا الاختيار ، أما روجرز فقد أوضح أن عملية اتخاذ القرار هى « العملية العقلية التى من خلالها يستطيع الفرد أن يمر من مجرد المعرفة الأولية للشىء ، إلى القبول أو الرفض الفعلى لهذا الشىء » .

أنواع القرارات : وفقاً لما أوضحه روجزر (١٩٨٣) فإنه يمكن فى الآتى بيان أهم القرارات :

١ ـ **القرارات الإختيارية الفردية** : وهى قرارات تتم بواسطة أفراد وهى تتخذ بواسطة فرد مستقل عن الأفراد الآخرين فى النظام ، ولكن يجب ملاحظة أنه حتى فى هذه الحالة فإن قرار الفرد يمكن أن يتأثر بمعايير نظامه وشبكات علاقاته الشخصية . والمهم هنا هو أن الشخص له حرية اتخاذ القرار والقرار ليس جماعياً . فالجانب المميّز للقرارات هو أن الفرد صاحب القرار .

٢ ـ **القرارات الجماعية** : وفى هذا النوع من القرارات فإن كل وحدات النظام عادة يجب أن تخضع لقرار يتخذ بواسطة النظام أو على مستواه ، فعلى سبيل المثال فى بعض مدن كاليفورنيا ومراكزها تقرر تزويد البيوت بأجهزة التسخين الشمسى ولو أى منزل بيع فلا بد من تركيب جهاز ، فمالك البيت الفرد فى هذها لحالة ليست لديه الاختيارات أو الحرية فى قبول أو رفض تركيب جهاز التسخين الشمسى .

٣ ـ **القرارات السلطوية** : وهى قرارات تتخذ بواسطة عدد صغير من الأفراد فى النظام يملكون القوة أو المكانة .

طرق اتخاذ القرار : يقول وهبة (١٩٨٥) نقلاً عن عبدالوهاب عن فستنجر أن هناك ثلاث طرق لاتخاذ القرار هى :

أ ـ طريقة الوضوح : وفى هذه الحالة يوجد أمام الفرد عدة اختيارات جميعها واضحة أمامه ، ويستطيع الفرد بكل سهولة أن يختار أحدها ويظن أنه الأفضل ، لأنه يتفق معه ومع قيمه .

ب ـ طريقة المناقشة : وفيه يتعرض الفرد لعدد من الاختيارات ويحاول أن يناقش كل اختيار على حدة بهدف الوصول إلى أفضل القرارات .

جـ ـ طريقة المقارنة بين البدائل : وفى هذا النوع يناقش الفرد الاختيارات المهمة، ويظهر عدم مناسبتها ، ويبدأ الفرد فى التفكير فى الاختيارات الأقل أهمية . وهكذا ينتقل الفرد من التفكير فى اختيار إلى التفكير فى آخر ، وهذا أطول القرارات وقتاً ، لأنه يتطلب من الفرد مراجعة عدد من الاختيارات ، الواحد تلو الآخر ، إلى أن يصل إلى الاختيار المناسب له .

التصنيفات المختلفة لعملية اتخاذ القرار : فى دراسة دكتوراه لأحمد جمال وهبة تحت عنوان « بعض العوامل المؤثرة فى عملية اتخاذ القرار فى الأسرة الريفية » لخص هذه التصنيفات فى الآتى وذلك وفقاً للمراجع التى اهتدى إليها:

١ ـ تصنيف ديوى Dewey : يتكون إطار ديوى من ستة مراحل هى (عبدالوهاب، ١٩٧٩) :

(١) مرحلة الشك : وفى هذه المرحلة يكون الفرد فى قلق مستمر وضيق شديد وفى الغالب لايعرف مصدر هذا الضيق .

(٢) التعرف على المشكلة : وفيها يبدأ الفرد فى التعرف على المشكلة التى تواجهه والتى تظهر بصورة واضحة ولكنه لايعلم كيفية حل المشكلة ولامدى مقدرته على الحل .

(٣) البحث عن الحقيقة : يحاول الفرد فى هذه المرحلة أن يتعرف على كيفية حل المشكلة ولكن بصورة بدائية .

(٤) تكوين الحلول : يصل الفرد نتيجة لبحثه المتواصل إلى الحلول المختلفة التى تواجهه ويجمع المعلومات المختلفة عن كل حل من الحلول ، ويتعرف عليها بالتفصيل حتى يرى فوائد وعيوب كل منها ، ويبدأ فى تقييم كل حل على حدة ليرى مدى ملائمة كل حل من الحلول المختلفة لحالته .

(٥) اختبار الحلول : بعد أن يتعرف الفرد على الحل أو الحلول الملائمة له ، يبدأ فى تجربتها ليرى مدى ملائمتها للغاية التى يرجوها ، والتجربة هنا تكون على نطاق ضيق .

(٦) إعادة تحليل المشكلة : يبدأ الفرد فى دراسة كافة الحلول التى توصل إليها مرة أخرى ليرى مدى ملائمة الحلول للمشكلة حتى يستطيع أن يصل إلى أكثر الحلول مناسبة .

(٧) تطبيق الحل الصحيح : بعد أن يتوصل الفرد لأفضل الحلول يصل إلى الحل المناسب .

٢ ـ تصنيف ويلكنج Wilkening : ويتكون هذا النموذج من أربعة مراحل (Wilkening, 1953) وهذه المراحل هى :

(١) المرحلة الأولية للموضوع : وفى هذه المرحلة يكون لدى الفرد معلومات بدائية عن الفكرة المراد اتخاذ القرار بصددها .

(٢) الموافقة على معقولية الفكرة : بعد البحث وجمع المعلومات الأولية عن الفكرة يحدد الفرد مدى معقولية الفكرة الجديدة ومطابقتها لأحواله .

(٣) التجربة : بعد أن يتأكد الفرد من تطابق الفكرة لحالته ، يحاول تجربتها فى حدود ضيقة ليرى فائدتها عملياً .

(٤) اتخاذ القرار باستخدام الفكرة : بعد أن يقتنع الفرد بأهمية الفكرة الجديدة ومدى ملاءمتها له يبدأ فى استخدام الفكرة .

٣ ـ تصنيف ميد Mead : ويتكون هذا النموذج من ستة مراحل هى : (Mead,1956)

(١) المشكلة : حيث يشعر الفرد بوجود مشكلة تواجهه وهو يعتقد فى وجود عدم تلاؤم بينه وبين العالم الخارجى بسبب تلك المشكلة .

(٢) الإدراك : يبدأ الفرد بالتعرف على المشكلة بالتفصيل وذلك عن طريق وسائل الإعلام .

(٣) التعرف على الصفات المحسوسة : وفى هذه المرحلة يبدأ الفرد فى التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة وصفات كل حل على حدة كما يراها فى الحياة اليومية .

(٤) إدراك حقيقة الشىء : وهنا يبدأ الفرد فى استعمال العقل فى تقييم الحلول المختلفة ويبدأ فى البحث عن حقيقة هذه الحلول كما يراها العقل وليست كما تظهر فى الحياة .

(٥) مرحلة ممارسة التقييم : بعد أن يتعرف الفرد على الحلول المختلفة للمشكلة كما هى موجودة وكما يتصورها العقل يبدأ فى مقارنة الحلول المختلفة ليرى أوجه التفاضل بين الحلول ومدى مطابقة كل منها على حالته .

(٦) المرحلة النهائية : فى هذه المرحلة يختار الفرد الحل الأكثر ملائمة له ويبدأ فى تنفيذه .

٤ ـ تصنيف كاون Kawin : وعناصر اتخاذ القرار عنده تتخذ ثمانية مراحل هى (Kawin, 1957) :

(١) التعرف على المشكلة : وفيها يبدأ الفرد فى التعرف على المشكلة التى تواجهه والتى لايعرف عنها الكثير حيث أن معرفته للموضوع تتسم بالسطحية .

(٢) الملاحظة وجمع المعلومات : يحاول الفرد فى هذه المرحلة جمع المعلومات المختلفة عن المشكلة ويستعين بالمصادر المختلفة فى جمعها .

(٣) تحليل النتائج ودراسة مدى اتصالها بالمشكلة : عندما يجمع الفرد المعلومات عن المشكلة ، يحاول تحليل ماوصل إليه ليرى مدى اتصال هذه المعلومات المختلفة بصلب المشكلة .

(٤) تكوين الحلول المختلفة : بعد جمع المعلومات المختلفة لكل حل من هذه الحلول يمكن تصنيف الحلول كل على حدة حتى يسهل تقييمها .

(٥) تقييم الحلول : يحاول الفرد أن يقيم الحلول المختلفة التى توصل إليها ليرى مدى مناسبة كل منها لقيمه وأهدافه .

(٦) تجربة الحل المناسب : بعد أن يصل الفرد إلى الحلول المختلفة التى توصل إليها وبعد اختيار أكثر الحلول المناسبة يبدأ الفرد فى تجربة الحل المختار ليرى نتائجه قبل أن يتخذ قرار بشأن استخدامه الاستخدام الكامل.

(٧) ملاحظة تطبيق الحل المناسب : بعد أن يجرب الفرد الحل المناسب ويقتنع بأهميته يحاول أن يدرس بعد ذلك بعض العوامل الأخرى المتصلة بعملية التطبيق مثل سهولة الحل ، وسرعته ، والمتاعب التى

تحدث أثناء عملية التطبيق ... إلخ وذلك حتى يستطيع أن يصل إلى أنسب الطرق لتطبيق الحل والقضاء على المشاكل والمتاعب التى قد تظهر فى عملية التطبيق .

(٨) الاستعداد لتغيير طريقة الحل إن احتاج الأمر : إذا وجد الفرد أن الحل الذى اختاره بعد تطبيقه غير ملائم له ، أو أن طريقة تطبيقه غير مناسبة يستطيع الفرد تغيير كل من الحل أو طريقة التطبيق أو كل منهما حتى يصل إلى ماهو مناسب .

٥ ـ تصنيف جاجين (Gagne, 1959) : وهو مشابه لتصنيف « ويلكنج » مع اختلاف فى تسمية المراحل . وهو يتكون من خمسة مراحل هى :

(١) الموقف : حيث يجد الفرد نفسه أمام مشكلة تعترض حياته ولايعلم عنها الكثير .

(٢) بداية تكوين المفاهيم : حيث يبدأ الفرد فى التعرف على المشكلة بالتفصيل ويبدأ فى جمع المعلومات عنها وعن كيفية حلها .

(٣) تكوين الحلول المختلفة : يجمع الفرد كل الحلول الممكنة لحل المشكلة ويبدأ فى استقصاء ودراسة كل حل على حدة لكى يستطيع أن يحكم على أصلحها بالنسبة له .

(٤) اتخاذ القرار : بعد أن يختار الفرد الحل المناسب للمشكلة التى أمامه ويقتنع بصلاحيته اقتناعاً كاملاً يبدأ فى تنفيذ القرار .

(٥) تأكيد القرار : بعد أن يتخذ الفرد القرار باستخدام الفكرة الجديدة أو الحل المناسب يبدأ فى ممارسته باستمرار وفى ذلك تأكيد للقرار الذى اتخذه .

٦ ـ تصنيف بريم Brime (عبدالوهاب ، ١٩٧٩) : وهو تصنيف هام ويرجع ذلك إلى اهتمامه بالجانب النفسى مع الجانب الاجتماعى وهو يتكون من

(١) التعرف على المشكلة : حيث يشعر الفرد بوجود مشكلة أمامه تعترض حياته وهو غير ملم بجوانبها المختلفة ككل .

(٢) الحصول على المعلومات الضرورية : يبدأ الفرد فى البحث عن المعلومات المختلفة المتصلة بالمشكلة . وهو يستعمل مصادر كثيرة متعددة للحصول على أكبر قدر من المعلومات .

(٣) التوصل إلى الحلول المختلفة : وفى هذه المرحلة يتعرف الفرد على الحلول المختلفة للمشكلة التى تواجهه ويحاول جمع أكبر قدر من المعلومات عن كل حل ليرى مميزات وعيوب كل من الحلول الماثلة أمامه .

(٤) تقييم الحلول : وفى هذه المرحلة يقيم الفرد كل حل على حدة ، ليرى فائدته ومدى اتفاقه مع قيمه ومع الغاية التى يريد التوصل إليها .

(٥) اختيار خطة العمل : بعد أن يختار الفرد الحل المناسب ويتأكد من صلاحيته بالنسبة له يبدأ فى اختيار الخطة التى سيستخدمها لتطبيق الحل المختار .

(٦) التنفيذ الفعلى للقرار وأى تعديلات تحدث : فى هذه الخطوة يبدأ الفرد فى تنفيذ القرار المختار ويطبقه عملياً ويستعمله الفرد فى حياته اليومية . وقد يستمر الفرد فى تنفيذ قراره باستمرار أو تعديله إذا رغب .

٧ ـ **تصنيف روجرز** : (Rogers, 1983) يعتبر روجرز واحداً من أهم علماء الاجتماع الريفى والذين كانت لهم اسهامات كبيرة فى مجال اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام المبتكرات الحديثة ، ويعرّف روجرز عملية اتخاذ القرار بأنها العملية التى يمر الفرد خلالها عبر مراحل متعددة وهى معرفة الفكرة ، الاستمالة أو الاقناع أو تكوين اتجاه ـ اتخاذ قرار باستخدام الفكرة أو رفضها ، ويقوم الفرد باستخدام الفكرة وتقييم عملية التنفيذ للاستمرار فى استخدام الفكرة أو عدم الاستمرار وسنوضح فى الآتى هذه المراحل وباختصار

(١) مرحلة المعرفة Knowledge Stage : وهى أولى مراحل عملية اتخاذ القرار والتى تبدأ بتعرض الفرد لوجود الفكرة الجديدة ومحاولة معرفة كيفية تطبيقها ، ولكن هناك تساؤل هو أيهما يأتى أولاً الحاجات أو المعرفة أو الوعى بالفكرة ؟ فهل الحاجة تسبق معرفة الفكرة الجديدة ؟ أو هل معرفة الفكرة تخلف الحاجة إليها ؟ إنها مثل موضوع البيضة والكتكوت ، ولم توضح الأبحاث الإجابة عن هذا التساؤل ، فأحياناً ماتأتى الحاجة لبعض الأفكار أولاً ، وعلى العكس من ذلك فى البعض الآخر .

(٢) مرحلة الحث أو الاستمالة أو الإقناع Peruasion Stage : وفى هذه المرحلة يقوم الفرد بتكوين اتجاه محبذ أو غير محبذ نحو الفكرة الجديدة وفيها يسعى الفرد إلى الحصول على معلومات أكثر عن الفكرة ولكن هناك بعض التساؤلات مثل أين يبحث عن تلك المعارف ؟ وما هى أنواع المعارف المتحصل عليها ؟ وكيف يفسر تلك المعارف المتحصل عليها ؟ وفى هذه المرحلة أيضاً يحاول الفرد الإجابة على الأسئلة الآتية: ماهى نتائج استخدام الفكرة ؟ وماهى المزايا والمساوىء ؟ .

(٣) مرحلة اتخاذ القرار Decision Stage وتحدث هذه المرحلة عندما يقرر الفرد استخدام الفكرة أو رفضها . ويلزم الأخذ فى الاعتبار أن الفرد قد يقرر رفض الفكرة فى أى مرحلة من المراحل الخمسة لاتخاذ القرار فمثلاً قد يقوم برفض الفكرة فى مرحلة المعرفة أو الاستمالة أو اتخاذ القرار وتنفيذ القرار . أما إذا اتخذ القرار فى المرحلة الخامسة وهى تعزيز القرار فإنها تسمى عدم الاستمرارية Discontinounce وهناك نوعين من الرفض :

أ ـ رفض نشيط Active Rejection وهو اتخاذ قرار استخدام الفكرة ثم العدول عن ذلك .

ب ـ رفض سلبى Passive Rejection وهو قرار بعدم استخدام الفكرة بالمرة

(٤) مرحلة التنفيذ Implementation Stage تحدث هذه المرحلة عندما يقوم الفرد بوضع الفكرة موضع التنفيذ وقبل هذه المرحلة فإن عملية اتخاذ القرارات مازالت عملية عقلية فقط . وبمجرد تنفيذ الفكرة يحدث تغيير كامل فى سلوك الفرد ومازالت هناك درجة من عدم التأكد فى النتائج المتوقع الحصول عليها من الفكرة خلال هذه المرحلة رغم أن قرار ا ستخدام الفكرة قد تم اتخاذه مسبقاً .

(٥) مرحلة التعزيز Confirmation Stage لاتعتبر مرحلة اتخاذ قرار استخدام أو رفض الفكرة مرحلة نهائية لعملية اتخاذ القرار . ففى مرحلة التعزيز يبحث الفرد عن تدعيم وتأييد القرار المتخذ بخصوص استخدام الفكرة إلا أنه قد يتخذ قراراً معاكساً وذلك بعد تعرضه لرسالة مضادة للفكرة . هذه المرحلة تستمر بعد اتخاذ قرار استخدام الفكرة أو رفضها ولمدة غير محددة . وعدم الاستمرار هو قرار رفض الفكرة بعد استخدامها وهناك نوعين من عدم الاستمرار :

أ ـ الاحـلال Replacement وهو اتخاذ قرار رفض فكرة معينة واحلالها بأخرى .

ب ـ الرفض بعد الاستخدام Disenchantment وهو اتخاذ قرار برفض الفكرة بسبب عدم الرضا عنها أو عدم ملاءمتها لظروف الفرد نفسه وقلة ميزتها النسبية .

الدراسات التى تناولت دور المرأة فى اتخاذ القرار :

سيتم فى الآتى تناول أهم الدراسات التى تناولت دور المرأة الريفية فى اتخاذ القرار :

دراسة جامع وآخرون (١٩٨٩) عن « حالة المرأة الريفية المصرية ـ تقييم دورها ـ مكانتها ـ وبرامجها التدريبية » :

أهداف الدراسة . استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على حقيقة الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى جمهورية مصر العربية تحت الظروف الريفية

التقليدية والمتطورة وذلك من خلال التعرف على التوقعات الخاصة بأدوار المرأة الريفية ، والتعرف على حقيقة الدور الذى تقوم به المرأة الريفية كربة بيت ومدى مشاركتها فى اتخاذ القرارات الأسرية ، والتعرف على الدور الذى تلعبه المرأة الريفية فى مجال العمل الزراعى وغير الزراعى ، وكذا على مدى مساهمتها فى الأنشطة المجتمعية المحلية التطوعية ومشاركتها فى الحياة السياسية ، وكذلك التعرف على الدور الذى تلعبه المرأة الريفية فى مجال تنظيم الأسرة ، وتحديد المؤشرات التى تحدد المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية ، وأخيراً تحديد الصفات التى ترفع من قدرة المرأة الريفية وتدعيم مركزها الاجتماعى . وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعى الميدانى لعينتين من قريتى الغابة والدشوى التابعتان لمحافظة البحيرة ، وبلغ قوام العينتان ٤٩٧ .

ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن قصور دور المرأة فى تنمية نفسها وأسرتها وقريتها، وكان من أبرز مظاهر هذا القصور مايلى :

١ ـ القصور فى عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية لأبنائها لانخفاض ثقافتها .

٢ ـ المشاركة النسبية القليلة فى اتخاذ القرارات الأسرية حتى فيما يتعلق بمصيرها كالاستمرار فى تعليمها أو اختيار شريك حياتها .

٣ ـ تخلف أدائها فى الأعمال المنزلية لتخلف الأساليب المستخدمة .

٤ ـ قصورها فى معرفة الأساليب الزراعية والتكنولوجية الحديثة .

٥ ـ ضآلة إسهامها فى مجالات العمل غير الزراعى والشئون العامة لمجتمعها المحلى.

٦ ـ قصور وعيها بذاتها وضعف ثقتها فى أنوثتها .

دراسة خضر (١٩٨٤) « عن تحديد أنماط اتخاذ القرارات المنزلية والمزرعية فى الأسرة الريفية » :

أهداف الدراسة : استهدفت الدراسة تحديد الأنشطة والمجالات المنزلية

والمزرعية التى يغلب أن ينفرد الزوج أو الزوجة باتخاذ قرار بشأنها ، وكذلك الموضوعات التى يشتركان فيها ، وكذلك معرفة ما إذا كانت أنماط القرارات هذه تختلف باختلاف الصفات الشخصية للمزارعين أم باختلاف الصفات الشخصية لزوجاتهم . وأخيراً لدراسة العلاقة بين الإمكانيات الأسرية والأنماط المختلفة لاتخاذ القرارات الأسرية .

وقد حدد المجال الجغرافى للدراسة فى قريتين (أحدهما بمحافظة الشرقية ، والأخرى بمحافظة بنى سويف) . ولقد تم استيفاء البيانات من ١٠٦ مزارعاً عن طريق المقابلة الشخصية .

نتائج البحث : وأوضحت النتائج أن أنماط اتخاذ القرارات تختلف باختلاف موضوعات القرار ومجالات القرارات . إذ لوحظ أن هناك موضوعين فقط من ٢٠ موضوعا كان فيها نسبة انفراد الزوجات باتخاذ القرارات أكبر من نسبة انفراد الأزواج باتخاذ القرارات بشأنها . وهذان الموضوعان هما (بيع وشراء الطيور) .

وبالنظر إلى المجالات الأخرى وجد أن أكبر مجال تنفرد فيه الزوجات باتخاذ القرار بمفردها هو مجال تسويق المنتجات اللبنية ، أما باقى المجالات فلم يذكر أكثر من ٩ر١ ٪ من الأزواج أن زوجاتهم ينفردون باتخاذ القرار . وهذه المجالات هى العمليات الزراعية ـ الترفيه ـ شئون المنزل ، العلاقات الاجتماعية ـ التنشئة الاجتماعية . وهناك نسبة من الأزواج حوالى ٨ر٢ ٪ ذكروا أن زوجاتهم ينفردن باتخاذ القرارات فى تسعة موضوعات تمثلت فى (كيفية علاج مريض فى الأسرة، الإحتياجات الإستهلاكية للأسرة ، شراء جهاز وعفش للمنزل ، الزيارات العائلية ، مجاملة أقارب الزوج فى الأفراح ، زواج الأبناء أو البنات ، توجيه الأولاد) كل هذا من ناحية انفراد الزوجات بالقرار .

أما من ناحية إنفراد الأزواج بالقرارات أو اشتراك زوجاتهم معهم فقد أمكن ترتيب المجالات تنازلياً طبقاً للنسبة المئوية لانفراد الزوج فى اتخاذ القرارات كالتالى:

العمليات الزراعية (٨٣٫٩) ، الترفيه والعلاقات الاجتماعية (٥٩٫٤ ٪) التنشئة الاجتماعية للأولاد (٥٣٫٨ ٪) .

وبالنسبة للهدف الثانى وهو تحديد العلاقة بين المتغيرات الشخصية للزوج والزوجة والإمكانيات الأسرية وتأثيرها فى أنماط اتخاذ القرارات وجد أن :

أ ـ أنماط اتخاذ القرار فى المجالات الخمس المدروسة اختلفت باختلاف كل من المستوى التعليمى للزوج واتصاله الإعلامى وتفرغه للزراعة .

ب ـ أن معامل التوافق بين كل من هذه المتغيرات وأنماط اتخاذ القرار فى القرارات الأسرية المختلفة ضعيف ومعنى ذلك أن هذه المتغيرات الشخصية للزوج لاتؤثر على انماط اتخاذ القرار عند مستوى ٥ ٪ .

جـ ـ بمقارنة زوجات المزارعين طبقاً لمستوى تعليمهن واسهامهن فى دخل الأسرة على أنماط اتخاذ القرارات وجد أنه ليس هناك اختلاف مغزوى باختلاف المستوى التعليمى أو الإسهام من عدمه فى دخل الأسرة . كما أن معامل التوافق بين كل من هذين المتغيرين وأنماط اتخاذ القرار ضعيف.

دراسة أمين (١٩٨٩) حول « دور الزوجة الريفية فى عملية اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى بقرية كفر مشلة ـ مركز كفر الزيات ـ محافظة الغربية » :

أهداف الدراسة : استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المرأة الريفية فى اتخاذ القرارات الأسرية والتعرف على بعض الخصائص المميّزة للزوجة والتى من شأنها أن تؤثر على اتخاذها للقرار ، وكذلك دراسة العلاقة الارتباطية بين الخصائص المميّزة للزوجة الريفية ودورها فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى ، وأخيراً دراسة العلاقة الارتدادية بين اتخاذ الزوجة للقرار وخصائصها المميّزة .

واستخدمت الباحثة الإستبيان بالمقابلة الشخصية فى جمع البيانات من زوجات الزراع وبلغ قوام العينة ٩٠ زوجة .

ودلت نتائج الدراسة على أن نسبة الزوجات المبحوثات اللاتى تقمن بدور مرتفع فى اتخاذ القرارات الأسرية والمزرعية قد بلغ نحو ٢١ ٪ من جملة العينة ،

فى حين بلغت نسبة الزوجات اللاتى تقمن بدور مرتفع فى اتخاذ القرارات الأسرية ٣٣٪ من العينة البحثية ، أما بالنسبة للزوجات اللاتى تقمن بدور مرتفع فى اتخاذ القرار المزرعى فقد بلغت نسبتهن ٦٧٪ من جملة العينة . وفيما يتصل بالعلاقة الارتباطية بين الخصائص المميِّزة للزوجات ودورهن فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى ، فقد دلت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين كل من « خصائص العمر ، تعليم الزوج ، تعليم الأبناء ، حجم الأسرة، مشاركة الزوجة فى العمل المزرعى ، مستوى الوعى العام والانفتاح الحضارى للزوجة » وبين دور الزوجة فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى ، بينما ثبت وجود علاقة ارتباطية طردية بين (خصائص تعليم الزوجة ، حجم حيازة الأسرة ، حجم حيازة الزوجة ، وجود دخل مستقل للزوجة) وبين دور الزوجة فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى . وقد اتضح معنوية تأثير الخصائص التى حددتها الباحثة مجتمعة على دور الزوجة فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى ، حيث كانت هذه الخصائص والتى تمثل المتغيرات المستقلة مسئولة عن تفسير ٤٢٪ من التغير فى المتغير التابع محل الدراسة وهو دور المرأة فى اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى ، كذلك دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتدادية بين دور الزوجات الريفيات فى اتخاذ القرارات الأسرية والمزرعية وبين المتغيرات المستقلة الآتية : (حجم الحيازة المزرعية للزوجة المشاركة فى العمل المزرعى ، وجود دخل مستقل للزوجة، تعليم الزوجة) بينما هناك علاقة عكسية بين تعليم الزوج ودور الزوجات الريفيات فى اتخاذ القرارات الأسرية والمزرعية .

دراسة كل من صالح ، عزمى (١٩٨٤) عن « دور زوجات الزراع فى اتخاذ القرارات الأسرية بقرية محلة منوف مركز طنطا » :

أهداف الدراسة : استهدف هذا البحث بصفة رئيسية دراسة دور زوجات الزراع بقرية محلة منوف مركز طنطا فى اتخاذ القرارات الأسرية . وقد تم اختيار العينة من زوجات الزراع الحائزين من واقع سجلات الجمعية التعاونية ، وأمكن استيفاء الاستمارات بالمقابلة الشخصية مع زوجات ١١٠ مزارع بعد استبعاد غير

المتزوجات والمطلقات والأرامل .

وقد تبين من نتائج الدراسة أنه : فيما يتعلق بدور الزوجة فى اتخاذ القرارات الأسرية أن ٣٤٪ من جملة زوجات الزراع بالعينة يقمن بدور كبير فى اتخاذ القرارات الأسرية ، وأن ٤٥٪ منهن يقمن بدور متوسط ، بينما ٢١٪ منهن يقمن بدور منخفض فى هذا المجال وتشير النتائج إلى أن مجالات اتخاذ القرار التى حددتها الدراسة جاء ترتيبها كالتالى : الإستهلاك الأسرى ٢٣٪ ، الإنتاج المنزلى المزرعى ٢٢٪ ، الشئون الاجتماعية الأسرية ١٥٪ ، الإدخار الأسرى ٥٪ ، كما تبين تفوق نسبة الزوجات اللاتى تنفردن باتخاذ القرارات المتعلقة بأبنائهن الإناث على النسبة المناظرة فى حالة الأبناء الذكور . أما فيما يختص بالعوامل المرتبطة بدور الزوجات فى اتخاذ القرارات الأسرية فلقد اتضح وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين دور الزوجات فى اتخاذ القرارات الأسرية وبين كل من (المستوى التعليمى للزوجة ، نوع الأسرة، الإنفتاح الثقافى والحضارى ، السلوك القيادى، الإتجاه نحو التعليم) بينما ثبت وجود علاقة ارتباطية عكسية معنوية بين دور الزوجات فى اتخاذ القرارات الأسرية وبين كل من (عمر الزوجة والحيازة الزراعية) ، وكذلك دلت النتائج على وجود علاقة ارتباطية معنوية بين دور المرأة فى اتخاذ القرارات وكل من (عمر الزوج ـ المستوى التعليمى للزوج ـ عدد أفراد الأسرة) . كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين دور الزوجات فى اتخاذ القرارات الأسرية وخمسة متغيرات مجتمعة هى (عمر الزوجة ـ المستوى التعليمى للزوجة ، نوع الأسرة ، السلوك القيادى ، الحيازة الزراعية) ، حيث كانت هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة مسئولة عن تفسير حوالى ٣٥٪ من قيمة التباين الممكن حدوثه فى المتغير التابع .

دراسة العزبى (١٩٨٩) عن « العوامل المؤثرة على مدى مساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات الأسرية » :

أهداف الدراسة : استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية التعرف على مدى مساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات الأسرية الهامة ، والعوامل المؤثرة على

ذلك . ولقد تم اختيار عينة من الزوجات من كل من قرية البيضا التابعة لمركز كفر الدوار ، وقرية الغابة التابعة لمركز أبوحمص فى محافظة البحيرة ، وتمثل قرية البيضا قرية يغلب عليها النشاط الصناعى ، بينما تمثل قرية الغابة قرية زراعية تقليدية . وقد تم اختيار الزوجات على مرحلتين ، حيث تم أولاً اختيار عينة عشوائية من الوحدات المعيشية بكل من القريتين ، ثم تلى ذلك اختيار زوجة واحدة من كل وحدة معيشية بطريقة عشوائية بسيطة وذلك فى حالة وجود أكثر من زوجة به . وقد بلغ عدد الزوجات اللاتى تتكون منهن العينة ١٨٨ زوجة يمثلن حوالى ٣٠ ٪ من عدد الوحدات السكنية بالقريتين .

وقد استخدمت النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعاملات بيرسون للارتباط واستخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كما استخدم معامل التحديد ر ٢ وقد أسفرت نتيجة التحليل على أن متوسط مساهمة الزوجات فى القرارات الأسرية فى العينة الكلية قد بلغ ٤٥٫٥ ٪ ، ويبلغ هذا المتوسط فى قرية البيضا ٤٦ ٪ ، بنيما بلغ فى قرية الغابة ٤٥ ٪ ، أى أن أكثر من نصف عدد الزوجات فى المتوسط لا يساهمن فى القرارات الأسرية الهامة سواء فى القرية الصناعية أو الزراعية التقليدية ، كما تباينت نسبة المساهمات فى القرارات الأسرية تبايناً واضحاً من قرار لآخر فى القريتين ، حيث ترتفع بوضوح نسبة المساهمات فى القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة (٨٨٫٥ ٪) ، وزواج البنات (٧٤ ٪) وتقل بوضوح نسبة المساهمات فى القرارات الخاصة بزواج وسفر الزوج للعمل بالخارج (٣٣ ٪) ، وسكن الأبناء (٣٦٫٥ ٪) ، بينما تأتى نسبة المساهمات فى القرارات الخاصة باختيار أصدقاء الأبناء وصديقات البنات فى مرتبة متوسطة (٥١ ٪) ، كما أن أهم الاختلافات بين القريتين تتمثل فى الارتفاع النسبى للمساهمات فى القرارات الخاصة بتنظيم النسل وزواج البنات وزواج الأبناء فى القرية الصناعية عنه فى القرية الزراعية . والانخفاض النسبى للمساهمات فى القرارات الخاصة بشراء أو بيع الأرض والعقارات وسفر الزوج للعمل بالخارج فى القرية الصناعية مقارنةً بالقرية الزراعية . بينما تتقارب نسبة المساهمات من القريتين فى القرارات

الخاصة بمسكن الأبناء واختيار أصدقاء الأبناء وصديقات البنات .

أما عن العلاقات بين درجة مساهمة الزوجات فى القرارات الأسرية والمتغيرات الأخرى فقد أوضحت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقات مغزوية موجبة بين درجة مساهمة الزوجة فى القرارات الأسرية فى كل من القريتين وبين كل من مستواها التعليمى وحالتها العملية ومساهمتها فى ميزانية الأسرة بالإضافة إلى وجود علاقة مغزوية موجبة بين درجة المساهمة فى القرارات الأسرية وعمر الزوجة عند الزواج ، وعلاقة مغزوية سالبة بين درجة المساهمة فى القرارات الأسرية والفرق فى المستوى التعليمى بين الزوجين وذلك فى قرية الغابة فقط . بينما لم توجد أى علاقة مغزوية أخرى بين درجة مساهمة الزوجات فى القرارات الأسرية وباقى المتغيرات .

أما نتائج تحليل الإنحدار المتعدد فإنها أظهرت وجود تأثير مغزوى موجب لكل من المستوى التعليمى والحالة العملية للزوجة ومساهمتها فى ميزانية الأسرة على درجة مساهمتها فى القرارات الأسرية فى كل من القريتين . بينما لم يوجد تأثير مغزوى لباقى المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . كما يتضح من قيم معاملات الإنحدار وقيم R المقابلة لها عند مستوى مغزوية ٠٫٠٥ أى أن نتائج تحليل الإنحدار قد دعمت مفهوماً اجتماعياً سائداً فى الثقافة التقليدية الريفية يقضى بأن يكون للرجل الكلمة الأولى والأخيرة فى تقرير شئون الأسرة . وأن الزوجات الريفيات يشاركن مشاركةً فعالة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة بينما أشارت النتائج إلى أنه بينما تشارك المرأة الريفية بوضوح فى القرار الخاص بزواج بناتها ، فإن مشاركتها فى القرار الخاص بزواج أبنائها الذكور يكون على النقيض من ذلك . وقد أرجع العزبى ذلك إلى عدة أسباب منها أن الأم أكثر قرباً عن الأب من البنت وأدرى بظروفها وحقيقة مشاعرها مما يبرر أهمية أخذ رأيها فى زواجها ، خاصة وأن الفشل فى الزواج نتيجة اختيار زوج غير مناسب سوف تعود آثاره السيئة على أسرة الفتاة مباشرة . فى حين أن الفشل فى اختيار زوجة مناسبة للابن قد لاتعود آثاره السلبية إلا على الإبن وحده ، كذلك

فإن العرف الدينى يحض على التماس رأى الزوجة فى زواج ابنتها . فقد جاء فى الحديث الشريف أن الرسول ﷺ قال : « أمروا النساء فى بناتهن » .

دراسة وهبة (١٩٨٥) عن « العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرار فى الأسرة الريفية المصرية » :

أهداف الدراسة : استهدفت الدراسة التعرف على :

١ ـ حجم وطبيعة الأدوار المختلفة لأفراد الأسرة أو غيرهم فى اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة ببعض قضايا التنمية .

٢ ـ التعرف على العلاقة بين سلوك الأفراد فى الأسرة الريفية وخارج الأسرة الريفية خلال اتخاذ قراراتهم المتعلقة ببعض قضايا التنمية وبين بعض خصائصهم .

٣ ـ التعرف على العلاقة بين سلوك أرباب الأسر الريفية خلال اتخاذ قراراتها المتعلقة ببعض قضايا التنمية الريفية من ناحية . وبعض اتجاهاتهم ومعارفهم وخصائصهم الفردية من ناحية أخرى .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج يتضمن أربعة مراحل لاتخاذ القرار تمثلت فى :

(١) الوعى والإنتباه . (٢) الإهتمام . (٣) التقييم . (٤) اتخاذ القرار .

وقد اقتصرت المجالات التى تناولتها هذه الدراسة على أربعة مجالات هى كالتالى :

فى المجال الزراعى : اقتصرت على قرار زراعة محصول بنجر السكر ، وفى المجال الصحى : اقتصرت على قرار تنظيم الأسرة ، وفى المجال الاجتماعى : اقتصرت على قرار زواج الإبن ، وفى المجال التعليمى : اقتصرت على قرار استكمال تعليم البنت .

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه ليس من المحتم أن تمر الأسرة بجميع المراحل فى مختلف قراراتها بهذا التسلسل ، وأن الاختلافات المعرفية بين الأفراد تنعكس على قراراتهم وتؤدى الفوارق إلى اختلاف تتابع اتخاذ القرار ما بين فرد وآخر وذلك نظراً لأن عملية اتخاذ القرار عملية عقلية وليس لها مظاهر خارجية يمكن التعرف عليها . كما أن القرارات تتأثر بالقيم والإتجاهات والمعتقدات السائدة وبصفة خاصة الفهم الخاطىء للعقائد الدينية فى البيئة . وأن الأسر تختلف فى طريقة اتخاذ القرار وفقاً للعوامل الخاصة بها . كما أظهرت النتائج أن بعض القرارات داخل بعض الأسر تتخذ بطريقة تلقائية روتينية دون حوار أو نقاش بين أفرادها مثل قرار تعليم البنت . وقد ذكر الباحث أن هذه الدراسة وإن عكست جزءاً من الحقيقة فى كيفية اتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية إلا أنها لاتعكس الحقيقة بأكملها وذلك لأن رب الأسرة قد يحاول أن يظهر أمام الآخرين وخاصة الغرباء بأنه السيد والمهيمن والمسيطر على الأسرة ومتخذ قراراتها بحكم التقاليد الريفية التى تجعل من العيب أن يذكر الرجل أن زوجته أو بعض أبنائه قد شاركوا فى قرار معين .

دراسة السيد (١٩٨٧) « عن دور المرأة فى العمل المزرعى وحاجاتها إلى أنشطة إرشادية متخصصة » :

استهدفت الدراسة التعرف على مساهمة النساء الريفيات فى القرارات المزرعية . وقد دلت النتائج أن متوسط مساهمة النساء فى القرارات المزرعية الخاصة بنوع التقاوى بلغت نسبتها ٤٨٫٦٣ ٪ ، ٤١٫٥ ٪ فى مرحلتى السماع عن الفكرة وجمع المعلومات على الترتيب ، بينما بلغت فى مرحلة المفاضلة بين البدائل ٥٦٫٤٨٪ ، وفى مرحلة تنفيذ القرار ٥١٫٢١٪ ، بينما بلغت فى مرحلة تقييم القرار ٥٦٫٦٩٪ .

دراسة السيد ، سليم (١٩٩٠) « عن دور المرأة الريفية فى عملية تبنى أو رفض الأفكار الزراعية المستحدثة » :

وقد استهدفت الدراسة :

١ ـ تحديد العلاقة بين موافقة الزوجة على الفكرة المستحدثة وتبنى هذه الفكرة .

٢ ـ تحديد العلاقة بين رفض الزوجة للفكرة المستحدثة ومرحلة التبنى التى تم فيها رفض هذه الفكرة .

٣ ـ تحديد أثر مساهمة النساء فى الأدوار الخاصة بمراحل تبنى الفكرة الزراعية المستحدثة الخاصة بتحديد نوع التقاوى على تبنى هذه الفكرة .

٤ ـ تحديد أثر مساهمة النساء فى مراحل عملية تبنى الفكرة الزراعية المستحدثة الخاصة بتحديد نوع التقاوى فى محصول الذرة الشامية على مرحلة التبنى التى يتم فيها رفض هذه الفكرة .

ولقد تم جمع البيانات من ٩١ مبحوثة من زوجات زراع الذرة بقرية أوليلة مركز ميت غمر ـ دقهلية ، وأسفرت النتائج عن وجود توافق عال بين رأى الزوجة وبين تبنى ورفض التوصيات المتعلقة بتحديد نوع التقاوى . كما تبين أنه لاتوجد علاقة معنوية بين نسبة مساهمة النساء فى عملية التبنى وبين تبنى هذه التوصيات ، وأيضاً لاتوجد علاقة معنوية بين نسبة مساهمة النساء فى عملية التبنى ومرحلة الرفض التى يتم بعدها رفض الفكرة . أى أن التأثير فى عملية التبنى يرجع لموافقة الزوجة أولاً .

دراسة صومع (١٩٩٤) « عن مساهمة الزوجات الريفيات فى اتخاذ القرارات الأسرية » :

استهدف هذا البحث بصفة أساسية التعرف على مدى مساهمة الزوجات الريفيات المبحوثات فى صنع القرارات الأسرية الهامة وتحديد العوامل المؤثرة على مساهمتهن فى كل قرار من القرارات موضوع الدراسة . وقد تم جمع البيانات اللازمة للبحث بالمقابلة الشخصية مع المبحوثات اللاتى بلغن ١٠٦ مبحوثة . كما استكملت بعض البيانات الخاصة بخصائص الزوج من الزوج شخصياً . وقد تم اختيار عينة الزوجات بطريقة منتظمة باختيار خامس بيت فى كل شارع وتم

تحديد مواعيد المقابلات بحيث يتواجد الزوجان معاً فى المنزل للحصول على بيانات منهما .

وتمثلت أهم النتائج البحثية فيما يلى :

١ ـ تتباين مساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات الأسرية المدروسة من قرار إلى آخر .

٢ ـ تساهم الزوجات الريفيات بدور ملحوظ فى اتخاذ القرارات فى المجاملات ، توجيه الأبناء والبنات فى الأسرة ، المشاركة الاجتماعية للأسرة ، زواج الأبناء والبنات .

٣ ـ تساهم الزوجات الريفيات بدرجة منخفضة نسبياً فى القرارات الأسرية المتعلقة بالنواحى المادية للأسرة .

٤ ـ تساهم الزوجات الريفيات بدور متوسط نسبياً فى القرارات الأسرية ككل .

٥ ـ تشير نتائج الإنحدار الخطى المتعدد إلى مايلى :

أ ـ ترتبط متغيرات الدراسة المستقلة بعلاقة خطية متعددة بمساهمة الزوجة فى القرارات المتعلقة بزواج الأبناء وأن المتغيرات مجتمعة تفسر ٢٥,٩٪ من التباين فى مساهمة الزوجة فى قرارات زواج الأبناء والبنات .

ب ـ ترتبط متغيرات الدراسة المستقلة مجتمعة بمساهمة الزوجات الريفيات فى القرارات المالية بعلاقة خطية متعددة وأنها تفسر ٣٢٪ من التباين .

جـ ـ ترتبط المتغيرات المستقلة مجتمعة بمساهمة الزوجات فى القرارات المتعلقة بتوجيه الأبناء بعلاقة خطية وتفسر ٢٠٪ من التباين .

د ـ ترتبط المتغيرات المستقلة مجتمعة بمساهمة الزوجة فى القرارات المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية للأسرة وتفسر ١٥,٤٪ من التباين .

هـ ـ ترتبط المتغيرات المستقلة فى الدراسة مجتمعة بمساهمة الزوجة فى القرارات الأسرية لكل مقارنة بمجموع المجالات الأربعة السابقة بعلاقة خطيه متعددة وتفسر ٣٩,٦٪ من التباين فى مساهمة الزوجة .

دراسة زينب على (١٩٩٦) عن « ترشيد مشاركة الريفيات فى اتخاذ القرارات التسويقية لكل من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ببعض قرى محافظة الشرقية » :

أهداف الدراسة : استهدفت هذه الدراسة تحديد درجة مشاركة الريفيات فى اتخاذ مختلف أنواع القرارات التسويقيـة للمنتجات الزراعية ، والتعرف على ما إذا كانت هذه المشاركة تختلف باختلاف أنواع المنتجات ، كذا التعرف على درجة احتياج الريفيات للمعلومات اللازمة لترشيد القرارات التسويقية .

وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ١٢٥ مبحوثة من زوجات الزراع الموجودين بخمس قرى بمحافظة الشرقية .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- انخفاض نسبة المبحوثات اللاتى تشاركن بدرجة عالية فى اتخاذ القرارات التسويقية للمنتجات الزراعية النباتية حيث بلغت (١٣,٩٣ ٪) ، فى حين كانت تلك النسبة (٥٥,٧٤ ٪) بالنسبة للمنتجات الزراعية الحيوانية ، الأمر الذى يعكس أهمية المرأة الريفية فى هذا المجال .
- وجد احتياج عالٍ نسبته (٧٣,٩٤ ٪) للمعلومات اللازمة لترشيد القرارات التسويقية ، كما اتضح أن هناك ثلاثة متغيرات تؤثر على درجة الاحتياج للمعلومات التسويقية وهى مساهمة المبحوثة فى العمل الزراعى ، وحجم الحيازة الزراعية للمبحوثة ، والسن ، ويعزى لهذه المتغيرات مجتمعة (٤١,٣٤ ٪) من التباين فى درجة الاحتياج للمعلومات التسويقية .

مراجع الفصل العاشر

١ ـ أمين ، صفاء أحمد (دكتور) ، « دراسة حول دور الزوجة الريفية فى عملية اتخاذ القرار الأسرى والمزرعى بقرية كفر مشلة ـ مركز كفر الزيات ـ محافظة الغربية » ، المؤتمر الثانى للاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية ـ المجلد الرابع ـ كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مارس ١٩٨٩ .

٢ ـ السيد ، عزيزة عوض الله (دكتور) ، « دور المرأة الريفية المصرية فى العمل المزرعى وحاجاتها لأنشطة إرشادية متخصصة » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

٣ ـ جامع ، محمد نبيل وآخرون ، « مسح تقييم دور مكانة المرأة الريفية المصرية وبرامجها التدريبية فى مجال الارشاد والتنمية الريفية ، دراسة حالة » ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، يوليو ١٩٨٧ .

٤ ـ جمال الدين ، أحمد (دكتور) ، « دراسة لأهم العوامل المؤثرة فى عملية اتخاذ القرارات فى الأسرة الريفية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

٥ ـ جون سكانزونى ماكسيمليان زبنو فانى ، ترجمة على مكاوى ، « اتخاذ القرار الأسرى » ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد السابع ، أكتوبر ١٩٨٥ .

٦ ـ خضر ، فتحى (دكتور) ، « أنماط اتخاذ القرارات المنزلية والمزرعية فى الأسرة الريفية » ، المؤتمر الدولى الحادى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

٧ ـ صالح ، صبرى ـ عزمى ، سهير (دكاترة) ، « دور زوجات الزراع فى اتخاذ

القرارات الأسرية بقرية محلة منوف بمركز طنطا » ، كتاب المؤتمر الدولى التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية المنعقد فى الفترة من ٣١ مارس ـ ١٠ إبريل ١٩٨٤ ، المجلد (٩) إرشاد زراعى ومجتمع ريفى ، مركز الحساب العلمى ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

٨ ـ عبدالوهاب ، بدرية شوقى "اتخاذ القرار فى مجال تحديد النسل"، رسالة دكتوراه ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، قسم الدراسات الاجتماعية ، المنيا ، ١٩٧٩ .

9 - Wilkening, E., " Adoption of Improved Farm Practices as Related to Family Factors " , Wisconsin Agric. Madison, Wisconsin, December, 1953 .

10 - Mead, George, Stages in the Act : Preliminary Studies in Anselm Strans, (Ed.) The Social Psychology of George Herbert Mead, Phoenix Book, Chicago, 1956.

11 - Kawin, Ethel, " Middle Childhood", Chicago Press Chicago, 1957.

12 - Gagne, Robert, Problem Solving and Thinking in Paul Farm - Worth, and Quin McNemar (eds), California Annual Review, Palo Alto, California, 1959 .

***

الفصل الحادى عشر

محددات السلوك الإنجابى والخصوبة

الفصل الحادى عشر
محددات السلوك الإنجابى والخصوبة

مفهوم الخصوبة :

هناك خلط يقع فيه البعض عند تناولهم لموضوع الخصوبة وهو الخلط بين مفهوم الخصوبة وبين القدرة الحيوية ، فبينما يشير مفهوم الخصوبة Fertility إلى العدد الفعلى للأطفال الذين تلدهم المرأة خلال فترة خصوبتها ، فإن القدرة الحيوية Fecundity تعنى العدد الذى يمكن للمرأة إنجابه من الناحية البيولوجية. ومما لاشك فيه أن العدد الذى يمكن للمرأة إنجابه خلال فترة خصوبتها التى قد تمتد إلى ٣٥ سنة أكبر كثيراً من العدد الذى تقوم بإنجابه فعلياً . فالخصوبة ليست ببساطة نتاج عوامل بيولوجية ، ولكن الناس ينجبون عدداً أكبر أو أقل من الأطفال نتيجة لقوى اجتماعية واقتصادية تؤثر على سلوكهم الإنجابى (العزبى ، ١٩٩٥ عن Quberman and Clayton) .

ولقد تعددت المؤشرات التى تقاس بها الخصوبة وسنتناول فى الآتى أهمها :

(١) معدل المواليد الخام .

وهو نسبة مجموع المواليد أحياء فى عام معين إلى عدد السكان فى منتصف العام

$$\text{أى } \frac{\text{عدد المواليد أحياء فى عام}}{\text{عدد السكان فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وعلى الرغم من أن معدل المواليد الخام يعد أكثر مؤشرات الخصوبة شيوعاً ، إلا أنه مؤشر محدود الفائدة فى الدلالة على مايطرأ من تغيرات على الخصوبة البشرية خاصة إذا كان الاهتمام منصباً على تلك التغيرات فى السلوك التناسلى الناجمة عن عوامل اقتصادية واجتماعية .

(٢) معدل الخصوبة العام .

وهى نسبة عدد المواليد أحياء فى عام معين إلى عدد النساء اللواتى فى سن الحمل (١٥ ـ ٤٩ سنة) في ذلك العام .

$$\text{أى } \frac{\text{عدد المواليد أحياء فى عام}}{\text{عدد النساء فى سن الحمل فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

(٣) نسبة المواليد التفضيلية :

وهى نسبة عدد المواليد الأحياء للأمهات من عمر معين إلى عدد الإناث فى هذا العمر ، وعادة يقسم سن الحمل من ١٥ إلى ٤٩ إلى فئات خمسية طول كل فئة خمس سنوات ، فمثلاً نسبة المواليد من الأمهات فى الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ =

$$\frac{\text{عدد المواليد أحياء فى العام من الأمهات فى الفئة العمرية ١٥ـ ١٩}}{\text{عدد الإناث فى سن الحمل فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وبالمثل نسبة المواليد من الأمهات فى الفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ =

$$\frac{\text{عدد المواليد أحياء فى العام من الأمهات فى الفئة العمرية ٢٠ـ ٢٤}}{\text{عدد الإناث اللواتى فى سن الحمل فى منتصف العام}} \times ١٠٠٠$$

وهكذا حتى الفئة العمرية ٤٥ ـ ٤٩ .

(٤) معدل الخصوبة الكلى :

وهو مجموع نسب المواليد التفصيلية للإناث اللواتى فى سن الحمل بين سن ١٥ ـ ٤٩ سنة مقسمة فى فئات عمرية طولها ٥ سنوات مع ملاحظة أن النسبة فى كل فئة عمرية هى فى الواقع متوسط النسب للسنوات الخمسية داخل الفئة وليس مجموعها . وبذلك لابد من ضرب كل سنة × ٥ قبل الجمع لجميع الفئات العمرية بين ١٥ ـ ٤٩ سنة .

(٥) معدل الإحلال الإجمالي :

هي مجموع نسبة المواليد التفصيلية للإناث فقط إلى أمهاتهن في الفئات العمرية الخمسية بين السن ١٥ ـ ٤٩ سنة . وهذا المعدل شبيه بمعدل الخصوبة الكلي ولكن بسط هذه النسبة يختص فقط بعدد مواليد الإناث ويحسب هذا المعدل بنفس الخطوات التي يحسب بها معدل الخصوبة الكلي .

(٦) معدل الإحلال الصافي :

يهتم الباحثون بمعرفة اتجاهات النمو السكاني في مدى جيل (ثلاثون سنة) واتخذوا في ذلك طرقاً كثيرة لعل من أدقها مايسمونه بمعدل الإحلال الصافي ، وهو قياس مدى إحلال الجيل القادم محل الجيل الحاضر وأساسه معرفة نسبة المواليد الأطفال الإناث فقط لكل فئة من أمهاتهن في عام معين ، ثم افتراض تعرض كل مجموعة من مجموعات الأطفال أثناء تقدمهن في السن حتى يصلن إلى عمر أمهاتهن إلى معدل الوفيات في ذلك العام ، وبنسبة عدد من يقين على قيد الحياة من المواليد ويبلغن سن أمهاتهن إلى عدد أمهاتهن وتدل هذه النسبة على معدل الإحلال الصافي ، فإذا زادت عن واحد صحيح دل ذلك على أن عدد السكان سوف ينقص في الجيل القادم ، وإذا فرضنا أن النسبة بين مواليد جيل المستقبل إلى مواليد جيل الحاضر هي ١٫٣ كان معنى هذا أن النمو السكاني سوف يزيد بمقدار ٣٠٪ عن هذا الجيل .

(٧) نسبة الأطفال إلى الإناث اللواتي في سن الحمل :

وهي نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات إلى مجموع الإناث اللواتي في سن الحمل ويستخدم هذا المقياس عند مقارنة خصوبة قطاعات مختلفة من السكان ، يبين جدول (١) الحسابات اللازمة لاستخراج بعض معدلات الخصوبة .

جدول (١) الحسابات اللازمة لاستخراج معدل الخصوبة الكلى ومعدل الاحلال الاجالى والصافى

فئات العمر (١)	نسب المواليد التفصيلية (٢)	نسب المواليد الاناث التفصيلية (٣)	معدل الخصوبة الكلى (عمود ٢) × ٥	معدل الاحلال الاجالى (عمود ٣) × ٥	معدل الباقين على قيد الحياة من الاناث (٤)	معدل الاحلال الصافى (عمود ٣ × عمود ٤)
١٥ — ١٩	ر٠٦٤٩٨	ر٠٣١٩٥	ر٣٢٤٩٠	ر١٥٩٧٥	ر٦٩٣٣٥٦	ر١١٠٧٦
٢٠ — ٢٤	ر١٧٣٢٩	ر٠٨٥٢٠	ر٨٦٦٤٥	ر٤٢٦٠٠	ر٦٦٦٢٩٠	ر٢٨٣٨٤
٢٥ — ٢٩	ر٢٠٧٢٨	ر١٠١٩١	١ر٠٣٦٤٠	ر٥٠٩٥٥	ر٦٣٦٢٧٦	ر٣٢٤٢١
٣٠ — ٣٤	ر١٩٩٤٩	ر٠٩٨٠٨	ر٩٩٧٤٥	ر٤٩٠٤٠	ر٦٠٦٧٧٨	ر٢٩٧٥٦
٣٥ — ٣٩	ر١٥٣١٥	ر٠٧٥٣٠	ر٧٦٥٧٥	ر٣٧٦٥٠	ر٥٧٧٢٠٨	ر٢١٧٣٢
٤٠ — ٤٤	ر٠٧٨٣٥	ر٠٣٨٥٢	ر٣٩١٧٥	ر١٩٢٦٠	ر٥٤٦٥٩٦	ر١٠٥٢٧
٤٥ — ٤٩	ر٠٢٨٧٢	ر٠١٤١٢	ر١٤٣٦٠	ر٠٧٠٦٥	ر٥١٤٦٢٢	ر٠٣٦٣٦
			٤ر٥٢٦٣٠	٢ر٢٣٥٤٥		١ر٣٧٥٣٢

المصدر : المصرى ، بدر الدين ١٩٦٨ ـ مذكرات فى الإحصاء ـ الاسكندرية ـ دار الجامعات المصرية ـ ص ٤٥١ .

النظريات المفسرة للسلوك الإنجابي والخصوبة :

تعددت النظريات التى تناولت كل من السلوك الإنجابى والخصوبة وسنتناول فيما يلى النظريات المفسرة للسلوك الإنجابى ثم محاولة تفسير العلاقة بين السلوك الإنجابى والمتغيرات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية من خلال نظريات الخصوبة السكانية .

أولاً ـ النظريات المفسرة للسلوك الإنجابى : هناك نظريات كثيرة يمكن من خلالها تفسير السلوك الإنسانى بصفة عامة ، مثل نظرية الفعل الاجتماعى لبارسونز ، نظرية الدور الاجتماعى ، نظرية التبادل ، نظرية الحاجات الإنسانية ، نظرية الموارد . وسنتناول فيما يلى كل من هذه النظريات باختصار .

١ ـ نظرية الفعل الاجتماعى لبارسونز Voluntaristic Action Theory : تفترض نظرية المفعل الإرادى لبارسونز أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية فى ظل مواقف وأوضاع معينة ، يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف ، ولكنهم فى سعيهم لتحقيق أهدافهم يتأثرون بعديد من العوامل الموقفية مثل خصائصهم البيولوجية وظروف بيئتهم الطبيعية والإيكولوجية كما يتأثر سلوك الأفراد أيضاً بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة فى المحيط الذى يعيشون فيه ، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدرتهم فى إختيار الوسائل التى يمكن أن تحقق أهدافهم من بين مختلف الوسائل البديلة (العزبى، ١٩٩٥) .

وتؤكد نظرية الفعل التطوعى على أهمية العوامل المعيارية من قيم ومعتقدات ومعايير ثقافية فى التأثير على السلوك البشرى ، ومن الملاحظ أن بعض التوجهات القيمية للأفراد مثل اعتقادهم بأن تنظيم الأسرة ، يتعارض مع تعاليم الدين ، أو تفضيل الذكور على الإناث ، أو إعطاء القدرة الإنجابية للمرأة أهمية كبيرة فى تحديد مكانتها الاجتماعية ، بالإضافة إلى قيمة الزواج المبكر للفتيات فى المناطق الريفية قد تكون من أكثر العوامل المعيارية التى يعزى إليها ارتفاع الخصوبة فى

المناطق الريفية .

ومن العوامل الموقفية التى قد ينتج عنها اختلاف فى سلوك الأفراد الإنجابى المهنة ، فالمزارعون مثلاً يحتاجون إلى أيدى عاملة كثيرة ورخيصة ، ويعتبرون أن زيادة عدد أبنائهم وسيلة لتحقيق ذلك ، كذلك فإن اختلاف الأفراد فى بعض الخصائص كالعمر ، والمستوى التعليمى ، والاقتصادى وأيضاً مدى توافر الخدمات وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر فرص العمل بالمجتمع المحلى تعتبر أيضاً من العوامل الموقفية التى قد تؤثر على نظرة الآباء إلى الأبناء ، وبالتالى على إتجاههم نحو تنظيم أسرهم .

٢ ـ نظرية الدور Role Theory : ترى نظرية الدور أن جانباً كبيراً من السلوك البشرى يتسق ويأخذ شكلاً معيناً ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمركز والمكانات الاجتماعية التى يشغلها الأفراد فى البنيان الاجتماعى (السيد ، ١٩٩٢ ، نقلاً عن Biddle 1979 & Coffman, 1959) حيث تمارس هذه التوقعات ضغطا على سلوك الأفراد يدفعهم لأن يسلكوا السلوك الذى يتوقعه منهم المجتمع . وفى إطار الثقافة المصرية وبخاصة الثقافة الريفية يتوقع المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية مرتفعة أن يعملوا على توفير مستوى معيشى مرتفع لأفراد أسرهم مما قد لا يتأتى فى وجود عدد كبير من الأفراد . وبالإضافة إلى تباين الضغوط الاجتماعية الواقعة على الأفراد نتيجة تباين أدوارهم ، فإن الأدوار المختلفة كثيراً ماترتبط ببعض المتغيرات المشجعة على مزيد من الإنجاب ، أو الحد منه ، فعلى سبيل المثال فإن المزارعين وخاصة فى ظل الزراعة التقليدية قد ينظرون إلى الأبناء على أنهم مصدر دخل الأسرة حيث يمكنهم الإسهام فى كثير من العمليات الزراعية التقليدية ، وبالتالى لايوجد لديهم الدافع للحد من الإنجاب .

٣ ـ نظرية التبادل الاجتماعى Social Exchange Theory :
وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة فى عمليات تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية ، التى يعيشون فى ظلها ، حيث يعطون ويأخذون فى

المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم والمنظرون لنظرية التبادل يوسعون المفهوم الاقتصادى لتبادل السلع ليشمل تبادل القبول الاجتماعى والاحترام والتقدير والحب والأمن وغير ذلك من الأشياء المعنوية (Homans,1958) وفى ضوء هذه النظرية يمكن القول بأن المرأة الريفية ذات المستوى التعليمى والاقتصادى المنخفض قد لاتجد لديها من الموارد مايمكن أن تقايض به من أجل الحصول على المكانة الاجتماعية والمشاركة فى القرارات الأسرية وكسب رضا الزوج فتلجأ إلى الإنجاب وربما الاستمرار فى الإنجاب حتى تأتى بمولود ذكر ، ويختلف هذا فى حالة عمل الزوجة حيث أنها تعطى بعضاً من وقتها للعمل مقابل حصولها على الدخل الذى يمكنها من المساهمة فى ميزانية الأسرة وبالتالى يرفع مكانتها فى الأسرة ويزيد من قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية (العزبى ، ١٩٨٩) .

٣ ـ نظرية الموارد Resource Theory : وتفترض هذه النظرية أن القوة فى الأسرة تنبع من امتلاك أو السيطرة على الموارد اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأسرية والزوجية فى ظل المعايير الثقافية والتوقعات الاجتماعية السائدة (Rodman, 1967) ، ومن أهم الموارد التى تمثل مصدر القوة للزوجة وارتفاع مكانتها فى الأسرة ، تعليمها وعملها الذى يدر دخلاً وقدرتها الإنجابية وبخاصة الذكور والمكانة الاجتماعية لأسرتها (العزبى ، ١٩٨٩) .

٤ ـ نظرية الحاجات الأساسية Human Needs : تفسر نظريات الدوافع جانباً كبيراً من سلوك الإنسان ،ومن هذه النظريات نظرية الحاجات التى قدمها ماسلو (Maslow, 1943) والتى تفترض أن حاجات الإنسان تنتظم فى سلم هرمى تشغل فيه الحاجات الفسيولوجية قاعدة هذا الهرم ويعلوها الحاجة إلى الأمن ثم الحاجة إلى الحب والانتماء ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير وأخيراً تحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات . وفى ظل الثقافة الريفية التقليدية وسيادة نمط الزراعة التقليدية قد ينظر الأفراد إلى كثرة الإنجاب كوسيلة لاشباع الحاجة إلى الأمن والحب والإنتماء ، حيث ينظر معظم الريفيين إلى الذكور

كثروة وسند للأهل في المستقبل مما يعطيهم شعوراً بالأمن ، كما ينظر للأسرة كبيرة العدد على أنها مجال واسع لتبادل الحب بين أفرادها ، وتختلف نظرة الأفراد إلى الإنجاب فى حالة ارتفاع المستوى التعليمى والاقتصادى مما يوفر لها إحساساً بالأمن ويحقق لهم قدراً أكبر من الاحترام ، كذلك فإن الذين يسعون إلى اشباع الحاجة إلى تقدير وتحقيق الذات يتعين عليهم إعطاء عملهم قدراً أكبر من الجهد والوقت والاهتمام الأمر الذى يتعارض مع إنجابهم عدداً كبيراً من الأبناء .

ثانياً ـ محاولة تفسير العلاقة بين السلوك الإنجابى والمتغيرات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية من خلال نظريات الخصوبة :

وهناك فى هذا المجال نظريات مختلفة وهى فى معظمها تدور حول أن الخصوبة والسلوك الإنجابى يتوقف على مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والتى ينبغى الكشف عنها والتركيز عليها بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للغالبية العظمى من سكان المجتمع المصرى وهذه النظريات هى :

١ ـ نظرية التحول الديموجرافى Demographic Tramition Theory : تسعى هذه النظرية إلى ايجاد علاقة بين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الأوضاع الديموجرافية . وتشير النظرية إلى أن هناك مرحلة ديموجرافية أولية تتميز بارتفاع معدلى المواليد والوفيات وبعدم قدرة المجتمع على التحكم فى أى منهما ويكون النمو السكانى فى هذه المرحلة منخفض نسبياً ، إذ أن الإنجاب المرتفع يكون مصحوباً بارتفاع الوفيات وقد وصفت هذه المرحلة بأنها خاضعة للثقافة السائدة لأن المفاهيم الدينية والقواعد الأخلاقية وعادات المجتمع وتقاليد الزواج ونظم الأسرة تعد كلها عوامل مشجعة على الإنجاب المرتفع ، ثم بعد هذه المرحلة تأتى المرحلة الانتقالية وتتميز بحدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية حاسمة مثل نمو الإنتاج الصناعى وانتشار ظاهرة التحضر وتميل

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها هذه المرحلة إلى تحرير الأفراد من قيود التقاليد الموروثة وإلى تنشيط اتجاهاتهم نحو تحديد حجم الأسرة كما تسود فيها أيضاً النزعة الفردية والتحررية ، ويعتبر الانخفاض السريع لمستوى الوفيات من الظواهر الديموجرافية المميزة لهذه المرحلة وهو مايحدث نتيجة لتحسن مستوى الصحة العامة والخدمات الصحية الذى تحقق بفضل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . والمرحلة الثالثة تتسم بانخفاض نسبة الزيادة السكانية بسبب انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات . وقد وصلت كل الدول الصناعية إلى هذه المرحلة ، ولهذا يتوقع أنصار هذه النظرية أن تصل الدول النامية فى نهاية لمطاف إلى التحكم فى مستوى الخصوبة بها (عبدالرحمن ، ١٩٨٢) .

٢ ـ نظرية التطور العصرى : تهتم هذه النظرية بالاتجاهات والمفاهيم العصرية التى تلعب الدور الأساسى فى تقرير السلوك المتعلق بالإنجاب ، ومن الواضح أن قياس مدى التطور العصرى وعلاقته بالخصوبة ليس بالأمر اليسير من وجهة النظر المنهجية ولكن وجد أن بعض جوانب السلوك العصرى يرتبط بانخفاض الخصوبة ، وعلى سبيل المثال فإن الأنماط العصرية لعملية الإنتاج التى تتطلب عمل الوالدين ، وخصوصاً الأم ، خارج المنزل والتى تحظر تشغيل الأطفال تجعل الأزواج يفضلون أن تكون عائلاتهم صغيرة الحجم ، كذلك النزعة الاستهلاكية تجعل الأزواج يميلون إلى الأسرة صغيرة الحجم (سالم ، ١٩٩٣) .

وتربط دراسات عديدة بين التعليم والتطور العصرى وخفض الخصوبة فالتعليم جعل الآباء أكثر استعداداً لتقبل الأفكار الجديدة مثل تنظيم الأسرة ، ثم إن تعليم عدد كبير من الأطفال يمثل عبئاً ثقيلاً يساعد على انتشار نمو الأسرة الصغيرة بدلاً من الأسرة الممتدة وتساعد بعض النظم الاجتماعية العصرية مثل التأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة على انخفاض الخصوبة إذ أن الأزواج بذلك لايعتمدون على أبنائهم عندما يتقدم بهم العمر (سالم ، ١٩٩٣ ، نقلاً عن العقبى ، ١٩٨٨) ، كما يجد أن العلاقات العصرية الأسرية مثل الأنماط

الجديدة من التفاهم بين الزوج والزوجة والمساواة بينهما فى اتخاذ القرار يحبذ انخفاض الخصوبة . كما يعتبر نظام الأسرة النووية نمطاً عصرياً يحبذ انخفاض الخصوبة أيضاً (سالم ، ١٩٩٣ ، نقلاً عن أبوجمرة ، ١٩٨٢) .

٣ - **نظرية الدورات السكانية المقتبسة عن ابن خلدون** : وتشير إلى أن نمو السكان فى العصور القديمة كان على شكل دورات ، بمعنى أن يزيد عدد السكان فى سنين الرخاء والاستقرار والسلام ، وينقص فى سنين الأوبئة والمجاعات والحروب ونقص الموارد ، وتأكل السنون العجاف ما أنتج فى السنين السمان وتكون النتيجة زيادة طفيفة ، أو نقص فى عدد السكان ، وهذه الأفكار يمكن استنباطها من كتابات العلامة ابن خلدون إذ يرى نمطاً عاماً ومتكرراً تمر به كل دولة أو إمارة أو مملكة أو امبراطورية مهما طال عهدها .

٤ - **نظرية رونالد فريدمان** : يختلف تأثير المتغيرات الوسيطة فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات النامية لأسباب تتصل بالتنظيم الاجتماعى والعادات والتقاليد والمعتقدات السائدة ، ولقد وضع فريدمان نموذج التحليل الاجتماعى الموضح فى شكل رقم (١) ومنه يتضح أن للمتغيرات الوسيطة تأثيراً مباشراً على الخصوبة ، أما المتغيرات الأخرى (ديموجرافية ، اجتماعية ، اقتصادية ، بيئية) فتأثيرها غير مباشر على الخصوبة والذى يتم من خلال المتغيرات الوسيطة .

ويتضح من نفس الشكل مجموعة العلاقات المتبادلة بين عناصر النموذج ، وهذه العلاقات هى العلاقات المتبادلة بين العوامل الوسيطة من ناحية ، والأنماط الخاصة بها ، والأنماط الخاصة بحجم الأسرة ، من ناحية أخرى :

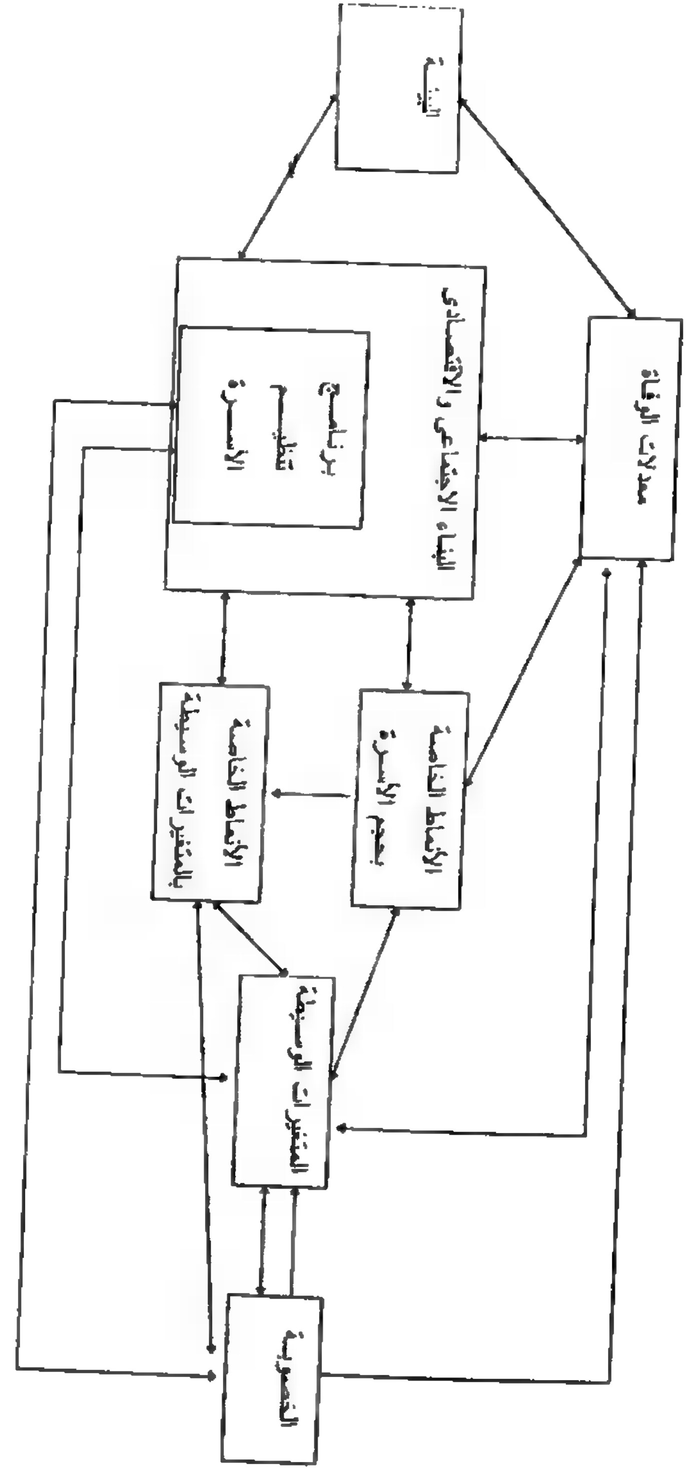

شكل (١) : الشكل التوضيحي لنموذج فريدمان

المصدر : (العقبي ، ١٩٨٨ ، ص ٦٥) .

ـ العلاقات المتبادلة بين الأنماط الخاصة بحجم الأسرة والبناء الاجتماعى والاقتصادى .

ـ العلاقات المتبادلة بين الأنماط الخاصة بالعوامل الوسيطة وبرنامج تنظيم الأسرة.

ـ العلاقات المتبادلة بين معدلات الوفاة والبناء الاجتماعى والاقتصادى .

ـ العلاقات المتبادلة بين البناء الاجتماعى والاقتصادى والبيئة .

وتؤكد هذه العلاقات المتبادلة أن المتغيرات المحددة لمستويات الخصوبة البشرية تتدرج فى نظام معقد للتفاعلات البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والديموجرافية (العقبى ، ١٩٨٨ ، نقلاً عن Freedman) .

٥ ـ نظرية باجوزى وفان لو : وهذه النظرية ترى أن الطلب على الأطفال هو نتيجة علاقات اجتماعية سيكولوجية ، تتم داخل الأسرة فى حدود وقيود اجتماعية اقتصادية معينة . ولقد وضع باجوزى وفان لو نموذجهم السيكولوجى الاجتماعى والاقتصادى للخصوبة والذى يوضح هذه العلاقات على نحو مايتضح من شكل رقم (٢) ومنه يلاحظ أن هناك عمليات متبادلة بين اتجاهات أعضاء الأسرة من ناحية والتفاعل الاجتماعى داخل الأسرة من ناحية أخرى ، ومن خلال اتجاهات وتفاعل أعضاء الأسرة يظهر تأثير البناء الاجتماعى والقيود الاقتصادية على الخصوبة (Bagozzi & Van Loo, 1978) .

نستخلص من ذلك أن مستوى الخصوبة يتحدد بعوامل مباشرة تتمثل فى اتجاهات الأسرة وديناميكيات التفاعل الاجتماعى داخلها ، وعوامل غير مباشرة ذات صفة اجتماعية واقتصادية .

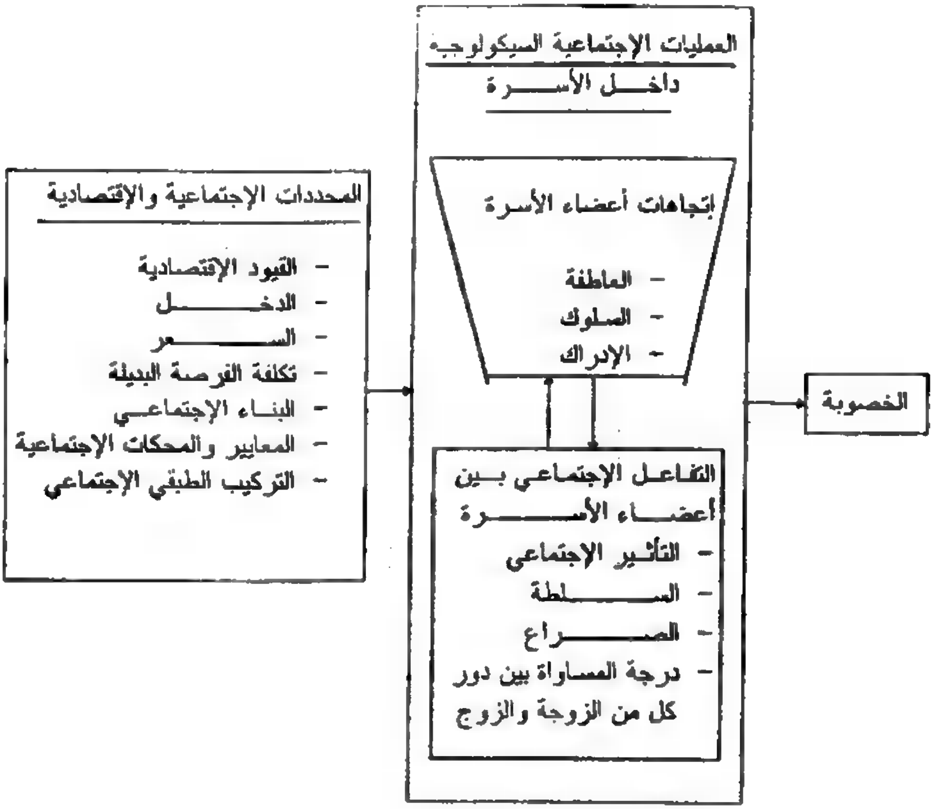

شكل رقم (٢) : الإطار العام لنموذج باجوزى وفان لو

المصدر : (العقبى ، ١٩٨٨ ، ص ٦٦) .

وهناك بالإضافة إلى هذه النظريات ، نظريات أخرى تقع تحت تقسيمات مختلفة بعضها يطلق عليها النظريات الاجتماعية لتفسير النمو السكانى وأخرى اقتصادية وثالثة ثقافية ومع ذلك فإنه يمكن القول أن الفكر الديموجرافى الحديث يؤكد على الحاجة الماسة إلى تطوير الأطر النظرية عن الخصوبة والتوصل لنظرية عامة تفسر سلوكها حيث أن العوامل المحددة للخصوبة تتسم بالتعقيد الشديد بسبب تعدد أنواع هذه المحددات وتشابكها . وسنتناول فى الآتى بعض هذه المحددات .

ثالثا ـ العوامل المحددة لخصوبة المرأة : تتأثر الخصوبة بعوامل عديدة ومتشابكة وفى هذا المجال فلقد أوضح استرلين نقلاً عن ديفيز وبلاك فى كتابهما الشهير سوسيولوجية الخصوبة البشرية والمنشور عام ١٩٥٦ أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتفاعل جميعها مع العوامل البيولوجية والسلوكية لتحدث فى النهاية تأثيراتها على الخصوبة على نحو مايتضح من شكل رقم (٣) .

شكل رقم (٣)

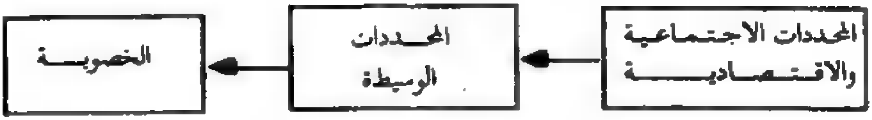

ولقد قسم ديفيز وبلاك (١٩٥٦) المتغيرات الوسيطة إلى ثلاثة مجموعات ، كما قاما بجمع وتصنيف قائمة جامعة وشاملة لهذه المتغيرات وعددها ١١ متغيراً للخصوبة تشمل العوامل البيولوجية والسلوكية التى لها تأثير على الخصوبة وهى :

أولا ـ العوامل المؤثرة فى التعرض للإتصال أو الإتحاد الجنسى (متغيرات الإتصال الجنسى) :

أ ـ العوامل الحاكمة لتكوين الإتصال الجنسى أو إنعدامه فى فترة الإنجاب :

(١) سن الدخول فى الإتصال الجنسى .

(٢) العزوبة الدائمة : نسبة النساء اللائى لم يدخلن إطلاقاً فى إتصالات جنسية (نسبة غير المتزوجات) .

(٣) طول فترة الإنجاب التى يتم قضائها بعد أو بين الإتصالات الجنسية :
- عندما تنقطع الإتصالات بالطلاق أو الإنفصال أو الهجر .
- عندما تنقطع الإتصالات بوفاة الزوج .

٢ ـ العوامل المؤثرة فى التعرض للإتصال داخل الإتحادات الجنسية :

(٤) الإمتناع الإختيارى .

(٥) الإمتناع الإجبارى (نتيجة العجز الجنسى ، المرض ، الإنفصال المؤقت الذى لايمكن تجنبه) .

(٦) تكرار الجماع .

ب ـ العوامل المؤثرة فى التعرض للحمل (متغيرات الحمل) :

(٧) القدرة أو عدم القدرة على الإنجاب الناتجة عن أسباب غير اختيارية (العقم) .

(٨) استخدام أو عدم استخدام وسائل منع الحمل :
- بالإلتجاء إلى الوسائل الميكانيكية والكيميائية .
- بالإلتجاء إلى وسائل أخرى (منها الرضاعة الطبيعية) .

(٩) القدرة وعدم القدرة على الإنجاب الناتجة عن أسباب إختيارية (التعقيم، العلاج الطبى ... إلخ) .

جـ ـ العوامل المؤثرة فى فترات الحمل والولادة الناجحة (متغيرات فترات الحمل) :

(١٠) وفاة الجنين نتيجة أسباب غير إختيارية .

(١١) وفاة الجنين نتيجة أسباب إختيارية (الإجهاض المتعمد)

(Davis and Blacke, 1956)

وقد قام جون بونجارت باختيار ٨ متغيرات من المتغيرات السابقة وهى :

١ ـ عوامل التعرض للإنجاب :

(١) نسبة المتزوجات : وهى نسب السيدات المتزوجات فى سن الحمل .

٢ ـ عوامل الضبط المتعمد للخصوبة الزواجية :

(٢) وسائل تنظيم الأسرة : وهى كل مايمنع حدوث الحمل .

(٣) الإجهاض المتعمد : وهو مايمنع استمرار الحمل .

٣ ـ العوامل الطبيعية للخصوبة الزواجية :

(٤) الرضاعة الطبيعية : وهى تؤدى إلى خفض الخصوبة .

(٥) تكرار الجماع : وهى عدد مرات الإتصال الجنسى (تتأثر الخصوبة بتكرار الجماع فى حالة عدم حدوث الحمل) .

(٦) العقم : وهو يمنع الإنجاب .

(٧) وفيات الأجنة العفوية : حيث أن بعض حالات الحمل تنتهى بمولود ميت .

(٨) طول فترة الخصوبة: وهى تؤثر فى مستوى الخصوبة (Bongarts,1978)

وقد أكد بونجارت وبوتر ، أن تأثير المتغيرات الوسيطة يختلف من متغير لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى ، فى نفس المجتمع ، وأن أى عامل اجتماعى أو اقتصادى أو ثقافى يؤثر فى الخصوبة به ، إنما يفعل ذلك من خلال تأثيره فى واحد أو أكثر من المتغيرات الوسيطة (سعد ، محمد ، ١٩٩١ ، نقلاً عن Bongarts and Potter, 1980) .

ولقد نشر بونجارت (١٩٧٦) نموذج بيولوجى كمى يمكن استخدامه كمقياس لمستوى الخصوبة ، ولإحداث تغيير فيها ، من خلال أربعة متغيرات وسيطة هى : نسبة المتزوجات ، استخدام وسائل منع الحمل ، الرضاعة الطبيعية ، الإجهاض المتعمد (سالم ، ١٩٩٣) .

وبالنسبة للعوامل المحددة للسلوك الإنجابى وخصوبة المرأة المصرية

فلقد أمكن حصر هذه العوامل وفقاً للدراسات التى أجريت على موضوع الخصوبة فى عدة عوامل هى : (١) العمر ، (٢) المستوى التعليمى ، (٣) العمر عند الزواج ، (٤) عمل الزوجة ، (٥) المستوى الاقتصادى للأسرة ، (٦) تعرض المرأة لفقد أطفالها ، (٧) الاعتقاد فى صواب تنظيم الأسرة دينيا ، (٨) الاعتقاد فى سلامة وسائل تنظيم الأسرة صحيا ، (٩) الوعى بالمشكلة السكانية ، (١٠) المستوى التنموى للمجتمع المحلى ، (١١) صلة القرابة بين الزوجين ، (١٢) مدة الزواج ، (١٣) العدد المفضل من الأبناء ، (١٤) الرغبة فى انجاب الذكور ، (١٥) مهنة الزوج . وسيتم فى الآتى تناول هذه العوامل باختصار :

١ ـ العمر :

اختلفت نتائج الدراسات فيما يتعلق بتأثير عمر كل من الزوج والزوجة على السلوك الإنجابى . فالفئات العمرية الأصغر غالباً ماتكون أكثر تحمساً ورغبة فى تبنى أساليب تنظيم الأسرة ، وذلك لارتباطها بالمستويات التعليمية الأعلى . كما أن العمل ببعض المهن كالمهن غير الزراعية يتطلب تعليماً أكثر وبالتالى عمر أكبر وهذه المتغيرات ، كما دلت بعض الدراسات ، عادة ماتكون مشجعة على تنظيم الأسرة ، والإكتفاء بعدد قليل من الأطفال (عبدالقادر وآخرون ، ١٩٧٦ ، خليفة، ١٩٧٥ ، شكرى وآخرون ، ١٩٨٨) .

وقد دلت نتائج بعض الدراسات على أن استخدام الريفيات لوسائل تنظيم الأسرة يزداد بتقدمهن فى العمر ، وذلك حتى يكملن العدد المرغوب من أفراد أسرهن ، وعلى أن عمر الزوج يؤثر فى تحديد اتجاهه نحو التنظيم (عبدالقادر وآخرون ، ١٩٧٢) وقد أوضحت نتائج أحد الدراسات (Ahmed, 1993) ، أن هناك علاقة معنوية بين السن عند الزواج ، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة : فكلما ارتفع السن عند الزواج ، كلما قلت احتمالية ممارسة وسائل تنظيم الأسرة .

وفى دراسة عن الخصوبة وتنظيم الأسرة فى مصر (Hogans, 1978) ، دلت النتائج على أن الزوجات الأصغر عمراً يفضلن الحجم الصغير للأسرة ، غير أنهن عادة لايبدأن فى استعمال وسائل تنظيم الأسرة ، إلا بعد أن يكن قد تقدمن فى العمر . وتدل الدراسات عموماً ، على وجود علاقة بين العمر والخصوبة من جهة ، والعمر وممارسة أساليب تنظيم الأسرة من جهة أخرى .

٢ ـ المستوى التعليمى :

أشارت نتائج بعض الدراسات ، إلى أن تعليم المرأة أهم من تعليم الرجل فى خفض معدل الخصوبة ، حيث ينخفض معدل متوسط عدد الأبناء الأحياء ، بارتفاع المستوى التعليمى للنساء (نوار ، ١٩٨٣ ، عبدالعزيز وآخرون ، ١٩٨٨ ، و Kelly et al., 1982, Nawar, 1985) . وفى دراسة (Ahmed & Ahmed, 1993) تبين أن ٤٠ ٪ من الأميات يستعملن وسائل تنظيم الأسرة ، مقابل ٦٩,١ ٪ من الجامعيات وخريجات المراحل المختلفة . وهذه النسبة الأخيرة مرتفعة ، إذا ما أخذ فى الاعتبار أن غالبية المتعلمات يتزوجن فى أعمار كبيرة . ولذلك تكون فترة الإنجاب لهن قصيرة . كما أوضحت نتائج نفس الدراسة أن لتعليم الزوج أثراً على ممارسة وسائل تنظيم الأسرة ولكن بدرجة أقل من تعليم الزوجة . وقد أثبتت دراسات أخرى ، وجود علاقة سالبة بين المستوى التعليمى لكل من الزوجين والخصوبة ، مقاسة بعدد الأبناء المولودين أحياء (عبدالقادر وآخرون ، ١٩٧٢ ؛ خليفة ، ١٩٧٥ ؛ عبدالمقصود ، ١٩٧٧ ؛ عبدالمعطى ، ١٩٨٢ ؛ خليفة وعبدالقادر ، ١٩٨٢ ؛ حبشى ، ١٩٨٩) .

وبالإضافة لتأثير المستوى التعليمى ، على كل من ممارسة تنظيم الأسرة والخصوبة فإنه يؤثر أيضا على مفهوم تنظيم الأسرة لدى الأزواج ، حيث أن مفهوم تنظيم الأسرة بين الأزواج ، يتراوح بين كونه مقصوراً على تحديد عدد الأبناء ، بما يلائم ظروف كل أسرة ، وبين مفهوم سلبى عن استعمال وسائل تنظيم الأسرة بعد إنجاب عدد من الأطفال يصل إلى حد إشباع رغبة الآباء فى

الإنجاب ، وذلك تبعاً للمستوى التعليمي للزوج (عبدالقادر وآخرون ، ١٩[illegible]) . أى أن وسائل تنظيم الأسرة ، تستخدم إما للتحديد ، وذلك بعد أن تكون الأسرة قد أنجبت العدد المرغوب من الأبناء ، أو للمباعدة بين الولادات (Ahmed & Ahmed, 1993).

ويؤثر التعليم على ممارسة وسائل تنظيم الأسرة من خلال اكتساب المعارف عن وسائل تنظيم الأسرة ، ونمو رغبة ايجابية تجاهها . كما يؤخر التعليم سن الزواج والذى يؤدى بدوره إلى قصر فترة الإنجاب فضلاً عن أن الزوجات المتعلمات يعطين إهتماماً أكثر لنوعية الأطفال . كما أن خروجهن للعمل ، وقضاء فترة أطول خارج المنزل ، قد يدفعهن إلى تقليل عدد الأطفال الذين يرغبن في إنجابهن (Ahmed & Ahmed, 1993) ، وقد يكون للخبرات المكتسبة أثر في زيادة وعى الأفراد ، وشعورهم بالمسئوليات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، والصحية ... إلخ المترتبة على إنجاب الأطفال وقد يساعد المستوى التعليمي والثقافي للفرد على ممارسة الترحال ، والقراءة ، والموسيقى ، وتتبع إنجازات العلم ، والمشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي ، والثقافي والسياسي للمجتمع ، وهذا قد يؤثر على اهتماماته ، ونظرته إلى الأطفال (هلول ، ١٩٨٧) .

٣ ـ العمر عند الزواج :

يرى بعض المحللين أن الزواج المبكر للفتاة في الريف من الأسباب المساعدة على زيادة النسل ، ليس بسبب طول فترة الخصوبة ولكن أيضا لأن الزوجة الصغيرة قد يضعف تأثيرها في عملية إتخاذ القرارات الأسرية ومنها تلك المتعلقة بتنظيم النسل خاصة في وجود ضغوط اجتماعية عليها من جانب أقارب الزوج . فالزواج المبكر للفتاة الريفية يعد من العوامل المسئولة عن انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية (العزبى ، ١٩٩٥) . غير أن معظم المحللين يرون أن الزواج المبكر ، يعتبر تأهيلاً للفتى والفتاة ، لتحمل المسئولية كاملة واحتلال مكانة

اجتماعية عالية نسبياً بالإضافة إلى أهمية الاحتفال بالزواج كحدث هام فى حياة الأسرة الريفية (عبدالقادر ، ١٩٨٢) . كما أن الزواج المبكر يؤدى إلى عدم اختلاط الفتاة بالناس وعدم التحدث أمامها عن شئون الحياة فيما عدا توجيه النصائح لطاعة الزوج واحترامه ، بالإضافة إلى كثرة الحمل ، وسوء التغذية ، كل ذلك يؤدى إلى ضعف المرأة ، وإنعدام شخصيتها ، ويقصر وظائفها على إنجاب الأطفال وخدمتهم ، وخدمة زوجها (العزبى ، ١٩٩٥) . وقد اتفقت نتائج عديد من الدراسات على وجود علاقة عكسية بين انخفاض العمر عند الزواج والخصوبة (الغمرى، ١٩٧٧ ، عبدالمعطى، ١٩٨٢ ، عبدالقادر ، ١٩٨٢ ، عبدالمقصود ، ١٩٨٧) .

وبرما يرجع هذا ، إلى انخفاض العمر عند الزواج فى ظل ظروف المجتمع الريفى الزراعى المصرى . حيث ترتفع نسبة الأمية ، وتقل نسبة ممارسة أساليب تنظيم الأسرة مما يؤدى إلى إطالة فترة الخصوبة ، وبالتالى ارتفاع معدلها (إبراهيم، ١٩٨١) . وقد أظهرت نتائج المسح الديموجرافى الصحى (١٩٨٨) ، أن ١١٪ من النساء ممن سبق لهن الزواج ، قد استقبلن مولودهن قبل بلوغهن سن السادسة عشر، وأن من يتزوجن مبكراً ، ينجبن الطفل الأول بمعدل أسرع نسبياً ، كما ينهين حياتهن الإنجابية ، بعدد أكبر من الأطفال (عبدالعزيز وآخرون ، ١٩٨٨) .

٤ ـ عمل الزوجة :

اتفقت بعض الدراسات على أن عمل المرأة فى القطاع الزراعى ، خصوصاً إذا كان لحساب الأسرة ليس له تأثير على خفض خصوبتها ، بعكس عملها فى قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى ، والذى قد يولد لديها اهتمامات أخرى غير الإنجاب، ويدفعها لتفضيل الأسرة الصغيرة (عبدالمعطى ، ١٩٨٢ ، عبدالرحمن ، ١٩٨٢ ، خليفة وعبدالقادر ، ١٩٨٢ ، نوار ، ١٩٨٣) .

واتفقت كثير من الدراسات على أن المرأة العاملة أكثر استخداما لوسائل تنظيم الأسرة ، وأقل إنجاباً من المرأة غير العاملة (شرارة ، ١٩٧٣ ، خليفة ، ١٩٧٥ ، محمد ، عبدالمنعم ، ١٩٧٨ ، إبراهيم ، ١٩٨١ ، مرقص ١٩٨١ ، شكرى وآخرون ، ١٩٨٨ ، حبشى ، ١٩٨٩) . ويرجع هذا إلى أن عمل الزوجة يؤدى إلى خلق اهتمامات جديدة لديها ، ويرفع مكانتها فى الأسرة. كما أنه يرتبط بارتفاع المستوى التعليمى فى حالة العمل بمهن فنية ، بالإضافة إلى أنه يرفع من دخل الأسرة ، ومستواها الاقتصادى. ويلاحظ أن التحاق المرأة بعمل يؤدى إلى تأخير السن عند الزواج ، حيث تبين من خلال دراسة أجريت ، عن العمر عند الزواج الأول ، والعوامل المؤثرة عليه ، وتأثيره على الخصوبة ، أن التحاق الفتيات المتعلمات بعمل يؤدى إلى تأخرهن عن الزواج بمتوسط عامين عن الفتيات المتعلمات اللاتى لايمارسن عملاً (Nawar, 1985) .

٥ ـ المستوى الاقتصادى للأسرة :

يعزو بعض المحللين تباين الخصوبة بين الطبقات المتباينة فى الدخل إلى اختلاف اتجاهات وميول كل طبقة . فالطبقات ذات الدخل العالى يكون لديها شعور قوى بالأمن الإقتصادى . ولذلك فهى ليست فى حاجة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى يكونوا مصدر دخل للأسرة ، ووسيلة لتأمين الآباء إقتصادياً عند العجز أو الكبر . كما أنها غالباً ماتكون أكثر حرصاً على المحافظة على مستوى المعيشة العالى الذى إعتادت عليه ، وأكثر إهتماماً بالعمل من أجل توفير مايكفل استمرار هذا المستوى أو تحسينه ، وفى سبيل ذلك ، قد تنظر الأسرة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال على أنه يعنى مستوى معيشة أقل ، وتقسيم الثروة على عدد كبير من الأطفال مستقبلاً ، مما يقلل من احتمال توفير المستوى المعيشى العالى الذى يطمح إليه الآباء (هلول ، ١٩٨٧) .

وهناك من يعزو انخفاض الخصوبة بين الطبقات ذات الدخل العالى وارتفاعها بين الطبقات الفقيرة إلى قدرة الطبقات الغنية على تحمل تكاليف خدمات تنظيم

الأسرة . غير أن إنتشار هذه الخدمات بتكاليف رمزية فى معظم المناطق الريفية والحضرية يقلل من أهمية عامل التكاليف . ويبدو أن العوامل الأكثر تأثيراً على مدى الإقبال على تنظيم الأسرة ، هى إتجاهات السكان من مستويات معيشية مختلفة ، وما يرتبط بها من إختلافات فى المستويات الثقافية والإجتماعية بما فى ذلك القيم ، والتقاليد التى تشكل الإتجاه نحو تنظيم النسل وحجم الأسرة المرغوب فيه .

وعموماً فقد أوضحت كثير من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين مقدار دخل الأسرة ، وارتفاع مستواها الإقتصادى من جهة ، وعدد ماتنجبه من أطفال من جهة أخرى . فمن الملاحظ لعامة الناس أن الأسرة ذات مستوى المعيشة العالى لاتنجب عادة إلا عدداً قليلاً من الأطفال ، بينما تنجب الأسر ذات الدخول المحدودة ومستوى المعيشة المنخفض عدداً أكبر منهم (الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ ، عبدالرحمن ، ١٩٨٢ ، عبدالمقصود ، ١٩٨٧ ، حبشى ، ١٩٨٩) .

٦ ـ تعرض المرأة لفقد أطفالها :

لاحظ بعض الباحثين أن خصوبة المرأة تتأثر إذا مرت بتجربة وفاة طفل لها أو أكثر ، حيث أن موت طفل رضيع يقلل من الفترات بين الحمل ، بالإضافة إلى أنه يؤثر على العدد الكلى للأطفال المولودين أحياء للمرأة كرد فعل تعويضى تأمينى مبالغ فيه ، بحيث أن فقد طفل قد لايؤدى إلى التعويض بإنجاب طفل بديل ، ولكنه يشجع على إنجاب أكثر من طفل ، لضمان تحقيق الحد الأدنى المرغوب فيه من عدد الأطفال . وبذلك يؤدى فقد الأطفال إلى زيادة حجم الأسرة (Callum, 1988) .

وتؤيد نتائج كثير من الدراسات وجود علاقة موجبة بين وفيات الأطفال ، سواء الرضع أو غير الرضع ، والخصوبة (Abulata, 1985 ؛ إبراهيم ، ١٩٨١ ؛ مرقص ، ١٩٨١ ، عبدالقادر ، ١٩٧١) .

٧ ـ الإعتقاد فى صواب تنظيم الأسرة دينياً :

ثار جدل طويل حول موضوع تنظيم الأسرة من حيث اللجوء إلى وسيلة تمنع الحمل ، والذى قد ينظر إليه البعض على أنه معارض لإرادة الله ، وأنه يحول دون كثرة الذرية التي يوصى بها الدين . فكيف يباح تنظيم الأسرة ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول « تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » والمباهاة ليست بالكم ، كما يبدو بل بالكم والكيف معاً ، وقد يكون الكيف أهم ، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف » وقد أورد الفقهاء بعض الأسباب التى تجيز للناس شرعاً استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، منها أن يكون الحمل والولادة ضاراً بصحة الأم أو مهدداً لحياتها بالخطر والرغبة فى المحافظة على جمال المرأة ، ورغبة الزوج فى التخفيف عن نفسه عبء المعيشة بالتقليل من النسل حتى لايضطر إلى ارتياد موارد السوء ، وكسب الحرام من أجل سد حاجات من يعولهم ، وأن يكون للمرأة من الأعمال مالا تستطيع النهوض به مع الحمل ، فتتعرض لمشقة العمل والحمل معاً (العزبى، ١٩٩١) .

يتضح مما سبق أن الدين الإسلامى لم يقف عائقاً فى سبيل تنظيم النسل ، أو يتخذ موقفاً سلبياً منه . ومع ذلك فهناك بعض التحفظات والمشاعر المتضاربة بشأن تنظيم الأسرة ، نتيجة لسوء فهم موقف الدين لهذه المسألة . وقد يرجع هذا إلى قصور التوعية الدينية فى هذه المسألة (العزبى ، ١٩٩١) ودلت نتائج إحدى هذه الدراسات (عبدالقادر وآخرون، ١٩٧٦)، على أن الدين، كما يفهمه كثير من الريفيين ، يعتبر أحد العوامل الهامة فى تكوين الإتجاه نحو تنظيم الأسرة ، وأن ١٧ ٪ من الذين لايمارسون تنظيم الأسرة يعتقدون فى حرمته دينياً . كما أشارت دراسة أخرى (عبدالمقصود ، ١٩٨٧) عن اتجاهات الخصوبة فى الريف المصرى أن للدين أثراً على ارتفاع معدلات الإنجاب فى الريف المصرى . وقد دلت إحدى الدراسات التى أجريت على عينة من الأسر فى محافظة سوهاج (حبشى، ١٩٨٩) ، على أن أهم أسباب عدم ممارسة أساليب تنظيم الأسرة هو الاعتقاد بأن

تنظيم الأسرة يتعارض مع تعاليم الدين ، وأن كل شىء بأمر الله ، وأن حوالى ٣٠٪ من الزوجات ، لايمارسن التنظيم لهذا السبب.

٨ ـ الإعتقاد فى سلامة وسائل تنظيم الأسرة صحياً :

يوجد إعتقاد شائع لدى كثير من الزوجات خاصة غير الممارسات لتنظيم الأسرة ، بأن وسائل تنظيم الأسرة وبخاصة الحبوب تسبب ضرراً للمرأة كالعقم والضعف العام وهبوط القلب ، وزغللة العيون ، والصداع والألم ، وأن اللولب يحدث نزيفاً دائماً للمرأة، الأمر الذى يؤدى إلى ضعفها أيضا (العزبى، ١٩٩١).

وقد كشفت نتائج إحدى الدراسات (شكرى وآخرون ، ١٩٨٨) عن انتشار الوعى بأساليب تنظيم الأسرة فى كل من الريف والحضر . ولكن هذا الوعى لايعكس فهماً حقيقياً لمعنى تنظيم الأسرة ، ولايعكس اعتقاداً ايجابياً فى كفاءة هذه الوسائل ، حيث تبين أن الإتجاهات السلبية نحو وسائل تنظيم الأسرة ، أكثر إنتشاراً وعمقاً من الإتجاهات الإيجابية . وقد دلت نتائج بعض الدراسات على أن الخوف من الآثار الجانبية لتلك الوسائل ، من أهم أسباب عدم ممارسة أساليب تنظيم الأسرة (عبدالمعطى ، ١٩٨٢ ؛ عبدالعزيز وآخرون ، ١٩٨٨) . وقد يرجع الخوف من استعمال هذه الوسائل إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على الأقارب ، والمعارف فى الحصول على المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة (شرارة ، ١٩٧٥) .

٩ ـ الوعى بالمشكلة السكانية :

من المرجح أنه كلما زاد وعى الفرد وإدراكه لأبعاد المشكلة السكانية ، وما يترتب عليها من ضغط ، كلما زاد إدراكه للأعباء التى قد تترتب على إنجابه عدد كبير من الأبناء ، وكلما كان أكثر تبصراً لعواقب عدم تنظيم نسله . وعلى الرغم من أن تأثير هذا العامل على الخصوبة ، لم يلق إهتماماً يذكر من جانب الباحثين المعنيين ، إلا أن الإنخفاض النسبى لوعى الريفيين ، بأبعاد وآثار المشكلة السكانية ، نتيجة لارتفاع نسبة الأمية بينهم ، وانخفاض مستوياتهم التعليمية قد يكون أحد العوامل المفسرة لارتفاع معدلات الخصوبة فى الريف عنها فى الحضر

(العيسوى ، ١٩٨٥ ، العزبى والحيدرى ، ١٩٩٢) .

١٠ ـ المستوى التنموى للقرية :

يرى بعض المحللين الاجتماعيين أن الدوافع للأسرة الكبيرة أو الصغيرة ، تتأثر بخواص القرية . وأن متغيرات التحديث تلعب دوراً أكثر أهمية فى تفسير السلوك الديموجرافى من المتغيرات الثقافية (Richard, et al. , 1988) .

١١ ـ صلة القرابة بين الزوجين :

يرى العزبى (١٩٩٥) أن صلة القرابة بين الزوجين تسهم فى تشكيل العلاقة بينهما ، فمن ناحية قد يؤدى زواج الأقارب إلى زيادة الإتجاه نحو تنظيم الأسرة وخفض معدل الخصوبة نتيجة لشعور الزوجة بالأمان نسبياً ، إلا أنه ومن ناحية أخرى ، وهذا هو المرجح ، فإن زواج الأقارب قد يؤدى إلى رفع الخصوبة لارتباطه غالباً ببعض العوامل المؤثرة على الخصوبة مثل الزواج المبكر والمعيشة فى أسرة ممتدة .

١٢ مدة الزواج :

تعتبر مدة الزواج واحداً من أهم محددات السلوك الإنجابى أو الخصوبة ، فالزواج المبكر يعتبر أحد أسباب ارتفاع الخصوبة حيث أنه يطيل فترة الخصوبة وبالتالى يزيد من احتمال إنجاب عدد أكبر من الأطفال .

١٣ ـ العدد المفضل من الأبناء :

حيث أنه إذا كان العدد المرغوب فيه من الأطفال كبيراً فإن ذلك سوف يؤدى إلى ارتفاع الخصوبة مالم تتدخل عوامل أخرى ، ويرى بعض الديموجرافيين وجود علاقة طردية بين العدد المفضل إنجابه من الأطفال وبين قيمة الفرد لدى الريفيين

١٤ ـ الرغبة فى إنجاب الذكور :

تشير نتائج الدراسات المختلفة إلى أن تفضيل الذكور على الإناث مازال قائماً فى المجتمع المصرى بصفة عامة والريفى منه بصفة خاصة حيث أنه مازال ينظر إلى الذكور على أنهم الذين يحملون اسم الأسرة وعلى أنهم مصدر اليد العاملة وكذا على أنهم مصدر طمأنينة الأسرة على ممتلكاتها ، بالإضافة إلى أن البنت تمثل مصدر عدم إطمئنان للأسرة حتى يتم زواجها ، لذا فإنه فى الغالب مانجد أن الدافعية لتنظيم الأسرة أقل لدى الأزواج الذين ليس لديهم أبناء ذكور .

١٥ ـ مهنة الـزوج :

يشير العزبى (١٩٩٥) إلى أن نتائج بعض الدراسات توضح وجود علاقة بين مهنة الزوج والسلوك الإنجابى وذلك من منطلق ارتباط بعض المهن بقيم واتجاهات معينة ، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود ارتفاع نسبى فى الخصوبة بين المزارعين وإلى أن نسبة ممارسة تنظيم الأسرة تقل بين أسر المزارعين عنها بين أسر غير المزارعين .

الإنجاب وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل فى مصر من خلال بيانات المسح السكانى الصحى (مصر ـ ١٩٩٥) :

يلخص هذا الجزء المعلومات التى تم الحصول عليها من المسح السكانى الصحى ـ مصر ١٩٩٥ ، ويعتبر المسح السكانى الصحى ـ مصر ٩٥ مسحا ممثلاً على المستوى القومى لعينة مكونة من ١٤٧٧٩ سيدة سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين ١٥ ـ ٤٩ سنة . ولقد تم تنفيذ العمل الميدانى فى الفترة بين نوفمبر ٩٥ ويناير ١٩٩٦ .

ويعتبر هذا المسح هو الثالث فى سلسلة المسوح السكانية الصحية التى تم تنفيذها فى مصر . إن الهدف الأساسى للمسح السكانى الصحى مصر ـ ٩٥ كما فى المسوح السكانية السابقة هو إمداد صانعى السياسة والمخططين ببيانات

تفصيلية عن الإنجاب ، تنظيم الأسرة ، وفيات الأطفال ووفيات الرضع ، وكذلك صحة الأم والطفل والتغذية . وبالإضافة إلى ذلك ، تضمن المسح السكانى الصحى مصر ـ ٩٥ استمارة خاصة للحصول على بيانات شاملة عن حياة السيدات المصريات من خلال عينة فرعية مكونة من ٧١٢١ سيدة .

وقد تم تنفيذ المسح السكانى الصحى ـ مصر ٩٥ بواسطة المجلس القومى للسكان .

أولا ـ الإنجـــاب :

١ ـ مستويات وتطور الإنجاب :

وفقاً للمستوى الحالى للإنجاب ، فإن كل سيدة مصرية سوف تنجب فى المتوسط ٣٫٦ طفل خلال فترة حياتها الإنجابية . ويمثل هذا المعدل انخفاضا معنويا عن مستوى الإنجاب المسجل فى أواخر السبعينات عندما كانت السيدة تنجب فى المتوسط أكثر من ٥ مرات

وتوجد اختلافات جوهرية فى مستويات الإنجاب بين المجموعات المختلفة . حيث بلغ معدل الإنجاب الكلى فى المناطق الحضرية ٣ مواليد لكل سيدة ، وهو مايقل عن المعدل السائد فى الريف بأكثر من مولود (٢٫٤ مولود لكل سيدة) . كذلك وجد أن أعلى معدل للإنجاب يوجد فى ريف الوجه القبلى (٢٫٥ مولود لكل سيدة) بينما يوجد أقل معدل للإنجاب فى حضر الوجه البحرى (٢٫٧ مولود لكل سيدة) . أما السيدات فى محافظات الحدود فينجبن فى المتوسط ٤ مواليد ويعتبر هذا المعدل أعلى من المعدل السائد فى أى منطقة جغرافية أخرى باستثناء ريف الوجه القبلى .

ويوجد ارتباط وثيق بين مستويات الإنجاب والتعليم حيث يصل معدل الإنجاب الكلى إلى أقل مستوياته بين السيدات اللاتى أتممن على الأقل الدراسة الثانوية (٣ مواليد) بينما يصل إلى أعلى مستوياته بين السيدات اللاتى لم يذهبن إلى المدرسة (٤٫٦ مولود) .

٢ ـ العمر عند الزواج الأول :

تعتبر الزيادة المطردة فى العمر الذى تتزوج عنده السيدات أحد العوامل التى تؤثر على انخفاض الإنجاب فى مصر ، وأحد المؤشرات لارتفاع العمر عند الزواج الأول هو الاختلاف فى وسيط العمر عند الزواج بين السيدات الأصغر والأكبر عمرا ، أى العمر الذى تتزوج عنده ٥٠ ٪ من السيدات ، ويبلغ حاليا وسيط العمر عند الزواج الأول بين السيدات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٢٥ ـ ٢٩ سنة ٢٠ر٢ سنة وهو أكبر بسنتين من وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٤٥ ـ ٤٩ سنة .

من الواضح أن الاختلافات فى متوسط العمر عند الزواج الأول تمثل عاملا فى تباينات الإنجاب بين المجموعات المختلفة .

وتكون أعمار السيدات اللاتى يقمن فى المناطق الريفية فى المتوسط أقل بثلاث سنوات من السيدات اللاتى يقمن فى المناطق الحضرية عندما يتزوجن لأول مرة . ويعتبر الزواج المبكر أكثر انتشارا فى ريف الوجه القبلى حيث يبلغ وسيط العمر عند الزواج الأول ٩ر١٦ سنة بين السيدات اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٢٥ ـ ٤٩ سنة .

ويؤثر التعليم تأثيراً قوياً على العمر الذى تتزوج عنده السيدات . ويبلغ وسيط العمر عند الزواج الأول ٧ر٢٣ سنة بين السيدات اللاتى استكملن على الأقل التعليم الثانوى وهو مايزيد بست سنوات عن وسيط العمر بين السيدات اللاتى لم يلتحقن بالتعليم .

٣ ـ الإنجاب فى سن المراهقة :

على الرغم من الارتفاع الذى حدث فى العمر عند الزواج ، إلا أن الزواج والإنجاب يبدأ مبكرا لغالبية السيدات المصريات ، وبصفة عامة ، فإن هناك واحدة من بين كل عشرة سيدات متزوجات فى سن المراهقة إما أنجبت أو حامل فى أول طفل . ويبلغ الإنجاب فى سن المراهقة بين السيدات اللاتى يقمن فى الريف

(١٣ ٪) تقريبا ضعف ماهو شائع بين السيدات اللاتى يقمن فى الحضر (٧ ٪) ويوجد أعلى مستوى للإنجاب فى سن المراهقة فى ريف الوجه القبلى (١٨ ٪).

٤ ـ الفترات القصيرة بين الولادات :

تعتبر الفترات القريبة بين الولادات شائعة . فأكثر من ربع الولادات بعد الطفل الأول تحدث خلال ٢٤ شهر من ولادة الطفل السابق ، ويعتبر متوسط الفترة بين الولادات أطول نسبيا فى المناطق الحضرية (٣٧ شهر) عنه فى المناطق الريفية (٣٠ شهر) .

إن أحد العوامل التى تساهم فى تقصير الفترات بين الولادات هى الفترة القصيرة نسبيا التى تكون خلالها السيدة بدون دورة شهرية بعد الولادة ، حيث ترجع الدورة الشهرية للسيدات المصريات خلال خمس شهور من الولادة فى حوالى نصف عدد المواليد . وترتبط فترة الحماية القصيرة نسبيا من التعرض لخطر حدوث حمل بممارسة الرضاعة الطبيعية وخاصة البداية المبكرة للأغذية المكملة.

٥ ـ تفضيلات الإنجاب :

يوجد عدد كبير من السيدات المصريات لديهن أطفال أكثر مما يرغبن . وإذا تم تجنب كل المواليد الغير مرغوب فيهم فسوف يصل مستوى الإنجاب إلى ٢٫٦ مولود لكل سيدة وهو مايقل طفل عن مستوى الإنجاب الفعلى .

وترتبط الزيادة فى الإنجاب عما هو مرغوب فيه بزيادة فى المخاطر الصحية بالنسبة للأطفال ، حيث وجد أن أكثر من نصف المواليد الذين ولدوا خلال الخمس سنوات السابقة على إجراء المسح كانوا معرضين للوفاة بنسبة أكبر بسبب صغر أو كبر عمر الأم (أقل من ١٨ سنة أو أكبر من ٣٤ سنة) ، ارتفاع ترتيب المولود (الثالث أو أكثر) وقصر الفترة بين الولادات (أقل من ٢٤ شهر) .

ثانيا ـ تنظيم الأسرة :

١ ـ المعرفة ، الموافقة ، واستخدام تنظيم الأسرة :

تعتبر المعرفة بو... رة ومصادر الحصول عليها عامة بين السيدات

المتزوجات فى مصر ، وتنتشر البرامج الإعلامية التى تختص بتقديم معلومات عن تنظيم الأسرة انتشاراً واسعاً ، فهناك أكثر من ثمانى سيدات من بين كل عشر سيدات سبق لهن الزواج قد سمعن رسالة عن تنظيم الأسرة حديثاً من الراديو والتليفزيون . كذلك فإن أربع سيدات تقريبا من بين كل عشر سيدات قد ذكرن أن اعلانات التليفزيون قد أثرت عليهن وجعلتهن يبحثن عن معلومات أكثر عن تنظيم الأسرة .

ويجد استخدام تنظيم الأسرة تأييداً بين الأزواج المصريين ، فهناك تسعة من بين كل عشرة سيدات متزوجات حاليا يوافقن على استخدام أي زوجين لوسائل تنظيم الأسرة ، وذكرت أكثر من ثمانى سيدات من بين كل عشرة أن أزواجهن يوافقون على استخدام تنظيم الأسرة .

معظم السيدات سبق لهن استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، سبع سيدات من بين كل عشرة سيدات متزوجات حاليا سبق لهن استخدام وسيلة لتنظيم الأسرة فى وقت ما ، و ٤٨٪ يستخدمن حاليا تنظيم الأسرة ، يعتبر اللولب والحبوب أكثر الوسائل استخداما .

٢ ـ التطور والتباينات فى ا ستخدام تنظيم الأسرة :

تضاعف استخدام تنظيم الأسرة فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٥ ، من ٢٤٪ إلى ٤٨٪ . وكانت نسبة التغير سريعة خلال الثمانينات ولكنها تباطأت بصورة ملحوظة خلال التسعينات ، وبصفة عامة لاتوجد زيادة فعلية فى نسبة الاستخدام خلال الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ .

وترجع الزيادة فى استخدام تنظيم الأسرة فى مصر منذ ١٩٨٠ نتيجة لزيادة استخدام اللولب . فقد ارتفعت نسبة استخدام اللولب من ٤٪ فقط بين السيدات المتزوجات عام ١٩٨٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٥ . وقد أدى ادخال الحقن كوسيلة إلى البرنامج القومى إلى زيادة طفيفة (تقريبا ٢٪) فى نسبة استخدام هذه الوسيلة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ . وقد صاحب هذه الزيادة انخفاضا مستمرا فى

نسبة استخدام الحبوب (من ١٣ ٪ فى ١٩٩٢ إلى ١٠ ٪ فى ١٩٩٥) .

وتوجد تباينات واضحة فى مستوى استخدام تنظيم الأسرة بين المناطق الجغرافية المختلفة ، ويبلغ الاستخدام الحالى أعلى مستوى بين السيدات فى حضر الوجه البحرى (٥٩ ٪) تليها المحافظات الحضرية (٥٨ ٪) ، ويبلغ مستوى الاستخدام بين السيدات فى ريف الوجه البحرى (٥٤ ٪) أكثر من ضعف مستوى الإستخدام بين السيدات فى ريف الوجه القبلى . ويقل مستوى الاستخدام الحالى فى محافظات الحدود (٤٤ ٪) عن باقى المناطق الجغرافية باستثناء ريف الوجه القبلى .

ويتزايد الاستخدام طرديا مع مستوى تعليم السيدة ، فمن بين السيدات المتزوجات الغير متعلمات هناك ٤١ ٪ يستخدمن وسيلة تنظيم الأسرة مقارنة بـ ٥٧ ٪ من بين هؤلاء اللاتى استكملن المرحلة الثانوية أو أعلى .

٣ ـ مصادر الحصول على خدمات تنظيم الأسرة :

تلعب كل من الوحدات الصحية الحكومية ومقدمى الخدمة فى القطاع الخاص دورا أساسيا فى تقديم خدمات تنظيم الأسرة فى مصر ، وتحصل غالبية مستخدمات الحبوب (٨٦ ٪) على وسيلتهن من صيدلية خاصة . وأكثر قليلا من نصف مستخدمات اللولب قد حصلن على الخدمة من طبيب خاص ، وتعتبر المستشفيات الحضرية ووحدات الصحة الحضرية أكثر مصادر القطاع العام شيوعا بالنسبة للولب (٣١ ٪) .

٤ ـ تكاليف خدمات تنظيم الأسرة :

يحصل عدد قليل نسبيا من المستخدمات فى مصر على الوسيلة مجانا . هناك ثمانية من بين كل عشرة مستخدمات للحبوب يدفعن أكثر من ٥٠ قرش لشريط الحبوب ، وأكثر من ٢٠ ٪ ذكرن أنهن يدفعن أكثر من جنيه واحد . بينما غالبية مستخدمات اللولب دفعن عشرة جنيهات أو أقل ثمنا للوسيلة (٥٥ ٪) أو

حصلن عليه مجانا (٢٪) . ويبلغ وسيط تكلفة الوسيلة خمسة جنيهات بين مستخدمات الحقن .

٥ ـ التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة :

تم من خلال المسح الحصول على تاريخ استخدام تنظيم الأسرة فى الخمس سنوات السابقة على إجراء المسح . وقد أظهرت هذه البيانات أن هناك عدداً كبيراً من المستخدمات فى مصر يتوقفن عن الاستخدام خلال ١٢ شهر من بداية الاستخدام ، ويبلغ معدل التوقف عن الاستخدام ٣٠٪ بالنسبة لكل الوسائل ، وبالنظر لكل وسيلة على حده ، فإن أعلى معدلات للتوقف تمت ملاحظتها للواقى الذكرى (٥٦٪) ، الحقن (٥٢٪) والحبوب (٤٦٪) أما بالنسبة للولب فقد سجل أدنى معدل للتوقف ، حيث وجد أن ١٤٪ فقط من مستخدمات اللولب قد توقفن عن الاستحدام خلال ١٢ شهر من الاستخدام .

وبصفة عامة ، تتوقف المستخدمات فى مصر عن الاستخدام بسبب التعرض للأعراض الجانبية أو الاعتبارات الصحية أكثر من الأسباب الأخرى خلال السنة الأولى من الاستخدام ، ١٢٪ من المستخدمات يتوقفن بسبب الأعراض الجانبية أو الاعتبارات الصحية ، ٤٪ يتوقفن لأنهن أصبحن حوامل أثناء الاستخدام ، وهناك ٤٪ أخرى يتوقفن عن الاستخدام لأنهن يرغبن فى الحمل ، ١٠٪ لأسباب أخرى.

٦ ـ الحاجة غير المشبعة لتنظيم الأسرة :

هناك أكثر من سيدة من بين كل ست سيدات متزوجات فى حاجة لخدمات تنظيم الأسرة ، وتضم هذه المجموعة سيدات لايستخدمن تنظيم الأسرة ولكنهن إما يرغبن الانتظار سنتين أو أكثر لانجاب المولود التالى (٥٪) أو لا يرغبن فى إنجاب أطفال آخرين (١١٪) وإذا قامت جميع السيدات اللاتى يحتجن لتنظيم الأسرة لتحقيق رغباتهن الإنجابية باستخدام الوسائل ، فسوف يرتفع معدل ممارسة تنظيم الأسرة فى مصر من ٤٨٪ إلى ٦٥٪ . ونجد حالياً أنه

قد تم اشباع حوالى ٧٦٪ من هذا الطلب الإجمالى لخدمات تنظيم الأسرة .

وقد وجد أن ثلثى السيدات اللاتى يعتبرن فى حاجة لتنظيم الأسرة أعمارهن تقل عن ٣٥ سنة ، وأكثر من النصف لديهن أربعة أطفال أو كثر ، بينما أكثر من الخمس لديهن ستة أطفال على الأقل ، وأكثر قليلا من نصف السيدات اللاتى لديهن حاجة لتنظيم الأسرة كان لديهن مولود خلال السنتين السابقتين على إجراء المسح .

وتتركز غالبية السيدات اللاتى يعتبرن فى حاجة لخدمات تنظيم الأسرة فى المناطق الريفية . فحوالى ٤٠٪ يقمن فى ريف الوجه القبلى وأكثر من الربع يقمن فى ريف الوجه البحرى ، ووجد أن حوالى نصف السيدات اللاتى فى حاجة لتنظيم الأسرة لم يلتحقن بالمدرسة مطلقا ، وحوالى ٢٠٪ لم يكملن التعليم الإبتدائى .

ثالثا ـ صحة الطفل :

١ ـ وفيات الطفولة :

وفقاً لمعدلات الوفيات الحالية ، فإن واحداً من بين كل ١٢ طفل مصرى سوف يموت قبل بلوغه العام الخامس من ميلاده . وتحدث ثلاثة أرباع وفيات الطفولة المبكرة هذه قبل بلوغ العام الأول من ميلاد الطفل . وترتفع معدلات الوفيات فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية ، حيث تصل إلى أعلى المستويات فى ريف الوجه القبلى . ويرتبط مستوى تعليم الأم ارتباطا وثيقا بخطر الوفاة للطفل ، حيث تصل معدلات الوفيات بين الأطفال لأمهات لم يلتحقن بالمدرسة إلى أكثر من ثلاث أضعاف الوفيات بين الأطفال لأمهات حصلن على تعليم ثانوى على الأقل .

وتلعب فترة المباعدة بين المواليد دوراً أساسياً فى خفض وفيات الطفولة . ويبلغ خطر الوفاة قبل بلوغ العام الخامس من العمر أكثر من الضعف للطفل الذى يولد بعد فترة أقل من ٢٤ شهر من ميلاد الطفل السابق له . أما هؤلاء

الأطفال الذين يولدون لأمهات دون العمر ٢٠ سنة فإنهم أكثر عرضة للوفاة من هؤلاء الأطفال الذين يولدون لأمهات أكبر .

٢ ـ تطعيم الأطفال :

تعتبر زيادة نسبة الأطفال الذين يتم تطعيمهم ضد الأمراض الرئيسية المنتشرة واحدة من الوسائل الرئيسية لتحسين مستوى البقاء على قيد الحياة خلال مرحلة الطفولة . وقد ارتفعت فى مصر نسبة الأطفال البالغين من العمر ١٢ ـ ٢٣ شهر الذين تم تطعيمهم بالكامل ضد أمراض الطفولة الشائعة (الدرن ـ الدفتريا ـ السعال الديكى ـ التيتانوس ـ شلل الأطفال ـ الحصبة) من ٦٧٪ فى ١٩٩٢ إلى ٧٩٪ فى ١٩٩٥ . كذلك فإن أكثر من نصف عدد الأطفال الصغار قد حصلوا على الثلاث جرعات الخاصة بتطعيم الكبد الوبائى .

٣ ـ علاج أمراض الطفولة :

الأطفال المصريين الذين يتعرضون لأعراض أمراض الطفولة الشائعة مثل التهاب حاد فى الجهاز التنفسى أو الاسهال غالبا مايحصلون على عناية طبية لهذه الأمراض . وقد تعرض ٢٣٪ من الأطفال دون سن الخامسة للإصابة بكحة مع قصر وسرعة التنفس « كرشة نفس » وهى أعراض التهاب حاد فى الجهاز التنفسى وذلك خلال الأسبوعين السابقين على إجراء المسح . وهناك حوالى ستة من بين كل عشرة أطفال تعرضوا لهذه الأعراض ذهبوا إلى وحدة صحية أو طبيب .

وقد بلغت نسبة الأطفال الذين أصبوا بالإسهال خلال الأسبوعين السابقين على اجراء المسح ١٦٪ من بين الأطفال دون سن الخامسة . وقد حصل تقريبا نصف الأطفال الذين أصيبوا بالإسهال على رعاية طبية . ويعتبر استخدام محلول معالجة الجفاف (٤٠ ٪) أو محلول سكر وملح معد بالمنزل (٥ ٪) شائعا لعلاج الجفاف . كذلك هناك عدد كبير من الأمهات أعطين أطفالهن سوائل أكثر (٤٥ ٪) .

٤ ـ الرضاعة الطبيعية :

تعتبر الرضاعة الطبيعية تقريبا عامة فى مصر ، كذلك فإن طول الفترة التى يتم فيها ارضاع الطفل طبيعيا فى المتوسط تعتبر طويلة نسبيا (١٨٫٩ ٪) شهرا، وبالرغم من ذلك فإن هناك نسبة ليست قليلة من الأطفال لم يبدأوا الرضاعة الطبيعية فى الحال بعد الولادة (٢٥ ٪) ، وقد استخدمت الزجاجة فى تغذية حوالى واحدا من بين كل خمسة أطفال من الذين يتم ارضاعهم رضاعة طبيعية وذلك قبل بلوغهم الشهر الثامن من العمر .

ويتم ادخال الأغذية المكملة مبكراً ، وينصح باستخدام الرضاعة الطبيعية الشاملة (بدون أى طعام أو سوائل خارجية) حتى العمر ٤ - ٦ شهر وذلك لأنها تقدم كل المواد الغذائية اللازمة وكذلك تجنب التعرض للأمراض ، وأكثر من ٣٠ ٪ من الأطفال دون الشهر الرابع من العمر لايرضعون رضاعة طبيعية كاملة .

٥ ـ تغذية الطفل :

هناك ثلاثة من بين كل ١٠ أطفال دون الخامسة من العمر يعانون من سوء تغذية (أو قصيرى القامة بالنسبة لأعمارهم) وهى الحالة التى تعكس نقص تغذية مزمن ، بينما ٥ ٪ يعتبروا نحيفى القامة (أو وزنهم قليل بالنسبة لأطوالهم) وهى المشكلة التى تشير إلى وجود نقص حاد فى الغذاء يرجع إلى المرض أو نقص حديث فى التغذية ، وهناك اختلافات جوهرية فى الحالة الغذائية للأطفال وفقا لمحل الإقامة . فعلى سبيل المثال تتراوح نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لاينمون بصورة طبيعية بين ١٨ ٪ فى المحافظات الحضرية و ٤٠ ٪ فى ريف الوجه القبلى .

رابعا ـ صحة ورفاهية السيدات :

١ ـ مؤشرات رعاية الأمومة :

تساهم الرعاية التى تحصل عليها السيدة خلال فترة الحمل وأثناء الولادة فى

خفض مخاطر المرض والوفاة لكل من الأم والطفل . وقد حصلت السيدات على رعاية منتظمة أثناء فترة الحمل (أربعة زيارات أو أكثر للرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وما قبل الولادة) فى ٢٨٪ فقط من المواليد خلال الخمس سنوات السابقة على اجراء المسح .

ويتم اعطاء حقنة التيتانوس للسيدات خلال فترة الحمل وذلك لمنع الإصابة بالتيتانوس الوليدى والذى يعتبر سببا متكررا لوفاة الأطفال حديثى الولادة . وقد أخذت السيدات حقنة واحدة على الأقل من تطعيم التيتانوس فى ٧٠٪ من حالات المواليد فى الخمس سنوات السابقة على اجراء المسح . ويمثل ذلك زيادة معنوية فى مستوى انتشار تطعيم التيتانوس عن المستوى الذى وجد فى عام ١٩٨٨ حيث كانت النسبة ١١٪ فقط .

وقد وجد أن أغلبية الأطفال تمت ولادتهم فى المنزل بدون مساعدة من أشخاص مدربين طبيا بصفة عامة ، ٤٦٪ من حالات الولادة فى الخمس سنوات السابقة على اجراء المسح تمت بمساعدة طبيب أو ممرضة مدربة / قابلة وكذلك فإن حوالى ثلث حالات الولادة قد تمت فى وحدة صحية .

وقد وجد أن امكانية حصول السيدة على رعاية أثناء الحمل والولادة يرتبط بمحل اقامتها . فعلى سبيل المثال فإن نسبة المواليد التى تمت فيها متابعة الأم للحمل ٤ زيارات على الأقل تتراوح من ١٠٪ فى ريف الوجه القبلى إلى ٥٥٪ فى المحافظات الحضرية . كذلك فإن مستوى تعليم السيدة يرتبط ارتباطا وثيقا باحتمال حصولها على الرعاية ، فالمواليد للسيدات اللاتى حصلن على تعليم ثانوى فأعلى قد حصلوا على رعاية أثناء فترة الحمل خمس أضعاف هؤلاء المواليد لسيدات لم يحصلن على أى تعليم .

٢ ـ تعليم السيدات :

بصفة عامة ، يعتبر الالتحاق بالتعليم منخفضا بين السيدات فى سن الإنجاب فقد وجد أن هناك ٤٤٪ من السيدات فى الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩ سنة لم

يلتحقن مطلقا بالتعليم ، وحوالى ربع السيدات فقط قد أكملن التعليم الثانوى أو أعلى . وتبلغ مستويات التعليم أدنى نسبة بين السيدات فى ريف الوجه القبلى ، حيث هناك ٦٧ ٪ من السيدات فى الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩ لم يلتحقن مطلقا بالمدرسة . وتوجد أعلى المستويات فى المحافظات الحضرية حيث يوجد حوالى ربع عدد السيدات فقط لم يلتحقن مطلقا بالتعليم .

وقد تحسنت فرص تعليم السيدات بمرور الوقت فى مصر وعلى هذا فإن غالبية البنات يلتحقن حاليا بالمدرسة على الأقل بمرحلة التعليم الابتدائى . وعلى أى حال فإن هناك فروق واضحة فى معدلات التحاق الإناث بالتعليم بين المجموعات المختلفة حسب محل الإقامة . ففى ريف الوجه القبلى هناك ٤٨ ٪ فقط من البنات فى الفئة العمرية ٦ ـ ١٥ سنة يذهبن حاليا للمدرسة مقارنة بـ ٧٧ ٪ فى ريف الوجه البحرى .

ويوجد أعلى تفاوت فى معدلات الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث فى ريف الوجه القبلى . فعلى سبيل المثال ، هناك ٧٨ ٪ من الذكور يذهبون للمدرسة مقارنة بـ ٤٨ ٪ فقط من الإنـاث وذلك من بين الأطفـال فى الفئـة العمريـة ٦ ـ ١٥ سنة . والاختلافات فى معدلات الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث أقل فى المناطق الأخرى . وفى الحقيقة لايوجد اختلاف فى معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث من بين الأطفال فى الفئة العمرية ٦ ـ ١٥ سنة فى المناطق الحضرية .

٣ ـ عمل السيدات :

بصفة عامة فإن ١٩ ٪ من السيدات فى الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٩ ذكرن أنهن يعملن حاليا . وقد تركز العمل بين السيدات اللاتى حصلن على تعليم عالى ، حيث أن ٤٤ ٪ من السيدات اللاتى حصلن على تعليم ثانوى أو أعلى يعملن وذلك مقارنة بحوالى ١٠ ٪ من السيدات اللاتى حصلن على تعليم أقل من الثانوى . وكذلك فإن هناك أكثر من ٨٠ ٪ من السيدات اللاتى يعملن يحصلن

على أجر نقدى ، وغالبيتهن أشرن أنهن يقررن كيفية استخدام ما يحصلن عليه من أجر ، وذلك إما بالاشتراك مع الزوج (٥٦ ٪) أو بمفردهن (٤٠ ٪) .

٤ ـ وضع المنزل :

يعتبر الزواج بين الأقارب شائعا فى مصر ، وبناء على النتائج التى ظهرت من استمارة مكانة المرأة ، فإن هناك أكثر من ثلاثة من بين كل أربع سيدات سبق لهن الزواج لم يخترن أزواجهن بأنفسهن ، وكقاعدة عامة هناك اختلافات كبيرة فى العمر والحالة التعليمية بين الأزواج والزوجات .

ونادراً ماتكون للسيدات المتزوجات أنفسهن الكلمة الأخيرة فى كثير من القرارات الأساسية الخاصة بالأسرة بما فى ذلك قرار البحث عن الرعاية الطبية للأطفال . وعلى الجانب الآخر ، كثيراً ماذكرت السيدات أنهن يساهمن بالاشتراك مع الزوج فى العديد من القرارات الأساسية . وجدير بالذكر أن هناك حوالى أربعة من بين كل خمس سيدات ذكرن أن القرارات الخاصة بالإنجاب فى المستقبل أو تنظيم الأسرة يتم اتخاذها بالاشتراك مع الزوج أو بصورة أقل بواسطة السيدات أنفسهن .

خامسا ـ الخلاصـــة :

١ ـ الإنجاب وتنظيم الأسرة فى مصر :

واصلت مستويات الإنجاب فى مصر انخفاضها المستمر . فقد تضاعف استخدام تنظيم الأسرة منذ عام ١٩٨٠ بين السيدات المتزوجات حاليا من ٢٤ ٪ إلى ٤٨ ٪ .

وعلى الرغم من وجود هذه الاتجاهات المشجعة إلا أنه مازال هناك عدد من التحديات . حيث تزيد مستويات الإنجاب عن المستوى الذى ترغب فيه السيدات بمقدار طفل فى المتوسط . ينتشر الزواج فى سن المراهقة وكذلك يعتبر الانجاب المبكر شائعا وخاصة بين السيدات فى ريف الوجه القبلى . وبصفة عامة لاتوجد

زيادة فى استخدام تنظيم الأسرة بين ١٩٩١ ، ١٩٩٥ . ويعتبر أحد الأسباب لذلك هو الانخفاض المستمر فى مستوى استخدام الحبوب الذى أصبح واضحا منذ منتصف الثمانينات .

ولعل التحدى الأكثر أهمية هو ثبات المعدل المنخفض للاستخدام فى الوجه القبلى وخاصة فى المناطق الريفية ، حيث تبلغ نسبة استخدام تنظيم الأسرة فى ريف الوجه القبلى نصف المستوى السائد فى ريف الوجه البحرى ، وهناك أيضا مجال آخر هام يجب أخذه فى الاعتبار وهو ارتفاع معدلات التوقف بالنسبة لكل من الحبوب والحقن .

٢ ـ صحة السيدات والأطفال :

سجلت نتائج المسح تقدما فى عدد من المجالات الرئيسية التى تؤثر على صحة الأمهات والأطفال . وقد كان هناك نجاحاً كبيراً فى زيادة انتشار تطعيمات الأطفال فى التسعينات . ان الزيادة السريعة فى انتشار تطعيم التيتانوس بين السيدات الحوامل من ١١ ٪ فى عام ١٩٨٨ إلى ٧٠ ٪ فى عام ١٩٩٥ ، تستحق الذكر ، أيضا الأمهات تعرفن واستخدمن العلاج المناسب للاسهال ، فهناك حوالى تسعة من بين كل ١٠ أطفال أصيبوا حديثا بأعراض الاسهال قد حصلوا على بعض أنواع محلول معالجة الجفاف أو تم زيادة السوائل لهم .

وعلى الرغم من كل مؤشرات التقدم هذه إلا أن هناك عدد من التحديات مازال باقيا . فما زالت مستويات الوفيات مرتفعة ، فهناك واحداً من بين كل ١٢ طفل مصرى يموت قبل بلوغه العام الخامس من ميلاده . وتعتبر الجهود المبذولة لتشجيع الأزواج على المباعدة بين المواليد عاملا هاما لخفض الوفيات ، حيث أن الأطفال الذين يولدون خلال فترة أقل من سنتين من ميلاد الطفل السابق يتعرضون لخطر وفاة عالى قبل بلوغهم العام الخامس من العمر . ويوجد حاليا واحدا من بين كل ٤ مواليد ذو ترتيب أعلى من الأول تحدث خلال ٢٤ شهر من ميلاد الطفل السابق .

كذلك هناك حاجة لتحسين ا لرعاية الصحية أثناء فترة الحمل والولادة . فالأمهات يحصلن على رعاية صحية منتظمة فى واحدة فقط من بين كل ٤ مواليد وكذلك أقل من نصف المواليد تمت ولادتهم بمساعدة من أشخاص مدربين يعملون فى الصحة . وهناك تباينات واضحة فى هذه المؤشرات حسب محل الإقامة والتعليم ، فالسيدات فى ريف الوجه القبلى والسيدات غير المتعلمات يعتبر احتمال حصولهن على رعاية مناسبة أثناء الحمل أقل من باقى السيدات .

تعتبر الرضاعة الطبيعية تقريبا عامة ، ولكن هناك عدد كبير من الأطفال يحصلون على الأغذية المكملة مبكراً ، كذلك يعتبر الغذاء غير المناسب مشكلة شائعة ، بصفة عامة ، هناك ثلاثة من بين كل ١٠ أطفال لديهم سوء تغذية مزمن ، وتوجد أعلى نسبة سوء تغذية فى ريف الوجه القبلى .

مراجع الفصل الحادى عشر

١ ـ العزبى ، محمد إبراهيم ، « الأسرة والقيم المعوقة للتنمية » فى دراسات فى التنمية الريفية ـ قسم المجتمع الريفى ـ كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية ، الشنهابى للطباعة والنشر ، ١٩٩١ .

٢ ـ العزبى ، محمد إبراهيم ، « السكان الريفيون » قسم المجتمع الريفى ـ مكتبة كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ .

٣ ـ العزبى، محمد إبراهيم وعبدالرحيم الحيدرى ، « المجتمع الريفى » ـ قسم المجتمع الريفى ـ كلية الزراعة ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٢ .

٤ ـ العقبى ، ليلى أحمد ، « أهم العوامل الديموجرافية التى تؤثر على الخصوبة فى مصر » رسالة ماجستير ـ غير منشورة ـ قسم الإحصاء الحيوى والسكان ـ معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

٥ ـ حبشى ، محمد مصطفى ، « تحليل سوسيولوجى مقارن لأثر التعليم والدخل والمهنة على الخصوبة : دراسة ميدانية » ـ المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية ـ مركز الحساب العلمى ـ جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

٦ ـ خليفة ، عاطف محمد ، « بعض الخصائص الديموجرافية للمرأة فى مصر » ـ المجلة الإجتماعية القومية ـ المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ـ القاهرة ، ١٩٧٥ .

٧ ـ خليفة ، عاطف محمد ومحمود عبدالقادر ، « التحديث والخصوبة وتنظيم الأسرة فى الريف المصرى » من منشورات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٨ ـ سالم ، محمد شمس الدين ، « التخطيط السكانى للمجتمعات الريفية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ١٩٩٣ .

٩ ـ شرارة ، تغريد ، « مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة ـ المجلة الإجتماعية القومية ـ المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ١٩٧٥ .

١٠ ـ عبدالعزيز ، حسين وماجد عثمان وفاطمة الزناتى ، ملخص نتائج المسح الديموجرافى الصحى (١٩٨٨) وانعكاساتها على سياسات مواجهة المشكلة السكانية ـ المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٨ .

١١ ـ عبدالرحمن ، محمد السيد ، « فاعلية العوامل الإقتصادية والإجتماعية فى تحديد مستويات وأنماط الخصوبة : دراسة ديموجرافية عن المجتمع المصرى » دراسات سكانية ـ جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٢ ـ عبدالقادر ، محمد أحمد ، « التغيرات المعاصرة فى الأسرة الريفية ، وأثرها على الزراعة كطريقة أساسية للحياة فى الريف المصرى » ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ .

١٣ ـ عبدالقادر ، محمود وآخرون ، « العوامل المحددة لإتجاهات الزوج نحو تنظيم الأسرة » المجلة الإجتماعية القومية ـ المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١٤ ـ عبدالمقصود ، محمد زكريا ، « إتجاهات الخصوبة فى الريف والحضر : بحث مقارن » ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ .

١٥ ـ هلول ، فتح الله ، وآخرون ، « السكان الريفيين » : مقدمة فى علم الإجتماع ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ١٩٨٧ .

16 - Ahmed, Feral and Susan Ahmed . " Marriage Timing and Facily Planning Practive in Egypt." , in the Annual Seminar of Population Issues in the Middle East, African and Asia. 12-14 December (1995) .

Bagozzi, R.P. and Van Loo, M. F. : " Towards a General

theory of Fertility " . A Causal Modeling Approach, Demography, Vol 75. No. 3, (1978)

18 - Biddle , Bruce J. . Role Theory. New York : Academic Press, (1979).

19 - Bongarts, J. :" A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of fertility" . Population and Development Review. Vol 4, No.1 ,(1976).

20 - Bongarts, J. and Potter : R. G. : " Fertility, Biology and Behavior" An analysis of the proximate Determinants, (1980).

21 - Goffiman, Eriving . The Presentation of self in Everyday life. New York : Double day, (1959).

22 - Hogans, Dennis P. . " Fertility and Family Planning in Egypt 1984, 1975 " Population Research and Studies No. (17) , (1978).

23 - Homans , George c. Social Behavior, as Exchange, American Journal of Sociology . 63, (1958) .

24 - Maslow, Ibraham A Theory of human Motivation, Psychological Review 50, (1943).

25 - Nawar, Laila " Age, at first marriage; defferentials by Major Socio- Economic variables and impacting fertility " population Researches and Studies No. (31) , (1985).

26 - Rodman, H. Marital power in France , Breace, Yugoslavia, and the United States : A Cross national comparison, Journal of Marriage and the Family , 29, (1967).

***

« فهرس الكتاب »

المقدمة .... أ

الباب الأول

المرأة فى الأديان السماوية

الفصل الأول : المرأة فى الديانة اليهودية ٥

الفصل الثانى : المرأة فى الديانة المسيحية ٣٧

الفصل الثالث : المرأة فى الإسلام ٥٥

الباب الثانى

سوسيولوچيا المرأة الريفية

الفصل الرابع : المداخل النظرية لدراسة أدوار المرأة ٩٣

الفصل الخامس : دور المرأة فى ظل الظروف العالمية والمحلية المتغيرة ١٠٣

الفصل السادس : التربية الدينية للمرأة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأطفال ١٣٩

الفصل السابع : محددات مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الإنتاجية ١٩١

الفصل الثامن : المعوقات القيمية والمعيارية لمشاركة المرأة فى الأنشطة المجتمعية المحلية ٢٣٩

الفصل التاسع : محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية ٢٩٩

الفصل العاشر : دور المرأة فى عملية إتخاذ القرار ٣٤٧

الفصل الحادى عشر : محددات السلوك الإنجابى والخصوبة ٣٧٣

***

« تم بحمد الله »

رقم الإيداع ٩٩/١٧٤٠٣
الترقيم الدولى : I.S.B.N
977 - 5159 - 43 - 1